

خالد عكاشة

سبيلنا

أرض المقدس والمحرم



خالد عكاشة

سبيلنا أرض المقدس والمحرم

مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
(تسراة) مكتبة الإسكندرية

رقم التسجيل ١٢٢٢٥٨



سيناء...
أرض المقدس .. والمحرم

بقلم:
خالد عكاشة

إشراف عام:
داليا محمد إبراهيم

جميع الحقوق محفوظة © لدار نهضة مصر للنشر
يحظر طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين
أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من الناشر.

الترقيم الدولي: 2-5364-14-977-978
رقم الإيداع: 23706 / 2015
طبعة ديسمبر 2015

تليفون: 33466434 - 02 33472864
فاكس: 02 33462576
خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com
E- mail: publishing@nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

فَالْتَّعَاثَهُ
سِيَّاءُ
أَرْضِ الْمُعْتَسِرِ الْمُحَرَّمِ

الفصل الأول

سيناء...

بوابت أرض الإله!!

أصل كلمة سيناء:

هناك خلاف بين المؤرخين حول أصل كلمة «سيناء»، فقد ذكر البعض أن معناها «الحجر» وقد أطلقت على سيناء لكثرة جبالها، بينما ذكر البعض الآخر أن اسمها في الهيروغليفية القديمة «توشريت»؛ أي أرض الجذب والعراء، وعرفت في التوراة باسم «حوريب»؛ أي الخراب، لكن المتفق عليه أن اسم سيناء الذي أطلق على الجزء الجنوبي منها، مشتق من اسم الإله «سين» إله القمر في بابل القديمة؛ حيث انتشرت عبادته في غرب آسيا، وكان من بينها فلسطين، ثم وفقوا بينه وبين الإله «تحت» إله القمر المصري الذي كان له شأن عظيم في سيناء وكانت عبادته منتشرة فيها. ومن خلال نقوش (سرايط الخادم والمغارة) يتضح لنا أنه لم يكن هناك اسم خاص لسيناء، ولكن يشار إليها أحياناً بكلمة «بياوو»؛ أي المناجم أو «بيا» فقط أي «المنجم»، وفي المصادر المصرية الأخرى من عصر الدولة الحديثة يشار إلى سيناء باسم «خاست مفكات» وأحياناً «دومفكات» أي «مدرجات الفيروز»، وانتقل الاختلاف من المؤرخين إلى كتاب الحضارة في تفسير أصل اسم سيناء الذي ورد في مختلف المراجع والوثائق التاريخية والأدبية.

فقد ذكر أن أقدم اسم لسيناء ورد في الوثائق والخرائط المساحية القديمة في عصر ما قبل الأسرات اسم «توشيت»؛ أي الأرض الجرداء أو الجدباء، وهناك من تحدث بأن اسم سيناء أصله من اللغة الأكادية القديمة، وهو اسم إله القمر عند الساميين القدماء وتعني عندهم أرض القمر، وقد ظل الغموض يكتنف تاريخ سيناء القديم حتى عام 1905م حيث تم اكتشاف النقوش السينائية التي مكنت الأثري وعالم المصريات الألماني «جاردنر» من فك هذه الرموز في عام 1917م التي أوضحت أن هذه النقوش لم تكن سوى كتابات كنعانية من القرن

الخامس عشر قبل الميلاد من بقايا الحضارة الكنعانية القديمة في سيناء وما حولها من أرض فلسطين والشام، وتتابعَت الكشوفات والأبحاث حتى أصبح هناك ما يمكن وصفه بالتاريخ الكامل لسيناء.

الأسماء القديمة التي ثبت أنها أطلقت عليها ما ورد في كتاب التوحيد الأول (عام 9500 ق.م) هو (يب جب بتاح - أي قلب أرض الإله) كما أطلقت عليها الوثائق الفينيقية اسم (هيروشايتو - أي أسياذ الرمال)، وأطلق عليها المصريون في الدولة القديمة اسم (بياوو - أي أرض المناجم)، وأطلقوا عليها في الدولة الحديثة اسم (دومفكات - أي أرض الفيروز).

أما اسم «سيناء» فقد ظهر مع بداية عصر الأسرات (عام 5600 ق.م) عندما نسب المؤرخون القدماء اسم سيناء إلى «الآراميين» الذين كانوا يعبدون القمر ويطلقون عليه اسم (سين)، علماً بأن القمر في اللغة المصرية القديمة - وخاصة في اللغة أو اللهجة السينائية - يطلقون عليه اسم سين أيضاً، كما ورد في الوثائق السينائية اسم سين الذي كانوا يطلقونه على (نور الإله) الذي عُبر عنه (بنور القمر) الذي يهب بأرض الأمان والسلام، فأطلقوا اسم (نور الإله سين) على أرضهم المقدسة «سينا».

ويدخل اسم سينا في مباريات المؤرخين والكتاب والأدباء في محاولات إعادة كتابة التاريخ، فينسب مؤرخو الحضارة البابلية اسم سيناء المصرية إلى الغزو البابلي لأرض مصر، ووصوهم إلى أرض سيناء التي أطلقوا عليها اسم (أرض سين - أي أرض القمر) أحد معبوداتهم المقدسة، فأطلقوا على الأرض التي قاموا باحتلالها وشاهدوا القمر المقدس يلقي بنوره عليها عند استقبالها لهم، وهي الأسطورة التي نسبها مؤرخو الآرامية إلى الآراميين الذين كانوا يعبدون القمر وينكرون علاقة البابليين باسم «سينا» أرض القمر.

وينسب مؤرخو الإغريق اسم سينا إلى (أشجار السينين)، وهي من الأشجار المصرية التي اشتهر المصريون بزراعتها في الوديان الجبلية على أرض

سيناء، كما ينسب مؤرخو العرب اسم سيناء إلى قمم جبالها المشهورة أو (سنن جبالها) التي تشبه الأسنان فأطلقوا عليها اسم سيناء أي (قمم الأسنان).

يقول المؤرخ الفرنسي «إميل لودفيج» إن مصر أرض النيل، ومهبط الأديان، وإن اسم سيناء قد ورد في قوائم مانيتون وبرديات وثائق معبد منف، (بأرض الأبواب السبعة) ولكل باب من أبوابها السبعة اسم مرتبط بطابع روادها....

1. كان أول اسم أطلق على أرض سيناء (أيب جبتاه - أي بوابة قلب الإله)، وهو أول اسم لأرض سيناء أطلق عليها عام 9500 ق.م وهو عمر سيناء الحقيقي الذي ارتبط بنزول كتاب التوحيد.

2. ثم أطلق عليها اسم (بوابة يباو - أي بوابة أرض المناجم) مع بداية عصر الأسرات.

3. وأطلق عليها تحتمس الثاني (باب قلعة الدفاع عن أرض الإله).

4. وأطلق عليها رمسيس الثاني (بوابة مغيرة الغزاة).

5. وأطلق عليها سنوسرت الثاني عندما قام بحفر «قناة السويس» اسم (أرض السلام) نسبة إلى علاقة مصر بشعوب العالم بعد حفر قناة السويس.

6. أطلق على سيناء اسم (بوابة الإيمان) عندما عبر الرسل والأنبياء أرضها عند زيارتهم لمصر أرض التوحيد.

هل هي مهمة حقًا...؟؟

اعتبر المصريون القدماء تلك الأرض المميزة والبعيدة نسبيًا عن وادي النيل الذي يتجمعون حوله، بوابة التوحيد التي ترتبط أرضها بالسماء التي حملت اسم سلام (تحية الإيمان)، ويرمز لحرف السين في اللغة المصرية القديمة

بالجبل، واللام بالأسد الرابض، والميم بالبومة، أي (الرابطة المقدسة والقوة والحكمة)، وهو الاسم الجامع تقريبًا لكل ما سبق ويحمل من دلالات التقدير والتبجيل لهذه الأرض ما يبعث على شعور واسع بالدهشة البالغة، فالذي أطلقه المصريون على أرض سيناء كلغة دارجة قديمة.. (بوابة أرض الإله) !!!

وجه الله... وأقدام الأنبياء على الأرض المقدسة

التاريخ الديني لأرض وجبال سيناء

احتضنت رمال سيناء منذ أزمان سحيقة أقدام الأنبياء بصورة لافتة، لكونها كانت الممر الأشهر من وإلى الدولة المصرية، وأيضًا لجوارها الجغرافي من أرض الشام التي كانت تتحد مع مصر عبر قرون وممالك عديدة، وهكذا ظل ما كان يسمى وقتها «ببرية سيناء» الحاضر دومًا في كل قصص الرحلات الإيمانية مع الرسل المكرمين عليهم أفضل الصلاة والسلام.

ومع تلك المحطات التاريخية العبة نسير لنجد أنه بعد الطوفان ببرهة من الزمن عزم نسل نوح عليه السلام على بناء برج بابل فبلبل الله ألسنتهم، حتى لم يعد أحدهم يفهم لغة الآخر، فتبددوا في الأرض وعبدوا الأوثان فشاء الله أن يختار له شعبًا يحفظ به الدين الحقيقي، فدعا إبراهيم من أور الكلدانيين (أم قير) وأمره بترك بلاده والذهاب إلى أرض كنعان (فلسطين)، ونشر الدين الحقيقي فيها ووعدته بتكثير نسله والمباركة فيهم، وكانت دعوة إبراهيم في نحو سنة 1921 ق.م، فسار إلى أرض كنعان ومعه امرأته ولوط ابن أخيه وحاشيته وخدمه ومواشيه (مارًا بدمشق الشام في الأرجح)، حتى أتى شكيم المعروفة الآن بنابلس وهي من أهم مدن أرض كنعان، وفي نحو سنة 1920 ق.م حدث قحط في أرض كنعان، فرحل إبراهيم إلى مصر عبر سيناء وأقام فيها نحو سنة، ثم عاد إلى أرض كنعان أيضًا من نفس الطريق، فسكن مدينة حبرون المعروفة الآن (بالخليل)، وعاش إبراهيم يدعو إلى دين الله الحنيف ويعمل خادمًا لهذا

الدين بالعز والمنعة، إلى أن مات سنة 1820 ق.م وهو ابن 175 سنة، ودفن في حبرون في مغارة مكفيلة وقبره ظاهر إلى اليوم.

وكان لإبراهيم زوجة تدعى سارة توفيت قبله، وجارية من مصر اصطحبها من هناك أثناء رحلته إليها؛ تدعى هاجر، ولدت الجارية ولدًا أسمته إسماعيل وكان أبًا للعرب، أما سارة فلم تلد ولدًا حتى بلغ عمر إبراهيم المائة سنة فولدت إسحق، ورزق إسحق بولد هو يعقوب الملقب إسرائيل، وخلف يعقوب اثني عشر ولدًا صاروا رؤساء أسباط بني إسرائيل الإثني عشر، كان يوسف أحد أولاد يعقوب كما صار أنجب إخوته وأحبهم لدى أبيه، فحسده إخوته وأبغضوه وقاموا بإلقائه في بئر مهجورة وادعوا أكل الذئب له، كما جاء تفصيلًا بقصته في القرآن الكريم، ليعثر عليه بعض من قبائل الإسماعيليين سنة 1728 ق.م فأنزله هؤلاء إلى مصر وباعوه عبدًا، فدخل في خدمة فرعون ملك مصر ولم يمكث إلا القليل حتى بدا من نجابته وسمو مداركه وحسن تدبيره ما رفعه في عين فرعون فرقاه إلى منصب الوزارة، وحدث في تلك الأثناء موجة قحط في أرض كنعان فجاء يعقوب وأولاده إلى مصر عبر سيناء فرارًا من الجوع، وأنزلهم يوسف على الرحب والسعة في مصر وأسكنهم أرض جيلسان (في أطراف مديرية الشرقية)، وكان عدد ذكورهم سبعين فأقاموا بمصر على معيشتهم البدوية وعبادة الإله الحق، فنموا وتكاثروا وعاشوا أجيالًا وليس هناك ما يكدر صفاءهم حتى مات يعقوب ويوسف، وقام على مصر ملك لا يعرف يوسف ولا فضله فظلم الإسرائيليين وأذلهم وأمر بإلقاء كل مولود ذكر لهم في النيل بقصد إبادتهم وإذلالهم.

وفي هذه الأثناء ولد موسى عليه السلام سنة 1571 ق.م فخبأته أمه ثلاثة أشهر، ولما لم يعد يمكنها إخفاؤه عن أعين الرقباء صنعت له سفطا من البردي جعلته فيه ووضعتة على شاطئ النيل في طريق خدم فرعون، فلما رآته زوجة فرعون رقت له وأخذته إلى منزلها، وأحضرت له أمه لترضعه فنشأ ربيبًا لها في قصر

الفرعون، مصري التربية إسرائيلي العواطف والهوى، رأى ذات يوم مصرياً يضرب إسرائيلياً فهاج الدم في رأسه فضرب المصري، فأصابته الضربة مقتلاً فخاف وفر عن طريق سيناء إلى أرض مدين، وهناك تزوج بنت يثرون كاهن مدين وأقام مع حميه في أرض قرب الأردن الآن عشرين عاماً.

تجلي الله سبحانه وتعالى .. على أرض سيناء

﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ ۚ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾ (٢٩) فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوِسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٠﴾ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تُهْتَزُّ كَانَهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمْوِسَىٰ أَقْبَلَ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴿٣١﴾ أَسْلَكَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَنبَكَ بَرَهَنَانٍ مِنْ رَبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ ﴾ [القصص: 29 - 32].

ذكر ابن كثير في البداية والنهاية.. تقدم أن موسى ﷺ قضى أتم الأجلين وأكملهما، وقد يؤخذ هذا من قوله ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ﴾، وعن مجاهد أنه أكمل عشرًا وعشرًا بعدها، وقوله ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِ ۚ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا﴾ أي من عند صهره زاعمًا فيما ذكره المفسرون وغيرهم، أنه اشتاق إلى أهله فقصد زيارتهم ببلاد مصر في صورة متخفية، فلما سار بأهله ومعه ولدان منهم وغنم قد استفادها مدة مقامه هناك، واتفق ذلك في ليلة مظلمة باردة وتاهوا في طريقهم فلم يهتدوا إلى السلوك في الدرب المألوف، فلم ير شيئاً واشتد الظلام والبرد، فبينما هو كذلك إذ أبصر عن بعد ناراً وكأنه - والله أعلم - رآها دونهم؛ لأن

هذه النار هي نور في الحقيقة، ولا يصلح رؤيتها لكل أحد ﴿لَعَلَّكُمْ مِنْهَا تُنْجُونَ﴾ أي لعلي أستعلم من عندها عن الطريق، ﴿أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ فدل على أنهم كانوا قد تاهوا عن الطريق في ليلة باردة ومظلمة، لقوله في الآية الأخرى ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴿٩﴾ إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلَّكُمْ مِنْهَا يَقْبَسُونَ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ {طه: 9 - 10} فدل على وجود الظلام وكونهم تاهوا عن الطريق، وقد أتاهم منها بخبر وأي خبر ووجد عندها هدى وأي هدى واقتبس منها نورًا وأي نور!!

وقال الله تعالى في سورة طه: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمْوَسَى ﴿١١﴾ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ﴿١٣﴾ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴿١٤﴾ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى﴾ {طه: 11 - 16}.

قال معظم المفسرين من السلف والخلف لما قصد موسى إلى تلك النار التي رآها فانتهى إليها، وجدها تتأجج في شجرة خضراء من العوسج (الشوك)، وكل ما في تلك النار في اضطرام وكل ما في خضرة تلك الشجرة في ازدياد فوقف متعجبًا، وكانت تلك الشجرة في سفح جبل غربي منه عن يمينه كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [القصص: 44]، وكان موسى في واد اسمه طوى، فكان موسى مستقبل القبلة وتلك الشجرة عن يمينه من ناحية الغرب، فناداه ربه بالوادي المقدس طوى فأمر أولًا بخلع نعليه تعظيمًا وتكريماً وتوقيراً لتلك البقعة المباركة ولا سيما في تلك الليلة المباركة.

وعند أهل الكتاب أنه وضع يده على وجهه من شدة ذلك النور مهابةً له وخوفًا على بصره، ثم خاطبه تعالى كما يشاء قائلاً له ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: 30] ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: 14]. أي أنا رب العالمين الذي لا إله إلا هو، والذي لا تصلح العبادة وإقامة الصلاة إلا له، ثم أخبره أن هذه الدنيا ليست بدار قرار وإنما الدار الباقية يوم القيامة التي لا بد من كونها ووجودها ﴿لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾ [طه: 15] أي من خير وشر، وحضه وحثه على العمل لها ومجانبة من لا يؤمن بها ممن عصى مولاه واتبع هواه، ثم قال له مخاطبًا ومؤانسًا ومبينًا له أنه القادر على كل شيء، والذي يقول للشيء كن فيكون، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى﴾ [طه: 17] أي ما هذه عصاك التي تعرفها منذ صحبتها ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ [طه: 18]. أي بل هذه عصاي التي أعرفها وأتحققها ﴿قَالَ أَلْقَهَا يَمُوسَى﴾ ١٩ ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: 19 - 20]، وهذا خارق عظيم وبرهان قاطع على أن الذي يكلمه هو الذي يقول للشيء كن فيكون وأنه الفعال لما يريد؛ الله الواحد الأحد العلي القدير.

وبالعودة إلى مسار القصة المباركة على الأرض المقدسة نعود إلى مصادر الكتاب المقدس، التوراة، لنستكمل باقي الرحلة والأحداث التي ذكرت فيها، عندما أمر الله تعالى موسى بالذهاب إلى مصر لإنقاذ بني إسرائيل من الذل قد حضر له أخوه هارون إلى جبل حوريب بأمر الرب، فسارامعًا وطلبًا من فرعون ملك مصر الإذن في إخراج بني إسرائيل من أرضه فأبى، فضرب الله مصر عشر ضربات حتى أذن فرعون للإسرائيليين في الخروج من بلاده، فخرجوا في سنة 1491 ق.م وساروا من مدينة رعمسيس إلى سكوت فايثام فقم الحيروث على

بحر سوف (البحر الأحمر)، ثم ندم فرعون على إطلاقهم فسار بخيله ورجله ومركباته وراءهم {فأجرى الرب البحر بريح شرقية شديدة كل الليل وجعل البحر يابسة وانشق الماء فدخل بنو إسرائيل في وسط البحر على اليابسة والماء سور لهم عن يمينهم وعن يسارهم وتبعهم المصريون * فرجع الماء وغطى مركبات وفرسان جميع جيش فرعون * ولم يبق منهم ولا واحد} (خر 14: 21)، وساروا في برية سيناء ثلاثة أيام حتى وصلوا إلى ماء يدعى «مارة» وكان الماء مرًّا فتذمر الإسرائيليون على موسى، فأراه الرب شجرة فطرحها بالماء فصار عذبا، ثم جاءوا إلى «أيليم» فوجدوا فيها 12 عينا و70 نخلة، ثم إلى برية «سين» بين أيليم وسيناء، حيث أنزل الله عليهم المن والسلوى طعامًا، أما المن فقد كان طعامهم إلى أن دخلوا أرض الموعد، وأما طائر السلوى فقد أنزل عليهم أيضًا في حضيروت، ثم ارتحلوا إلى «دقفه» «فألوش» «رفيديم» وكان يسكن تلك البرية العمالقة فوقفوا في طريق الإسرائيليين ومنعواهم الماء، فعطشوا وتذمروا على موسى فضرب الصخرة بأمر الرب فانفجرت منها المياه وشربوا، وأمر موسى كبير قواده «يشوع بن نون» فانتقى الأشداء من قومه وحارب العمالقة، وصعد موسى إلى تلة تشرف على محل الواقعة ويدها مرتفعتان إلى السماء، يدعو بنصر قومه على الأعداء فنصرهم الله وامتلكوا المياه.

وفي الشهر الثالث من خروجهم من مصر ارتحلوا من رفيديم وجاءوا إلى برية سيناء مقابل الجبل، وهناك أنزل الله على موسى الوصايا العشر المدرجة في سفر الخروج القاضية بوحدة الله والجامعة لأسس الآداب، ثم أنزل عليه الشرائع السياسية ثم الطقسية التي لا تزال أساسا لأحكام الإسرائيليين إلى هذا العهد.

وفي اليوم الأول من الشهر الأول من السنة الثانية لخروج بني إسرائيل من مصر؛ أي سنة 1490 ق.م أقام موسى بأمر الرب خيمة الشهادة أو خيمة الاجتماع، وبعد أن أقام موسى في ذلك الجبل سنة إلا بضعة أيام خرج بقومه

قاصداً أرض الموعد فساروا بطريق حضيروت، فعصيون جابر فبرية صين وهي قادش، وهي مدن بسيناء في الطريق إلى الشام ومن هناك أرسل موسى رجلاً من كل سبط من أسباط إسرائيل الاثني عشر وفيهم «يشوع بن نون» من سبط إفرايم و«كالب بن يفته» من سبط يهوذا فذهبوا وتجسسوا الأرض إلى «مدخل حماة»، وعادوا إلى قومهم في قادش وقالوا «حقاً إن الأرض تفيض لبناً وعسلاً، لكن الشعب الساكن في الأرض معتر والمدن حصينة عظيمة، يسكنها العمالقة في الجنوب والحيشيون واليبوسيون والأموريون في الجبل والكنعانيون على البحر وجانب الأردن وليس لنا طاقة على حربهم»، أما يشوع بن نون وكالب بن يفته فإنهما قالوا لا، بل في طاقتنا حربهم فمال الشعب لقول الأكثرية وجنبوا عن التقدم، وكان الله قد أمرهم بالتقدم فغضب عليهم وقضى بتيههم في بركة سيناء إلى تمام الأربعين سنة من خروجهم من مصر حتى يموت كل ذلك الجيل ما عدا كالب ويشوع.

وبعد مرور الأربعين عاماً ارتحلوا من جبل هور في طريق بحر يوسف فساروا بوادي العربية إلى أيلة وعصيون جابر وساروا في شرق بلاد أدوم حتى وصلوا إلى أرض موآب وقطعوا نهر أرنون إلى بلاد الأموريين، ثم صعد موسى إلى جبل نبو ورأى منه أرض الميعاد وهناك مات «ودفنه الله ولم يعرف أحد قبره»، وكانت وفاته سنة 1451 ق.م عن 120 عاماً، وخلف موسى على قيادة الإسرائيليين يشوع بن نون فعبر بقومه الأردن إلى أرض كنعان سنة 1450 ق.م وفتحها بعد حرب ضروس ووزعها على سائر أسباط إسرائيل.

هذه هي خلاصة ما جاء في أسفار موسى الخمسة وسفر يشوع عن أصل بني إسرائيل وتغربهم في مصر وعن تيههم في جزيرة سيناء إلى أن دخلوا أرض الميعاد، فأسسوا فيها مشيخة ثم ملكاً وامتدت مملكتهم من جبل لبنان إلى وادي العريش شمالاً وجنوباً، ومن صحراء بلاد العرب إلى سواحل البحر المتوسط شرقاً وغرباً، فكان طولها نحو 150 ميلاً وعرضها نحو 50 ميلاً، وكان لهم شأن

مع مصر في كل العصور إلى أن دالت دولتهم وتشتتوا في الأرض، وقد عرفوا قديماً في سوريا «بالعبرانيين»؛ قيل لأنهم أتوا عبر الفرات، ثم عرفوا باليهود نسبة إلى مملكة يهوذا الآتي ذكرها وهو الاسم المعروفون به الآن.

ولعلماء التوراة والمؤرخين المحققين في هذه المباحث آراء شتى واستنتاجات عديدة وفقاً للمناهج التي سلكوها والمعطيات والدلائل التي وضعوها أمامهم.. وأظهر تلك الآراء:

أن الإسرائيليين خرجوا من مصر في عهد منفتح بن رعمسيس الثاني من ملوك الدولة التاسعة عشرة، وأن مدينة رعمسيس التي خرجوا منها هي الخرائب المعروفة الآن بتل المسخوطة في مديرية الشرقية، وأنهم عبروا البحر الأحمر بالقرب من مدينة السويس، وأن شق البحر الأحمر بريح عاصفة عند عبور بني إسرائيل ورجوعه إلى سابق صورته عند مرور مركبات فرعون يعللان بالمد والجزر المشاهدين إلى الآن في رأس البحر الأحمر، وأنهم بعد دخولهم سيناء ساروا بطريق «البتراء» فأتوا عيون موسى فعين الهوارة (مارة)، فعين غرندل (أيليم)، فسهل المرخا (برية سين)، فوادي فيران (رفيديم)، وأن العمالة حاربوهم في هذا الوادي قرب العين في المكان المعروف الآن بـ«حصي الخطاطين»، وأنهم ساروا من هذا الوادي إلى جبل موسى وأن جبل الصفصافة هو الجبل الذي وقف عليه موسى لتلقي الوصايا العشر، وأن سهل الراحة تجاهه هو السهل الذي وقف فيه الإسرائيليون وتلقوا الشريعة من فم موسى، وأنهم بعد أن قضوا نحو سنة عند جبل موسى عادوا إلى طريق البتراء، فمروا بعين حدرة (حضيروت) وهبطوا إلى شاطئ خليج العقبة عند نوبيع وساروا إلى عصيون جابر وأيلة على رأس الخليج، ومن هناك ساروا بوادي العربية (أو بوادي طابا أو بوادي العين) إلى أن أتوا وادي الجراف، ثم ساروا منه شمالاً إلى برية عين قديس فقضوا فيها بقية الأربعين سنة، ثم عادوا إلى عصيون جابر وأيلة وداروا حول بلاد أدوم من الشرق فذهبوا بوادي اليتم إلى أن أتوا طريق دمشق

الشام، فساروا فيها إلى شرق الأردن ثم عبروا هذا النهر إلى أرض الميعاد، وأن
المن الذي كان طعامهم كل مدة تغربهم في سيناء ليس «صمغ الطرفاء» الذي
قال به البعض؛ لأن هذا لا يظهر إلا عند اشتداد الحر في شهري يونيو ويوليو،
وكل ما يمكن جمعه منه في السنة لا يكفي شخصًا واحدًا ستة أشهر، بل هو
حب عجيب كان ينزل لهم مع الندى، ويقول المحققون التاريخيون أنه «كبذر
الكزبرة أبيض وطعمه كرقاق بعسل»، وأن طائر السلوى الذي نزل عليهم في
برية سين ثم في عين حضيروت هو طائر السمان أو طائر الجراد.

الله الذي تجلى... وفيض من المعجزات

تجلي الله في سيناء لسيدنا موسى:

كلم الله تعالى سيدنا موسى عليه السلام في سيناء تكليماً، وليس عن طريق الوحي
أو إرسال رسول كما تم مع جميع الأنبياء والمرسلين، يقول تعالى في سورة
الشورى الآية (51) ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ
يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ صدق الله العظيم، أما
سيدنا موسى عليه السلام فقد كلم الله عز وجل تكليماً وأبلغ رسالاته، يقول عز وجل
في سورة النساء الآية (164) ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ
نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ صدق الله العظيم.

وجاء في العهد القديم في سفر الخروج الأصحاح (6) الآية (2) «ثم كلم
الله موسى وقال له أنا الرب» وجاء أيضاً في الآية (10 - 11) من الأصحاح
(6) - «ثم كلم الرب موسى قائلاً. ادخل قل لفرعون ملك مصر أن يطلق بني
إسرائيل من أرضه».

كانت هذه أول مرة يكلم الله فيها موسى تكليماً، ثم توالى بعد ذلك
الأحاديث مع المولى عز وجل عندما عاد موسى مع بني إسرائيل إلى سيناء مرة

أخرى هاربًا من فرعون وجنوده، يقول تعالى في سورة الأعراف الآية (144)
﴿قَالَ يَمُوسَىٰ إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلِمِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ صدق الله العظيم.

وأراد الله سبحانه وتعالى أن يزيل الروع من نفس موسى وهو في هذا الموقف المزلزل غير المسبوق، وأن يجهز هذا النبي لما سيبتعه به ولما سيلاقيه في مسيرته الإيمانية الشاقة، فأجرى المولى عز وجل (معجزة العصا) وهي العصا التي تتحول إلى حية عندما يلقيها موسى على الأرض، فعندما كلم الله موسى سمع صوت المولى عز وجل ينادي عليه فاضطرب وخاف وولى مدبرًا، يقول المولى عز وجل في سورة النمل آية (10) ﴿وَأَنِّي عَصَاكَ فَلَئِمَّاءَهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسُولِ﴾ صدق الله العظيم.

وأراد عز وجل أن يهدئ من روع موسى ويتبسط معه في الكلام فقال له ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمُوسَىٰ﴾ (١٧) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ قَالَ أَلْقِهَا يَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَالْقَهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴿٢٠﴾ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَىٰ﴾ [طه: 17 - 21].

ومعجزة عصا موسى التي أصبحت حية تكررت مرتين فيما بعد، ففي المرة الثانية عندما وصل موسى إلى فرعون مع أخيه هارون وأراه موسى المعجزة الإلهية بإلقاء العصا فأصبحت حية أمام فرعون، قال له فرعون ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ﴾ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ، نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: 58، 59].

وفي الموعد المحدد وأمام السحرة والناس جميعًا وفرعون وأتباعه ألقى السحرة عصيهم فخيّل إليه من سحرهم أنها تسعى، فألقى موسى عصاه للمرة

الثالثة ﴿وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سِحْرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ صدق الله العظيم [طه: 69].

يقول بعض العلماء إنه في المرة الثالثة عندما ألقى موسى عصاه فابتلعت عصي السحرة، يعتبر معجزة إضافية للمولى عز وجل ففي المرات الأولى كانت العصا تتحول إلى حية فقط وتتحرك كأنها جان، أما في هذه المرة فقد تحولت إلى ثعبان عظيم يتحرك ويأكل أيضًا أو يبتلع عصي السحرة أمام فرعون والناس أجمعين، ولذلك ألقى السحرة الذين فهموا المعجزة سجدا وآمنوا برب موسى وهارون.

يقول تعالى: ﴿فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ۖ قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلِنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ صدق الله العظيم [طه: 70 - 71]، وجاء في سفر الخروج الأصحاح الرابع الآية (2 - 4) «فقال له الرب ما هذه التي في يدك فقال عصا فقال اطرحتها إلى الأرض * فطرحها إلى الأرض فصارت حية فهرب موسى منها * ثم قال الرب لموسى مد يدك وأمسك بذنبها فمد يده وأمسك به فصارت عصا في يده».

ونرى أن عصا سيدنا موسى سجلها الفراعنة على معظم جدران المعابد، وسجلوا كثيرًا من المعجزات الإلهية التي حدثت في مصر، وأهمها العصا والثعبان بأشكال مختلفة، وكانت ترسم على جدران المعابد للتبرك بها.

وقد حدث أيضًا في نفس الوقت مع كلام المولى عز وجل لموسى مع العصا وفي نفس المكان، أن أراد الله أن يثبت قلب موسى وهو خالقنا ويدرك تقلب القلوب وطبيعتها، فشاء الله أن يريه (معجزة بياض اليد)، فبعد أن ألقى موسى العصا فأصبحت حية وخاف موسى من مظهرها، قال له المولى عز وجل:

﴿ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى ﴾ (١١) وَأَضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ؕ آيَةٌ أُخْرَى ﴾. [طه: 21 - 22]، وقال كذلك في سورة النمل (12) ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي ثَمَغٍ ؕ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ ، وقال أيضًا في سورة القصص (32): ﴿ أَسْلَكَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَأَضْمَمْتَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ صدق الله العظيم.

ولقد كان سيدنا موسى أسمر الوجه طويل القامة، وقد وصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما رآه في رحلة الإسراء والمعراج فقال: «أما موسى فرجل أسمر طوال، كأنه من رجال أزد شنوءة» وهي قبيلة معروفة في العرب بسواد رجالها وطول أجسادهم، فكان سيدنا موسى يدخل يده تحت إبطه ثم يخرجها فتصبح بيضاء ناصعة البياض بخلاف لونها الأسمر، وقد كانت هذه المعجزة الإلهية سببًا في أن تشيع بنو إسرائيل - أتباع موسى - أنه ﷺ به «برص» وهو المرض الذي يظهر على الجلد فيجعله أبيض اللون.

معجزة انفلاق البحر الأحمر والعبور لسيناء:

عندما خرج موسى وقومه من مصر هارين، خرج خلفهم فرعون ومعه حشد كبير من الجنود، وعندما اقتربوا من موسى وبني إسرائيل نادى موسى ربه ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ فكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴾ (١٦٣) وَأَزَلَفْنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ (١٦٤) وَأَنْجَيْنَا مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَجْمَعِينَ (١٦٥) ثُمَّ أَغْرَقْنَا الْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء: 63 - 66]، ويقول تعالى أيضًا في سورة البقرة (50): ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ ﴾، صدق الله العظيم.

وجاء في العهد القديم من سفر الخروج الأصحاح الرابع عشر الآية (16) - (17) «وارفع أنت عصاك ومد يدك على البحر وشقه فيدخل بنو إسرائيل في

وسط البحر على اليابسة * وها أنا أشدد قلوب المصريين حتى يدخلوا وراءهم فأتجّد بفرعون وكل جيشه بمركباته وفرسانه»، وجاء أيضًا في سفر الخروج الأصحاح الرابع عشر الآية (26) «قال الرب لموسى مد يدك على البحر ليرجع الماء على المصريين على مركباتهم وفرسانهم».

عبر سيدنا موسى ﷺ البحر إلى سيناء، وعندما حاول فرعون وجنوده العبور وراءهم غرقوا جميعًا أمام أعين سيدنا موسى ومن معه، وقد ذكر في التوراة أن بني إسرائيل عند هروبهم من مصر اتجهوا إلى «بحر سوف» كما جاء في سفر الخروج، وبحر سوف هو البحر الأحمر، والتوراة تحدد بدقة مكان عبور خليج السويس فتقول «كلم الله موسى قائلاً: كلم بني إسرائيل أن يرجعوا وينزلوا أمام فم الحيروث بين مجدل والبحر أمام بعل صفون. مقابله تنزلون عند البحر». (الخروج 14 / 9)، وفي كتب التفسير للكتاب المقدس أن بعل صفون هو برج للمراقبة كان موجودًا ومقامًا في هذا المكان، ويسمى «برج مجدل»؛ أي أن سيدنا موسى عبر من منطقة «الزعفرانة حاليًا» ووصل إلى حمام فرعون في الجهة الأخرى داخل سيناء، وبعد أن غرق فرعون وجنوده في البحر طفت على سطح الماء جثة فرعون، يقول المولى عز وجل في سورة يونس (92) ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِيَدِنَا لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾. صدق الله العظيم.

معجزات بني إسرائيل على أرض سيناء:

شاهد بنو إسرائيل وشاهدت أرض سيناء معهم فيضًا من المعجزات الإلهية التي تخطف العقول والضمائر، وتبعث على الإيمان العميق بقدرة الله عز وجل الذي يقول لكل شيء كن فيكون، فجاءت أولى تلك المعجزات (معجزة نزول المن والسلوى في سيناء) عندما أراد المولى عز وجل تلبية طلب سيدنا موسى بإمدادهم بالطعام بعد أن نفذ ما معهم من طعام، فاستجاب المولى عز

وجل لطلبه وأنزل عليهم المن والسلوى، فالمن مادة تشبه العسل تنزل من الجو كما ينزل المطر وتتساقط على ورق الشجر والحجر وطعمها حلو كالعسل، أما السلوى فهو طائر السمان يأتي إليهم أسراباً متلاحقة تكاد تغطي الأرض من كثرتها قال تعالى: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ قَدْ أَفْجَيْنَاكَ مِنْ عَدُوِّكَ وَوَعَدْنَاكَ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْمَنَ وَالسَّلْوَى ۖ ﴿٨٠﴾ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى ۖ﴾. [طه: 80 - 81]، وقال أيضاً في سورة البقرة الآية (57) ﴿وَوَضَعْنَا عَلَىٰ كُفْرِكُمُ الْغَمَامَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْمَنَ وَالسَّلْوَى ۖ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾، وجاء في سفر الخروج أيضاً (الأصحاح 16) «فقال الرب لموسى ها أنا أمطر لكم خبزاً من السماء. فيخرج الشعب ويلتقطون حاجة اليوم بيومها. لكي أمتحنهم أيسلكون في ناموسي أم لا». وجاء أيضاً في (الأصحاح 16) «وقال موسى ذلك بأن الرب يعطيكم في المساء لحماً لتأكلوا وفي الصباح خبزاً لتشبعوا لاستماع الرب تدميركم الذي تتذمرون عليه * وأما نحن فماذا ليس علينا تدميركم بل على الرب». وجاء أيضاً ما يلي «فكان في المساء أن السلوى صعدت وغطت المحلة * وفي الصباح كان سقيط الندى حوالي المحلة».

ثم بعد الطعام والمأكّل الطيب جاء توفير الماء لمشربهم ومشرب دوابهم بمعجزة أخرى ماثلة أمام أعينهم وأعيننا حتى الآن على أرض سيناء، وهي (معجزة انفجار عيون الماء الاثنتي عشرة) فبعد عبور موسى عليه السلام وبني إسرائيل البحر ونجاتهم من فرعون وجنوده نفدت منهم المياه وكادوا يهلكون هم وماشييتهم فطلبوا من موسى أن ينقذهم، يقول المولى عز وجل في سورة البقرة (60) ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ ۖ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ

رَزَقَ اللَّهُ وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٧﴾ صدق الله العظيم، والاثنتا عشرة عيناً هي بعدد أبناء سيدنا يعقوب عليه السلام؛ لكل فرع من بني إسرائيل عين.

وجاء في العهد القديم (سفر الخروج أصحاح 17 الآية 1 - 6) «ثم ارتحل كل جماعة بني إسرائيل من بركة سين بحسب مراحلهم على موجب أمر الرب ونزلوا في رفيديم * ولم يكن ماء ليشرب الشعب * فخاصم الشعب موسى وقالوا أعطونا ماء لنشرب فقال لهم موسى لماذا تخاصمونني لماذا تجربون الرب * وعطش هناك الشعب إلى الماء وتذمر الشعب على موسى وقالوا لماذا أصعدتنا من مصر لتميتنا وأولادنا ومواشينا بالعطش * فصرخ موسى إلى الرب قائلاً ماذا أفعل بهذا الشعب؛ بعد قليل يرجعونني * فقال الرب لموسى مر قدام الشعب وخذ معك من شيوخ إسرائيل وعصاك التي ضربت بها النهر خذها في يدك واذهب * ها أنا أقف أمامك هناك على الصخرة في حوريب فتضرب الصخرة فيخرج منها ماء ليشرب الشعب ففعل موسى هكذا أمام عيون شيوخ إسرائيل».

وأثار هذه العيون موجودة حالياً في منطقة عيون موسى وموجود منها حالياً عين بجوار البحر مباشرة.

وكان الله سبحانه وتعالى رحيماً بهؤلاء الذين خرجوا بدينهم يسرون في صحراء سيناء القاحلة تتنازعهم المتاعب والشكوك في جدوى ما يفعلون، فأنزل عليهم (معجزة الغمام) عندما اشتدت حرارة الشمس في سيناء كعادتها، أرسل الله عز وجل على بني إسرائيل أثناء سيرهم غمامة تظلهم وتحميهم من حرارة الشمس، قال تعالى ﴿وَوَضَعْنَا عَلَىٰ كُفِّيهِمُ الْغَمَامَ وَانْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: 57].

في إحدى مرات ذهاب موسى عليه السلام لملاقاة الله عز وجل وفق مشيئته لتلقيه الشرائع والواجبات التي سيكلف بها بني إسرائيل في دين التوحيد،

حدثت إحدى المعجزات التي شكلت أول انحراف لسلوك هؤلاء القوم عما كانوا يتلقونه من نبيهم الكريم، فكانت (معجزة خوار العجل الذهبي) وهو العجل الذهبي الذي صنعه السامري وعبداه بنو إسرائيل، قال تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: 51]، فلقد عبد بنو إسرائيل العجل الذي صنعه السامري من الحلي والذهب الذي خرجوا به من مصر وسرقوه من المصريين بحجة استعارته؛ فعندما ذهب موسى لمناجاة ربه حسب الموعد المحدد سأل الله موسى: لماذا جئت قبل الموعد دون قومك؟ فأجاب موسى: لكي أنال الرضا وإنهم ورائي، فقال له المولى إنهم عبدوا العجل الذي صنعه السامري ﴿وَمَا أَغْوَاكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمْوَسَّىٰ﴾ (٨٢) قَالَ هُمْ أَوْلَاءُ عَلَىٰ أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ (٨٤) قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: 83 - 85]، ليعود موسى غضبان يسأل قومه: هل غدر بكم ربكم وهل طالت مدتي عليكم أم أنكم كالأمم السابقة استعجلتم العذاب، ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا قَالَ يَقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِي﴾ [طه: 86]، فاعتذروا لموسى وقالوا: ﴿مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَكِنَّا حَمَلْنَا أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ (٨٧) فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [طه: 87 - 88].

وقد اعترف بنو إسرائيل بأنهم سرقوا الذهب والحلي من المصريين، وأنهم لم يتمكنوا من إعادته لهم فتخلصوا منه بإلقائه في حفرة كبيرة، وأشعلوا فيها النار بمشورة السامري الذي أخذ هذا الذهب والحلي وصاغ لهم منه عجلاً عجيباً يكاد وجهه أن ينطق؛ بحيث يصدر صوتاً كأنه خوار العجل، وقال لهم: إنه إله موسى ليعبدوه حتى يعود إليهم موسى، ورغم تحذير النبي هارون لهم

فقد أصرّوا على عبادته حتى يعود موسى، واتجه موسى إلى أخيه هارون بعنف يريد القضاء عليه وهو يظن أنه تساهل معهم، ولكن هارون أكد له أنه حاول معهم ولكن خاف أن يقتلوه، أو أن يفرق بين بني إسرائيل، واتجه موسى إلى السامري يسأله فقال إنه أدرك بفطرته من حضور ملاك لا صطحاب موسى إلى الجبل ليكلّم المولى عز وجل، وأنه أخذ قبضة من التراب الذي داس عليه الملاك ورمى بها على الذهب المنصهر وصنع العجل، واعترف أن نفسه أمرته بذلك فطبق عليه موسى شريعة بني إسرائيل بأن يهجره الناس ولا يكلم أحداً، وكان ذلك عقابه في الدنيا، ثم أخذ موسى العجل الذهب فأحرقه فساح الذهب ثم ألقاه في الماء ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يُسَيْرِي﴾ (٩٥) قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ، فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي ﴿٩٦﴾ قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّنْ يُخْلَفَهُ، وَانْظُرْ إِلَى إِلٰهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا ﴿٩٧﴾ إِنَّكُمْ إِلٰهُكُمْ إِلَٰهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿طه: 95 - 98﴾.

ولم يمض أيام على هذه الواقعة الفارقة حتى أراد الله سبحانه أن يضع القوم أنفسهم أمام إحدى المعجزات المباشرة، علاجاً لأنفسهم من التشوهات التي وقعوا فيها بعبادتهم العجل، فجاءت (معجزة موت بني إسرائيل بالصاعقة ثم إحيائهم) وهذه المعجزة تمت أيضاً في سيناء في جبل الطور، فهي المعجزة الثانية لجبل الطور، عندما ذهب بعض شيوخ بني إسرائيل السبعين مع موسى وهارون ويشوع بن نون ليعتذروا للمولى عز وجل نيابة عن بعض أفراد بني إسرائيل الذين عبدوا العجل، اقتربوا من جبل الطور وصعد موسى إلى الجبل لمناجاة ربه، كان يغطيه الغمام ويظهر من هناك عمود من النور فادعوا أنهم سمعوا كلام الله، ووافقهم على ذلك بعض المفسرين للآية (75) من سورة البقرة حيث يقول المولى عز وجل: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ،

مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٥٦﴾ ، ولكن بعض المفسرين قالوا إن المعنى أنهم سمعوا كلام الله من سيدنا موسى ، فلما انتهى موسى من كلامه مع المولى عز وجل وانكشف الغمام وعاد إليهم ، قالوا: يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ، يقول المولى عز وجل في سورة البقرة (55 - 56) ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَنُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ نَظَرُونَ ۖ ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ صدق الله العظيم ، فصاعقة بني إسرائيل التي خرجت من جبل الطور أمانتهم جميعاً ، خلاف صاعقة موسى التي كانت إغواء فقط عندما شاهد الجبل يندك ثم أفاق بعد ذلك واستغفر ربه ، أما صاعقة بني إسرائيل فقد أمانتهم جميعاً ثم أحياهم المولى عز وجل بعد ذلك ، وهي معجزة إلهية تدل على قدرة المولى عز وجل الذي يحيي ويميت وشاهدها بنو إسرائيل ومع ذلك لم يتعظوا ، واستمروا في غيهم .

رغم ذلك فإن الله سبحانه وتعالى كان يلاحقهم بالمعجزات الخارقة التي تستهدف عقولهم وأفئدتهم لتقويمهم وإصلاح فسادهم ، فما لبث أن جاءتهم المعجزة التالية وأيضاً كانت على أرض سيناء ، (معجزة البقرة وإحياء الميت) وهي قصة تدل على أخلاق بني إسرائيل وحبهم للمجادلة ، وعلى معارضتهم لأنبيائهم واستهانتهم بوحى الله ، فلقد أمرهم الله على لسان رسوله موسى أن يذبحوا بقرة ، وكان لا بد لهم أن يستجيبيوا لکنهم تساءلوا وتشككوا ولم يكونوا يعلمون لماذا أمر الله بذبح البقرة ، ولكن تبين بعد ذلك أن قتيلاً سقط بينهم وتستروا على قاتله حتى لا يطبق عليه شرع الله ، فاتخذ المولى هذه الوسيلة لتحريك ضمائرهم وأمرهم بضرب القتل بجزء من البقرة الذبيحة ، فنهض القتل وأخبر عن قاتله ، يقول المولى عز وجل ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرُكْهَا فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾﴾ فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ

ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٠﴾، وهذه المعجزة الإلهية حدثت أيضًا في سيناء وأمام أعين بني إسرائيل، ليعلموا كيف يحيي الله الموتى بكن فيكون.

جبل الطور.. هذا اللغز المبارك !!

إن هذه المعجزات التي تمت على أرض سيناء المصرية، منها معجزات انتهت آثارها، وبعضها لا يزال آثارها موجودة حاليًا حتى الآن، منها مكان انغلاق البحر ومكان عيون موسى بالإضافة إلى المعجزة الكبرى وهي جبل الطور الذي اندك والذي ارتفع فوق بني إسرائيل تهديدًا لهم حتى يؤمنوا بما جاء في الألواح، بالإضافة إلى أن الوادي المقدس وهو وادي الراحة بسيناء، والشجرة المباركة وهي شجرة العليقة، كلاهما موجود على أرض سيناء المقدسة والمباركة.

أما أهم المعجزات الإلهية التي حدثت في سيناء فهي المعجزات التي حدثت مع جبل الطور أو بجواره، ومع ذلك فإن جبل الطور اختفى من الخرائط السياحية والمساحية في مصر بطريقة واضحة، فنجد أن هناك جبل كاترين وجبل موسى وجبل الصفصافة فقط دون ذكر أن هذه الجبال هي قمم لسلسلة «جبل الطور العظيم بسيناء» والأكثر من ذلك أن بعض الأفلام والمواقع على الإنترنت تقول إن جبل الطور في المملكة العربية السعودية، بل الوادي المقدس طوى هو وادٍ موجود بالقرب من مكة المكرمة!

معجزات جبل الطور:

المعجزات الثلاث التالية حدثت جميعها مع جبل الطور في سيناء، ذلك الجبل المقدس الذي ذكره المولى عز وجل في القرآن الكريم اثنتي عشرة مرة، جاءت عشر مرات باسمه ومرتان باسم الجبل، وهو الجبل الذي أقسم به المولى عز وجل أكثر من مرة في القرآن الكريم؛ فيكفيه شرفًا وقدرًا أنه هو الجبل الذي يوجد باسمه سورة من سور القرآن الكريم (114) وهي سورة الطور وترتيبها

(52)، الطور سورة مكية وعدد آياتها (49)، تقع سلسلة جبال الطور على مسافة 60 كيلو متر إلى الشمال الشرقي من مدينة الطور بجنوب سيناء، وهذا الجبل يتكون من عدة قمم تدعى جبلاً أعلاها وأجملها «جبل موسى» وارتفاعه 7363 قدماً فوق سطح البحر، وجبل المناجاة شمال جبل موسى وارتفاعه 6000 قدم فوق سطح البحر، ثم جبل الصفصافة إلى الشمال الغربي من جبل موسى؛ وسمي كذلك لأن من سفحه الشرقي صفصافة وارتفاعه 6760 قدماً فوق سطح البحر، وهو الجبل الذي وقف عليه موسى لإلقاء الوصايا العشر على بني إسرائيل أثناء وقوفهم في وادي الراحة، ويطل الجبل على سهل فسيح يدعى سهل الراحة «وادي الراحة» وتبلغ مساحته حوالي 2 ميل مربع ويعلو 5000 قدم عن سطح البحر.

وكانت المعجزة الكبرى والأهم هي ظهور المولى عز وجل وتجليه لجبل الطور فجعله دكاً، وهذا التجلي المبارك والفريد لم يحدث في أي مكان آخر على وجه الأرض سوى في سيناء، فقد أعطى المولى عز وجل موعداً لسيدنا موسى بعد ثلاثين يوماً ثم زادهم إلى أربعين يوماً.

يقول المولى عز وجل في سورة الأعراف (142): ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ بُتُّ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 143].

ومعنى ذلك يقيناً أن المولى سبحانه وتعالى تجلى وظهر في سيناء، وهو ما لم يحدث في أي مكان آخر على وجه الأرض، مما يجعل هذه المنطقة في سيناء منطقة مقدسة، وهذا الجبل - وهو جبل الطور - من الأماكن الأكثر تقدساً عند البشرية كلها وللكون كله، فمن الحق المعلوم أن الله سبحانه وتعالى هو نور السماوات والأرض وأنه نور على نور، يقول العلماء إن المولى ظهر منه قبس من نوره هو الذي دك الجبل؛ وعن أبي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، بيده القسط يخفض ويرفع، حجاب النور أو النار لو كشفه لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» صدق رسول الله - متفق عليه.

ولهذا قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنكَ بُتْ أَيْتُكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ صدق الله العظيم [الأعراف: 143]، فعندما قال موسى ذلك وتاب إلى الله عاد جبل الطور مرة أخرى يرتفع كما كان من قبل، وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تخيروني من بين الأنبياء فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور» صدق رسول الله - متفق عليه؛ أي أن القرآن الكريم يقول إن الذي دك هو الجبل ولم يذكر اسمه، أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحدده ويقول إنه جبل الطور الذي صعق موسى عندما رآه يندك أمامه.

أما المعجزة التالية لجبل الطور فهي معجزة خارقة لا يمكن تصورها أو تصور فظاعتها، يقول ابن عباس: «لما جاء موسى بالألواح فيها التوراة أمر قومه بقبولها والعمل بها بقوة وعزم، فقالوا له: انشرها علينا أولاً فإن كانت أوامرنا ونواهيها سهلة وبسيطة قبلناها، وإن كانت غير ذلك فلن نقبلها، فقال لهم موسى عليه السلام: بل اقبلوها كما هي بأوامرها ونواهيها، فراجعوه وجادلوه مراراً فاشتكى موسى إلى الله سبحانه وتعالى فأمر الملائكة «فرفعوا جبل

الطور فوق رؤوسهم كأنه ظلة» فقال لهم موسى: إن لم تقبلوها جميعها سقط عليكم الجبل، فقبلوها وأمروا بالسجود فسجدوا وهم ينظرون إلى الجبل بشق وجوههم؛ فصارت هكذا سنة السجود لليهود حتى الآن». وجاءت الوصايا العشر في التوراة لعل بني إسرائيل يسيرون على هداها وقد وصفها القرآن الكريم بقوله ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، وتقول الوصايا العشر التي جاءت في الألواح على موسى كما وردت في الكتاب المقدس (سفر الخروج - أصحاح 20):

1. أنا الرب إلهك الذي أخرجك من أرض مصر، من دار العبودية، لا يكن الله سواي.
2. لا تحلف باسم الرب إلهك باطلاً.
3. اذكر يوم السبت وكرسه لي.
4. أكرم أباك وأمك لكي تطول أيامك على الأرض التي يعطيك الرب إلهك.
5. لا تقتل.
6. لا تزني.
7. لا تسرق.
8. لا تشهد على غيرك شهادة زور.
9. لا تشته بيت غيرك.
10. لا تشته امرأة غيرك، ولا عبده ولا أمته، ولا ثوره ولا حماره، ولا شيئاً مما له.

ويصف المولى عز وجل هذه المعجزة في سورة الأعراف (171) فيقول تعالى: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾، يقول أيضاً: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقَلِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَقًا غَلِيظًا ﴾ (النساء: 154)، ويقول المولى أيضاً في سورة البقرة (63): ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾، ويكررها المولى عز وجل مرة أخرى في سورة البقرة أيضاً (93) فيقول: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَأَسْمِعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ صدق الله العظيم، ومع ذلك وبعد أن شاهدوا هذه المعجزة الرهيبة نكثوا بعهدهم قال تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (البقرة: 64).

يقول العلماء: إن اقتلاع الجبل بأكمله من مكانه يعتبر معجزة إلهية خارقة للعادة، فلفظ نتقنا الجبل يعني في اللغة الاقتلاع من الجذور، والمقصود هو اجتثاث الجبل من جذره في باطن الأرض، ومن المعروف علمياً أن الجبال يظهر منها الثلث والباقي تحت الأرض، كأن الجبل وتد ليثبت الأرض فيقول تعالى: ﴿وَالْجِبَالُ أَوْتَادًا ﴾، ومعنى اقتلاع الجبل من جذوره أن يصاحب ذلك حركة زلزالية عنيفة يضرب المنطقة المحيطة بالكامل، وتصدر أصوات انفجارات ضخمة ناتجة عن احتكاك الصخور ببعضها البعض، وقد رفع المولى عز وجل الجبل عمودياً إلى أعلى رغم ضخامته ووزنه الذي حتماً يفوق الملايين من الأطنان، ثم تحرك الجبل أفقياً في الهواء حتى صار فوق رءوس بني إسرائيل، ثم بدأ يهبط إلى الأرض ويتحرك هبوطاً وصعوداً حتى ظنوا أنه واقع بهم.

وقد حدد المولى اسم الجبل الذي رفعه وهو جبل الطور، وجبل الطور لا يزال قائماً في مكانه ومعروف جيداً، مما يعني أن المولى سبحانه وتعالى أعاد الجبل مرة أخرى إلى مكانه بعد توبة بني إسرائيل وتضرعهم إلى الله، والقرآن الكريم لا يتكلم عن عملية إنزال الجبل مرة أخرى، لكن الأمر اليقيني أن الجبل قد تعرض لعملية رفع وتحريك هائلة تتضمن ثلاث مراحل هي الاقتلاع من الأرض وارتفاعه بارتفاع السحاب، وتحركه أفقياً في الهواء مما جعل قلوب أولئك الناس تنخلع من مكانها هلعاً ورعباً، وهم قوم قلوبهم أشد قسوة من الحجارة، وهي بروفة عملية حدثت أيضاً على أرض سيناء أمام بني إسرائيل لما سيحدث يوم القيامة.

الفصل الثاني

خطوات التاريخ

على أرض سيناء.. ذهابًا وإيابًا

شبه جزيرة سيناء، ذلك الركن الشمالي الشرقي لمصر، هي بحق معبر حركة التاريخ، ذلك المدخل الشرقي كان يمثل طوال الوقت البوابة التي وفدت منها جميع المؤثرات والموجات البشرية التي أثرت في مسار التاريخ المصري في قديمه ووسيطه وحديثه ومعاصره؛ لذلك فإن شبه جزيرة سيناء، بوابة مصر الشرقية، لعبت دورًا حيويًا في تشكيل تاريخ مصر من خلال دور عضوي وحركي طوال تاريخ مصر العريض الغائر في الأعماق.

ولا تعتبر شبه جزيرة سيناء عاملاً مؤثرًا في تاريخ مصر وحدها فقط بقدر ما أثرت في المحيط الجغرافي المتسع لها، فهي تعتبر منطقة الربط والاتصال بين قارة إفريقيا وآسيا وهي المنطقة الموصلة بينهما حيث إن لها ارتباطًا كبيرًا في إفريقيا مثل ما لديها في آسيا أيضًا؛ لذلك شكلت شبه جزيرة سيناء برزخًا للمنطقة العربية وحلقة الوصل بين جناحي المنطقة وأداة ربط تاريخية بين شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا، فضلًا عن كونها المعبر التجاري القديم الذي ربط بين مصر وبلاد الشام وبلاد الرافدين.

وإن كان التاريخ هو علم الحركة والتطور والتغير المتأثر بشكل مباشر وأكد بثوابت الجغرافيا؛ لذا فقد لعبت شبه جزيرة سيناء دورًا تاريخيًا وتجاريًا وعسكريًا على مدار التاريخ المصري والتاريخ العربي، فلم تكن شبه جزيرة سيناء يومًا ما منطقة عازلة أو أرضًا ليست ملكًا لأحد، فالثابت تاريخيًا أن سيناء ذلك المثلث المنحصر ما بين خليجي العقبة والسويس والمطل بقاعدته على البحر المتوسط هو جزء أصيل من مصر عبر العصور، وهو حق تاريخي ثابت ولا يمكن التشكيك فيه، وقد رأينا أن نتحرك مع صفحات التاريخ الحديث على سبيل المثال لبيان موقع سيناء البارز دومًا في كل محطاته والمرتبط

عضوياً برباط فولاذي بالقلب في القاهرة التي كانت حاضرة وشاهدة على كل هذه الأحداث.

سيناء في عصر أسرة «محمد علي»

تولى «محمد علي باشا» حكم مصر في عام 1805م بمساندة الأعيان وشيوخ الأزهر في محاولة لاستقلاليتها عن الباب العالي العثماني، وقد أصبحت سيناء خاضعة لحكمه شأنها شأن سائر بقاع القطر المصري، حيث كانت سيناء وقتذاك مقسمة إلى ثلاثة أقسام إدارية (مدينة الطور وكانت تابعة لمحافظة السويس - قلعة نخل وتوابعها إقليم الروزنامة/ المالية المصرية - مدينة العريش وكانت تتبع وزارة الداخلية المصرية).

بدأت مصر مع بداية القرن التاسع عشر أحداثاً جديدة مع تولى «محمد علي» حكم مصر، كان أهمها بالنسبة لسيناء إنشاءه لمحافظة العريش عام 1810م ضمن التشكيلات الإدارية التي وضعها في عام 1805م، حيث مثلت أول شكل إداري منظم في سيناء في العصر الحديث له اختصاصات وحدود إدارية، ووضع تحت تصرف محافظ العريش قوة عسكرية لحماية حدود مصر الشرقية وقوة نظامية لحماية الأمن داخل المدينة، كما أنشأت نقطة جمركية ونقطة للحجر الصحي (كورنتينة) بالعريش، أما الطور فقد كانت تابعة إدارياً لمحافظة السويس، بينما أدخلت نخل ضمن إدارة القلاع الحجازية التي كانت تتبع قلم الروزنامة بالمالية المصرية.

وقد احتلت سيناء أهمية كبيرة في فكر «محمد علي» خاصة إزاء اهتمامه بالوصول إلى منطقة الشام لتأمين حدود مصر الشرقية، وهو الأمر الذي اعتبره أحد أهم أركان الأمن القومي المصري، وبموجب «اتفاقية كوتاهية» عام 1833م أقر الباب العالي بحدود مصر الشمالية حتى «جبال طوروس»، حيث جاءت حملة «محمد علي» للشام عام 1831م بدفع جيش بري وآخر بحري بقيادة

ابنه الأكبر «إبراهيم باشا» (تألف الجيش من 24 ألفاً من المشاة، و80 مدفعاً) واتخذ الجيش البري طريق العريش.

قام «إبراهيم باشا» بالعديد من الإصلاحات في سيناء بهدف خدمة قواته، حيث رمم بئر قاطية وبئر العبد وبئر الشيخ زويد، كما حرك البريد إلى غزة وجعل له محطات في بليس وقاطية وبئر العبد وبئر المزار، والعريش والشيخ زويد وخان يونس وغزة، كما وضع حراسة على آبار المياه على طول طريق العريش، وعند عودته من حملته على الشام عام 1831م ثار عليه عربان «السواركة» و«الترابين» وخربوا محطات البريد في الشيخ زويد وبئر المزار، مما دفعه إلى قتالهم من خلال معركة بين قواته وقوات «الترابين والسواركة» عند وادي غزة، وانهزمت قوات العربان وفروا إلى بئر سبع، وربما تكون الأسباب الحقيقية لتمرده هؤلاء العربان على سياسة محمد علي ذاتها التي استهدفت إخضاع هؤلاء القبائل لسلطته حتى يوطد الأمن على الطريق المؤدي إلى الشام، خاصة أنهم كانوا دائمي السلب والنهب للقوافل والتجار الذين يرتادون هذا الطريق.

جهز محمد علي في عام 1834م قوة من عربان «أولاد علي» بقيادة «أحمد المقرحي» شيخ القبيلة والشيخ / هنداوي شيخ قبيلة «الجميعات» لوضع حد لعصيان عربان غزة، فألحقت هذه القوات هزيمة ساحقة بعربان غزة ونهبت بيوتهم وماشيتهم، وقد منح «محمد علي» كل فرد من القبائل التي شاركت في الحملة «500 قرش» مكافأة له على النصر الحاسم على عربان غزة.

تسببت طموحات محمد علي خاصة بعد الانتصارات التي حققها إبراهيم باشا على الجيوش العثمانية في شمال الشام وآسيا الصغرى في إثارة ما سمي وقتها بالمسألة الشرقية، وعقدت الدول الأربع (بريطانيا، وروسيا، وبروسيا، والنمسا) بمشاركة الدولة العثمانية مؤتمراً في لندن في 15 يوليو عام 1840م تعهدت بمقتضاه الدول الأربع بمساعدة السلطان العثماني على إخضاع محمد

علي، وقد وقع الحلفاء الأوروبيون وبحضور مندوب عن الدولة العثمانية على «معاهدة لندن في 15 يوليو 1840م» وللمعاهدة ملحق يتضمن الامتيازات التي تعهد السلطان بتحويلها لمحمد علي، ويعتبر هذا الملحق جزءاً من المعاهدة...

ملخص شروط المعاهدة والملحق:

- ينحول محمد علي وخلفاؤه حكم مصر الوراثي، ويكون له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من سوريا والمعروفة بولاية عكا (فلسطين) بما فيها مدينة عكا ذاتها وقلعتها، بشرط أن يقبل ذلك في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ إبلاغه هذا القرار، وأن يشفع قبوله بإخلاء جنوده جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أطنة وسائر البلاد العثمانية عدا ولاية عكا، وأن يعيد إلى تركيا أسطولها.

- إذا لم يقبل هذا القرار في مدة عشرة أيام يحرم الحكم على ولاية عكا، ويمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر وسحب جنوده من جميع البلاد العثمانية وإرجاع الأسطول العثماني، فإذا انقضت هذه المهلة دون قبول تلك الشروط كان السلطان في حل من توليه ولاية مصر.

- يدفع محمد علي باشا جزية سنوية للباب العالي، تتبع في حساب مقدارها ونسبتها البلاد التي تعهد إليه إدارتها.

- تسري في مصر وفي ولاية عكا المعاهدة التي أبرمتها السلطنة العثمانية وقوانينها الأساسية، ويتولى محمد علي وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان، على أن يؤدوا الجزية ويؤدوا الإنفاق على الإدارة العسكرية والمدنية في البلاد التي يحكمونها.

- تعد قوات مصر البرية والبحرية جزءاً من قوات السلطنة العثمانية ومعدة لخدمتها.

- يتكفل الحلفاء في حالة رفض محمد علي باشا لتلك الشروط أن يلجئوا إلى وسائل القوة لتنفيذها، وتتعهد إنجلترا والنمسا في خلال ذلك أن تتخذ باسم الحلفاء بناء على طلب السلطان كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وسوريا ومنع وصول المدد من إحداهما للأخرى، وتعزيد وضع الرعايا العثمانيين الذين يريدون خلع طاعة الحكومة المصرية والرجوع إلى الحكم العثماني، وإمدادهم بكل ما لديهم من المساعدات.

- إذا لم يذعن محمد علي للشروط المقدمة وجرد قواته البرية والبحرية على الأستانة، فيتعهد الحلفاء بأن يتخذوا بناء على طلب السلطان كل الوسائل لحماية عرشه وجعل الأستانة بمأمن من كل اعتداء.

أما أهم الإجراءات والبنود التي شملها الملحق لمعاهدة لندن وهي ما كانت تستهدف مباشرة قدرة مصر الحقيقية والمستقبلية، فتمثلت في وقف عمليات التصنيع الكبيرة التي كانت مصر تبدي تفوقاً واستمراراً فيها، كما تقرر تقليص حجم الجيش المصري إلى الحد الكافي فقط لحفظ الأمن الداخلي، واشترط أيضاً فتح مصر للتجارة الدولية دون قيود، وكان لفرض القوى الأوروبية على محمد علي باشا تلك المعاهدة بداية تلاقي المسألة الشرقية والمسألة اليهودية، فهذه الاتفاقية هي بداية خلق عازل بشري يختلف في العرق والثقافة والدين والتوجه السياسي ليكون شوكة في خاصرة «محمد علي» ومصر لاحقاً، تمنعه من تهديد الدولة العثمانية وتمنعه من الانتشار فيما وراء البحر الأحمر، وعدت هذه الاتفاقية بداية لفتح أبواب الهجرة اليهودية لفلسطين لملء الفراغ بعد انسحاب جيوش محمد علي ووجوده السياسي والاجتماعي والاقتصادي، هذا العازل البشري لشطر مصر عن بعدها الحيوي في الشام وبعدها الاستراتيجي وحدودها الطبيعية الشرقية بالقرب من (جبال طوروس).

قدرت القوى الأوروبية الكبرى في هذه الفترة ما أصاب الدولة العثمانية من التحلل السياسي، لدرجة أنها أصبحت غير قادرة على إجراء إصلاحات

جذرية كمحاولة للإحياء، ولما كان بقاء الدولة العثمانية ضرورة حيوية واستراتيجية لحفظ توازن القوى في النظام الأوروبي، لحين ظهور متغيرات تسمح بإرث ممتلكات الدولة المركزية، شكل ظهور قوة فتية في مصر معتمدة على العنصر المصري ومعتمدة على التوافق التاريخي مع محيطها - احتمال بزوغ دولة جديدة قادرة على أن تحل محل الدولة العثمانية، وذلك ما ترفضه القوى الأوروبية الكبرى؛ لأن لديها مشاريعها الاستعمارية التي تنتظر بداية الانطلاق شرقاً وغرباً، مما جعل القضاء على مصر (محمد علي) هدفاً استراتيجياً للسياسة البريطانية طوال القرن التاسع عشر لتحقيق أهدافها العليا مثل:

- تأمين خطوط مواصلات الإمبراطورية إلى الهند.
- السيطرة على طرق التجارة البحرية.
- إثبات التفوق البريطاني في الصراع على البحر المتوسط والبحر الأحمر.
- فصل مصر عن الشام.
- حل المسألة اليهودية بتوطين اليهود في فلسطين كعازل بين مصر وسوريا.
- محاصرة وتحجيم دور مصر سواء في عهد محمد علي أو غيره، وهو ما أصبح تقليدًا سياسيًا وعسكريًا تعتمد عليه كل القوى الاستعمارية، أي سواء بريطانيا في القرن 19 والقرن 20 أو الولايات المتحدة في القرن 21.
- بمقتضى التحالف الدولي يمكن استخدام القوة العسكرية المشتركة، أو التحالف العسكري الأوروبي - العثماني، بفرض عدم انصياع مصر (محمد علي) لبنود الاتفاقية.
- القضاء على الجيش المصري الذي أثبت قدرات قتالية فائقة، سواء بالحصار أم بالمواجهة العسكرية.

- منع مصر من أن تكون قوة إقليمية تلعب دورًا يتناقض مع المصالح الأوروبية، وبخاصة البريطانية، بتحديد عدد أفراد الجيش للحد الأدنى الذي يمكنها من حفظ الأمن الداخلي، رغم أن مهام الجيش هي الدفاع عن حدود الوطن من أي تهديد خارجي، وذلك الذي سيؤثر سلبًا على مهام الجيش القتالية والدفاعية، وبخاصة أن الدفاع والمهام القتالية كانت قبلًا معزولة عن الجيش المصري الذي اقتصر أداؤه على مهام التشريفات والاحتفالات الرسمية ومهام حفظ الأمن الداخلي.

كما جاء وقف عمليات التصنيع الكبيرة محاصرة لا تقل أهمية ولا قسوة وظلمًا عن سابقه، فتحدث أي دولة قائم على عدة أجنحة رئيسية منها الجناح الرئيسي وهو التصنيع والتطوير، بما يعفي الدولة من الاستيراد أو يعفيها من تحكم الأسواق العالمية في تحديد ما يسمح به وما لا يسمح به؛ لذلك كان الهدف دفع مصر إلى التأخر التقني والصناعي وحرمانها من إنجازاتها التي بدأت تبرع فيها لكفاية احتياجات السوق المحلي، وحرمانها من عوائد عمليات التصنيع؛ أي تقزيم أحد أعمدة الاقتصاد المصري، واستكمال هذا الخط بفتح مصر للتجارة الدولية بدون قيود، حتى يمكن إغراق الأسواق بالبضائع الأجنبية وبالمقابل القضاء على الصناعات الوطنية، وأيضًا حتى يمكن ربط اقتصاد مصر بالاقتصاد الإنجليزي والمراكز المالية ومن ثم التبعية الاقتصادية التي يصعب الفكك منها.

بالطبع كانت هذه التسوية تمثل ظلمًا فادحًا لمصر وتمثل انحيازًا شديد الوطأة لصالح الدولة العثمانية، أو بالأحرى للإبقاء عليها كضرورة استراتيجية لحفظ نظام توازن القوى الأوروبية؛ لذلك كان الإصرار على فرض العزلة وإحكامها على مصر عن بقية الوطن العربي، وصناعة توجهات مصرية مختلفة؛ المهم ألا تكون عربية، لتنجح التسوية في وأد طموحات (محمد علي) سواء أكانت شخصية أم هدفًا لإقامة دولة عربية قوية، لصالح الدولة العثمانية التي

أصابها الترهل والفساد الداخلي، وهو قهر لإرادة الشعب المصري الذي انتصر وطور النظام العام الداخلي واسترجع المراكز الدينية الهامة (مكة المكرمة) و(المدينة المنورة)، واستطاع أن يفرض سيطرته في اليونان وجزيرة كريت لولا التحالف الأوروبي الذي قضى على الأسطولين المصري والعثماني، وسحب الوجود المصري من جزيرة كريت، والتي تمثل مركزاً استراتيجياً بحرياً متميزاً، ولم تكتف بفرض الانسحاب من سوريا، إنما ألبت الشعب السوري في لبنان وفي دمشق وأثارت الفتن والدسائس، حتى تمتلئ النفوس من الطرفين ولإثارة الضغائن بين المواطنين العرب بسبب الثورات المضادة للجيش المصري، وبالمقابل عمليات القمع المصرية لمواجهة القضاء عليها، إضافة إلى ما سبق هو إيجاد شعور بعدم القبول والرضا عن الوجود المصري، وبالتالي يفقد الجيش المصري الدعم والتأييد والمصداقية والمناصرة من قبل السوريين.

اضطر محمد علي للتسليم بعد أن تخلت عنه فرنسا، ثم أرسل السلطان إلى محمد علي فرماناً في 13 فبراير عام 1841م تقرر فيه إعطاؤه وأسرته حكم مصر وراثية، على أن يختار الباب العالي بنفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي الذكور، ومن ثم صار إعطاء مصر وتقرير الحكم الوراثي بهذا الشكل منحة من السلطان العثماني.

فرمان أول يونيو 1841:

بعد تطبيق «معاهدة لندن 1840م» التعسفية وباعتبار مصر ولاية عثمانية خاضعة، أصدر السلطان العثماني مجموعة فرمانات تنفيذاً للمعاهدة واغتناماً لموقف الدول الأوروبية الكبرى من مصر، فعلى في تشديد قيود فرمانات التي أصدرها لمحمد علي باشا والي مصر، مما دعا الأخير أن يعترض ويشتكى طالباً تخفيف القيود الواردة في أول فرمان صدر له بعد معاهدة لندن المؤرخ في 13 فبراير 1841م، وإزاء هذا الخلاف اضطرت الدول الأوروبية للتدخل وساندت محمد علي في بعض مطالبه، فأجاب السلطان العثماني بمذكرة في 19

إبريل 1841م بتعديل شروط فرمان السابق، ثم أصدر في 1 يونيو 1841م فرماناً جامعاً يحتوي على أحكام فرمان 13 فبراير بالإضافة إلى التعديلات، وكان أهم ما جاء فيه بخصوص سيناء:

«أبقي في عهدتكم بطريق الامتياز إدارة الخطة المصرية، المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بخاتم الصدارة»

ويشير رئيس الديوان الخديوي (أحمد شفيق باشا) في مذكراته أن المقصود بحدودها القديمة المعينة وَفَقَّ الخريطة المرفقة، هي أن حد مصر الشرقي من العريش إلى السويس ويوصل بخط مستقيم يبقى في شرقه أراضي الحجاز وسوريا، ويمكن تحليل هذا الجزء من فرمان رغم أنه غير مرفق بخريطة وهو أمر قد يكون مقصوداً:

- عقاب وانتقام من محمد علي والي مصر الذي احتل سوريا وكان على مشارف الأناضول.

- سلخ شبه جزيرة سيناء المصرية، حتى تكون تحت السيطرة العثمانية وهي بمثابة عازل وإنذار مبكر في حال محاولة أخرى لمحمد علي في التوسع.

- تقليص رقعة الدولة المصرية بدفع خط الحدود إلى أقصى حد ممكن لتقليل قدرات مصر.

- إثبات أن مصر جزء من الدولة العثمانية والهيمنة الفعلية عليها، وبالتالي يمكنها إضافة أو طرح أجزاء من البلاد وَفَقَّ مصالحها العليا، دون أن يستطيع الوالي أن يراجعها في أي إجراء تعسفي.

الدولة العثمانية بذلك تجاهلت حقائق جغرافية وحقائق تاريخية وحقائق ديموجرافية، حيث يستدل من مراجعة تاريخ مصر وسوريا ومن التقاليد المحفوظة عند أهل الحدود إلى اليوم أن الحد الشرقي لمصر على البحر

المتوسط هو عند نقطة «رفح»، و«أيلة» المعروفة الآن «بالعقبة» هي الحد بين مصر والحجاز على رأس خليج العقبة، وتؤكد الكتابات سواء في أخبار فتح عمرو بن العاص لمصر عام 638 م أو في كتابات اليعقوبي وابن فقيه الهمداني (رفح هي أول حد مصر ثم إلى العريش)، إضافة إلى ذلك في تقويم البلدان لأبي الفداء (حد ديار مصر لشمال بحر الروم من رفح العريش ممتدًا على الجفار إلى الفرما إلى الطينة إلى دمياط إلى ساحل رشيد إلى الإسكندرية إلى ما بين الإسكندرية وبرقة....).

خلاصة ما تقدم أن «رفح» أول حد مصر الشرقي حتى «العقبة» من الشمال إلى الجنوب ويبلغ طول الخط نحو 150 ميلًا؛ أي حوالي 210 كم، وذلك ما أرادت الدولة العثمانية سلخه من مصر؛ لذلك لم تعترف حكومة مصر بالحد المشار إليه في فرمان التعسفي بل جعلت حد مصر الشرقي خطأً مستقيمًا ممتدًا من رفح إلى العقبة مع تأمين طريق الحج البري بينها وبين الحجاز، فأنشأت مراكز الحراسة في قلاع نخل والعقبة ثم على الضفة الشرقية للبحر الأحمر في المويلح وضبا والوجه لحراسة الطريق، وكانت الدولة العثمانية على علم بما قام به محمد علي ولم تعترض أو تحتج بل قبلت بالأمر الواقع، فهذا النص في فرمان دل على التعسف والمغالاة ولم تكثرث مصر ولم تأبه به، فظلت (الوجه وضبا والمويلح) في حوزة مصر حتى افتتاح قناة السويس 1869م، وحل الطريق البحري محل الطريق البري فسلخت الدولة العثمانية مرة أخرى من حوزة مصر الوجه 1887م، كما أخلت ضبا والمويلح 1891م ثم العقبة 1892م وأعلنت ضمهما إلى ولاية الحجاز.

ختامًا بموجب «معاهدة لندن 1840م» وفرمان 1841م باتت دولة محمد علي محصورة داخل حدود مصر التي حددها فرمان، وفي أعقاب ذلك شرع محمد علي باشا على الفور في إقامة مراكز حدودية عند طابا والمويلح لتأمين

طريق الحج كما اهتم بتعيين محافظين أكفاء لسيناء، وتزايد في عهده وخلفائه الاهتمام بإرسال البعثات العلمية إلى سيناء لدراساتها.

لاقت سيناء خلال فترة حكم «عباس الأول» (1848م - 1854م) اهتماماً من نوع جديد، حيث كان ينوى أن يجعلها مصيفاً ومزاراً سياحياً وبنى بالقرب من الطور حماماً كبيرتياً، كما مهد الطريق من دير سانت كاترين إلى قمة جبل موسى لجذب السياحة إلى المنطقة المقدسة، وشرع في بناء قصر على جبل طلعة غربي جبل موسى ومد طريق العربات من مدينة الطور إلى القصر، لكن لم يقدر لهذه الأعمال أن تنفذ حيث عاجلته المنية قبل أن يتمها، وفي فترة حكم خلفه «محمد سعيد» (1854م - 1863م) أقام في سيناء نقطة للحجر الصحي في الطور بهدف التأكد من سلامة الحجاج.

وحدثت خلال فترة حكم الخديوي «إسماعيل» (1863م - 1879م) عدة تطورات ذات صلة بسيناء، منها زيارات العديد من الرحالة لسيناء كان أهمهم البروفيسور/ بالمر حيث أرسلته بريطانيا عام 1868م على رأس لجنة علمية للتنقيب في منطقة الطور ورسم خريطة لسيناء، كما تم افتتاح قناة السويس للملاحة عام 1869م التي كان لإنشائها آثار هامة على مجتمع سيناء، وكان من نتائج إقامة هذا الممر الملاحي المهم أن أنشئ عدد من المدن على ضفتي القناة، فقد أنشئت الإسماعيلية في منتصف القناة تقريباً كما أنشئت مدينة جديدة على طريق العريش (القنطرة).

بعد أن تولى الحكم الخديوي محمد توفيق، والذي اندلعت في عهده الثورة العربية احتلت إنجلترا مصر عام 1882م، وأولت إدارة الاحتلال أهمية كبرى لشبه جزيرة سيناء، فقد كان من أولى أولوياتها هو إجراء تعديلات إدارية في سيناء بما يتفق مع مصالحها ورؤيتها الاستراتيجية، فألحقت إدارة الاحتلال منطقة «التيه» بوزارة الحربية إدارياً ومالياً وعسكرياً وكانت تحت إشراف سردار الجيش المصري وإمرة إدارة المخابرات بالقاهرة، أما منطقة «الطور» فقد

أُلحقت إداريًا بإدارة «التيه» برئاسة قومندان شبه جزيرة سيناء، واتخذوا «نخل» مركزًا لها حيث تتمتع بموقع استراتيجي يحكم طرق المواصلات في سيناء، أما منطقة العريش ولأسباب خاصة بالتكوين الديموغرافي وطبيعته؛ فقد ألحقت بوزارة الداخلية، وأصبح لها محافظ يعين من القاهرة ويعاونه رجال الشرطة.

في عام 1865م تمَّ إدخال أول خط تلغراف في سيناء وهو خط العريش الذي يربط بين مصر والشام، ثم أنشئ بعد الاحتلال الإنجليزي عام 1897م خط تلغراف آخر من السويس إلى الطور ثم إلى المحجر، وقد أتم الاحتلال تنظيم شبه جزيرة سيناء واقتسامها بين الإدارة المدنية والإدارة العسكرية، وأصبحت كلها محافظة واحدة تخضع لنظام إداري وقضائي واحد، كما أضيفت نقاط البوليس في «الطور، والشط، ونويبع، ونخل، والعريش، ورفح، والقصيمة، ومشاش الكتلة، وتمد»، كما خصصت الحكومة المصرية رواتب لشيخ القبائل لاكتساب ولائهم وللقضاء على ظاهرة النهب والسلب، كما حرصت على فرض النظام العام هناك لضمان استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار بين القبائل في ربوع شبه جزيرة سيناء.

كما أدخل الخديوي «توفيق» تغييرات إدارية بإلحاق العريش بالداخلية وتعيين محافظ ملكي عليها يعاونه بعض رجال الشرطة والطور أصبحت تابعة للسويس، فقد تنبه الخديوي «عباس حلمي الثاني» (1892م - 1914م) لأهمية سيناء وكثرت زيارته لها، حيث زار الطور وحمام فرعون وحمام موسى عام 1896م، وزار العريش ورفح في عام 1898م، كما أمر بتجديد المسجد العباسي بالعريش وعني بالطرق الرئيسية في سيناء بشكل كبير.

ثم جاءت في عهده «حادثة طابا - 1906م» بشأن تعيين حدود مصر الشرقية، حينما قررت سلطات الاحتلال البريطاني إنشاء نقطة دائمة عند «العقبة»، ولم يجدوا ماءً كافيًا فتوجهوا إلى «أم الرشراش» على الشاطئ الغربي لخليج العقبة، وهو ما اعترضت عليه الحكومة التركية ورفضت طلبًا بريطانيًا

لتحديد حدود مصر على أساس أن مصر ولاية عثمانية، وبالتالي لا حاجة لرسم حدود بينها وبين الولايات الأخرى، لكن السلطات البريطانية أرسلت قوة صغيرة بقيادة ضابط مصري رابطة عند طابا، وبدأ جدل مع حكومة تركيا رفضت خلاله مصر برقيات السلطان العثماني إلى خديوي مصر، كما رفضت سحب القوة المصرية من طابا وأكدت أن حدود مصر تنتهي بالعقبة بما في ذلك موقع طابا.

سيناء بعد ثورة يوليو 1952م:

في عام 1956م عندما كانت سيناء جزءاً من حملة دولية استهدفت العدوان على مصر، وتمثلت في العدوان الثلاثي الذي شاركت فيه كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وبنفس الأسلوب المتكرر اتجهت القوات الإسرائيلية إلى الطريق الحربي للوصول إلى قناة السويس، وذلك للالتقاء بقوات فرنسا وبريطانيا المشاركة في العدوان الذي اندحر بصلافة المقاومة المصرية والرفض العالمي لمنطق العدوان وأهدافه فانسحبت القوات الإسرائيلية من سيناء إلى حدود مصر الدولية.

أطلق الإسرائيليون على العملية العسكرية في شبه جزيرة سيناء 1956م اسم «قادش»، وهذا الاسم الرمزي له مدلول تاريخي يشير إلى حرب رمسيس الثاني في فلسطين، حيث تربط إسرائيل التاريخ القديم بالحدث الحاصل وكان هناك تواصلًا تاريخيًا ما مع هذا الاسم الرمزي، وكأن مصر مازالت هي بالضبط مصر ايم التي خرج منها اليهود هرباً من الفرعون، مع استبدال الرئيس جمال عبد الناصر بالفرعون في هذه الإيحاء التاريخية التي تخلط وتمزج الأساطير بالتاريخ، ومن ثم تحولها إلى استراتيجية انتقام وعدوان.

دخل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي معركة عام 1956م وهو يعلم أن بريطانيا وفرنسا سوف تلحقان به وبالتالي فهو في موقف مطمئن، ونتيجة

المعارك محسومة لصالح القوات الإسرائيلية بفعل ما تم اعتماده في اتفاقية سيفر 1956م، وظهر بالطبع أن العمليات العسكرية في شبه جزيرة سيناء كانت محدودة للغاية بسبب أن أغلب ألوية الجيش المصري سحبت من شبه جزيرة سيناء في نهاية عام 1955م لإعادة تدريبها وتأهيلها على السلاح السوفيتي، كما كان قرار سحب الجيش المصري من شبه جزيرة سيناء لفرضية أن الخطر ليس إسرائيليًا، وإنما سيكون رد فعل إنجليزيًا - فرنسيًا على تأميم شركة قناة السويس؛ لذا لا بد من تأمين القاهرة والوادي، لذلك نجحت القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في إيقاع مصر في عملية شرك وخداع استراتيجي، عندما بدا لمصر في توقعاتها أن هدف التحرك الإسرائيلي كان الضفة الغربية لنهر الأردن.

دخلت القوات الإسرائيلية شرم الشيخ وهو الهدف النهائي لها بعد أن تأكدت من خلو شبه جزيرة سيناء وتماثل انسحاب الجيش المصري منها؛ أي بدون معركة أو قتال أو اشتباك عسكري حيث كان الجهد المصري مركزًا في الدفاع عن قناة السويس ومدنها؛ خاصة بورسعيد، ومع استمرار الصمود المصري في هذه المنطقة سرعان ما ساد الشك والتردد وعدم الثقة بين الأطراف الثلاثة المتواطئة، ولم تثق إسرائيل في حلفائها خشية عدم تنفيذ التزاماتها وفُتق بنود الخطة العسكرية، كما أن بريطانيا حاولت إخفاء الاتفاق بالتعرض لضرب جنود إسرائيليين؛ لذلك فإن إسرائيل قبلت قرار وقف إطلاق النار في 4 نوفمبر لكنها سرعان ما تراجعته عنه في اليوم التالي تحت ضغط الحلفاء، وفي 5 نوفمبر قبلت إنجلترا وفرنسا القرار تحت وطأة الموقف الدولي من هذا العدوان الذي لم تكن الدول الرئيسية لتسمح له بأن يمر، وخرجت إسرائيل من سيناء كاملة وانسحبت القوات الإنجليزية والفرنسية من الأماكن التي كانت تقاتل فيها الجيش والشعب المصري.

سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي 1967م

مثلت سيناء بعد مرور نحو 11 عامًا هدفًا لعدوان إسرائيلي جديد في 5 يونيو عام 1967م، ولم يكن ممكنًا أن يخرج هذا الاحتلال الجديد لسيناء خاصة مع ظهور الدعم الأمريكي الكامل لإسرائيل إلا بتضحيات كبرى وبحروب حقيقية خاضها الجيش المصري لتحرير الأرض واسترداد سيناء كاملة.

فبداية لا بد من الإشارة إلى المتغيرات الكبيرة على الساحة الدولية والنقلة النوعية في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية في عهد الرئيس ليندون جونسون ما بين 1964 - 1967م، فقد نشأ عن هذه العلاقة الثنائية بشكل متميز انسجام وتواءم في المصالح العليا لطرفي العلاقة الثنائية، مع العلم بأنه في هذا التوقيت كانت الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والآخر الشرقي في ذروة درجات الصراع فيما بينهما، وبالأخذ في الاعتبار أن وجود وبناء إسرائيل كقاعدة استعمارية متقدمة في قلب منطقة الشرق الأوسط هو هدف سياسي واستراتيجي غربي وأمريكي، ويمثل مصلحة قومية عليا وله أولوية ثابتة على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، إضافة إلى ذلك تأثير جماعات الضغط اليهودية - الصهيونية الأمريكية حيث قدرتها على التأثير على الرأي العام الأمريكي وعلى صانعي القرار بالبيت الأبيض، وقدرتها أيضًا على التأثير في العملية الانتخابية الرئاسية والبرلمانية ليس بسبب أصوات اليهود الأمريكيين فقط، وإنما بدرجة أشمل عبر قدراتهم الاقتصادية والإعلامية النافذة داخل المجتمع الأمريكي.

لذلك كان هناك مجموعة من الأهداف الأمريكية - الإسرائيلية بعضها أهداف آنية وأخرى أهداف بعيدة المدى، وباعتبار العلاقة الوثيقة التبادلية في المصالح العليا لكلا الطرفين، فلم يكن هناك ثمة تمييز بين ما هو هدف أمريكي فقط أو هدف إسرائيلي بحت يحقق خطوة مستقلة للدولة الإسرائيلية، فكلاهما بالفعل كان يريد فرض هزيمة عسكرية لتحطيم الجيش المصري

وإذلاله، مع تكريس وتهيئة وضع عسكري مهين للشعب المصري حتى يفقد الثقة في قدراته الذاتية، وتم الإلحاح على ذلك من خلال إشاعة مفهوم التفوق الإسرائيلي وأسطورة الجيش الذي لا يقهر، ليصل من خلال ذلك في النهاية لخلق حالة من فقدان الثقة وسحب المصداقية من القيادة السياسية والقيادة العسكرية المصرية، مع تحطيم وضعية الدولة المصرية كدولة قاطرة للنظام العربي والإفريقي والإقليمي.

مما تشكل بأهمية كبيرة لهذا العدوان كانت أهمية ضرب الحركة القومية العربية التي اعتبرت قوة تحديث في العالم العربي، واعتبر أن ضرب التيار القومي لا يتأتى إلا بضرب مصر وتنحيتها عن دورها الإقليمي وعزلها عن مكانتها القومية التي تلاقي قبولاً واسعاً عند الشعوب العربية، وهذا من المفهوم أن يحول المنطقة العربية إلى ساحة فراغ تقبل كل الاحتمالات، فمع ضرب التيار القومي وتوجيه إهانة كبيرة لجمال عبد الناصر يعتبر ذلك عقاباً وردعاً للقوى الوطنية التي تصدت للولايات المتحدة الأمريكية، في مرحلة المد الثوري ما بين 1955 حتى 1967م، والتي تصدت لكل مشروعات السلام الأمريكية بين مصر وإسرائيل، مما قد يؤدي إلى تطويع الإرادة الوطنية المصرية بفتح باب المفاوضات المصرية - الإسرائيلية المباشرة لفرض السلام بالشروط الإسرائيلية ووفق المفهوم الإسرائيلي للسلام والأمن، والذي من خلاله يمكن أن تلعب إسرائيل دور القوة الإقليمية التي تقود المحيط الإقليمي، وهو يستتبعه خلق شرق أوسط جديد بديلاً عن النظام الإقليمي العربي؛ أي قبول تعدد القوميات في المحيط الإقليمي لينتهي إلى الأبد مفهوم «الوطن العربي».

الأهداف السياسية والاستراتيجية البعيدة المدى للعدوان الإسرائيلي على سيناء في عام 1967م يمكن استخلاص بعض منها وتأثيرها على الأمن القومي المصري، من خلال أفكار وخطط القادة الإسرائيليين خاصة، وهم ممن يطلق عليهم جيل الآباء المؤسسين وأشهرهم وأولهم بالطبع «ديفيد بن جوريون»

أول رئيس وزراء، والذي صك مقولاته الشهيرة في العام 1948م «ستنشأ في المستقبل ظروف، وعلينا أن نستغل هذه الظروف لتوسيع حدود الدولة، وإذا لم تنشأ هذه الظروف تلقائيًا، فعلينا أن نصنعها بأنفسنا»، وفي موضع آخر ذكر وهو يجب عن أسئلة حدود دولة إسرائيل «إن حدود دولة إسرائيل تتشكل حيث يصل السلاح الإسرائيلي»، وقد كررت هذا الطرح تلميذته النجيبة «جولدا مائير» رئيسة الوزراء في عام 1971م «إن الحدود الدولية لإسرائيل تتحدد حيث يتوطن اليهود»، لذلك كانت من أهم أهداف حرب يونيو 1967م هو التوسع مرحليًا لخلق واقع استيطاني إسرائيلي يعتبر امتدادًا جغرافيًا وديموجرافيًا لأرض فلسطين التي احتلتها إسرائيل، وكان الهدف من التوسع الإقليمي هو حيازة واكتساب مزيد من الأراضي لتحقيق وتوفير حدود آمنة وفق المفهوم الإسرائيلي، ولا بد ألا نغفل أن لدى الشعب الإسرائيلي قناعة قومية راسخة بأن شبه جزيرة سيناء جزء من إسرائيل ولا بد أن تضم إلى أرض إسرائيل الكبرى، هذه العقيدة راسخة وأكيدة في الوجدان والفكر اليهودي وليست مجرد أمنيات، فهي تحتل أولوية كبيرة لدى الرأي العام الإسرائيلي.

لم تكن إسرائيل تعمل منفردة في هذا العدوان دون غطاء وموافقة وتأيد أمريكي، ففي حقيقة الأمر لأول مرة يحدث توافق على مستوى القمة؛ أي على المستوى الرئاسي، مذكرة من لاري ليفنسون وبن واتنبرج من العاملين بالبيت الأبيض إلى الرئيس جونسون قد توضح أجواء ما كان يدور في تلك الأحداث حيث جاء نصها: «إن اليهود الأمريكيين يتوجهون إلى الرئيس جونسون للحصول على ضمانات بتحقيق سلام حقيقي ومضمون وذو مغزى في الشرق الأوسط، وألا تجبر إسرائيل على التراجع مثلما حدث بعد موقف الرئيس إيزنهاور 1957م»، وفي وثيقة أخرى من هوبس نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشئون الأمن القومي إلى وزير الدفاع الأمريكي مكنمارا بتاريخ 8 يونيو 1967م، وهي تعتبر من أهم الوثائق التي تؤكد على حقيقة أهداف

حرب 5 يونيو 1967م، وهي مذكرة مطولة نقتبس منها فقرتها الرئيسية «وسواء كان الشرق الأوسط على حافة بداية جديدة مستندة على القبول العربي بوجود إسرائيل، فإن ذلك يتعلق جذريًا ببقاء عبد الناصر على الساحة السياسية، فتدمير عبد الناصر شيء أساسي لتحقيق آمالنا في الحصول على تسوية سريعة... وإذا أبعدنا عبد الناصر أو شوهنا صورته بحيث يرفض الاتحاد السوفيتي تقديم الدعم له، فسيحرر الشرق الأوسط ولسنوات عدة من التطرف الذي نما في السنوات الأخيرة من خلال كاريزما عبد الناصر وأجهزة الدعاية السياسية للجمهورية العربية المتحدة، وإذا أبعدنا أمثال هؤلاء أو زعزعنا الثقة فيهم فسيكون بالإمكان عقد صفقات فردية مع الدول العربية على أساس الفائدة المشتركة، على أن يكون ذلك بالطبع في صالح إسرائيل وكذلك في صالح الولايات المتحدة، فمن الواضح أن الإسرائيليين سيتمسكون بكل الأراضي التي حصلوا عليها خلال العمليات العسكرية، وسيحاولون استغلال تلك الأراضي في التسوية السياسية، والتي يعتبرونها سلامًا أقوى من الهدنة منذ عام 1948م، وعلى الأقل سيحصلون على مطالبهم في وجود منفذ على خليج العقبة وقناة السويس وكذلك ضمان مطلق للحدود القائمة، وهذا المطلب الأخير يدل ضمناً على مقابل الهدنة، والتي ستضمنها القوى الأربع الكبرى، أو تستند إلى الهيمنة العسكرية الإسرائيلية المستمرة، وإذا تم تدمير عبد الناصر سياسيًا من الممكن إنجاز اتفاقية تلبى كل مطالب إسرائيل في فترة قصيرة».

جاءت أهم نتائج حرب 5 يونيو 1967م بسيطرة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية، والضفة الغربية لنهر الأردن والقدس الشرقية، وشبه جزيرة سيناء، ووصول قواتها لحدود دفاعية تمثلت في نهر الأردن وقناة السويس ومرتفعات الجولان مما أدى إلى اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط بشدة لصالح إسرائيل، كما أقامت إسرائيل خطأً دفاعياً منيعاً «خط بارليف» على طول الضفة الشرقية لقناة السويس وهو نوع من التحصينات شديدة التعقيد والمناعة

باعتبارها حدودًا واقعية ودائمة، وأيضًا ليكون عائقًا ليس للعبور فقط، إنما هو عائق عن محاولة التفكير أو الإعداد للعبور وحروب قادمة.

النشاط الاستيطاني الإسرائيلي أثناء احتلال سيناء:

ما إن تمكنت إسرائيل من بسط سيطرتها العسكرية على شبه جزيرة سيناء حتى سارعت أجهزتها ومؤسساتها المختلفة إلى اتباع سياسة استيطانية لها أهداف متعددة، منها السياسي والنفسي، ومنها هدف أمني عسكري فضلًا عن تحقيق أهداف اقتصادية بالطبع، فإن لظاهرة الاستيطان الإسرائيلي أبعادًا تاريخية تستمد أصولها من الحركة الصهيونية، ودراسة الاستيطان الإسرائيلي وملاحه وأهدافه بمثابة المدخل الرئيسي لفهم سلوكيات إسرائيل من حيث طبيعتها وأهدافها وسياساتها، فقد كان الاستيطان يعتبر بمثابة الأداة التي أنشأت الدولة العبرية في فلسطين، وفلسفة الاستيطان لها أهداف متنوعة منها الهدف الأيديولوجي القومي الإسرائيلي، حيث يركز على جمع شتات يهود العالم فكلما استولت إسرائيل على أراض زاد عدد المهاجرين من يهود العالم، واتسعت دولتهم وقاربت تحقيق حلم أرض إسرائيل الكبرى بمعنى تهويد المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل عسكريًا وفق مصطلح «وطننا المحرر»، كما اتسم الاستيطان وتهويد مناطق مختارة ومحددة من سيناء بالدور الحكومي النشاط الذي ساعد من خلال الوزارات المعنية بالتعاون بينها في إنشاء إحدى وعشرين مستوطنة إسرائيلية:

- مستوطنة ناحال سيناي، 1967م، وتقع على بعد 8 كم شرق العريش.
- مستوطنة ناحال يم، 1967م، على مقربة من بحيرة البردويل.
- مستوطنة دكلة، 1969م، على بعد 11 كم غرب رفح بالقرب من الشيخ زويد.
- مستوطنة أوقيرا، 1970م، على خليج العقبة بجوار شرم الشيخ.

- مستوطنة ذي هاف، 1971م، على الشاطئ الشرقي لجنوب سيناء قرب قرية ذهب.

- مستوطنة أسدوت، 1971م، على مشارف رفح.

- مستوطنة نفيעות، 1971م، على بعد 5 كم جنوب إيلات.

- مستوطنة ياميت، 1973م، على بعد 7 كم بالقرب من رفح.

- مستوطنة مركز أفلوم، 1973م، على مشارف رفح.

- مستوطنة نتيف ها أشره، 1973م، على بعد 7 كم جنوب مدينة رفح.

- مستوطنة سكوت، 1974م، على مشارف رفح بين ياميت والطريق الرئيسي.

- مستوطنة حروفيت، 1975م، على بعد 18 كم من العريش.

- مستوطنة أوجدا، 1975م، على مشارف رفح.

- مستوطنة الطور، 1976م، خليج السويس.

- مستوطنة بر آيل، 1977م، على مشارف رفح.

- مستوطنة تل مي يوسف، 1977م، على مشارف رفح.

- مستوطنة هوليت، 1977م، على مشارف رفح.

- مستوطنة نير أفرهام، 1977م، على مشارف رفح.

- مستوطنة كاديش بارني، 1977م، واحة أثرية بالقرب من الحدود.

- مستوطنة زاحارون، 1978م، على بعد 10 كم شرق العريش.

- مستوطنة حروفيت (ب)، 1978م، على بعد 10 كم شرق العريش.

بالإضافة إلى تلك المستوطنات كان هناك مشاريع لمستوطنات في جنوب سيناء لما تمثله من رموز دينية ومناطق سياحية، إضافة إلى أن إسرائيل أقامت

خلال عامي 1977 و1978م وهي الفترة التي تزامنت وزيارة الرئيس السادات للقدس سبع مستوطنات جديدة.

يلاحظ بالطبع أنه يكاد يكون النشاط الاستيطاني في معظمه مرتبطاً بمنطقة «رفح والعريش» شمالاً و«رأس محمد» في أقصى جنوب سيناء؛ أي أن الهدف هو تهويد هذه المنطقة ديموجرافياً واقتصادياً لضمها إلى إسرائيل لتكون عمقاً استراتيجياً مناسباً في حال التوصل إلى تسوية سياسية، وإن هذا الأمر يعنى أن إسرائيل لا تولي خط الحدود المصري أي قيمة سواء قانونية أو سياسية، إنما تخطط لأن تكون سيناء جزءاً أصيلاً من الوطن الإسرائيلي ومكوناً أساسياً لأرض إسرائيل الكبرى، وهذا التصور كما يعبر مرحلياً عن جزء من أيديولوجية الفكر التوسعي الإسرائيلي، فهو يمثل غنيمة من شأنها أن تتيح استيعاب كثافة سكانية يهودية تمثل تهويداً للمنطقة ونزع هويتها المصرية، وتشكل فرض أمر واقع بوجود ديموجرافي مرتفع يعتبر حزاماً أمنياً يفصل سيناء عن فلسطين وبالتحديد قطاع غزة، ويمثل تواصلاً جغرافياً ممتداً وتواصلاً بحرياً متسعاً على خليج العقبة لتأمين الملاحة الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى فإن كثافة المستوطنات والمستوطن اليهودي يؤديان إلى زيادة القدرة التفاوضية لإسرائيل مستقبلاً.

تداعيات الاحتلال وحتى استرداد سيناء:

لا شك أن حرب 1967م بنتائجها التي تجسدت في احتلال إسرائيل لمساحات كبيرة ومهمة من أراضي ثلاث دول عربية مثلت منعطفاً مهماً في تاريخ السياسة الإسرائيلية؛ تمثل هذا المنعطف في الظواهر والدلالات والتوقعات المستقبلية المرتبطة بدور إسرائيل، فقد كان هناك رصد لبعض تلك الظواهر التي تشكلت في الداخل الإسرائيلي بعد شعوره أن حرب 1967م هي تلك الحرب السهلة رخيصة الثمن، مما أدى إلى إحداث شرخ كبير في المجتمع الذي كان متوحداً فيما قبلها ككتلة واحدة لتبدأ حينها ظهور التيارات والقناعات المتضاربة، فمثلاً

لذلك جاء احتلال شبه جزيرة سيناء وهي في نظر الإسرائيليين أرض الأجداد كجزء أصيل من الفكر اليهودي الصهيوني، أدى إلى تنامي المعسكر الطامح لأرض إسرائيل كاملة وتحول هذا المعسكر إلى قوة سياسية هائلة، كما أدت تلك الحرب ونتائجها إلى تنامي التيار الديني المتطرف وارتفاع أسهم المعسكر الديني مقابل تراجع المعسكر العلماني، وأصبح واضحاً قوة الرأي العام الذي ينادي بعدم التنازل عن شبر واحد من أرض الميعاد والدعوة إلى اتباع سياسة ضم المزيد من الأراضي، كما تداول الرأي العام الإسرائيلي مصطلح «الاستيطان» بديلاً عن مصطلح «الاحتلال» لإضفاء دلالات سياسية وقومية ودينية على الأراضي العربية المحتلة، كما ظهر لدى الرأي العام الإسرائيلي شعار «العالم كله ضدنا» وذلك لمواجهة رفض المجتمع الدولي احتلال أراضي الغير بالقوة، هذا الشعار قد استخدمته إسرائيل باعتباره ظاهرة ظاهرة جديدة معادية لليهودية وتوسعت فيه على المستوى العالمي (معاداة السامية).

وأيضاً من بعض هذه الدلالات المستقبلية لحرب يونيو 1967م أنها رغم النصر السريع والضجة الإعلامية الضخمة والهالة الدينية اليهودية التي تنامت بعدها، فإنها وضعت إسرائيل في مأزق داخلي شديد التعقيد وعلى رأس قمة هذا المأزق تنامي التيار الديني المتطرف، والذي تحول إلى حركة قومية دينية متطرفة لها تأثير كبير على اتخاذ القرار، ولها تأثير سلبي على وضعية إسرائيل داخل المجتمع الدولي، كما أن حديث الصلف والغرور والضجيج الإعلامي وتنامي المد الديني المتطرف داخل إسرائيل - أصاب أضرارها بشدة، فلم يسمح للقيادات السياسية والعسكرية أن تدرك حقائق الواقع وإنما انخدعت بمقولاتها المتعجرفة، واعتمدت هي الأخرى على الموقف الديني المتشدد الذي نادى بعدم التنازل عن شبر واحد من أرض الأجداد وذلك ما يتوافق مع المفهوم الديني اليهودي للحدود.

وجاءت توقعات إسرائيل المستقبلية لتتهاهى مع ما سبق طرحه فالمؤشرات وَفَّقَ المنظور الإسرائيلي ارتكزت على مجموعة من الثوابت لم تر غيرها، أولها غياب جمال عبد الناصر سوف يجعل مصر ولفترة غير محدودة في حالة من عدم الاستقرار، ثم إعلان أنور السادات أن عام 1971م هو عام الحسم دون حدوث أي شيء مع قرار السادات بالاستغناء عن الخبراء السوفيت مما يعني عدم النية لدى المصريين لخوض الحرب، وفي حال التفكير فيها فإن تفوق الطيران الإسرائيلي مقابل ضعف قدرات الطيران المصري يجهض ذلك، كما أن العرب عمومًا وبالتحديد مصر ليس لديها خيارات أخرى سوى غياب احتمال خوض حرب جديدة، فالتناقضات العربية العربية تؤدي بالتبعية إلى إضعاف مصر، في الوقت الذي يسعى الاتحاد السوفيتي برغبة ملحة للوصول إلى نوع من الوفاق مع الولايات المتحدة بسبب تدهور أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي حالة العمى الاستراتيجي التي غرقت فيها إسرائيل ومع صعوبة الموقف الدولي والعسكري كثيرًا بالفعل، لم تتوقع إسرائيل أو تجاهلت قياداتها السياسية والعسكرية بعضًا من الحقائق والثوابت شاركتها الكثير من دول العالم، وعلى رأسهم الولايات المتحدة في عدم القدرة على قراءتها، بداية أن هزيمة يونيو 1967م ضربة على وجه المنطقة العربية وبالخصوص مصر ولا بد من ردها، فالمبدأ الثابت للسياسة المصرية هو السلامة الإقليمية وتكامل الأراضي المصرية، فالأرض والسيادة من ثوابت مصر فإن كانت شبه جزيرة سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي فهذا يعتبر إهانة كبيرة لكرامة الشعب المصري؛ لأن وضعه ومكانة مصر الدولية والإقليمية تفرض عليها رفض الاحتلال والاحتكام إلى القوة المسلحة لاسترداد أراضيها ومكانتها.

لذلك كانت الصورة على الجانب الآخر في مصر تتشكل سريعًا بفعل الإرادة الوطنية، فالجيش والشعب والحكومة كانوا على قلب رجل واحد

لتحقيق هدف واحد هو تحرير شبه جزيرة سيناء واسترداد السيادة المصرية الكاملة عليها، وعلى خلفية هذه الإرادة المتوحدة مع الهدف المعلن كان هناك مجموعة من العناوين العامة تلخص مراحل حالة الاستعداد لجولة عسكرية لاستعادة الأراضي وأهمها:

- (أ) مرحلة الصمود: من يونيو 1967م إلى أغسطس 1968م.
- (ب) مرحلة الدفاع النشط: من سبتمبر 1968م إلى فبراير 1969م.
- (ج) مرحلة الاستنزاف: من مارس 1968م إلى أغسطس 1970م.
- (د) مرحلة وقف النيران: من أغسطس 1970م إلى أكتوبر 1973م.

في الوقت الذي كان فيه التخطيط الإسرائيلي يسير في اتجاه بعيد تمامًا وُفَّقَ تقديراته المغلوطة التي سبق الإشارة إليها، فقد أعلنت رئيسة الوزراء الإسرائيلية «جولدا مائير» أن «أمن إسرائيل تجاه مصر وسوريا في وضع مثالي، فاحتلال الضفة الغربية والقدس من أرض فلسطين وهضبة الجولان من سوريا وشبه جزيرة سيناء من مصر، من ناحية الأمن فقد حققت أكثر مما تحلم به، وهو أمن مطلق قادر على فرض السلام»، كان تقييمها للجبهة الشرقية - سوريا - بأنها متخلخلة لا تمثل تحديًا أو تهديدًا، أما الجبهة الجنوبية - مصر - فإنها ترى الرئيس السادات مجرد بهلوان سياسي، وأنكرت وجود القضية الفلسطينية واعتبرتها مشكلة اخترعها العرب ليستغلها الزعماء العرب في الخطاب السياسي.

أما وزير الدفاع الإسرائيلي «موشيه ديان» فقد أعلن أكثر من مرة «أن حالة اللاسلم واللاحرب لاتضايق إسرائيل، وإذا كانت تضايق العرب فهذه مشكلتهم»، وأعلن في يوليو 1973م وقال: «إن السنوات العشر القادمة سوف تشهد تجميدًا لحدود إسرائيل على الخطوط الحالية، ولن تكون هناك حرب كبيرة بين العرب وإسرائيل»، وأعلن في أغسطس 1973م: «أن موازين

القوى العسكرية في صالح إسرائيل، ونحن متفوقون على كل العرب مجتمعين، ومهما كانت من نيات العرب وتوجهاتهم، فهم غير قادرين على تجديد الأعمال العدائية؛ لأن سيادتنا العسكرية على الموقف هي نتيجة مزدوجة لاعتبارين: تزايد ضعف العرب من ناحية، وتزايد قدرتنا من ناحية أخرى، وأهم ما في الموضوع ضعف العرب الذي يرجع إلى عوامل ليس في مقدور العرب تغييرها في المستقبل القريب».

وعلى وقع تلك التقديرات والتصريحات والمواقف السياسية المغلوطة والمشوشة، قامت مصر بشن حرب السادس من أكتوبر عام 1973م لتقلب الأوضاع في المنطقة رأساً على عقب وتحقق انتصاراً مدوياً لأول مرة بتنفيذ وتوقيع الجيش الوطني المصري في مواجهة الجيش الإسرائيلي، وأصاب هذا الانتصار المصري كافة المعادلات الإسرائيلية ومعها التواطؤ الدولي في مقتل، وفرضت معطيات مصرية جديدة هي التي مهدت الطريق لاستعادة سيناء كاملة عام 1982م من خلال معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وتكررت المحاولات الإسرائيلية للاحتفاظ بجزء من سيناء عند رأس طابا، الأمر الذي حسم نهائياً بحكم محكمة تحكيم دولية في عام 1988م، وعاد آخر شبر من أرض سيناء إلى مصر في 19 مارس 1989م وهو مثلث طابا، لتدخل سيناء بذلك مرحلة جديدة أملت لها دروس هذا التاريخ الحافل بالأحداث والمعارك، حيث كان هذا المشهد الذي يوصف بالآخر في سلسلة طويلة من الصراع (المصري / الإسرائيلي) لكن من يملك يقين كونه أخيراً حقيقياً كي ينفذ يديه عن سلاحه واستعداده، فجدور المطامع الإسرائيلية في أرض سيناء زاخرة بالمشاهد المتعددة والمتجددة، والتي لم تسقط سلاح استهدافها قط وإن اختلفت الوسائل والخطط والعناوين الدالة.

جذور المطامع الصهيونية في أرض سيناء

لم تغب سيناء أبدًا عن الفكر الصهيوني الذي بدأ يأخذ أشكالا مؤسسية منذ القرن التاسع عشر في محاولة لإحياء أرض الميعاد المزعومة، إذ احتلت مصر بشكل عام وسيناء بشكل خاص موضعًا متميزًا في الفكر التوراتي، فمصر هي الأرض التي أتى إليها إبراهيم ويوسف وموسى عليهم السلام، أما سيناء على وجه الخصوص فهي «أرض التيه» دلالة على تشتت اليهود وتيههم في أرض سيناء بعد خروجهم من مصر، هذا الحدث التاريخي الذي يعبر عنه الفكر التوراتي الصهيوني بأنه تغرب بني إسرائيل في سيناء لمدة أربعين سنة وضياعهم في بلاد التيه (سيناء) حتى وصولهم إلى أرض الميعاد (فلسطين).

لذلك يحرص الفكر الصهيوني دائمًا على ادعاء الوجود اليهودي واستمراريته في سيناء منذ العهد القديم، وتحرص الدراسات الصهيونية في هذا الشأن على ذكر المعالم الجغرافية الواردة في «قصة الخروج»، خروج بني إسرائيل من مصر، فهناك دائمًا ذكر لـ «حمام فرعون»، «عيون موسى»، «جبل موسى»، و«طور سيناء» حيث نزلت الوصايا العشر، للتأصيل بالتالي على اعتبار سيناء - من وجهة النظر الصهيونية - جزءًا من الأراضي المقدسة.

اكتسبت سيناء اسم (فلسطين المصرية) هذا الاسم الغريب في المعنى والدلالة في الأدبيات الإسرائيلية، وربما ينظر البعض إلى هذا المصطلح بحسن نية نظرًا للعلاقات الجغرافية والديموغرافية والتاريخية بين سيناء وفلسطين عبر العصور، لكن هذا المصطلح الغريب الذي نجده في الأدبيات الصهيونية، - والذي انتقل، للأسف، في بعض الأحيان وفي أوقات مبكرة إلى الأدبيات العربية - يتضمن معاني ودلالات غاية في الخطورة.

يهدف تعبير (سيناء.. فلسطين المصرية) الصهيوني في الحقيقة، إلى إدماج سيناء فيما يعرف بفلسطين الكبرى، كما ينزع عن سيناء انتماؤها المصري الأصيل، وهو أيضًا مصطلح عنصري، إذ يجعل سيناء أرضًا بلا هوية، كما يتجاهل الاسم

التاريخي للمنطقة (سيناء) الذي يرد في الكتب المقدسة والكتابات التاريخية على حد سواء.

ويذكر هذا المصطلح العنصري بمصطلحات جغرافية أخرى ذات طابع استعماري مثل مصطلح «الهند الصينية» الذي أطلقه الاستعمار على منطقة جنوب شرق آسيا في فترة تاريخية ما، وذلك في محاولة لتميع الهوية المحلية لهذه المنطقة، على أساس أنها تأخذ بعداً من الهند وتأخذ طابعاً من الصين دون أن يكون لها هويتها الخاصة بها، وفي هذا الأمر تجاهل واضح وعدم اعتبار للهوية المحلية لمثل هذه المناطق، وبالتالي فإن الأمر الخطير في هذا الشأن أنه بهذا المنطق تصبح «فلسطين المصرية» و«الهند الصينية» مناطق بلا هوية وبلا شعب محدد المعالم، وبالتالي هي مناطق من المشروع استعمارها واستيطانها، متجاهلين بذلك تاريخ هذه المناطق والطبيعة الخاصة لسكانها، لهذا يأتي خطر هذا المصطلح الغريب «فلسطين المصرية» كونه يدخل سيناء مباشرة ضمن مشروع فلسطين الكبرى، كما يكرس وضع سيناء داخل أسطورة أرض الميعاد وإنشاء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

بدأ الالتفات الصهيوني إلى أهمية موقع سيناء مبكراً نظراً لطبيعة الموقع الجغرافي والاستراتيجي لها، فضلاً عن البعد التاريخي لسيناء في الفكر التوراتي الصهيوني، إذ رصدت بدايات الاهتمام اليهودي بسيناء في أعقاب الغزو العثماني لمصر في عام 1517م، حيث نرى وفقاً لبعض المحطات التاريخية أن سيناء قد أصبحت مطمعاً لمشاريع استيطانية مبكرة منذ عهد السلطان «سليم الأول» والسلطان «سليمان القانوني» في القرن السادس عشر، وقد رفضت الدولة العثمانية هذه المشاريع الاستيطانية لخطورتها على أوضاع سيناء، نظراً لأهمية سيناء آنذاك بالنسبة للعثمانيين كمحطة في ربط الولايات العثمانية في شمال إفريقيا بقلب الدولة العثمانية في إسطنبول، فضلاً عن مرور طريق قوافل الحج من بلاد المغرب العربي إلى مصر ومروره عبر سيناء إلى الحجاز، يضاف إلى ذلك

ما ذكرته بعض المراجع التاريخية عن خلافات حادة نشأت بين المستوطنين اليهود الأوائل في سيناء وراهبان «دير سانت كاترين»، مما دفع الدولة العثمانية إلى التدخل بمنع توطين هؤلاء اليهود في بقاع سيناء.

ازدادت الأطماع تبلورًا مع انتشار الفكر الصهيوني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بدأت محاولات جدية لإقامة مستوطنات يهودية في سيناء أو بالقرب منها، وربما من أهم وأخطر هذه المحاولات «مشروع بول فريدمان» للاستيطان في المنطقة بين عامي 1891م و1892م، وقد أحاط «بول فريدمان» العديد من أوجه الغموض والريبة، حيث إنه بروتستانتى ألماني ينحدر من أسرة يهودية ألمانية، ويمثل تطورًا مهمًا وخطيرًا في تاريخ الفكر الصهيوني من حيث ارتباط المذهب البروتستانتى المسيحي بالفكر الصهيوني وتأييده لفكرة إحياء أرض الميعاد، حيث مثل التحالف (البروتستانتى/ الصهيوني) انعكاسات خطيرة ومهمة فيما بعد على مجريات السياسة الأمريكية وتعاطفها مع إسرائيل.

لذلك زار مصر عام 1890م «بول فريدمان» الذي اتصل بسلطات الاحتلال البريطانى في مصر وأبلغها بنيته في استعمار بعض الأراضي بشبه جزيرة سيناء أو الجزيرة العربية، ولم تكثر سلطات الاحتلال ورجال الحكومة المصرية بالمسألة كثيرًا، وبالتالي لم يمانعوا الرجل في طلبه صراحة، وفي أواخر عام 1890م عاد الرجل ويرافقه نحو ثلاثين عائلة من اليهود المهاجرين وفي بعض المراجع ذكر أنهم عشرون عائلة، واشترى بداية أرضًا واسعة في جهة «المويلح» على ساحل البحر الأحمر وعلى مقربة من خليج العقبة.

كانت محاولة صهيونية مبكرة للاستيطان لكنها فشلت لعدة أسباب، منها أن هذه الجماعة - الإسرائيلية - لم تحسن معاملة الأهالي، إضافة إلى شكك الأهالي في نية هؤلاء الأوروبيين الأغراب تجاه أراضيهم، وقد سبق في عام 1882م أن انقضوا على «بعثة بالمر» الذي اتجه نحو سيناء وتوغل بها مما أثار

شك وحفيظة الأهالي، فقد كانوا جواسيس للجيش البريطاني أثناء الثورة العرابية ومن ثم قتلوا بعضاً من أعضاء البعثة، ولا شك أن هناك تشابهاً شديداً في سلوك ورد فعل البدو بين أهل شبه جزيرة سيناء وأهل الحجاز، حيث يرفضون الغريب ويغارون على بلادهم، والأمر الثاني أن الدولة العثمانية تحظر بيع الأراضي للأجانب في شبه جزيرة العرب.

أثار هذا الأمر الحكومة العثمانية على مستويين: أولاً والي الحجاز الذي أصدر أمره لأحد الضباط مع عدد من الجنود العثمانيين ليتولوا حراسة قلعة المويلح وما يليها من مراكز، حيث هي أراضٍ حجازية وليست مصرية بل هي من أملاك الدولة العلية، وفي تلك الأثناء توجه بعض الجنود المصريين تحت قيادة ضابط إنجليزي بهدف طلب إخلاء الجنود العثمانيين، لأن تلك المراكز هي أراضٍ في عهدة الحكومة المصرية، والمستوى الثاني من محادثات فض أزمة فريدمان كان بين الغازي مختار باشا والحكومة المصرية وبين رستم باشا السفير العثماني بلندن - واللورد سالسبري، وانتهت تلك المحاولة بالفشل وأخفق مشروعه الوهمي بتأسيس مملكة إسرائيلية في أرض إسرائيل الأولى.

تلك كانت إرهابات فكرية ومحاولة استيطان مبكرة وَفَقَ المفهوم الصهيوني لم يكتب لها النجاح، لكنها تركت صداها على المحاولات المتكررة لاستيطان سيناء أو فلسطين في المستقبل، وقد تواءمت المطامع الاستعمارية في سيناء مع المطامع الصهيونية من هذه الحركة الإسرائيلية المبكرة، وأنها كانت تهدف إلى التسلل إلى فلسطين لتحقيق حلمهم فيها، فهل كان اختيار فريدمان وجماعته للمويلح هو الاستيلاء واستعمار مراكز حيوية على ساحل البحر الأحمر لإحياء مملكة سليمان القديمة، أم محاولة الاستيطان للمقايضة بفلسطين - الحلم النهائي - أم لسهولة الوثوب منها إلى فلسطين والتوسع في اتجاه شبه جزيرة سيناء؟

نبت تلك المحاولة المبكرة للاستيطان، الدولة العثمانية إلى ضرورة عدة أمور منها:

1. خطر اليهود وهدفهم النهائي هو تشكيل حكومة يهودية في فلسطين.
2. إعادة رسم خط الحدود الشرقية لمصر.

أدرك السلطان عبد الحميد خطر اليهود، حيث إن قبولهم أو قبول التسلل إلى الممالك العثمانية سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل حكومة يهودية على هذه الأراضي، لذلك رفض فكرة قبول هؤلاء اليهود وإعطائهم حقوق المواطنة لأنها تؤدي إلى إثارة مسألة يهودية تطرح على الساحة الدولية، كان السلطان عبد الحميد بحسه السياسي والديني يدرك خطورة تسلل اليهود إلى أي من الممالك العثمانية، فقد نظر للقضية وحللها من منظوره بأن الممالك العثمانية ليست أراضي خالية أو متروكة، كما أنه من المتوقع كيف سيلحق اليهود الضرر بأهل البلاد كما فعلوا في البلاد التي طردوا منها، ليتطور الأمر بعد ذلك ليتحول إلى مسألة يهودية تحظى بدعم أوروبي، من أجل ذلك أصدر السلطان عبد الحميد (1876 - 1909م) ثلاثة فرمانات متوالية عام 1891م لكي يمنع استيطان اليهود، ويمنع تسللهم إلى أرض فلسطين خشية إقامة حكومة يهودية هناك.

الفرمان الأول:

21 ذو القعدة 1308 هـ (1891م)

إن قبول الذين طردوا من كل مكان في الممالك العثمانية سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل حكومة يهودية، لذا فإن إجراء هذه المعاملات غير جائز وبخاصة أن الممالك الشاهانية ليست من قبيل الأراضي الخالية والمتروكة.

ولما كان من المفروض إرسال هؤلاء إلى أمريكا، لذا فلا يقبل هؤلاء ولا أمثالهم، بل يجب وضعهم في السفن فوراً لإرسالهم إلى أمريكا، وينبغي أن يتخذ مجلس الوزراء العثماني قراراً قطعياً بخصوص تفاصيل هذا الأمر وعرضه

علينا، إذن ما الداعي لقبول مَنْ طردهم الأوروبيون المتمدنون ولم يقبلوهم في ديارهم؟! وفضلاً عن ذلك فإن هناك دسائس كثيرة، لذا فإن هذا الأمر غير جائز على الإطلاق.

وبناء على ذلك - وحتى لا يبقى هناك أي مجال بعد الآن لأي معروضات أخرى في هذا الخصوص - تعاد هذه المذكرة للصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع.

الفرمان الثاني:

28 ذو القعدة 1308 هـ (1891م)

إلى اللجنة العسكرية للمعية السنية

إن قبول هؤلاء اليهود وإسكانهم أو إعطاءهم حق المواطنة شيء ضار جداً؛ فقد يتولد عن هذا في المستقبل مسألة حكومة يهودية، لذا يجب عدم قبولهم، وينبغي أن يؤخذ هذا في الحسبان عند عرض المسألة، ويعرض هذا القرار بسرعة اليوم وتعطى المعلومات للصدارة العظمى من السكرتارية الخاصة.

الفرمان الثالث:

29 ذو القعدة 1308 هـ (1891م)

لا يحق لأي دولة أن تعترض على عدم قبولنا لليهود الذين طردتهم دولة متمدنة ولم تقبلهم الدول المتمدنة الأخرى، وهؤلاء الذين يحتجون ويعترضون علينا، كان الأخرى بهم الاحتجاج على الدول التي طردتهم ورفضت قبولهم. وبناء على ذلك؛ فإن هؤلاء اليهود لو أسكنوا في أي مكان من أجزاء الإمبراطورية، فإنهم سوف يتسللون إلى فلسطين شيئاً فشيئاً مهما اتخذت من تدابير، وسيسعون لتشكيل حكومة يهودية بتشجيع من الدول الأوروبية

وحمايتها، ولن يعمل هؤلاء في الزراعة والفلاحة، بل سيحاولون الإضرار بالأهالي كما فعلوا في البلدان التي طُردوا منها، وما دام هؤلاء كانوا بصدد الهجرة إلى أمريكا، فمن المناسب أن يهاجروا إلى هناك، ونرى وجوب التباحث بشكل مفصل في هذا الموضوع في اللجنة العسكرية.

كما يلفت الانتباه أيضًا أن مشروع «بول فريدمان» قد جاء بمصطلح غريب أطلقه على مشروع إقامة مستوطنة يهودية تحت اسم «أرض مدين»، حيث أحيا المصطلح التاريخي الذي ورد في العهد القديم عن أرض مدين التي فر إليها النبي موسى، والتي تمثل بدايات فكرة إنشاء قناة جديدة تربط البحرين الأبيض بالأحمر وتكون بديلة عن قناة السويس، فيذكر عن فريدمان قوله: سوف تضرب هذه القناة البديلة قناة السويس التي كان قد تم إنشاؤها سابقًا في مقتل، وتطرح هذه الفكرة تصورًا بإنشاء قناة بين حيفا على البحر المتوسط والعقبة على خليج العقبة وصولًا إلى البحر الأحمر، ووفقًا لتلك الرؤية فإن هذه القناة البديلة سوف تحرم مصر من هذا الممر الاستراتيجي «قناة السويس» وستضعف من الاقتصاد المصري، كما ستقلل بشكل كبير من أهمية وضع مصر في الاستراتيجية الدولية وذلك في صالح إحياء مشروع أرض الميعاد، فقد كان «بول فريدمان» يرى أن مصر القوية ربما تكون هي العائق الحقيقي أمام قيام إسرائيل الكبرى.

المحطة الثانية جاءت في عام 1902م عندما وصلت لجنة «هرتزل» (مؤسس الحركة الصهيونية) إلى سيناء، وطلبت من السلطات البريطانية تأجير ساحل شمال سيناء لإقامة مستوطنات يهودية فيه، وبعد ذلك بعام التقى «هرتزل» والمليونير اليهودي «روتشيلد» حول مشروع المستعمرات اليهودية في سيناء، وعرض «هرتزل» مخططاته وبسط خريطة سيناء وفلسطين أمام «روتشيلد» وأشار إلى العريش كنقطة انطلاق.

قام هرتزل بعدها بإرسال بعثة فنية صهيونية لتقييم شبه جزيرة سيناء كمشروع لإقامة وطن قومي لليهود، وقد وصلت البعثة إلى مصر في يناير 1903م وتوجهت مباشرة إلى شبه جزيرة سيناء بينما تولى المستر جرينبرج المفاوضات مع السلطات البريطانية والحكومة المصرية، استمر عمل البعثة الفنية الصهيونية في شبه جزيرة سيناء نحو الشهر وفي 26 مارس 1903م أعدت تقريرها في مدينة الإسماعيلية، اشتمل التقرير على عدة محاور أساسية - إقامة دولة - وهو تقسيم جغرافية شبه جزيرة سيناء إلى مناطق ودراسة الوضع الديموغرافي في هذه التقاسيم الجغرافية، ودراسة الثروة الحيوانية والإمكانات الزراعية ودراسة إمكانية الموارد المائية إضافة إلى دراسة حول المعادن والبتروول والفحم.

كان أخطر ما جاء بتقرير تلك اللجنة الفنية ما هو متعلق بالوضع الديموغرافي لمنطقة سيناء، والذي ذكر نصًا تحت عنوان «الوضع الديموغرافي في شبه جزيرة سيناء:

1. وادي الفرما خال من السكان.
2. جنوب البردويل بين وادي الفرما ووادي العريش عدد قليل من البدو وأغلبهم من النساء والشيوخ والأطفال، وعلى بحيرة البردويل عدد قليل يعمل بصيد الأسماك.
3. وادي العريش وبه المدينة الوحيدة في شبه جزيرة سيناء، وهي مقر الإدارة المصرية، وعدد سكانه حوالي أربعة آلاف.
4. جبال التيه، ومناطق الجبال والأودية الواقعة بينها حتى السويس فيقدر عدد السكان بحوالي ست عشرة نسمة، وقرية نخل عدد سكانها مائة نسمة، أغلبهم أفراد أمن وحراسة مع عائلاتهم، إضافة إلى عدد قليل من البدو.

وبهذا كان التقرير يحاول تمرير أو اعتماد أن شبه جزيرة سيناء شبه خالية من العنصر البشري لقلة الأمطار، إضافة إلى طبيعة البدو الرحّل في عدم الاستقرار وعدم ارتباطهم بأرض معينة وإنما هم دائمو التنقل والتوغل في فلسطين ومصر، وفي حقيقة الأمر أن تقرير البعثة الصهيونية جاء مجافياً لكل الحقائق بشكل شامل، فهو يمثل التواطؤ الشديد الذي لا لبس فيه بين الفكر الصهيوني والفكر الاستعماري البريطاني، كان التقرير عاكساً للطبيعة اليهودية الصهيونية التي تقوم على التضليل والتزييف وإنكار الآخر وإنكار حقوقه الطبيعية، كتب التقرير وهو يرمي إلى التقليل من إمكانيات شبه جزيرة سيناء ولكن دون وصفها بالأرض المستحيلة الاستيطان، والتأكيد على كونها منطقة فقيرة تحتاج إلى أموال طائلة ومشروعات بناءة وذلك ما يبرر طلب الامتياز.

لم تكن شبه جزيرة سيناء خالية من السكان إنما كان بها أكثر من 480.000 نسمة، وذلك نسبة وتناسباً مع عدد سكان ولاية مصر في تلك الفترة، إنما كان الهدف هو إبراز أن الأرض خلو من البشر وغير مأهولة إلا قليلاً، وهو ما يبرر استدعاء ملايين من يهود العالم لاستيطانها كوطن قومي لهم، وكان التقرير يشير لخلو شبه جزيرة سيناء من السكان متجاهلاً سكانها الحقيقيين من القبائل، ومتجاهلاً تبعية الجناح الشرقي المصري من سيناء للحكومة المصرية والشعب المصري.

وختمت البعثة الفنية الصهيونية تقريرها بحدود المنطقة المراد استيطانها من قبل اليهود وهي: البحر المتوسط شمالاً، والحدود التركية شرقاً، وقناة السويس وخليجها غرباً، كما قدمت البعثة صياغة قانونية لمشروع الامتياز الذي وضعه مندوبو هرتزل بهدف عرضه على الحكومة المصرية، التي ستضغط عليها السلطات البريطانية للحصول على الموافقة، وكان مشروع الامتياز مزوداً بالتوصيات اللازمة للموافقة إلى اللورد كرومر.

الثوابت المصرية راسخة في العقيدة الوطنية بأنه لا تنازل - لأي سبب أو مبرر - عن جزء من أرض مصر ومن السيادة الكاملة عليها، وذلك يبدو شديد الوضوح في المذكرة التي أرسلت بتاريخ 22 فبراير 1903م من وزير الخارجية المصري بطرس غالي باشا إلى مندوب تيودور هرتزل المستر جرينبرج «أن حكومة حضرة صاحب السمو الخديو أخذت علمًا باقتراحاتكم، بشأن الحصول على امتياز لإنشاء شركة تقوم باستيطان اليهود في شبه جزيرة سيناء، إلا أن الحكومة المصرية لا تستطيع وفقًا للفرمانات الشاهانية - لأي سبب أو مبرر - التنازل عن جزء أو كل من الحقوق المتعلقة بالسيادة، ولذا فإنه يجب أن تستبعد بصفة قاطعة كل فكرة ترمي إلى الحصول على اتفاقات من هذا النوع»، ثم يستطرد بعدها: «ومع ذلك فإذا تكونت شركة وفقًا للقوانين المصرية لاستغلال أراض في سيناء، فلا ترى الحكومة المصرية مانعًا من عرض الأمر على مجلس الوزراء على أساس المبادئ الآتية التي يجب اعتبارها ثابتة لا نزاع فيها..»، وكانت المبادئ هي:

1. أن يكون الوافدون من رعايا الدولة العلية.
2. أن يقبل الوافد اختصاص المحاكم الأهلية والسلطات الإدارية المصرية في جميع المسائل.
3. الحصول على إقرار باكتساب الجنسية العثمانية بشكل قانوني.
4. لا يحق للوافد أن يطالب بأي حق من حقوق الحماية.
5. أراضي المشروع أراض مصرية خاضعة للقوانين المصرية المعمول بها.
6. سيطبق قانون الأحوال الشخصية وفقًا للشروط الخاضعة لها الملل غير الإسلامية.
7. تعترف الحكومة المصرية بالسلطات الدينية.

كانت هذه المبادئ أو الشروط تتعارض من الأساس مع المبادئ والأهداف الصهيونية، وكانت وسيلة ناجحة من وزير الخارجية المصرية لرفض المشروع الصهيوني رفضاً قاطعاً وبشكل دبلوماسي، يتأرجح ما بين الرفض القاطع في بداية المذكرة وما بين توضيح شروط معجزة لا بد من الانصياع لها، كما جاء الجزء الأخير من المذكرة ليناً بشكل ما وليس حاداً قاطعاً حتى لا يثير غضب الحكومة البريطانية أو يثير اعتراض اللورد كرومر، وهو ما بلور موقف الحكومة المصرية وموقف السلطات البريطانية ضد الموافقة على المشروع بصفة قاطعة، مما دفن هذا المشروع الصهيوني إلى حين.

تودور هرتزل ولأن شأنه شأن الصهاينة فقد كان ذا شخصية ملتوية غير واضحة تجيد العمل في الخفاء، وجميع تحركاته قائمة على المغالطات اعتماداً على جهل الرأي العام بأمور عدة واعتماداً على مقولات وأساطير أطلقها اليهود وصدقوها وطالبوا العالم بتصديقها والإيمان بها، فقد بادر هرتزل بإرسال مذكرة في 5 يونيو 1903م إلى وزير الخارجية البريطانية يراجعها فيما توصلت إليه الحكومة المصرية والسلطات البريطانية، ويلح في أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي التي يمكن تطوير إمكاناتها وتأهيلها لاستيطان اليهود اعتماداً على الأموال الطائلة وعلى جهود المهاجرين وذكائهم، كما أنه كرر رفضه لموقف الحكومة المصرية والسلطات البريطانية لأنها - من وجهة نظره - أسباب غير مبررة وليست كافية، ويطلب إعادة الضغط على الحكومة المصرية لفتح باب المناقشة بهدف تحقيق آمال الصهيونية، وللمرة الثانية رفضت السلطات البريطانية في مصر محاولة الضغط على الحكومة المصرية ورفضت فتح باب المفاوضات بهذا الشأن مرة أخرى.

لنفس هذا الهدف وفي عام 1918م أعلن «ديفيد بن جوريون» - رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد - ضرورة ضم العريش إلى الوطن القومي اليهودي، وفي المؤتمر الصهيوني الخامس الذي عقد عام 1952م دعا «دافيد تريتش» - أحد الأعضاء

البارزين في هذا المؤتمر - إلى إنشاء فلسطين الكبرى التي تضم - في رأيه - فلسطين وسيناء وقبرص، وقام بعدها بنشاط واسع لنشر دعوته بين يهود العالم.

كان بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل بعد إعلان الدولة، وهو من الآباء المؤسسين للدولة ولرعاياها ودعاماتها الاستراتيجية، يتجنب الحديث عن الحدود التاريخية، ولكنه كان يتكلم عن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، كما أنه ميز بين حدود دولة إسرائيل وحدود أرض إسرائيل فهما لا يتطابقان، ويرى أن حدود الدولة تتحدد كنتاج للنضال السياسي والعسكري وأن وسيلته في تعيين الحدود هي القوة العسكرية، ومما لا شك فيه أن بن جوريون قبل قرار التقسيم باعتباره ليس الكلمة الأخيرة، على أساس أن تنمية القوة بالمفهوم الشامل سوف تدفع وتشجع إسرائيل على التوسع القائم على رؤية مستقبل الدولة والمصالح القومية الإسرائيلية.

ولأن مفهوم الحدود - من وجهة نظر بن جوريون - مرتبط بقوة الدولة، أي بالقوة العسكرية؛ فلم يفصح أثناء توليه رئاسة الوزارة عن مفهوم الحدود السياسية لإسرائيل، وفقط بعد اعتزاله العمل السياسي شعر بحرية التعبير صراحة فتكلم عن حدود الدولة والقوة العسكرية، وأعلن أنه يؤمن بأنه ليس هناك حدود مطلقة؛ فالحدود ليست قائمة على مبدأ إنما تحدد وفقاً للضرورة، وذلك ما يفسر حرص بن جوريون دائماً على عدم الالتزام بحدود معينة على الخريطة حتى تكون أمامه البدائل مطروحة ومتاحة، كما رفض منذ قبول قرار التقسيم أن يتحدث عن الحدود السياسية لإسرائيل على أساس أنه لا يعلم إلى أين ستمدد القوات الإسرائيلية وإلى أي مدى وأية مناطق، فلماذا التحديد والتقييد والالتزام بحد معين؟

كما ذكر بن جوريون أيضاً أن مصر لها إمكانيات دولة حقيقية ويمكنها أن تلعب دوراً استراتيجياً في النظام الدولي، ويمكنها إقامة تحالفات قومية قفراً فوق إسرائيل وبالذات مع سوريا، وهو أمر يمثل تهديداً حقيقياً لأمن وبقاء

إسرائيل؛ لذا كان بن جوريون يرغب بشدة أثناء حرب 1948م في تدمير الجيش المصري بشبه جزيرة سيناء الذي كان محاصرًا فيها ومنقطع الاتصال بقواعده في قناة السويس، وكان يرغب بشدة في مد حدود إسرائيل خلف الحدود الشرقية لمصر المعترف بها والمعمول بها دوليًا منذ عام 1906م واختراق شبه جزيرة سيناء، وتثبيت الأوضاع العسكرية الناتجة عن الغزو العسكري؛ أي أن حدود إسرائيل تقرر عن طريق العائد العسكري للعمليات العسكرية من حرب الاستقلال، وأيضًا كانت حكومة إسرائيل ترغب بشدة في إضفاء شرعية على الحدود الأخيرة التي وصلت إليها لتحقيق مكاسب توسعية متمثلة في احتلال أجزاء استراتيجية من شبه جزيرة سيناء ولتوسيع رقعة إسرائيل بحق الغزو، فلم يكن الهدف الوحيد هو احتلال جزء من سيناء وإنما ووفق الظروف الدولية جعل سيناء المصرية عازلاً ومعوفاً ضد أي محاولة مصرية لاسترداد فلسطين، لذلك كان احتلال كامل شبه جزيرة سيناء المصرية هدفًا سياسيًا واستراتيجيًا وتوسعيًا وجزءًا من الفكر الإسرائيلي الاستراتيجي، ولم ولن يغيب عن الأجندة الاستراتيجية الإسرائيلية لكن الأمر مرهون بالإرادة والقدرة المصرية ومرهون بالأوضاع الدولية وموازن القوى الدولية، فإسرائيل تتحين الفرصة، فحين تغفل مصر ونظامها الحاكم أو تقصر في نمو قدراتها الدفاعية عن حدودها الشرقية، وحين تتوافق المصالح الإسرائيلية مع القوى العظمى وتكون موازين القوى في صالح إسرائيل فإنها سوف تتوجه إلى سيناء المصرية مباشرة.

أصبح واضحًا بجلاء أن من يسيطر على فلسطين فإنه يهدد شبه جزيرة سيناء، ومن يهددها يهدد أمن مصر القومي في الصميم، ولذلك فما لا شك فيه أن هناك ارتباطًا عضويًا تاريخيًا جغرافيًا بين مصير مصر ومصير الشام عامة وبخاصة فلسطين، والعكس بالعكس فإن قوة هذا الارتباط بين مصر والشام يعني بوضوح تهديد وفناء المشروع القومي الصهيوني، وهو في حقيقة الأمر جوهر وقلب الصراع الذي دارت وقائعه وأحداثه على شبه جزيرة سيناء المصرية.

الفصل الثالث

وثائق التحرير، وضريبة الدم

الوثائق العسكرية

كان القتال في جبهة القناة يقترب من نهايته يوم 28 أكتوبر من العام 1973م، وتوقع الجانب المصري أن يستأنف القتال مرة أخرى خلال مدة زمنية وجيزة، بعد أن انتهكت إسرائيل «قرار مجلس الأمن رقم 338» الذي يقضي بوقف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر ثم انتهكت قراره «رقم 339» الذي صدر في اليوم التالي، ولم تتوقف عملياتها العسكرية بالقرار الذي صدر يوم 25 أكتوبر.

ظلت الاتصالات السياسية خلال يومي 25، 26 أكتوبر مستمرة بين القاهرة وواشنطن، بهدف الاتفاق على إرسال مواد طبية وغذائية للجيش الثالث، وقد حذر الرئيس السادات - خلال تلك الاتصالات - بعدما رأى من المماطلات الإسرائيلية والمراوغة في تطبيق قرار وقف إطلاق النار من أن استمرار الموقف على هذه الصورة سوف يؤثر على زيارة كيسنجر للقاهرة، وقد ذكر لهم اهتمامه بتلك الزيارة ومراهنته على تحويلها إلى نقطة فارقة في المشهد بكامله، بكلمات تعد هي الأكثر انفتاحاً في هذا التوقيت «التي تعد لها مقترحات نرجو أن تكون نقطة تحول نحو سلام نهائي»، لكنه عاد ليحذر بأن خيار العودة لميدان القتال مطروح أمامه وفقاً للمعطيات والتطورات التي قد تستجد «أن يضطر إلى اتخاذ تدابير أخرى - تحتمها مسؤوليته - لفتح طريق إمداد للجيش الثالث».

في مساء يوم 26 أكتوبر بعث هنري كيسنجر باسم الرئيس الأمريكي

رسالة إلى الرئيس السادات، حول اقتراحين بعث بهما لإسرائيل:

الأول: دعوة المراقبين الدوليين للتوجه فوراً إلى نقاط بين الجيش المصري

والجيش الإسرائيلي لمراقبة تطبيق قرار وقف إطلاق النار.

الثاني: السماح بمرور قولات (قوافل) أطعمة ومياه وأدوية إلى السويس والجيش الثالث.

وبناء على طلب مصر أجرى وزير الخارجية الدكتور محمد حسن الزيات اتصالات في مقر الأمم المتحدة بغرض الدعوة إلى اجتماع لمجلس الأمن، مؤكداً أن الجيش الثالث لن يستسلم، وأن مصر ستكون مضطرة للعمل الانفرادي وأنها الآن تقف في مفترق الطرق، وفي الوقت الذي بدأ فيه اجتماع مجلس الأمن، وصلت في الثالثة والنصف فجر يوم 27 أكتوبر رسالة من كيسنجر إلى حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي، تتضمن قبول إسرائيل إجراء محادثات مباشرة مع مصر حول كيف يمكن حل المشكلة (وقف إطلاق النار - الإمداد)، وأن تحدد مصر مكان وتوقيت الاجتماع ورتبة ممثل مصر في المباحثات.

اتخذ الرئيس السادات في قصر الطاهرة - مقر غرفة عمليات الحرب - قراره بالموافقة على الاجتماع، وتعيين اللواء محمد عبد الغني الجمسي رئيس أركان الجيش المصري حيثئذ ممثلاً لمصر، وجاء في رسالة من حافظ إسماعيل إلى واشنطن، اقترح مصري بتحديد الثالثة مساء يوم 27 أكتوبر موعداً للقاء يتم عند الكيلو 101 طريق القاهرة - السويس الصحراوي تحت إشراف الأمم المتحدة، لمناقشة الاعتبارات العسكرية لتطبيق قراري مجلس الأمن 338، 339، وأن يسمح بمرور قول واحد من الإمداد غير العسكري إلى الجيش الثالث تحت إشراف الأمم المتحدة.

تشكل الوفد برئاسة اللواء الجمسي وعضوية كل من العميد فؤاد هويدي والمستشار عمر سري، وفي مرحلة تالية أصبح الوفد يشكل من اللواء الجمسي واللواء طه المجدوب والعميد فؤاد هويدي وممثل لوزارة الخارجية يعمل مستشاراً للوفد، وبعد ظهر يوم 27 أكتوبر أبلغ كيسنجر حافظ إسماعيل بموافقة إسرائيل على الاقتراح المصري، ونتيجة لفرق التوقيت بين القاهرة ونيويورك حدث تأخير في إبلاغ الرسائل الخاصة بالاجتماع، وتحدد ميعاد جديد للاجتماع

ليكون في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل يوم 28 أكتوبر في نفس المكان السابق تحديده.

وصل الوفد المصري إلى (منطقة الكيلو 101) ليجد ضابطاً إسرائيلياً في انتظار الوفد بالخط الأمامي للقوات الإسرائيلية، كان هذا الضابط مرافقاً ودليلاً للوفد المصري إلى المكان المخصص للاجتماع، فقد كان المكان داخل المواقع الإسرائيلية بحوالى 4 كم في الأرض الصحراوية، وبدأ الاجتماع في الواحدة والنصف بعد منتصف الليل يوم 28 أكتوبر واستمر ثلاث ساعات حيث انتهى في الرابعة والنصف صباحاً، لم تكن خيمة المباحثات في منطقة الكيلو 101 قد أقيمت وكان من الضروري أن يتم الاجتماع الأول في الميعاد المحدد، تنفيذاً للاتفاق الذي تم بين أمريكا ومصر وإسرائيل برعاية الأمم المتحدة.

ولذلك تم هذا الاجتماع بهذه الكيفية حيث أقام الجانب الإسرائيلي مكان الاجتماع في أرض صحراوية، عبارة عن غطاء من المشمع تم ربط أحد أجنابه في دبابة وتم ربط الجانب الآخر في عربة مدرعة، ووضعت بينهما منضدة خشبية حولها عدد من الكراسي الخشبية وأضيئ مكان الاجتماع بنظام الإضاءة الميداني، عندما وصل الوفد المصري للمكان اصطف الضباط الإسرائيليون برئاسة «الجنرال أهارون ياريف» مساعد رئيس الأركان الإسرائيلي وقاموا بتأدية التحية العسكرية، وقام الوفد المصري برد التحية العسكرية، ليجلس الجميع حول مائدة المباحثات بحضور ممثل قوات الطوارئ الدولية على رأس المائدة رافعاً علم الأمم المتحدة داخل مكان الاجتماع، وجلس كل وفد على جانب من المنضدة المستطيلة ولم يكن هناك مندوبون لوسائل الإعلام؛ ولذلك لم ينشر عن هذا الاجتماع شيء.

أوضح الجانب المصري في هذا الاجتماع أن الغرض من المباحثات العسكرية التي جاء من أجلها، هو تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 338، 339 اللذين صدرا عن مجلس الأمن، وهذا يستدعي الفصل بين قوات الطرفين حتى تتمكن قوات

الطوارئ الدولية من العمل بكفاءة لتثبيت وقف إطلاق النار، وأضاف أن إمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث بإمدادات غير عسكرية قد اتفق عليها بين أمريكا وإسرائيل على المستوى السياسي، ويقضي الاتفاق بمرور قول (قافلة) من اللواري يحمل هذه الإمدادات، وذكر الوفد المصري أنه ينتظر من الجانب الإسرائيلي احترام هذا الاتفاق وعدم عرقلة مرور الإمدادات.

انتقل الحديث إلى الجانب الإسرائيلي وفيه تحدث الجنرال أهارون ياريف عن أهمية السلام بين العرب وإسرائيل، وتوسع في الحديث السياسي عن السلام والعلاقة بين العرب وإسرائيل، ثم انتقل بالحديث عن الموقف العسكري الذي ترتب على حرب أكتوبر 1973م دون تحديد أي موضوعات أو إجراءات يمكن تنفيذها للفصل بين القوات كي تتمكن قوات الطوارئ من تأدية عملها، كان الجنرال أهارون ياريف يتولى منصب «مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية» وقتاً طويلاً قبل حرب يونيو 1967م وكان ناجحاً في هذا العمل تماماً، وبعد انتهاء خدمته العسكرية بفترة قصيرة استدعي للخدمة العسكرية أثناء حرب أكتوبر للعمل مساعداً للرئيس الأركان للمهام الخاصة، فضلاً عن صلته الوثيقة بجولدا مائير رئيسة الوزراء في ذلك الوقت، فهو من الناحية العسكرية يتمتع بثقة مطلقة بالنسبة لها، لكن وفق التكتيك الإسرائيلي لبداية المفاوضات جاء حديثه في الاجتماع العسكري الأول للوفدين سياسياً عاماً، حينها طلب الوفد المصري أن يقتصر الحديث على الموضوعات العسكرية فقط التي رتب هذا الاجتماع لبحثها وترك موضوع السلام جانباً، لأن هذا ليس هدف الاجتماع وهذه الموضوعات ليست من اختصاص الوفد.....

كانت هذه هي ضربة البداية لماراثون طويل بدأ في حينه بعد انقشاع غبار الحرب لاستعادة «أرض سيناء» المصرية كاملة، وليس أصدق من حديث وثنائى هذا الماراثون لتتابع معها رحلة الوصول إلى انتزاع ممارسة السيادة المصريه على كافة رمال الأرض المقدسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية

محضر الجلسة الأولى

للوفاة العسكري المصري مع الجانب الإسرائيلي

يوم 28 أكتوبر 1973

أولاً: الحاضرون:

1- من الجانب المصري:

أ - لواء محمد عبد الغني الجمسي

ب - عقيد أ.ح أحمد فؤاد هويدي

ج - وزير مفوض عمر سري

د - مستشار فوزي الإبراشي

2 - من الجانب الإسرائيلي:

أ - جنرال ياريف Maj. Gen. A. YARIV

ب - عقيد سيون Col. D. SION

ج - مقدم تراوب LtC. A. TRAU

د - مقدم بن آري LtC. I. BEN ARI

3 - من الأمم المتحدة:

أ - مقدم أوليس Ltc. AULIS KEMPPAINEN

ب - نقيب جوزيف Capt. JOSEF FALLON

ثانيًا: الوقت والمكان:

- 1- تم الاجتماع في الفترة من 28 0145 حتى 28 0400
- 2 - وذلك في منطقة كم 101 طريق السويس / القاهرة

ثالثًا: نص ما دار في الجلسة:

1- بدأت الجلسة بكلمة من الجنرال ياريف جاء فيها:

أ - إننا في غاية التأثر very impressed بفرصة اللقاء معكم، فقد كنا خلال ثلاثة أسابيع في حرب ضارية حارب فيها كل منا بشرف... ونحاول الآن الحفاظ على وقف إطلاق النار... ونولي بالاهتمام قرار مجلس الأمن 338 وخاصة الفقرة الثالثة منه... ولدينا اهتمام بالدخول في أسرع وقت ممكن في مفاوضات تؤدي إلى سلام دائم وعادل في المنطقة.

ب - من المهم وجود وقف إطلاق نار سليم والإبقاء عليه.

ج- نرى أنه من المهم الإفراج عن أسرى الحرب بأسرع ما يمكن.. ونحن لم نتسلم حتى الآن كشفًا بأسمائهم رغم طلبنا ذلك عن طريق الصليب الأحمر.

د - كرر مؤكدًا النقاط التي يراها هامة كموضوع البحث والوصول إلى قرار وهي:

1. الإبقاء على وقف إطلاق النار.
2. تبادل أسرى الحرب والبحث عن القتلى وترتيب تسليم جثثهم.
3. رفع الحصار البحري عن باب المندب وحرية الملاحة في خليج السويس.

4. عمل ترتيبات بين القادة المحليين بإجراء اتصالات بينهم للمحافظة على وقف إطلاق النار وتبادل تسليم الجثث.

5. تحديد خطوط وقف إطلاق النار كما هي الآن... علمًا بأننا نرى أن هذه الخطوط مؤقتة، وسيتم الارتداد منها تدريجيًا إلى خطوط الحدود النهائية التي ستقرر في المفاوضات.

6. ترتيب الفصل بين القوات لتجنب المصادمات العسكرية وتهيئة المناخ اللازم للعودة إلى الحياة السلمية المدنية.

7. بحث ترتيبات تثبيت المواقع Standstill arrangements

هـ - طرح اقتراحًا بأن يسحب كلا الجانبين قواته - الإسرائيليين إلى الضفة الشرقية - والمصريين إلى الضفة الغربية من القناة.. كل على مسافة 10 كم من القناة. وبذلك تتوافر منطقة عازلة Buffer Zone تحتلها قوات الطوارئ الدولية.. وهذا هو اقتراحنا للفصل بين القوات... حتى يتم تحديد الحدود النهائية... وهو اقتراح البحث.

و - طلب تفاصيل عن قول الإمداد... معذرًا عن تأخير إتمام عملية الإمداد بنقص الترتيبات والمعلومات.

ز - أشار مرة أخرى إلى الحاجة إلى استخدام كل إمكانيات أجهزة الأمم المتحدة في الإبقاء على وقف إطلاق النار، والتحرك نحو مفاوضات عملية تؤدي إلى سلام دائم طبقًا للفقرة الثالثة من القرار 338 حتى يمكن إقامة علاقات عادية بين بلدينا وبين شعوب المنطقة.

2 - رد اللواء عبد الغني الجمسي بكلمة الجانب المصري وجاء فيها:

أ - نبادلكم نفس الروح الطيبة التي أبديتموها.. وأتمنى أن تنتهي المناقشات بيننا إلى إيقاف إطلاق النار بطريقة فعالة والوصول إلى النتائج التي يريجوها الطرفان.

ب - والغرض من هذه الجلسة هو مناقشة الجوانب العسكرية لتطبيق قرارى مجلس الأمن 338 و 339 تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

ج - أحب أن أؤكد سريان وقف إطلاق النار نهائياً بين الجانبين اعتباراً من الساعة 1300 27، وقد علق الجنرال ياريف على ذلك «بأنه مفهوم يتفق معه في هذه النقطة».

د - أكد أن أول خطوة يجب أن تكون تنفيذ القرار 339 فيما ينص العودة إلى خطوط وقف إطلاق النار وقت سريانه طبقاً للقرار 338 في الساعة 1852 ليلة 22 أكتوبر 73.

هـ - ومن المفهوم أننا سنمد قواتنا على الضفة الشرقية للقناة بالمؤن والمياه والمطالب الطبية... وكذلك تموين مدينة السويس باحتياجاتها اللازمة.

و - إن الرد على كلام جنرال ياريف يجب أن يسبقه أن نتفق على الخطوط الرئيسية لتطبيق قرارى مجلس الأمن 338 و 339. كما نفهم أن القتال دار بيننا حتى سعت 1852 يوم 22 / 10 / 73. وذلك سيحل الكثير من المشاكل المعلقة التي أثارها الجنرال ياريف.

ز - أما باقي النقاط الأخرى التي أثارها الجنرال فإننا لا نمانع إطلاقاً في بحثها مثل الأسرى والقتلى وباب المندب وخلافه. وعلى هذا الأساس نشعر أن الخطوة الأولى هي أن نتفق على أسلوب تنفيذ قرار مجلس الأمن 339 وبالتالي نصل إلى باقي النقاط الأخرى. وإذا وافق الجنرال نبحث توقيات تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط 22 / 10.

3. رد الجنرال ياريف بأنه تفهم ما ذكره اللواء الجمسي، ويعتقد أن النقطة الرئيسية - من وجهة النظر المصرية - هي مسألة خطوط وقف إطلاق

النار، وهو ليس لديه الصلاحية لبحث هذا الموضوع، وبالتالي لن يدخل في مناقشة حولها، وإن كان ما حدث بعد ليلة 22 / 10 كان نتيجة لمبادرات من وحدات الجيش الثالث الذي سبب تطورات الموقف بمهاجمة الدبابات ليلة 23 / 10 .. I have no authority to discuss وأقترح الانتقال إلى بحث موضوع التمويل، مشيرًا إلى أنه مفوض لبحث ترتيبات قول تمويل اليوم فقط وليس لديه صلاحيات لمناقشة ترتيبات دائمة للتمويل... وإن كان من الممكن تقديم المقترحات بشأنها حتى يتم الرد في أقرب فرصة.

4. تبودلت مناقشات بشأن الإمداد، وأبرز الجانب المصري ضرورة عمل ترتيبات لها صفة الاستمرار بالنسبة للإمداد يوميًا، بينما كرر الجانب الإسرائيلي أنه غير مفوض لبحث ذلك ووعد برفع الأمر إلى رئاسته والإفادة. وفي نفس الوقت تم الوصول إلى الترتيبات التالية بالنسبة لقول الإمداد اليومي في مناقشات تدخل فيها مستوضحًا جانب الأمم المتحدة.. أ - يتحرك القول إلى نقطة المراقبة الإسرائيلية بواسطة سائقين مصريين. ب - يتولى سائقون من الأمم المتحدة قيادة السيارات إلى نقطة كم 138.5 من القناة.

ج- يتم عبور 10 أفراد مصريين غير مسلحين من الضفة الشرقية إلى هذه النقطة حيث يقومون بتفريغ اللواري ثم تحميل الإمداد في وسائلهم لعبورها إلى الجانب الشرقي.

د - يتم التفتيش من الجانب الإسرائيلي على العبوات في منطقة التفريغ بواسطة 10 أفراد غير مسلحين.

هـ- يتواجد مندوب من الأمم المتحدة على جانبي القناة في المنطقة التي يتم فيها التفريغ وإعادة الشحن حتى انتهاء المهمة.

وقد اهتم الجانب المصري بتأكيد مراعاة عدم احتكاك الأفراد المصريين والإسرائيليين في أثناء تنفيذ هذه العملية.

كما اهتم ممثل الأمم المتحدة بتأكيد عدم وجود أسلحة في هذه النقطة على جانبي القناة ومع الأفراد.

5 - أعاد كلا الجانبين طرح نقاطه الرئيسية كما يلي:

أ - أكد الجانب المصري حتمية العودة إلى خطوط 10 / 22 وأن ذلك يحل كل المشاكل المعلقة، والتي يهتم بها الجانب الإسرائيلي (الأسرى - المؤن - باب المندب - خليج السويس). وقد رد الجانب الإسرائيلي بأن هذا الموضوع شائك وصعب، وأنه سيرفع الأمر للسلطات حيث إنه ليس مفوضاً. وقد علّق الجانب المصري بأنه يلاحظ أن الجنرال ياريف غير مفوض لبحث حدود 10 / 22 ولا ترتيب إمداد مستمر. وأن ذلك يعني أن الموضوعات الرئيسية للبحث لن يتم تقديم بشأنها حيث إن الوفد المصري له صلاحيات كاملة لمناقشتها.

ب - أعاد الجانب الإسرائيلي تأكيد أهمية موضوع الأسرى ووعد الجانب المصري بالنظر فيه رابطاً ذلك بحل الموضوع الرئيسي الخاص بخطوط 10 / 22. وعلّق الجانب الإسرائيلي مطالباً بعدم الربط فيما يخص الحصول على كشوف بأسماء الأسرى على الأقل بموضوع خطوط وقف إطلاق النار، وأنهم قد قدموا كشفاً بأسرانا إلى الصليب الأحمر من تلقاء أنفسهم. ثم عاد الجانب الإسرائيلي وطرح اقتراحه بالانسحاب لكلا الطرفين 10 كم شرق وغرب القناة، وأن ذلك إجراء مؤقت وسيجعل وقف إطلاق النار ليس مشكلة. ورد الجانب المصري بأنه سيرفع هذا الاقتراح، وإن كان يستطيع الآن الرد بأن ذلك غير

مقبول وأننا يجب أن نلتزم بقرار مجلس الأمن وبالعودة إلى خطوط
73 / 10 / 22.

ج- طلب الجانب المصري إخلاء جرحى القوات بالضفة الشرقية إلى
القاهرة برًا أو جواً، ولم يعارض الجانب الإسرائيلي في ذلك رابطاً
تنفيذه بإعادة جرحى إسرائيل الأسرى في المستشفيات المصرية،
وطلب أن يتم في أسرع وقت ممكن زيارة ممثلي الصليب الأحمر
لهؤلاء الجرحى في مستشفياتنا. وقد أشار الجانب المصري إلى
وجوب التفرقة بين الجرحى المصريين في الضفة الشرقية، وبين
الجرحى الإسرائيليين الذين هم أسرى في مصر.

6. أنهى الجانب الإسرائيلي الجلسة بالإشارة إلى أن هناك خلافاً في الرأي،
ولكن الوضوح بين الجانبين هام على الأقل، ورد الجانب المصري
بتمني تحقيق تقدم حقيقي نحو تطبيق قرارات مجلس الأمن، ووعد
الجانب الإسرائيلي بالاتصال في أسرع وقت ممكن لتحديد لقاء تال يتم
فيه الرد على أسئلة ومقترحات الجانب المصري.

7. وتم الاتفاق على الصيغة التالية كإعلان عن الاجتماع بوسائل الإعلام:
The U.N.suggested a meeting between the Egyptian and Israeli
military representatives. Both sides accepted, and the meeting
took place under U.N. auspices.

رابعاً: التعليق؛

1. كان جو الاجتماع موضوعياً مهذباً وغير متوتر، وليس فيه أي نوع من
الغطرسة الإسرائيلية المعتادة.

2. وضح أن العدو يحتاج إلى مساعدتنا في موضوعات لها تأثير قوي عليه
أكبر مما يظهر، وهي الأسرى والجرحى والقتلى، وتمثل ضغطاً داخلياً
لديه، وفتح الملاحاة في باب المندب.

3. من الواضح أن مشروع انسحاب الطرفين إلى مسافة 10 كم شرق وغرب القناة غير جدي ولا يتوقع قبولنا له، وإن كان طرحه كنوع من المساومة.

4. كان الجانب الإسرائيلي مرناً يقبل المناقشة في كل شيء، ولكنه أوضح أنه غير مفوض في مناقشة الموضوعين التاليين على مستواه:

أ - العودة إلى خطوط 22 أكتوبر 73.

ب - عمل ترتيبات مستديمة لإمداد وإعاشة الجيش الثالث شرق القناة.

5. يعتبر الجانب الإسرائيلي أن إمداد الجيش الثالث يوم 28/10/73 بادرة طبية عملية من جانبه ومنتظر شيئاً مماثلاً من جانبنا (كشف الأسرى على الأقل).

6. العدو هو الذي سيطالب بالمقابلة التالية، وسيرد فيها على إمكانية استمرار إمداد الجيش الثالث، ومنتظر أن نرد خلالها على موضوع الأسرى ومشروع الانسحاب 10 كم على ضفتي القناة للطرفين.

7. إن ما تم إنجازه في الجلسة الأولى هو المناقشة التفصيلية لإمداد الجيش الثالث بقول إداري واحد يوم 28/10/73 نتيجة لموافقة سياسية سابقة عن هذا الموضوع.

8. لا نتوقع نجاحاً في نقاط البحث الرئيسية على المستوى الذي تمت فيه الجلسة الأولى، بل يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق بالنسبة للموضوعات الرئيسية.

التوقيع:

التوقيع:

عقيد أ.ح: أحمد فؤاد هويدي لواء: محمد عبد الغني الجمسي

سري للغاية
وزارة الحربية
1973 / 10 / 29
محضر الجلسة الثانية
للفد العسكري المصري مع الجانب الإسرائيلي
29 أكتوبر 1973

أولاً: الحاضرون:

1- من الجانب المصري:

- أ - لواء محمد عبد الغني الجمسي
- ب - عقيد أ.ح أحمد فؤاد هويدي

2 - من الجانب الإسرائيلي:

- أ - جنرال أ. ياريف
- ب - عقيد د. سيون

3 - من الأمم المتحدة:

- أ - مقدم أوليس Ltc. Aulis Kemppainen

- ب - نقيب جوزيف فالون

ثانياً: الوقت والمكان:

1. تم الاجتماع في الفترة من سعت 1200 29 أكتوبر حتى سعت 1500 29.

2. وذلك بناء على طلب الجانب الإسرائيلي.

3. تم الاجتماع في منطقة كم 101 طريق القاهرة / السويس.

ثالثاً: نص ما دار في الجلسة:

1. بدأ الجنرال ياريف الحديث معرباً عن سعادته بتوافر فرصة هذا اللقاء الثاني. وتساءل مباشرة عما إذا كان لدينا رد على مشروعهم السابق طرحه في الجلسة الماضية بانسحاب قوات الدولتين 10 كم شرق وغرب القناة. وذكر أن ذلك يحل مشاكل كثيرة حالية، ويسهل العودة إلى الحالة العادية Normalization للموقف.
2. ورد اللواء الجمسي بأن هذا الاقتراح موضع اعتبار وننظر إليه على أنه فكرة لفض الاشتباك بين القوات... Disengagement ونرى أن الأسلوب العملي لذلك من وجهة نظرنا هو سحب القوات الإسرائيلية إلى أوضاع 10 / 22 حيث إن ارتداد القوات المصرية هو - حتى من وجهة النظر الإسرائيلية - مؤقت تعود بعده إلى خطوطها في سيناء.
3. علق الجنرال ياريف بأنه يقدر أنه إذا لم تكن هذه المقترحات يمكن بحثها على مستوانا، فإن تعليمات حكومته أن يتم ذلك على مستوى سياسي... وأضاف... أن المباحثات السياسية تكون أفضل وهم في ظروف عسكرية مناسبة... وفي هذا المجال فإن مقترحهم لفض الاشتباك قائم ويطلبون لقاءً على المستوى السياسي الذي نراه لبحثها.
4. قرر الجانب المصري تفادي مزيد من الحديث في هذا الموضوع، وأن يتم مناقشته مع الجنرال ياريف شخصياً في وقت لاحق من الجلسة حيث كان هناك عدد آخر من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي من خارج الوفد.
5. انتقل الحديث إلى موضوع الأسرى، والجرحى من الأسرى ومن القوات في رأس كوبري الجيش الثالث، جرحى مدينة السويس. وأبرز الجنرال ياريف:

أ - أن الجانب الإسرائيلي قد وافق على نقل مواد طبية إلى مدينة السويس، وأنهم قدموا كشوفاً بأسماء الأسرى المصريين، وهم كما ذكر أكثر من 6000 فرد، كما سمحوا للصليب الأحمر بزيارة الجرحى.

ب - أنهم حتى الآن لم يحصلوا على كشف أسماء الأسرى ولم يسمح للصليب الأحمر بزيارة الجرحى.

ج - أنه لذلك قررت الحكومة الإسرائيلية عدم الموافقة على إخلاء جرحى مدينة السويس، الجيش الثالث.

د - أنه يرجو أن نوافق وبأسرع ما يمكن على:

1. تقديم كشوف أسرى الحرب.
2. زيارة الصليب الأحمر للجرحى من الأسرى.
3. سرعة تبادل جرحى الحرب من الأسرى بالإضافة إلى إخلاء حالات الجرحى الخطيرة من الجيش الثالث. ورجا أن يشمل هذا التبادل الأسير دان أفيدان شمعون.
4. عمل جدول زمني لتبادل كامل الأسرى.
6. علق الجنرال الجمسي بالآتي:

أ - سيتم خلال أيام تقديم كشوف بأسماء الأسرى للصليب الأحمر.

ب - لانوافق على تبادل كامل للأسرى إلا ضمن ترتيبات العودة إلى خطوط 10/22 واستمرار إمداد الجيش الثالث.

ج - سيعرض الجانب المصري على السلطات المختصة:

1. زيارة الجرحى الأسرى بواسطة الصليب الأحمر.
2. تبادل الأسرى الجرحى إلى جانب إخلاء جرحى الجيش الثالث من الحالات الخطيرة.

وسيتم الإخطار برد السلطات المصرية اليوم 29 / 10.

7. انتقل الحديث إلى إمداد الجيش الثالث... وكرر الجنرال ياريف أنهم وفوا بما التزموا به، وأنهم لم يحدث من جانبهم أي تعويق للعملية.. وبمناقشة الموقف تبين أن عملية التفريغ والعبور تتم بإمكانات ضعيفة لا تمكن من إنجاز نقل الإمدادات. وبذلك تقرر:

أ - نقل القول إلى منطقة 3 كم من المعبر.

ب - تحرك عربات القول في مجموعات طبقاً لمعدل السحب إلى منطقة التفريغ.

ج - أن تعمل 5 مركبة برمائية في عملية النقل إلى الجانب الشرقي بدلاً من مركبة واحدة كان قد اتفق عليها في الجلسة السابقة.

د - وأن يعبر لعملية التفريغ وتحميل المركبة البرمائية 50 فرداً من قواتنا بدلاً من 10 كان قد اتفق عليها في الجلسة السابقة.

وقد صدرت التعليمات بذلك أثناء الاجتماع من الجانب الإسرائيلي إلى قواته في منطقة كم 5.831

8. وأفاد الجانب المصري أهمية استمرار إمداد الجيش الثالث، ورد الجانب الإسرائيلي بأن ذلك مرتبط باللقاء السياسي لحل مشكلة فض الاشتباك.. ثم مع المناقشة قال الجنرال ياريف إنه شخصياً - وليس رأي حكومته - يرى أن حل موضوع الأسرى الجرحى وتبادلهم سيساهم في تسهيل موافقة السلطات الإسرائيلية على الاستمرار في إمداد الجيش الثالث.

9. في حديث شخصي مع الجنرال ياريف تبودلت الآراء التالية:

أ - أعرب عن اهتمام القيادة السياسية الإسرائيلية العليا باستمرار هذه الاتصالات وبوصولها إلى نتائج إيجابية.

ب- كرر أنه يلزمهم موقف عسكري مناسب للبدء في العمل السياسي.
ج- عرضت عليه فكرة فك الاشتباك من وجهة نظرنا وهي «إخلاء منطقة السويس والمحور الجنوبي من القوات الإسرائيلية، والارتداد إلى منطقة نتفق عليها حول الدفرسوار»، وأن ذلك يحل مشكلة إمداد الجيش الثالث ويُبقي لهم موقفًا عسكريًا مناسبًا «بالوجود غرب القناة». وقد أبدى تفهمه لوجهة نظرنا ووعد بنقلها إلى أعلى مستوى سياسي.

د - توضح له بصراحة تامة أن موضوع تبادل الأسرى «غير الجرحى» لن يتم إلا بحل مشكلة إمداد الجيش الثالث والارتداد إلى المنطقة التي سنتفق عليها مع إخلاء السويس ومؤخرة الجيش الثالث.

هـ- أعرب عن اهتمام القيادة السياسية الإسرائيلية في لقاء مستوى سياسي، وقد ذكر أنهم يقبلون المستوى الذي نقرحه والمكان.. وأن هدف مثل هذا اللقاء هو البت في فك الاشتباك بمقترحاتهم أو بمقترحات مضادة منا.

و - اقترح اتصالاً لاسلكياً مباشراً السرعة تبادل المعلومات وتحديد المواعيد ومتابعة نتائج اللقاءات.

ز - ترك تحديد موعد ومكان الجلسة التالية لنا.

إمضاء:

إمضاء:

عقيد أ.ح: أحمد فؤاد هويدي لواء: محمد عبد الغني الجمسي

نائب رئيس أركان الحرب

ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة

ورأى اللواء «الجمسي» أن يرفق مع المحضر الرسمي للجلسة ملحقةً يعطي فيه انطباعاته خصوصاً فيما يتعلق باللقاء المنفرد بينه وبين الجنرال «ياريف». وكتب اللواء «الجمسي» تحت عنوان التعليق ما نصه:

1. نرى أن الموقف الإسرائيلي وإن كان يبدى المرونة إلا أنه يسعى إلى الإبقاء على الوضع العسكري الحالي للجيش الثالث حتى يستثمره في المباحثات العسكرية المقترحة.

2. هناك اتفاق على فكرة فض الاشتباك من ناحية المبدأ، والفرق بين وجهتي النظر هو:

أ - وجهة النظر الإسرائيلية تهدف إلى تصفية المكاسب العسكرية المصرية والتفاوض من مركز القوة.

ب - وجهة نظرنا تعني الاحتفاظ بمكاسبنا العسكرية وثقلها على الجانب السياسي مع تقليل قيمة وجود العدو في الغرب. وعلى ضوء المناقشات السياسية المقترحة يمكن الوصول إلى الوضع العسكري الذي ستبدأ منه المفاوضات للوصول إلى حل نهائي للأزمة. ويعتبر لهذه الخطوة أهمية خاصة بالنسبة للطرفين من وجهة النظر العسكرية والسياسية.

3. يربط الجانب الإسرائيلي استمرار إمداد الجيش الثالث بالتبادل الكامل للأسرى، بينما يربط الجانب المصري التبادل الكامل للأسرى بعودة القوات الإسرائيلية إلى منطقة ما حول الدفرسوار وإخلاء منطقة السويس، ولذلك يجب حل الموضوعات الثلاثة (استمرار إمداد الجيش الثالث - عودة القوات الإسرائيلية إلى منطقة الدفرسوار - التبادل الكامل للأسرى) في صفقة سياسية واحدة.

4. تحسنت بقاء اليوم معدلات تدفق قول إمدادات الجيش الثالث. ويحتمل باستمرار الاتصالات السياسية والعسكرية أن تكون هناك فرصة أفضل لمزيد من الإمداد.

5. نقترح الآتي:

أ - الموافقة على إعطاء المباحثات صفة سياسية.

ب - الموافقة على تبادل الأسرى الجرحى مقابل حصولنا على أسرانا الجرحى، وإخلاء جرحى الجيش الثالث من رأس الكوبري الذين في حاجة إلى رعاية طبية أفضل.

ج - تسليم الأسير دان أفيدان شمعون كدعم شخصي للجنرال ياريف والتيار الذي يمثله.

د - أن يتم الاجتماع الثالث في أسرع وقت ممكن، علماً بأن تحديد الموعد والمكان متروك لنا.

هـ - تأجيل البت في اتصال لاسلكي مباشر في الوقت الحاضر.

كان أهم ما في هذا التعليق هو وجهة نظر اللواء «الجمسي» ب «الموافقة على إعطاء المباحثات صفة سياسية»، واتخذ الرئيس «السادات» قراراً بإعلان تعيين اللواء «الجمسي» مساعداً لوزير الحربية للشئون السياسية.

سري للغاية

محضر الجلسة الثالثة

للوفاة السياسي العسكري المصري مع الجانب الإسرائيلي

30 أكتوبر 1973

أولاً: الحاضرون:

1- من الجانب المصري:

أ - لواء محمد عبد الغني الجمسي

مساعد وزير الحربية للشئون السياسية

ب - عقيد أ.ح أحمد فؤاد هويدي

ج- مستشار فوزي الإبراشي

ممثلاً لوزارة الخارجية

2 - من الجانب الإسرائيلي:

أ - جنرال أ. ياريف مساعد رئيس أركان حرب

ب - عقيد د. سيون من ضباط الأركان العامة

ج- عقيد أ. ليفران من ضباط الأركان العامة

3 - من الأمم المتحدة:

أ - مقدم أ. ونجرل L.T E. WEINGERL

ب - نقيب جوزيف فالون CAP. JOSEF FALLON

ثانيًا: الوقت والمكان:

1. تم الاجتماع بناء على طلب الجانب المصري في الفترة من سعت 1200 30 حتى سعت 1450 30

2. وذلك في منطقة كم 101 طريق السويس / القاهرة.

ثالثًا: نص ما دار في الجلسة:

1. بدأت الجلسة بكلمة من اللواء الجمسي أعلن فيها الصفة السياسية والعسكرية للوفد، وبتعيينه مساعدًا لوزير الحربية للشئون السياسية، وصلاحيه الوفد لمناقشة الموضوعات السياسية والعسكرية.

2. رد الجنرال ياريف بتفهمه لذلك، وطلب تحديد موقفنا من الموضوعات التي نوقشت في الجلسة السابقة وأساسًا موضوع الأسرى.

3. رد الجانب المصري بما يلي:

أ - قبلنا تبادل الأسرى الجرحى إلى جانب إخلاء الحالات الخطيرة من مدينة السويس والجيش الثالث.

ب- سلمنا الصليب الأحمر كشفًا بأسماء الجرحى والأسرى وسمحنا بزيارتهم.

ج- نطلب أسماء الجرحى من الأسرى المصريين.

د - سنطلب من الصليب الأحمر التوجه إلى كل من الجيش الثالث شرق القناة ومدينة السويس لحصر حالات الإصابة الخطيرة Seriously wounded.

هـ- سيتم التبادل عن طريق الصليب الأحمر.

و- أحضرنا الملازم دان أفيدان كمبادرة من جانبنا، وهو موجود في آخر نقطة مصرية على طريق السويس.

ز- سيتم تسليم الجثث الموجودة طرفنا وعددها 6 إلى الجانب الإسرائيلي عن طريق الصليب الأحمر، وباقي الجثث غير محصورة ومتناثرة في المواقع، ونحن على استعداد لبحث أسلوب التصرف بشأنها.

4. أبدى الجانب الإسرائيلي امتنانه بالنسبة لذلك، وخاصة إحضار الملازم دان أفيدان، وتساءل عن موقف كشف أسماء الأسرى، وأبدى اهتمامًا شديدًا بإنهاء هذا الموضوع في أقرب فرصة - وقد رد الجانب المصري بأن كشفًا جديدًا سيتم تسليمه اليوم لا يتضمن كل الأسرى، وجاري حصر وإعداد باقي الكشف وستسلم تبعًا. وستسمح بزيارة من الصليب الأحمر بالنسبة لمن تضمنتهم الكشف المسلمة.

5. أثار الجانب المصري ما يلي:

أ - أن القوات الإسرائيلية قد قامت فجأة أمس بقطع المياه عن مدينة السويس.

ب - أن مدينة السويس تحتاج إلى إمداد بأطباء ومواد طبية ومواد غذائية. وأضاف الجانب المصري أنه يعتبر قطع المياه مسألة خطيرة لتأثيرها على المدنيين من سكان المدينة - كما يعتبر إمداد مدينة السويس مسألة هامة أيضًا بالنسبة للسكان المدنيين بها.

6. رد الجنرال ياريف بالآتي:

أ - طلب تفاصيل عما حدث بالضبط في موضوع قطع المياه، وذكر أن معلوماته في هذا الشأن أنه قد نسفت التربة الحلوة منذ 21 أكتوبر، ويحتمل أن المياه تكون قد نضبت الآن، ووعد ببحث الموضوع فورًا والإفادة.

ب - طلب تحديد حاجة مدينة السويس من الأطباء والمواد الطبية والغذائية للنظر في الموافقة عليها.

ج- أضاف بأنه وردهم منا عن طريق الصليب الأحمر وجود قوات أو أفراد في داخل دشمن في منطقة عجرود، وبتفتيش المنطقة لم يجدوا أحدًا، ويطلب تفصيلات تمكن من التوجه إلى مكان محدد للبحث فيه.

د- وردًا على استفسار من الجانب المصري حول معتقلات للمدنيين في المنطقة غرب القناة، نفى ذلك تمامًا، وقال إنه على استعداد لتقصي حقيقة أي حدث نود أن نستفسر عنه.

7. انتقل اللواء الجمسي بالحديث إلى مناقشة المسائل السياسية وقال:

أ - نعتبر أنفسنا في مرحلة افتتاحية من المفروض أن تليها مراحل أخرى من المباحثات على مستويات أعلى للوصول إلى تسوية نهائية للموقف طبقًا لقرار مجلس الأمن 242.

ب- نعتبر أن هذه المرحلة تتضمن ثلاث نقاط أساسية:

1. وقف إطلاق النار وذلك سارٍ حتى الآن.
2. اتخاذ قوات الأمم المتحدة أماكنها بين قوات الطرفين.
3. انسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها يوم 22 أكتوبر 1973 طبقًا لقرار مجلس الأمن.

وإقرار هذه النقاط في هذه المرحلة هو الذي سيمهد للمباحثات المقبلة على المستوى الأعلى.

8. رد الجنرال ياريف أنه بالنسبة لهذا الموضوع سيحاول إعادة توضيح موقفه بما لا يدع مجالًا للشك:

أ - أن حكومته تؤمن بضرورة إجراء فض اشتباك حقيقي بين القوات

Serious disengagement

ب- أنهم حازمون جدًا very firm فيما يخص رأيهم في أسلوب فض الاشتباك، والذي سبق أن أوضحه بالانسحاب المتبادل للقوات 10 كم، أو مسافة يتم الاتفاق عليها شرق وغرب القناة مع وجود منطقة فاصلة Buffer zone تشغلها قوات الأمم المتحدة، ويمكن مناقشة أشكالها Modalities إذا كنتم تشكون في نوايا عدوانية لنا.

ج- أنه من المستحيل Impossible في حالة عدم موافقتنا على ذلك الانتقال من الموقف الحالي إلى خطوط 22 أكتوبر 1973، وأنهم يرون الإبقاء على الوضع الحالي Status quo لحين اتخاذ خطوة كبيرة Major move، وأضاف أن مسألة خطوط 22 أكتوبر 1973 ستأخذ مناقشات طويلة، وممثلو الأمم المتحدة عاجزون حتى عن تحديد الخطوط الحالية.

د - أنه متفهم تمامًا لصعوبات الموقف الحالي من الناحيتين العسكرية والسياسية - ولماذا إذن لا نتخلص من هذه الصعوبات باتخاذ خطوة أساسية تخلق موقفًا جديدًا - مشيرًا إلى الانسحاب المتبادل - وحكومته أعلنت من قبل عام 1971 أن ذلك لن يعني خطوطًا نهائية، ولكنها مرحلة تنسحب منها قواتهم إلى الحدود التي سيتم التفاوض بشأنها.

هـ - لذلك فهو غير مفوض يبحث موضوع خطوط 22 أكتوبر 1973

....I am not authorized to discuss

و - وعلق.. يبدو أننا وصلنا إلى طريق مسدود Dead lock.

9. رد اللواء الجمسي بأنه فهم وجهة النظر الإسرائيلية، ولماذا فعلاً لا تتخذ خطوة كبيرة Major move وذلك بالانتقال بالقوات الإسرائيلية من الموقف الحالي إلى خط شرق القناة الذي يبعد مسافة لا تقل عن 30 كم من القناة، بينه وبين قواتنا منطقة فاصلة تشغلها قوات الأمم

المتحدة، مع احتفاظ قواتنا بمواقعها الحالية في الضفة الشرقية مع إمكان البحث في حجم وتسليح القوات المصرية التي ستبقى في الخطوط الحالية في الضفة الشرقية.

10. رد الجنرال ياريف أنه اقترح جاد Serious وأنه ليست لديه صلاحية مناقشته، ولكنه سيرفعه بنفس الجدية إلى رئاسته، وسيخطرنا بالرد على ذلك.. وأن ذلك سيأخذ بعض الوقت للرد ولكنه لن يتأخر عن الأحد أو الإثنين القادم (4 - 11 / 5).. وأرجو ألا يفهم من ذلك أنني موافق أو ليس عندنا اعتراض على هذا الاقتراح.

11. أشار الجنرال ياريف بعد ذلك موضوع جثث القتلى الإسرائيليين، واقترح إرسال أي عدد نحدده من أفراد الصليب الأحمر للبحث عن الجثث في المواقع والدبابات وإخلائها - وأنه إذا وافقنا على ذلك فيمكن تحديد المناطق وأسلوب التنفيذ، وكذلك يمكن عمل نفس الترتيبات بالنسبة لجثث شهدائنا في المناطق التي يسيطرون عليها - وقد رد الجانب المصري بأنه لا اعتراض من حيث المبدأ، ويمكن بعد موافقة السلطات بحث التفاصيل.

12. نوقشت بعد ذلك الموضوعات المعلقة حتى الآن، ورتبت كما يلي:

أ - موضوع الاقتراح المصري بارتداد القوات الإسرائيلية إلى مسافة لا تقل عن 30 كم شرق القناة، وموضوع استمرار إمداد الجيش الثالث، وقد وعد الجانب الإسرائيلي بالرد عليها قبل يوم الإثنين القادم.

ب - موضوع قطع المياه، ومطالب مدينة السويس من الأطباء والمواد التموينية والطبية، وقد التزم الجانب المصري بإرسال تفاصيل عن مشكلة قطع المياه وتحديد مطالب المدينة برقيًا اليوم 30 / 10 / 1973. ووعد الجانب الإسرائيلي بالرد على ذلك في أسرع وقت ممكن.

13. طلب الجانب المصري عدم نشر أو إذاعة خبر تسليم الأسير الملازم دان أفيدان حتى يبدأ تبادل الأسرى والجرحى. ووعد الجانب الإسرائيلي بمراعاة تنفيذ ذلك.

14. ترك تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجانب الإسرائيلي.

ومرة أخرى أضاف اللواء «الجمسي» تعليقاً على المحضر عرض فيه عددًا من ملاحظاته، ثم ألحقها بمجموعة من التوصيات وصل فيها القول إلى أنه «قد تنشأ الحاجة إلى تشكيل ضغط عسكري على العدو مع احتمال استئناف القتال»... وكان نص التعليق على النحو التالي:

15. أوضح اجتماع اليوم موقف الطرفين من أهم موضوعات المرحلة الحالية، وهو أوضاع القوات لبدء المفاوضات:

أ - الموقف الإسرائيلي يرفض الانتقال من الموقف العسكري الحالي إلى موقف عسكري أنسب يلغي المميزات العسكرية المصرية.

ب - الموقف المصري يرفض الارتداد من شرق القناة ويحتفظ بالمكانسب العسكرية لصالح الحل السياسي.

16. اقترحنا بخصوص الانسحاب الإسرائيلي إلى خط شرق القناة مع بحث حجم الوجود العسكري المصري داخل الحدود الحالية لرءوس الكباري يبدو أفضل مخرج من الموقف الحالي للطرفين - ونرى أنه سيحدث انقسام في الرأي حوله داخل القيادات العليا الإسرائيلية.

17. رفض هذا الاقتراح من الجانب الإسرائيلي يكشف عن عدم جدية إسرائيل في المباحثات الحالية بالنسبة لموضوع الانسحاب، وأن قبولها للمباحثات هو بغرض حل المشاكل التي تمثل ضغطاً داخلياً عليها، وخاصة موضوع الأسرى والجرحى والموتى.

18. كان الجانب الإسرائيلي موضوعيًا ومتجاوبًا في الموضوعات الفرعية.

التوصيات:

1. إلقاء أكبر ثقل ممكن للضغط سياسيًا لقبول إسرائيل لاقتراحنا بالنسبة لفض الاشتباك والخطوط التي تكون عليها القوات في نهاية المرحلة الحالية.

2. استغلال موضوع الأسرى والجرحى والموتى في ربطه بموضوع الخطوط التي يجب الوصول إليها وليس بالموضوعات الفرعية.

3. قد تنشأ الحاجة إلى تشكيل ضغط عسكري على العدو، ونرى أن يكون ذلك في صورة مقاومة شعبية من سكان المناطق التي يسيطر عليها في الضفة الغربية للقناة ويحتاج ذلك إلى إعداد وتخطيط من الآن بجانب استعداد القوات المسلحة لاستئناف القتال.

(إمضاء)

لواء / محمد عبد الغني الجمسي

كانت هذه هي نصوص أول ثلاثة اجتماعات ما بين الجانب المصري والإسرائيلي مع ملاحظات وتعليقات اللواء الجمسي رئيس أركان الجيش المصري حينئذ، وهي تعطي إضاءة كاشفة لما تم فيما بعد من اجتماعات وصفت بالماراثونية، فمع استمرار إصرار الجانب المصري على العودة للموضوعات الرئيسية وقرارات مجلس الأمن، ظهر واضحًا أن المباحثات سوف تنتهي إلى طريق مسدود، وخاصة حين طالب الوفد المصري في «اجتماع 3 نوفمبر» بضرورة تقديم ردود محددة من إسرائيل على هذه الموضوعات الرئيسية، ثم تأجلت الاجتماعات حتى تصل هذه الردود، وفي نفس الوقت بدأ «المستر جوزيف سيسكو» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية يجري اتصالات عاجلة بغرض إنقاذ المباحثات من الفشل الذي بات يلوح في الأفق القريب.

في 8 نوفمبر 1973م طلب الجانب الإسرائيلي عقد اجتماع مع الجانب المصري، وأوضح أن موضوع فض الاشتباك والعودة إلى مواقع 22 أكتوبر هو موضوع أساسي ومحل دراسة جادة من الحكومة الإسرائيلية تمهيدًا لمناقشته، كما طرحت للمناقشة المسائل الخاصة بإمداد السويس باحتياجاتها وتنظيم تبادل الجرحى والأسرى.

اتفاقية النقاط الست

كانت المباحثات المصرية الإسرائيلية تتم في ظل موقف عسكري متوتر بين القوات المصرية والإسرائيلية، وكانت أجندة الجانب المصري هي عودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط 22 أكتوبر تنفيذًا لقرار مجلس الأمن 339، لأن ذلك يصحح الأوضاع التي تترتب على خرق إسرائيل لقرار 338 لوقف إطلاق النار، وأن هذا البند يعني حل مشكلة إمداد مدينة السويس والقوات شرق القناة باحتياجاتها، وبالمقابل كان أهم بند أو البند الوحيد في الأجندة الإسرائيلية هو تبادل الأسرى والجرحى، تلك المشكلة التي تشكل ضغطًا داخليًا على الحكومة الإسرائيلية.

واستمرت المباحثات في حلقة مفرغة باتباع الوفد الإسرائيلي دبلوماسية المرواغة ودبلوماسية تقديم مقترحات بعضها جيد، ليظل هدفها الوحيد مناقشة الموضوعات الفرعية الخاصة بالأجندة الإسرائيلية، ويمكن تلخيص بعض العروض الإسرائيلية:

- انسحاب قوات الجانبين مسافة عشرة كيلومترات شرق وغرب القناة، وإنشاء منطقة عازلة على ضفتي قناة السويس حيث تعمل فيها قوات الطوارئ الدولية... (رفضته مصر).

- انسحاب قوات الجيش الثالث المتمركزة شرق القناة إلى غربها، وبالمقابل تنسحب القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى سيناء... (رفضته مصر).

- انسحاب القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى شبه جزيرة سيناء وليس إلى خطوط 22 أكتوبر، وهي خطوة مؤقتة بعدها يتم الانسحاب إلى الحدود الدولية.

وافقت مصر على هذا العرض، وأضافت أو اقترحت ألا تقل المسافة عن 35 كيلو متراً شرق القناة، مع الاحتفاظ بكل القوات المصرية شرق القناة في مواقعها، وتكون هناك منطقة عازلة بين القوات المتحاربة، لتعمل فيها قوات الطوارئ الدولية، وبالمقابل يمكن بحث موضوع الأسرى والجرحى مع ربطه بإمداد مدينة السويس وقوات شرق القناة.

في حقيقة الأمر كانت اللجنة الإسرائيلية غير جادة، وكان الواضح أن موضوعها الأصلي والوحيد هو الأسرى والجرحى الإسرائيليون، وأن هذه العروض كانت مدخلاً لبحث موضوعها الوحيد، وهي محاولات لإفراغ نصر أكتوبر ودفع الجانب المصري للتخلي عن كل المكاسب العسكرية التي حققتها حرب أكتوبر، كما كانت محاولة لاستدراج مصر تحت ضغط وضع الجيش الثالث.

لذلك تصادمت الأهداف حتى وصل هنري كيسنجر في 6 نوفمبر 1973م لإجراء مفاوضات مع الرئيس السادات، وبالفعل تم التوصل إلى مشروع «اتفاقية النقاط الست»، وبعدها أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، والتي انقطعت منذ عام 1967م.

وكانت النقاط التي نوقشت في هذا الاجتماع هي في الواقع النقاط الأساسية في الاتفاقية التي عرفت - باتفاقية النقاط الست، والتي أرسلت بنودها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتم توقيعها تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد أعلنت الحكومة الأمريكية يوم 9 نوفمبر أن مصر وإسرائيل قد وافقتا على اتفاقية من ست نقاط، تهدف إلى تمهيد الطريق أمام المحادثات للوصول إلى تسوية دائمة في الشرق الأوسط.

وفي يوم 11 نوفمبر 1973م عقد الاجتماع السابع في الكيلو 101 تحت إشراف الأمم المتحدة لتوقيع «اتفاقية النقاط الست»، ووقعها اللواء محمد عبد الغني الجمسي عن جمهورية مصر العربية، والجنرال أهارون ياريف عن إسرائيل، والجنرال أنزيو سيلاسفو عن الأمم المتحدة، وقد تضمنت الاتفاقية النقاط الست التالية:

1. توافق مصر وإسرائيل على الالتزام بدقة بوقف إطلاق النيران الذي دعا إليه مجلس الأمن.

2. يوافق الجانبان على إجراء مناقشات تبدأ فوراً لتسوية مسألة العودة إلى مواقع 22 أكتوبر، في إطار اتفاق بشأن الفصل بين القوات تحت إشراف الأمم المتحدة.

3. تتلقى مدينة السويس إمدادات يومية من الأطعمة والمياه والأدوية ويتم إخلاء جميع المدنيين الجرحى من مدينة السويس.

4. عدم إعاقه الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس.

5. تحل نقاط مراقبة تابعة للأمم المتحدة محل نقاط المراقبة الإسرائيلية على طريق القاهرة - السويس وعند نهاية الطريق قرب السويس، ويستطيع الضباط الإسرائيليون أن يشتركوا مع الأمم المتحدة في الإشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات عند ضفة القناة.

6. بمجرد إقامة نقاط المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة - السويس يتم تبادل جميع أسرى الحرب بما في ذلك الجرحى.

وقد اعتبرت هذه الإجراءات خطوة أخرى نحو تنفيذ الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن رقم 338 الصادر في 22 أكتوبر 1973، والذي تقدم به كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ووافق عليه المجلس.

اجتماعات عسكرية إضافية:

واعتبارًا من يوم 12 نوفمبر 1973 بدأت سلسلة من الاجتماعات العسكرية لبحث شروط تنفيذ الاتفاقية، وخاصة الجداول الزمنية لتبادل أسرى الحرب والجرحى، وتنظيم مرور الإمدادات وإخلاء جرحى السويس، وكذا أسلوب إخلاء طريق القاهرة - السويس وتسليمه لقوات الأمم المتحدة، ثم انتقلت المباحثات بعد ذلك إلى دراسة الفقرة الثانية من الاتفاقية، والخاصة بفض الاشتباك والفصل بين القوات، وكان واضحًا منذ بداية المباحثات أن إسرائيل لا تنوي العودة إلى مواقع 22 أكتوبر، إذ تعتبر هذه العودة بمثابة وضع قواتها داخل مصيدة محاصرة بالقوات المصرية من كل جانب.

لذلك راح الجانب الإسرائيلي يطرح مبادئ عامة عن فض الاشتباك، واقترح ألا يظهر فض الاشتباك كهزيمة لطرف من الأطراف، وأن يتم بالتحرك إلى خطوط مؤقتة ولكنها مناسبة، وأنه من الضروري الإقلال من احتمالات الحرب وذلك بعودة الحياة الطبيعية والنشاط الاجتماعي إلى المنطقة،

كما تحدث كذلك عن مظاهر السيادة وعن ضرورة وجود منطقة عازلة بين قوات الطرفين.

وأجاب الجانب المصري فأظهر بعض الحقائق الأساسية التي كان من أبرزها: أن الأرض التي دارت عليها المعارك هي أرض مصرية أولاً وأخيراً، وأن الشعب المصري هو الذي يعاني منذ عام 1967م بينما لم تتعرض إسرائيل لأية معاناة لذلك يجب أن يتم فض الاشتباك بارتداد القوات الإسرائيلية إلى خط شرق القناة.

ورغم أن الجنرال ياريف وافق على أن يكون خط الانسحاب شرق القناة، وأن يتم الانسحاب إليه في مرحلة واحدة أو مرحلتين، لكنه عاد إلى طرح مشروعاته القديمة، وكان أولها خاصاً بالانسحاب المتبادل شرق وغرب القناة لمسافة معينة، أما ثانيها فكان خاصاً بانسحاب القوات من الأراضي التي استولت عليها على أن تحل قوات الأمم المتحدة محلها، وكان الاقتراح الثالث خاصاً بسحب قوات الجيش الثالث من الشرق مقابل انسحاب قوات إسرائيل من غرب القناة.

رفضت مصر هذه المشروعات الثلاثة كما رفضت رفضاً قاطعاً أي مشروع يقوم على تخلي القوات المصرية عن مواقعها شرق القناة، وقد لاحظ الجانب المصري أن المحادثات بدأت تدور في حلقة مفرغة بسبب مراوغة الجانب الإسرائيلي وتناقضه، فتارة يتحدث عن ضمانات الارتداد ومرة يطلب وقتاً كافياً لبحث الموضوع، ثم يعود إلى مشروعات قديمة سبق رفضها أو يدفع بأنه غير مفوض بمناقشة الخطوط النهائية وأن الحكومة في انتظار نتيجة الانتخابات.

وكان لزاماً أن يصر الجانب المصري على تحديد موقفه، وأن يحاول دفع الجانب الإسرائيلي لاتخاذ نفس الموقف حتى تسير المباحثات في اتجاهها الصحيح. ولذلك ركز على النقاط التالية:

1. أنه إذا لم يتم الاتفاق على خط مناسب شرق القناة، فإن إسرائيل ملزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بالعودة إلى مواقع 22 أكتوبر 1973م.

2. أن سير المناقشات بهذا الأسلوب مضيعة للوقت، وليس من ورائها طائل.

3. أن أي خط لا يحقق تأمين مدن القناة لا يمكن قبوله.

4. أنه من الضروري أن تحدد إسرائيل بوضوح رأيها رسميًا.

كما طالب الجانب المصري أن يجيب الجانب الإسرائيلي على أسئلة محددة بشأن مكان الخط المنتخب والوقت اللازم لتنفيذ الانسحاب.

الاجتماع السابع عشر:

في التاسع والعشرين من نوفمبر 1973م عقد الاجتماع السابع عشر والأخير، على أمل أن يجيب الجانب الإسرائيلي على الأسئلة المحددة، غير أن الجنرال ياريف لم يقدم الإجابات المطلوبة، بل أعلن أن حكومته ترفض مناقشة العودة إلى مواقع 22 أكتوبر، كما أنها لا توافق على أسس المشروعات التي طرحها الجانب المصري.

وإزاء ذلك أوضح الجانب المصري أن هذا الموقف الإسرائيلي يهدف إلى الوصول بالمباحثات إلى طريق مسدود، ولذلك طلب وقف الاجتماعات إلى أن تحدد إسرائيل موقفها، فمن الواضح أن الحكومة الإسرائيلية كانت تسعى إلى كسب الوقت، وعرقلة الوصول إلى قرار محدد بشأن فصل القوات في هذه المرحلة، وقد أدلى المتحدث الرسمي لمصر ببيان قال فيه: «إن مصر قررت وقف مباحثات الكيلو 101 نظرًا مرواغة إسرائيل المستمرة في تنفيذ البند الثاني من اتفاقية النقاط الست التي تم توقيعها في 11 نوفمبر، كما أعلن أن مصر تحمل إسرائيل كل النتائج المترتبة على عدم تنفيذها لقرارات مجلس الأمن الأخيرة»، وقد عقدت عشرة اجتماعات لبحث تنفيذ اتفاقية النقاط الست على امتداد 18

يومًا خلال المدة من 11 إلى 29 نوفمبر، خصصت السبعة الأخيرة منها لتنفيذ البند الثاني الخاص بفض الاشتباك والعودة إلى مواقع 22 أكتوبر 1973م.

مؤتمر جنيف للسلام ولجنة العمل العسكرية؛

بينما كانت الحرب في أوجها والقوات المسلحة المصرية تبرز النصر، طرح الرئيس السادات اقتراحًا في 16 أكتوبر 1973م أمام مجلس الشعب يدعو فيه إلى عقد مؤتمر للسلام يضم الأطراف المعنية، على أن يكون الهدف منه:

1. التوصل إلى حل للأزمة على أساس «القرار 242» الصادر من مجلس الأمن عام 1967م، وتحقيق الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين.

2. أن يعقد هذا المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة.

وبعد اتصالات دولية عديدة أصدر مجلس الأمن «قراره رقم 338» يوم 22 أكتوبر 1973م، الذي نص على أن يبدأ أطراف النزاع في تنفيذ القرار 242، وأن تبدأ المفاوضات تحت الإشراف المناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وقد تم الاتفاق بعد ذلك على أن تجرى المباحثات في مدينة جنيف السويسرية حيث المقر الأوروبي للأمم المتحدة، على أن ينعقد المؤتمر خلال شهر ديسمبر 1973م وتحضره كل من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأن يشترك الفلسطينيون فيه في مرحلة تالية، وأن يكون دور الأمم المتحدة ووجودها مصونين.

وقد قررت مصر حضور المؤتمر على الأسس التالية:

1. الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربي في الجزائر في 28 نوفمبر 1973م بأن

العمل السياسي يكمل المعركة العسكرية، ويعتبر استمراراً لها في كفاح العرب ضد إسرائيل.

2. صدور قرار مجلس الأمن رقم 343 في 15 ديسمبر 1973م يحدد دور

السكرتير العام وينص على أنه دور أساسي وفعال.

3. موافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على عقد المؤتمر تحت

إشراف الأمم المتحدة، وتحت الرئاسة المشتركة لكل منهما وإخطار

السكرتير العام بذلك في 18 ديسمبر 1973م، على أن يتولى الدعوة إلى

المؤتمر ورئاسة مرحلته الافتتاحية.

وانعقد المؤتمر في 21 ديسمبر 1973م، وحضره كل من مصر والأردن

وإسرائيل والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بينما تخلفت سوريا، ورأسه

السكرتير العام للأمم المتحدة.

وعقدت ثلاث جلسات، اثنتان منها مفتوحتان والثالثة سرية، وقد

حاولت إسرائيل التنصل من التزاماتها المترتبة على اتفاقية النقاط الستة،

والتهرب من موضوع الفصل بين القوات عن طريق عدم تضمين وفدها

أعضاء من العسكريين، لكنها عادت أمام إصرار مصر فأعلنت عن استعدادها

للمحادثات العسكرية وأنها ستوفد عسكريين للاشتراك في المؤتمر، كما وافقت

على أن تبدأ المباحثات يوم 26 ديسمبر 1973م.

ولما كانت مسألة الفصل بين القوات قد اعتبرت مسألة حيوية يجب البت

فيها أولاً قبل الدخول في أية تفاصيل سياسية، لذلك فقد وافق المؤتمر على أن

يبدأ أعماله بمعالجة هذا الموضوع، ففي يوم 22 ديسمبر 1973م أصدر المؤتمر قراره

الذي ينص على «أن تستمر أعماله من خلال تكوين مجموعة عمل عسكرية تبدأ

في مناقشة مسألة فض الاشتباك بين القوات، على أن تقدم المجموعة توصياتها وتقريرها إلى المؤتمر».

الاجتماعات الستة للجنة العسكرية:

عقدت الجلسة الأولى للجنة العسكرية في مقر الأمم المتحدة بجنيف يوم 26 ديسمبر 1973م تحت إشراف الأمم المتحدة، واستمرت جلسات اللجنة العسكرية في جنيف حتى 9 يناير 1974م عقدت خلالها ستة اجتماعات استمرت حوالي 15 ساعة، وكان رأي الجانب المصري أن تبدأ المباحثات بمناقشة مبادئ محددة لمسألة فض الاشتباك والفصل بين القوات، حتى يتم الاتفاق عليها كأساس ضروري لتحديد الخطوط العريضة والرئيسية للموضوع، وانطلاقاً من هذا المفهوم العام قدم الجانب المصري خمسة مبادئ رئيسية لفض الاشتباك تضمنت الآتي:

1. أن يتم فض الاشتباك والفصل بين القوات بتحريك القوات الإسرائيلية من مواقعها غرب القناة إلى خط يقع شرق القناة في سيناء.
2. أن يكون هذا الخط على مسافة كافية من قناة السويس لتأمين منطقة القناة ومدنها من أي نشاط عسكري.
3. ألا تقل المسافة (الفاصل) بين القوات الرئيسية للجانبين عن أقصى مدى لأسلحة المدفعية المتوافرة لديهما (وهي مسافة يجب ألا تقل عن 35 كيلو).
4. أن تحدد منطقة أمن أمام القوات الرئيسية لكل جانب تعمل فيها عناصر تأمين القوات والوحدات المناسبة.
5. أن تنشأ منطقة عازلة بين الجانبين تشغلها قوات الأمم المتحدة، بحيث يسمح اتساع هذه المنطقة لقوات الأمم المتحدة بحرية الحركة والعمل.

وبعد مناقشة قصيرة قبل الجانب الإسرائيلي هذه المبادئ كأساس مناسب لفض الاشتباك، ولكنه رأى أن يضيف إليها تحفظات محددة تكون بمثابة مبادئ إضافية. وتركزت هذه التحفظات في مبدأين رئيسيين:

1. أن يكون هناك توازن في التزامات الجانبين، أى أن يكون العمل متبادلاً، بمعنى أن كل عمل يؤديه طرف يجب أن يقابله عمل مماثل يؤديه الطرف الآخر، وألا يتحمل طرف واحد كل شيء.

2. أن يشارك كل طرف الطرف الآخر في حل مشاكله، بمعنى أن يقبل الحل الوسط.

وكان رد الجانب المصري على ذلك، أن هذين المبدأين هما من المبادئ السياسية التي تستخدم في التسويات السياسية، وليس لهما علاقة مباشرة بما تناقشه اللجنة العسكرية في هذه المباحثات من مسائل عسكرية بحتة... خاصة والفصل بين القوات له شروط ومواصفات فنية محددة لا تشمل الحل الوسط.

ورغم وضوح النوايا الإسرائيلية الكامنة خلف هذه التحفظات الملتوية، لكن الجانب المصري رأى أن يطالب الجانب الإسرائيلي بمزيد من الإيضاح، وكشف الجانب الإسرائيلي عن نواياه.. فأوضح أنه يلزم لتطبيق المبدأ الأول ألا يجري الانسحاب من جانب واحد، بل ينبغي أن يتم الانسحاب بواسطة الجانبين، وإن كان ليس ضرورياً أن يكون هذا الانسحاب بنفس القدر، وفي مجال شرح المبدأ الثاني ذكر الجانب الإسرائيلي - على سبيل المثال - أن شرط الانسحاب شرقاً ليس ضرورياً أن يرتبط بمسافة كبيرة تفصل بين قوات الجانبين.

وقد رفض الجانب المصري فوراً الأمثلة التي ساقها الجانب الإسرائيلي
موضحاً ما يلي:

أن الأرض التي دار عليها القتال هي أرض مصرية، ولذلك فإن مبدأ
تخلي مصر عن شبر واحد من الأراضي التي تقف عليها قواتها مبدأ مرفوض
من أساسه، إذ لا يجوز مطالبة القوات المصرية بالتخلي عن جزء من الأرض
المصرية مهما كانت الدوافع إلى ذلك.

أما عن مسافة الانسحاب فقد حددتها مصر على أسس علمية فنية سليمة
لكي تحقق فعلاً مبدأ فصل القوات وفض اشتباكها، ولذلك فإن الإقلال من
هذه المسافة لن يحقق فض الاشتباك مادامت قوات أحد الطرفين ما زالت واقفة
داخل مرمى أسلحة الطرف الآخر، الأمر الذي لا يمكن قبوله.

كما أنه قد سبق لمصر أن شاركت فعلاً في حل المشاكل حين قبلت اتفاقية
النقاط الست، وخاصة البند الثاني المتعلق بتدابير العودة إلى مواقع 22 أكتوبر
1973م في إطار اتفاق لفض الاشتباك والفصل بين القوات، وكان ذلك يعني
مرونة أكثر تساعد إسرائيل في الخروج من مأزق العودة إلى مواقع 22 أكتوبر
1973م في إطار اتفاق لفض الاشتباك والفصل بين القوات، وما يترتب عليها
من موقف استراتيجي سيئ دعا إسرائيل إلى رفض هذه العودة منذ البداية.

عند هذه المرحلة من المناقشات التي استمرت ثلاث جلسات حدث تطور
في الموقف الإسرائيلي، وإن لم يخرج عن الخط العام الذي اتبعته إسرائيل منذ
البداية، وهو العمل على أن يكون انسحاب قواتها في أضيق نطاق ممكن مع
قبولها مبدأ الانسحاب إلى الشرق، وعرض الجانب الإسرائيلي نماذج مخططة
لأفكاره.. كان أحدها يدور حول الاقتراح القديم الخاص بالانسحاب
المبادل عن ضفتي القناة، والذي سبق رفضه، وقد استبعد هذا النموذج، ثم
جاء الآخر بفكرة أن تكون المسافة بين قوات الجانبين محدودة بمدى النظر بين
الطرفين (أي 3 - 4 كم)، ورد الجانب الإسرائيلي أن انسحابه إلى الشرق فيه

تضحية استراتيجية كبيرة، كما أن ضغط المسافة يعتبر ثمنًا ضئيلًا بالنسبة لما خسره الجيش الإسرائيلي من أرواح.

وقد فند الجانب المصري هذه المقترحات والتعلات، وأوضح أن الموقف العسكري الإسرائيلي غرب القناة موقف استراتيجي سيئ غير متوازن ولا يمثل أي قيمة عسكرية، بل هو عبء عسكري واقتصادي وسياسي كبير، يضغط على كاهل إسرائيل وهي تسعى للتخلص منه، وأن هذا العمل العسكري في حد ذاته كان في الأصل عملًا نفسيًا لرفع معنويات الشعب الإسرائيلي، لذلك فإن التخلي عنه لا يعني أي تضحية استراتيجية بل العكس هو الصحيح.

كما أوضح الجانب المصري أنه لاحظ كثرة ترديد الجانب الإسرائيلي لكلمة «الثمن»، وأن هذا يكشف لنا نمط الفكر الإسرائيلي الذي يسعى دائمًا إلى الحصول على المكاسب، والذي يتميز بالميل الشديد إلى المساومة، وأن هذا الأسلوب لا يخلق سوى المعوقات والمشاكل، الأمر الذي يستوجب أن تغير إسرائيل من نمطها الفكري وأسلوب تعاملها مع العرب إذا كانت تسعى حقًا نحو السلام، ثم تساءل الجانب المصري... ألا يكفي أن يكون السلام ذاته ثمنًا تقبله إسرائيل؟ وأن يكون البعد عن التضحية بمزيد من الأرواح ثمنًا آخر مناسبًا لإسرائيل؟

ومع تطور المناقشات، حاول الجانب الإسرائيلي أن يتفادى الحديث في المبادئ والأسس الخاصة بفض الاشتباك، والإغراق في بحث التفاصيل العسكرية الفنية المتعلقة بفض الاشتباك، وأن يوجه المباحثات إلى متاهات تحولها عن الهدف الرئيسي وتجذبها بعيدًا عن الخط المنطقي.

في اجتماع 9 يناير 1974م (الاجتماع السادس والأخير) رفض الجانب المصري هذه المراوغات، وأصر على ضرورة العودة إلى أصل الموضوع قبل الدخول في أية تفاصيل، كما أصر على أن يطرح الجانب الإسرائيلي أفكاره المحددة عن فض الاشتباك في شكل مشروع متكامل، خاصة أن الجانب المصري مستعد لطرح

مشروعه فوراً بشرط أن تطرح إسرائيل مشروعهما المقابل، وأوضح الجانب المصري أن استمرار المناقشة بهذا الأسلوب غير مجد ولا بد من الانتقال إلى جوهر الموضوع، خاصة أن الانتخابات الإسرائيلية قد انتهت وظهرت نتائجها، وأصبحت الفرصة متاحة أمام الوفد الإسرائيلي لطرح أفكاره.

ورد الجانب الإسرائيلي أنه يأسف إذ ليست عنده أفكار محددة، كما أن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تدرس الموضوع، ولم تصل بعد إلى قرار بشأنه واقترح البدء في مناقشة المشروع المصري إلى أن يتلقى التعليقات اللازمة من حكومته، ورفض الجانب المصري هذا الاقتراح وأعلن أنه في هذه الحالة يجب إيقاف الاجتماعات إلى أن يتلقى الجانب الإسرائيلي تعليمات حكومته بشأن مشروع فض الاشتباك، وأبدى استعداداه للاجتماع في أي وقت تحدده إسرائيل. وطلب الجانب الإسرائيلي مهلة أسبوع، فتحدد يوم 15 يناير موعداً للاجتماع التالي، وفي يوم 10 يناير (اليوم التالي لوقف الاجتماعات) أعلنت الولايات المتحدة أن هنري كيسنجر يعتزم التوجه إلى مصر للمساهمة في حل المشاكل القائمة، وخلال اجتماعه بالرئيس السادات في أسوان يومي 11، 12 يناير حاول كيسنجر البحث عن مشروع مقترح للاتفاق.

مفاوضات أسوان:

وصل كيسنجر إلى أسوان في 11 يناير 1974م لإجراء مفاوضات مع الرئيس السادات لوضع اتفاقية عن فك الاشتباك والفصل بين القوات، وأجرى وزير الخارجية الأمريكي مع الرئيس السادات مباحثات أسوان بغرض بدء جولاته المكوكية بين أسوان والقدس، وأيضاً اجتمع مع الوفد المصري المكون من إسماعيل فهمي ومحمد رياض وأحمد عثمان وآخرين من وزارة الخارجية بالإضافة إلى اللواء الجمسي، كما شارك أيضاً فريق العمل الأمريكي في هذه اللقاءات وهم من مرءوسي كيسنجر بالخارجية الأمريكية، وقد تشكلت

الرؤية الأمريكية لمشكلة الشرق الأوسط، والتي طرحها وعبر عنها هنري كيسنجر بكل أبعادها المتعددة في بعض من المحددات الهامة:

1. حماية وضمان أمن إسرائيل.
 2. بدء مفاوضات مصرية - إسرائيلية مباشرة.
 3. لا يوافق على احتلال كل الأراضي العربية بعد حرب 5 يونيو، ولكن لا يوافق على عودة إسرائيل إلى وضع 4 يونيو 1967م.
 4. إعادة تثبيت النفوذ الأمريكي منفردًا في المنطقة.
 5. استمرار تدفق البترول العربي دون انقطاع، وهو مطلب للقوة الاستراتيجية والقوة الاقتصادية.
 6. طرد الاتحاد السوفيتي نهائيًا.
 7. لا يريد التعامل مع قضية الشرق الأوسط ككل، وإنما تجزئتها وتفتيتها، أي التعامل مع الدول العربية كل على حدة بعد عزلها والانفراد بها.
 8. استبعاد أي دور أوروبي أو إفريقي، واستبعاد أي لقاء قمة عربي.
- وكان هناك مقابل الرؤية الأمريكية أيضًا الرؤية والمحددات المصرية، والتي سعى الرئيس السادات في تلك الفترة لتثبيتها ولانتزاع الحقوق المصرية بمقتضاها، لكنه تحرك فيها وفق تكتيكاته الخاصة التي رأى أنها السبيل الناجح للوصول إلى إعادة الأرض المصرية للسيادة المصرية:
1. لا مساومة ولا تفاوض بشأن الاسترداد الكامل لشبه جزيرة سيناء، فهو هدف ثابت وحاضر حتى النهاية.
 2. أن أوراق اللعبة السياسية الدولية في يد الولايات المتحدة، وبالتالي لا بد من تحييدها وعدم مجابهتها، فمصر ليس بمقدورها أن تدفع تكاليف معاداة الولايات المتحدة.

3. المتغيرات الدولية، وخاصة في ضوء سياسة الوفاق الدولي يلزم مصر باتباع سياسة مرنة ومتوازنة.

4. وزير الخارجية الأمريكية لديه قدرات فائقة للضغط على إسرائيل، ولديه الكفاءة العالية لحل أزمة الشرق الأوسط.

5. الجيوش المحاصرة هي بؤر للسخط والتمرد.

6. المجتمع المصري دفع الكثير، وهو في حاجة ملحة وشديدة للاهتمام بالشأن الداخلي سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

7. المطلوب مرحلياً انسحاب إسرائيل إلى خطوط 22 أكتوبر، وهي خطوة ضرورية قبل التوجه إلى مؤتمر السلام بجنيف.

توجه هنري كيسنجر إلى القدس يوم 12 يناير واجتمع بالحكومة الإسرائيلية حتى 14 يناير؛ ليقف على وجهة نظرها، ثم تردد بين أسوان والقدس أيام 14، 15، 17 يناير 1974م، حتى أمكن التوصل بعد هذه الرحلات الأربع إلى اتفاق قبلته مصر وإسرائيل بشأن الفصل بين القوات تحت إشراف الأمم المتحدة، وأذيع هذا الاتفاق في الساعة التاسعة من مساء 17 يناير 1974م بتوقيت القاهرة.

المرحلة الثانية لمباحثات الكيلو 101،

في الساعة 1100 يوم 18 يناير 1974م، عقد الاجتماع الأول للمرحلة الثانية من مباحثات الكيلو 101 على طريق القاهرة - السويس، وقد رأس اللواء محمد عبد الغني الجمسي رئيس أركان حرب القوات المسلحة الوفد المصري المكون من اللواء طه المجدوب والعقيد أ.ح أحمد فؤاد هويدي والمستشار فوزي الإبراشي من وزارة الخارجية، بينما رأس الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان العامة الإسرائيلية الوفد المكون من الجنرال إبراهيم آدان، والكولونيل دوف زيون، ومائير روزين المستشار القانوني بوزارة الخارجية الإسرائيلية، وجلس الجنرال أنزيو سيلاسفيو قائد قوات الطوارئ الدولية على رأس الاجتماع ومعه

المسيو ريمي جورجيه مستشاره السياسي والدكتور جيمس جونا مستشاره القانوني.

وافتح الجنرال سيلاسفيو الاجتماع معرباً عن سروره بإمكان التوصل إلى اتفاق عسكري بشأن الفصل بين القوات تحت إشراف الأمم المتحدة، وبعد أن تلا بنود الاتفاقية قدم أصولها للجانبين، حيث وقع اللواء الجمسي عن الجانب المصري ووقع الجنرال أليعازر عن الجانب الإسرائيلي، والجنرال سيلاسفيو عن الأمم المتحدة.

ونص الاتفاق على أن حكومتي مصر وإسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وطبقاً لقرار مؤتمر جنيف، قد توصلتا إلى اتفاق لفك الاشتباك والفصل بين قواتهما المسلحة مع التمسك بوقف إطلاق النار وإيقاف جميع الأعمال العسكرية وشبه العسكرية في البر والبحر والجو، وحدد الاتفاق الخطوط التي تنسحب إليها القوات الإسرائيلية ومناطق الفصل بين الجانبين، والتي ترابط فيها قوات الأمم المتحدة، وأوضحها على خريطة أرفقت بنص الاتفاق، كما تضمنت توقعات وضع تفاصيل خطة فك الاشتباك ونص على ضرورة إنهاء أعمال الفصل خلال فترة لا تتجاوز 40 يوماً من بدء التنفيذ، واختتم الاتفاق بالنص على:

«أنه لا يعد اتفاق سلام نهائياً، وأنه يشكل خطوة أولى صوب سلام نهائي عادل ودائم طبقاً لبنود قرار مجلس الأمن رقم 338 وفي إطار مؤتمر جنيف».

وبعد انتهاء التوقيع وتبادل الوثائق، بدأت مناقشة عامة حول الأسلوب الذي سيتبع في تنفيذه، وعرض الجانب المصري عدة مبادئ رئيسية كان أهمها:

1. أن ينفذ انسحاب إسرائيل من غرب القناة من الجنوب إلى الشمال،

وعلى مراحل.

2. أن تنشأ منطقة عازلة من قوات الأمم المتحدة بين الطرفين في كل مرحلة من مراحل الانسحاب.

3. أن يتم إنشاء منطقة الأمم المتحدة الفاصلة بين القوات في الشرق تدريجيًا وعلى مراحل، تبعًا لخطة الانسحاب التي ستنفذها القوات الإسرائيلية.

وبعد أن وافق الجانب الإسرائيلي على هذه المبادئ، نوقشت الفكرة العامة لتنفيذ الفصل بين القوات ومراحلها على خرائط قدمها الجانبان، وفي الاجتماع الثاني يوم 20 يناير استمرت المناقشات حول مراحل التنفيذ... واستقر الرأي على الآتي:

1. أن تنسحب القوات الإسرائيلية من غرب القناة خلال 28 يومًا، وعلى أربع مراحل.

2. أن ترتد القوات الإسرائيلية شرق القناة إلى الخط «ب» المبين على خريطة الاتفاق عند المضائق خلال 12 يومًا، وفي مرحلة واحدة.

3. أن يتم خلال الانسحاب الإسرائيلي من الغرب والشرق إعادة تنظيم أوضاع الطرفين على جانبي الخطوط المحددة.

4. أن تتخذ قوات الأمم المتحدة محلاتها في منطقة عازلة بين الجانبين طوال فترة تنفيذ مراحل الانسحاب الإسرائيلي غرب وشرق القناة، وتحتل المنطقة العازلة بين الخط «أ» (خط القوات المصرية شرق القناة) والخط «ب» (خط القوات الإسرائيلية عند المضائق) قبل نهاية الفترة المحددة لتمام التنفيذ وهي 40 يومًا.

وفي نهاية هذا الاجتماع تقرر أن تستمر الاجتماعات اليومية لوضع تفاصيل الانسحاب في اجتماعات تالية، على أن يرأس الجانب المصري اللواء طه المجدوب والجانب الإسرائيلي اللواء أبراهام آدان، وأن تنتهي الاجتماعات

وتوضع الخطة النهائية قبل يوم 25 يناير، وهو الموعد المحدد لبدء أعمال الفصل بين القوات.

وقد عقد الجانبان ثلاثة اجتماعات متتالية أيام 21، 22، 23 يناير 1974م، تم خلالها مناقشة تفصيلية لمراحل الانسحاب وتوقيتاته، وتنظيم دخول قوات الأمم المتحدة، وأسلوب حل المشاكل العاجلة التي قد تطرأ أثناء التنفيذ... كما حددت مراحل تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية بصفة نهائية لتكون على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

من 25 - 28 يناير، وتُخلى فيها منطقة الأدبية وعتاقة وقطاع طريق السويس.

المرحلة الثانية:

من 28 يناير - 4 فبراير، ويتم فيها انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة الصحراوية شمال طريق السويس غرب القناة، وإلى منطقة متلا في الشرق.

المرحلة الثالثة:

من 5 - 12 فبراير، ويتم فيها انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة جنوب البحيرات حتى فنارة في الغرب، وإلى منطقة الجدي في الشرق.

المرحلة الرابعة:

من 13 - 21 فبراير، ويتم فيها استكمال انسحاب القوات الإسرائيلية من فايد والدفرسوار، وإخلاء غرب قناة السويس تمامًا، والمنطقة شرق مدينة القنطرة شرق.

المرحلة الخامسة:

من 22 فبراير - 5 مارس، ويتم فيها استكمال انسحاب القوات المتمركزة شرق القناة من مناطق الإسماعيلية والبحيرات المرة إلى الخط «ب» المحدد

للقوات الإسرائيلية، وفي نفس الوقت تنتهي قوات الأمم المتحدة من إنشاء المنطقة العازلة للفصل بين الجانبين في سيناء.

وفي الساعة 1100 يوم 24 يناير 1974م، تم توقيع الوثيقة النهائية الخاصة بخطة تطبيق اتفاقية فصل القوات، والجدول الزمني التفصيلي الخاص بها، كما اتفق على بعض الالتزامات الخاصة بتسهيل عمل قوات الأمم المتحدة ولتنفيذها واجباتها، وتنظيم أعمال الاتصال أثناء مراحل فصل القوات وأسلوب حل المشاكل العاجلة، وكيفية مراقبة الأمم المتحدة لمدى التزام الطرفين بتنفيذ الاتفاقية، كما التزم الجانب الإسرائيلي بتقديم خرائط الألغام التي زرعتها في المناطق التي سوف تنسحب منها قواته، والامتناع عن تخريب أو تدمير المنشآت المدنية في منطقة القناة، وأن يتم الانسحاب في تعاون كامل مع قوات الطوارئ الدولية، مع ضمان استمرار الحياة الطبيعية للسكان المدنيين في المنطقة دون إرباك.

وفي الساعة 1200 يوم الجمعة الموافق 25 يناير 1974م، وضعت الاتفاقية موضع التنفيذ، وبدأت إسرائيل في سحب قواتها من المناطق المتفق عليها، وسارت أعمال فصل القوات حسب الاتفاق.

وكان وقع ذلك شديداً على شعب إسرائيل... إذ أدرك عمق الهزيمة التي حاقت بقواته، ومدى التمزق الذي أصاب النظرية الصهيونية التي تقوم على العدوان والتوسع واغتصاب الأرض وفرض الأمر الواقع ورسم الخرائط الجديدة، ثم أيقن شعب إسرائيل من سوء العاقبة عندما استمع إلى وكالة الأنباء الفرنسية تنقل إليه يوم 15 فبراير 1974م من تل أبيب تصريح زعيم المؤسسة العسكرية «الجنرال موشى ديان»... الذي يقول فيه: «إن هالة التفوق الإسرائيلي.. قد دحضها وأثبت بطلانها قتال أكتوبر 1973م»، وهو التعبير الأبلغ الذي يمكن به توصيف ما شهدته رمال سيناء المقدسة من بطولات لرجال مصر إبان حرب أكتوبر المجيدة.

الوثائق الدبلوماسية

لا يمكن النظر إلى «معاهدة كامب ديفيد» مثل أي حدث تاريخي هام بمعزل عن بقية الأحداث أو وهي مجمدة في لحظة من الزمن، وعوضاً عن ذلك فإنها تحتاج إلى النظر إليها في سياق الأحداث كجزء من عملية سبقت يوم 17 سبتمبر 1978م وتواصلت إلى ما بعد هذا التاريخ، فإن حدثاً بهذا القدر من الأهمية يتمثل في تسوية سلمية بين متحاربين لفترة طويلة من الزمان، لا بد أن تكون لها آثار واسعة النطاق وكثير منها لم يكن متوقعاً على الإطلاق، وفي الإجمال ينبغي ألا يتوقع المرء توافقاً في الآراء فيما بين الباحثين بشأن أهمية كامب ديفيد، إذ إن نفس الأحداث تحتاج إلى دراستها تحت عدسات مختلفة عديدة.

يشير جانب من الرأي التحليلي الهام إلى نمط جهود الرئيس السادات الدبلوماسية التي يرجع تاريخها إلى شهر فبراير 1971م، عندما تحدث لأول مرة عن إمكانية التوصل إلى سلام مع إسرائيل، يرى في ذلك سياسة ثابتة للتقدم نحو تسوية النزاع مع إسرائيل، وحتى حرب أكتوبر 1973م يمكن اعتبارها محاولة من قبل السادات لكسر الجمود الدبلوماسي، ومن هذا المنظور تعتبر مصر هي المبادرة بالكثير من التحركات الرئيسية التي حدثت في السبعينيات، وأن هذه التحركات تستند إلى قراءة استراتيجية معمقة وواعية بموازين القوى المختلفة حول العالم في هذه الحقبة وما يليها في المستقبل المنظور، وبدء تشكل أدوات جديدة لإدارة الصراعات المزمنة حول العالم - لن يكون من بينها حروب الجيوش المفتوحة وجهاً لوجه - فكانت للحركة دون شك مراهنة على معطيات المستقبل، والتي قد يدل عليها دلالة واضحة قرار السادات بزيارة القدس في شهر نوفمبر 1977م.

والرأي البديل المقابل يرى أن مصر ضحية التلاعب الأمريكي الإسرائيلي، ويقال إن السادات كان مخلصًا في الرغبة في تسوية شاملة للنزاع مع إسرائيل، بما في ذلك إيجاد حل عادل للمسألة الفلسطينية، ولا ريب أنه كان مستعدًا لتجاوز توافق الرأي العربي القائم حينها، لكنه كان يريد أن يقود هذا التوافق في الآراء لا أن يخرج عليه، بيد أنه عندما كان ينأى بنفسه عن الاتحاد السوفيتي كان يعتمد بشدة على الولايات المتحدة من أجل إقناع إسرائيل للاتجاه ناحية تسوية شاملة، ومن سوء حظ السادات أن إسرائيل بدت أكثر تشددًا مما كان يتوقع وكان الأمريكيون أقل إصرارًا مما كان يظن، وقد جعل هذا الواقع ميزان القوة يميل بشدة ضد المصالح العربية، وفي نهاية الأمر - ووفقًا لهذا الرأي - اضطر السادات إلى اختيار السلام المنفرد، لأن البديل لذلك ربما استلزم العودة إلى حالة الحرب من موقف ضعيف جدًا، ولذلك ينظر إلى مصر على أنها كانت هدفًا وضحية وليست شريكًا كاملاً في الخطوات التي أفضت إلى معاهدة السلام مع إسرائيل.

هذان الرأيان هما ملخص محدود لتقييم ما يحتاج إلى النظر إليه بأكثر من عدسة واحدة ومن مختلف الزوايا الممكنة والمستحدثة إن أمكن، وما بينهما كثير وعميق الدلالة، فما قد نحتاجه الآن بشدة؛ هو إدراك هل كانت تلك التحركات المصرية استشرافًا للمستقبل أم خطوات في صناعته؟ وكيف خرجت مصر من عصر مضى وبأي شيء دخلت العصر الجديد؟ وأين كانت سيناء الأرض المقدسة - وهي موضوعنا - في أروقة مطبخ المستقبل الأمريكي؟ هل كانت حاضرة بجسدها كاملاً، أم انتقلت لتكون إحدى أدوات المائدة العامرة بالأحداث والدراما العنيفة؟

اجتماع جناكليس ومشروع الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء:

بتاريخ 20 ديسمبر 1977م قدم «عيزرا وايزمان» للفريق الجسمي رؤية إسرائيل بشأن الانسحاب من شبه جزيرة سيناء ومفهوم السلام الإسرائيلي، وتمحورت المفاوضات من المنظور الإسرائيلي - حول عدة نقاط هي:

- الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة.

- تخفيض عدد الجيش المصري.

- تمركز القوات المصرية في شبه جزيرة سيناء.

- مواقع محطات الإنذار المبكر.

وتحدث وايزمان بإسهاب عن موقف إسرائيل من مشاكل الأمن، وعقد مقارنة بين تعداد سكان العالم العربي الذي يصل إلى مائة مليون في حين أن تعداد إسرائيل سبعة ملايين، علماً بأن إسرائيل تعدادها الآن لم يصل إلى 4.5 مليون نسمة، وبالتالي فهي مغالطة مقصودة الهدف، حيث يصف وايزمان أنهم شعب صغير ومساحة أرض صغيرة، وأنهم لو خسروا حرباً فإنهم سيخسرون كل شيء، وبناء عليه ولتفادي أي صدام بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية فهو يقترح تعديلاً في الحدود المصرية، على أن يتم تبادل أجزاء من أرض سيناء مقابل أرض في منطقة النقب دون تحديد للمساحات، كان وايزمان يهدف من ذلك إلى الموافقة على مبدأ تعديل الحدود المصرية، وهو ما يعني بوضوح عدة أمور:

أ. تنفيذ سياسة إسرائيل التوسعية واستراتيجيتها العسكرية.

ب. شبه جزيرة سيناء هدف ثابت للسياسة الإسرائيلية.

ج. إسرائيل تسعى لتحقيق هدفها مهما طال الزمن، وأن إسرائيل لديها من الصبر، والحلول والمشاريع والأطروحات الأمنية والبدائل ما لا ينفد.

هذا الاقتراح الإسرائيلي خير مثال على أن التوسع الإسرائيلي، والذي أعطته مضمونًا جغرافيًا وعسكريًا كان هدفًا وسيظل هكذا، وأن شبه جزيرة سيناء وفقًا المفهوم (العسكري - الأمني) والمفهوم الديني لن تتراجع عنه، وأن تعديل الحدود المصرية أو المبادلة بأراضٍ في النقب ما هي إلا خطوة أولى للتنازل الرسمي من مصر وسوف تتبعها خطوات كبيرة حتى يتم ابتلاع كل سيناء.

في حقيقة الأمر اقتراح وايزمان لم يكن الوحيد، فهناك مشروع ديان الذي يهدف إلى ضم جزء من أرض شبه جزيرة سيناء في خط من شرق العريش شمالاً حتى شرم الشيخ جنوباً، وبذلك يكون قد حقق مبدأ عدم الانسحاب إلى حدود 4 يونيو 1967م، وضمن بالتوسع بقاء مستوطنة ياميت جنوب رفح وجميع المستوطنات على الضفة الغربية لخليج العقبة، والاحتفاظ بمطاري رأس النقب جنوباً ورفح شمالاً، وكذلك أيضًا ضمان حرمان مصر من مواقع استراتيجية وتصبح مضافة إلى إسرائيل.

أما مشروع وايزمان فقد كان طموحًا، فقد عرض ضم جزء كبير من سيناء على شكل مثلث قاعدته خط الحدود المصرية ورأسه وسط سيناء حتى شرق المضائق مباشرة.

يشتمل هذا المثلث:

- على المحور الشمالي شرق العريش.
- على المحور الأوسط الجفجافة - المليز.
- على المحور الجنوبي نخل ورأس النقب.

وحسبًا لهذا الاقتراح، فقد رفض بحزم الفريق الجمسي من حيث المبدأ «وليكن واضحًا أننا لا نستطيع الاستجابة لاقتراحكم بتعديل الحدود» أي لا تعديل مطلقًا بشأن الخط الحدودي المصري، كما رفض بقاء مستوطنة ياميت

والمطارين لأن وجودهما يتعارض مع الانسحاب الشامل من الأراضي المصرية، وعن مقترح تخفيض عدد القوات المسلحة المصرية فكان الرد المصري أنه من المعلوم أن حجم القوات المسلحة لأي دولة وأماكن تركزها ونوعية الأسلحة في السلم والحرب، هي أحد معايير تحقيق الأمن القومي سواء للانتصار في الحرب أو للحفاظ على السلام، لذلك فإن مناقشة تخفيض حجم القوات المسلحة غير قابل للتنفيذ العملي أو للمناقشة الموضوعية فضلاً عن كونه أمراً غير قابل للتفاوض، أما عن تركزها فيمكن إعادة توزيعها وفقاً لمقتضيات الأمن القومي المصري، للاستفادة القصوى من أهمية المواقع الاستراتيجية، وبخاصة في العريش وجميع مطارات سيناء الحربية، ولذلك لم تصل المباحثات إلى نتيجة.

كان نقاش وايزمان قائماً على وعد قدمه الرئيس السادات لبيجين بعدم نقل قوات من الجيش المصري إلى شرق ممري متلا والجدي، وتمسك وايزمان بالوعد الذي أعطاه السادات لهم وهو عدم وجود قوات مصرية شرق خط المضائق، وكما سبق ذكره أن الدفاع عن سيناء والقناة يكون من المواقع الحاكمة وهي منطقة المضائق، لذلك كان هذا الوعد يتعارض مع السيادة المصرية على أراضيها وهو يعني نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء، وكان أيضاً يعني تعطيل المطارات العسكرية في بير تماده - المليز - السر - العريش - شرم الشيخ، مما يعد أمراً مجحفاً لسيادة مصر على كامل أراضيها ومجحفاً بشأن نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء، وما يترتب عليه من تخفيض فعلي لحجم القوات المصرية وبنداً غير مقبول على الإطلاق ألا يستخدم الطيارون المقاتلون مطاراتهم العسكرية، لذلك كان رفض الفريق الجمسي بحدة وبشكل قاطع هذا البند، كما اقترح فريق العمل الإسرائيلي وجود محطات رادار إسرائيلية في جبل خرم وجبل الحلال شرق سيناء، للكشف المبكر عن أي نشاط عسكري مصري، وبالتأكيد لم يقبل الفريق الجمسي ولا أي قائد عسكري وطني مصري ورفض الاقتراح.

لقاء السادات - بيجين في الإسماعيلية 25 ديسمبر 1977:

تم لقاء ما بين الرئيس السادات وعيزرا وايزمان في اليوم التالي لمباحثات وايزمان - الجمسي في 21 ديسمبر 1977م في مدينة الإسماعيلية، كان السادات حاسماً ورافضاً أسلوب إسرائيل العتيق في المساومة ورافضاً عدم تقديرهم لأهمية زيارته للقدس، وأكد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء، وبما في ذلك المستوطنات والمطارات، مقابل إمكانية تحويل المطارات العسكرية إلى مطارات مدنية مقابل السلام والتطبيع، بدا التفاوض بشأن السلام الشامل العادل لحل مشكلة الشرق الأوسط شديد التعقيد، وأن مبادرة السلام بزيارة القدس لم يكن لها مردود إيجابي من الجانب الإسرائيلي أثناء مباحثات وايزمان - الجمسي.

في يوم 25 ديسمبر كان الجانب الإسرائيلي يمثلته بيجين وديان ووايزمان وآخرون، والجانب المصري السادات، وحسنى مبارك، وممدوح سالم، والفريق الجمسي، ومحمد إبراهيم كامل وبطرس غالي.

وبعد مفاوضات منفردة بين السادات وبيجين، أعلن الاتفاق على تشكيل لجتين الأولى سياسية برئاسة وزيرى الخارجية وتعد الاجتماعات في القدس، والثانية عسكرية برئاسة وزيرى الدفاع وتعد الاجتماعات في القاهرة، وأعلن بيجين حينها بأنه يحمل مشروعين الأول خاص بالانسحاب من سيناء، والثاني خاص بالحكم الذاتي في الضفة الغربية.

في 17 يولية 1978م توجه الوفد المصري برئاسة محمد إبراهيم كامل وعضوية أسامة الباز ونيل العربي وعبد الرؤوف الريدى وأحمد ماهر السيد والسكرتير الأول أحمد أبو الغيط، إلى بريطانيا من أجل خوض جولة أخرى من المباحثات مع الوفد الإسرائيلي وكان مكان عقد هذه المباحثات «قلعة ليدز»، وفي هذه المباحثات أوضح موشى ديان موقف إسرائيل تماماً وهو:

1. استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة.
2. التمسك بالأمن الإقليمي؛ أي ضم الأراضي المحتلة بالقوة.
3. رفض الالتزام بالقرارات الخاصة باللاجئين.
4. رفض أي نوع من تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني.
5. التمسك بدعوى السيادة الإسرائيلية.
6. التمسك بالمستوطنات، وبما أسماه حق اليهود في ألا يكونوا أجنب في الضفة الغربية.

وفي أعقاب مؤتمر ليدز بدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية تتناول موضوعًا غريبًا، بأن أعلنت أن الرئيس السادات قد طلب من عيزرا وايزمان أن تعيد إسرائيل إلى مصر مدينة العريش وجبل سيناء، كبادرة على حسن النية وإجراء مقابل لمبادرة السادات بزيارة القدس في نوفمبر 1977م، وفي 23 يولييه أعلن مناحم بيغن في مؤتمر صحفي أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد قرر بأغلبية ساحقة، رفض الطلب الذي تقدم به الرئيس السادات لإعادة العريش وجبل سيناء إلى مصر؛ لأنه «ليس من حق أي شخص أو أية دولة أن تحصل على شيء مقابل لا شيء»، وأن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد كلفه بأن يبعث برسالة إلى الرئيس السادات بأن مثل هذه «التنازلات» لا يمكن أن تتم إلا على أساس قاعدة المعاملة بالمثل، وفي اليوم التالي 24 يولييه أعلن بيغن أمام الكنيست «بأن إسرائيل لن تتنازل عن أية حبة رمل في سيناء كهدية، ولكنها على استعداد للتفاوض على أساس تبادل التنازلات»، لم تعر مصر - وقتها - هذا الضجيج التفاتًا ولم تعلق عليه.

الصراع الدبلوماسي في كامب ديفيد:

في 5 سبتمبر من نفس العام توجه الوفد المصري برئاسة الرئيس السادات إلى «كامب ديفيد» بعد دعوة من الرئيس الأمريكي للجانبين المصري والإسرائيلي

إلى مؤتمر قمة، وأثناء الاجتماع الثاني بين السادات ومناحم بيجن وكارتر دارت مناقشة عنيفة بين السادات وبيجن حول المستوطنات الإسرائيلية في سيناء، عندما أعلن بيجن أنه لن يتخلى عن هذه المستوطنات بأي حال، لأنها تشكل حزام أمن يحمي إسرائيل من الهجمات عليها، وأنه لا الحكومة ولا المعارضة الإسرائيلية تستطيع بحال الموافقة على إخلاء هذه المستوطنات، فأمن إسرائيل مقدس وحيوي بالنسبة للجميع، وذكر بيجن أنه يمكن التوصل إلى الصيغة المناسبة للإبقاء على تلك المستوطنات بما يرضي الرئيس ويقنعه بأن بقاءها لا يتعارض إطلاقاً مع السيادة المصرية على سيناء التي ستعود كاملة إلى مصر، كأن توضع المستعمرات تحت إشراف الأمم المتحدة مثلاً... وقد رفض السادات كل ذلك تماماً، وقال «إن أرضنا مقدسة وأنه لا هو ولا الشعب المصري يقبل بقاء مستوطنة واحدة أو مستوطن أو جندي إسرائيلي على أراضينا، وأنه لن يوقع على أي اتفاق ما لم تخل هذه المستوطنات جميعاً».

في 8 سبتمبر عقدت جلسة بين الوفدين المصري والأمريكي برئاسة وزير الخارجية من أجل مناقشة بعض الأفكار الأمريكية، والتي لم يتم صياغتها بعد حتى يتعرفوا على الرأي المصري قبل صياغتها في المشروع الأمريكي الذي سوف يطرح لاحقاً، وأن الإطار العام لمشروعهم سيعتمد على الوثيقة المصرية «إطار السلام»، وتم تباحث تلك الأفكار وفند الجانب المصري الكثير منها وهدم الأسس التي تقوم عليها، مما اضطر الجانب الأمريكي إلى أن يعد بإعادة النظر فيها على ضوء الحجج المصرية، وفي يوم 9 سبتمبر قال محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصري للسفير أيلتس «أرجو أن تلتزموا بوعدكم في عرضه علينا للتشاور قبل عرضه على الجانب الإسرائيلي»، ورد أيلتس أنهم سيقدمون صورة منه بعد ظهر اليوم، وعاود إبراهيم كامل السؤال في نهاية اليوم فأبلغه أيلتس بأن المشروع لم يصل إليهم حتى الآن.

وفي يوم 10 سبتمبر اتصل السفير أيلتس بالوزير محمد إبراهيم كامل يطلب لقاءه لشيء هام، وفي هذا اللقاء قال: «إني آسف يا محمد، فلقد حدث شيء لم يكن في الحسبان، فقد قدم لهم بيجن التعهد الكتابي الذي سبق أن وقعه هنري كيسنجر للحكومة الإسرائيلية في سنة 1975م، بالتزام الولايات المتحدة بعدم التقدم بأي مشروع يتعلق بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي قبل التشاور عليه مع إسرائيل مقدماً، وبالتالي فإنهم لن يستطيعوا أن يقدموا لنا صورة من المشروع الذي أعدوه»، وكان هذا التعهد المكتوب بمثابة ضربة قاصمة للمفاوض المصري بكامب ديفيد.

في جلسة المباحثات الخاصة بالمشروع الأمريكي طرح كارتر على بيجن العديد من الأفكار الخاصة بالمستوطنات والمطارات بسيناء، وأعلن كارتر أن السادات لن يقدم تنازلات بالنسبة للمستوطنات والمطارات الإسرائيلية بسيناء وبالتالي يجب الانسحاب منها، رد بيجن بلهجة تأكيد: «نحن لا نحل المستوطنات ولا نحرثها ولا نزيلها» وعند الوصول للشرط الخامس المتعلق (بعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة) كان رد فعل بيجن شرساً لأقصى حد، واعترض بشدة على عبارة (أن احتلال الأراضي بالقوة لا يمكن قبوله) وقال لكارتر «لن نقبل هذه العبارة»، وأجابه كارتر «السيد رئيس الوزراء إن هذا ليس رأي السادات فقط، ولكنه أيضاً رأي أمريكا وسيتعين عليك أن تقبله»، وأطبق بيده على الأوراق وألقى بالقلم الرصاص من يده وقال ثانية «إنه ينبغي عليك أن تقبل» ورد بيجن بلهجة حازمة «السيد الرئيس أرجوك لا تهديدات»، ولم يكن رد بيجن رجاء أو استعطافاً بل كان تهديداً لكارتر وتلميحا له بأنه إن كان ثمة من يهدد فهو بيجن وليس كارتر، وذلك لأنه، على المدى القريب، فإن فشل مؤتمر كامب ديفيد يعني فشلاً للرئيس كارتر، وعلى المدى المتوسط فهناك الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي وعلى المدى البعيد فهناك انتخابات الرئاسة في سنة 1980م وفرصة كارتر لإعادة انتخابه رهن

يدي بيجن، وما عليه إلا أن يعطي الإشارة إلى جماعات الضغط الصهيونية وإلى طابوره الخامس في الكونجرس وفي الإدارة وفي الوسط الإعلامي وفي كل مكان.

في يوم 11 سبتمبر تلقى الوفد المصري المشروع الأمريكي وكان بعيداً كل البعد عن التصورات المصرية، ولم يتضمن غالبية النقاط التي تم مناقشتها في الاجتماع بين الوفدين المصري والأمريكي، وفي يوم 14 سبتمبر 1978م حدث لقاء بين «السادات وديان» ودار فيه الآتي:

ديان: إنك رجل شجاع وصريح؛ لذا سأحدثك بدوري بمتهى الصراحة، إنك تعتقد أن المشكلة هي في حل القضية الفلسطينية، ولكن حل المشكلة الفلسطينية يعتبر هيناً بالنسبة لمشكلة المستوطنات والمطارات الإسرائيلية في سيناء، ويجب أن تعلم أنه لا مناحم بيجن ولا شيمون بيريز ولا أي زعيم إسرائيلي آخر يستطيع التخلي عن المستوطنات والمطارات في سيناء بأي حال، والمسألة لا ترجع إلى رغبة في التوسع عن طريق الاحتفاظ بتلك المستوطنات، وإنما تتعلق بالأمن؛ إذ تشكل هذه المستوطنات حزاماً دفاعياً لإسرائيل وقد صممت وأقيمت على هذا الأساس، فالشعب الإسرائيلي لا يخشى من بين الدول العربية إلا مصر؛ فهي الدولة الوحيدة القادرة على تهديد إسرائيل تهديداً حقيقياً، ولقد أكدت حرب أكتوبر هذا الشعور وبالتالي فإن الشعب الإسرائيلي وبالتالي الكنيسة لن يقبل على الإطلاق التخلي عن المستوطنات والمطارات في سيناء، وعلى ذلك يجب أن تعلم أنه حتى لو وافق بيجن جداً على إخلاء المستوطنات من حيث المبدأ، فلن يستطيع تنفيذ ذلك قبل مدة لا تقل عن خمس أو ست سنوات بعد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل قد يمكن بعدها إقناع الرأي العام الإسرائيلي، من خلال ممارسته لعلاقات السلام مع مصر في هذه المدة بصدق نوايا مصر في الحفاظ على سلام دائم وأن المسألة ليست مجرد مناورة مرحلية.

وقال السادات: وماذا عن ترتيبات الأمن التي اقترحتها؟

ديان: ذلك وحده لن يوفر للشعب الإسرائيلي الشعور بالأمان.

السادات: وهل تتخيلون أنه من الممكن أن أعقد اتفاق سلام معكم لا يشمل إزالة المستوطنات ونقل المطارات، وأستعيد سيناء منقوصة السيادة؟

ديان: إن لم تفعل فسنستمر في احتلال سيناء وفي ضخ البترول.

السادات: ولماذا لم تقولوا ذلك من البداية؟ ولماذا حضرتم إلى هنا إذن، لكي تضيعوا وقتي ووقتكم ووقت الرئيس كارتر؟

ديان: بل لقد قلناه منذ البداية ولكنكم لم تريدوا أن تصدقوا، ولقد أردت أن أشرح لك حقيقة الأمر بصراحة ووضوح، حتى لا تعلقوا آمالا خادعة على شيء يستحيل أن يوافق عليه بيجن في الوقت الحالي على الأقل.

أدى هذا التعنت إلى وصول المباحثات لطريق مسدود مما أدى إلى اتخاذ الوفد المصري إجراءات مغادرته كامب ديفيد، وهنا تدخل كارتر وقام بالضغط على الجانب الإسرائيلي، من أجل التخلي عن المستوطنات الإسرائيلية والمطارات، حتى لا تنهار المفاوضات وهو ما تم واستكملت الأطراف الطريق حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

بعد أن أذعنت إسرائيل للشروط المصرية الخاصة بالانسحاب الكامل من سيناء وتسليمها لمصر خالية من المستوطنات والمطارات، وافقت مصر وإسرائيل خلال مباحثات «كامب ديفيد» على الاقتراح الأمريكي بعقد مؤتمر ثلاثي بالولايات المتحدة، تم الإعلان فيه عن التوصل لاتفاق من الطرفين في عام 1979م والتوقيع على «وثيقة كامب ديفيد»، حيث احتوى الاتفاق على وثيقتين هامتين لتحقيق تسوية شاملة «للنزاع العربي / الإسرائيلي».... كما يلي:

الوثيقة الأولى إطار السلام في الشرق الأوسط: ونصت على أن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى للقانون الدولي والشرعية، توفر الآن مستويات

مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول، وتحقيق علاقة سلام وَفَقًا لروح المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأية دولة مجاورة ومستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها - هو أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قرارات مجلس الأمن رقمي 242 و338.

الوثيقة الثانية إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل: وتشير إلى توقيع مصر وإسرائيل في 26 مارس عام 1979م معاهدة السلام، اقتناعا منها بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، ووفقًا لقراري مجلس الأمن 242 و238، وتؤكدان من جديد التزامهما بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في «كامب ديفيد».

الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء:

كانت مراحل الانسحاب المرحلي من سيناء مفصلة بالبند الثالث للمادة الأولى من البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي، ويشتمل البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن على تسع مواد:

المادة الأولى: أسس الانسحاب.

المادة الثانية: تحديد الخطوط النهائية والمناطق.

المادة الثالثة: نظام الطيران العسكري.

المادة الرابعة: النظام البحري العسكري.

المادة الخامسة: نظام الإنذار المبكر.

المادة السادسة: عمليات الأمم المتحدة.

المادة السابعة: نظام الاتصال.

المادة الثامنة: احترام النصب التذكارية للحرب.

المادة التاسعة: الترتيبات المؤقتة.

بداية الانسحاب الإسرائيلي:

طبقاً للملحق العسكري يكون الانسحاب المبدئي على خمس مراحل فرعية، تتراوح مدتها ما بين شهرين وتسعة أشهر من تاريخ توقيع المعاهدة في 26 مارس 1979م، يتم خلال هذه المرحلة الانسحاب الإسرائيلي المبدئي حتى خط «العريش - رأس محمد»، ثم تتم المرحلة الأخيرة للانسحاب الكامل للحدود الدولية خلال ثلاث سنوات.

في بداية إبريل 1979م بدأت إسرائيل في سحب بعض المعدات الثقيلة تمهيداً للانسحاب وفقاً المرحلة الأولى، وبدأت استعداداتها لتسليم مدينة العريش يوم 25 إبريل 1979م، لم تكف إسرائيل عن إثارة المشاكل؛ ومنها طلب السماح لسكان مستوطنة ينعوت وهي تقع 2 كم شرق مدينة العريش بالاستمرار في زراعة أراضيها، كما طلبت استمرار بقاء بعض الإسرائيليين في العريش وكذا السماح للصيادين الإسرائيليين بممارسة الصيد في مياه العريش وهو ما رفضته مصر، وبالمقابل طالبت بتنفيذ إجراءات التطبيع مبكراً وهو ما يخالف نصوص المعاهدة، كما حاولت عند تبادل وثائق المعاهدة في 25 / 4 / 1979 أن يتم التبادل دون الخطابات والملاحق التكميلية بها، فإسرائيل لا تحجل من أن تتقصص من الالتزامات التي أقرتها ولا تحجل من مخالفة نصوص المعاهدة وتتناسى أن الأرض والسيادة لهما ثمن دفعته مصر غالياً من الدم والمال والجهد.

بدأت اللجنة العسكرية المشتركة يوم 29 / 4 / 1979م في منطقة الطاسة بسيناء لتحديد المنطقة «أ» والخط المرحلي، وعمل الترتيبات اللازمة لحفل تسليم مدينة العريش في 27 مايو 1979م فاتخذت اللجنة العسكرية المشتركة عدة قرارات أهمها:

- إعادة مدينة العريش، والمنطقة «أ»، والطريق الساحلي لبحيرة البردويل، ومطار العريش، والطريق الجنوبي إلى مقدمة بير لحفن، يوم 25 مايو 1979م.
- تجهيز الترتيبات لزيارة الرئيس السادات ومناحم بيجين.

- الاتفاق على استخدام باقي القوات الإسرائيلية بين العريش وبيير لحفن لإخلاء القوات وباقي المعدات خلال أوقات النهار، ولمدة ساعتين في الليل وَفَقَّ جدول زمني.

- تحديد خط المنطقة الأولى، والخط شبه المرحلي والخط المؤقت جنوب الطريق الساحلي.

تم الانسحاب الإسرائيلي من العريش في 25 مايو 1979م وأقيم الاحتفال في 26 مايو، وألقى نافون رئيس إسرائيل خطابًا يكشف ما في الصدور فقال «ها نحن قد سلمناكم العريش»، وفي خطاب السادات رد في حدة «أنا لا أقبل أن يقول أحد سلمناكم العريش، ولكننا استعدناها بالقتال المرير والدم الغالي الذي أهدر في سيناء».

وفور الانتهاء من تسلم مدينة العريش بدأ العمل للإعداد للمرحلة الفرعية التالية للانسحاب الإسرائيلي، كانت هذه المرحلة تتضمن الانسحاب من مناطق البترول والمعادن في سيناء على مساحة 6000 كيلو متر مربع، وكانت تشمل على مناطق أم بجمة، عسل، ومطامير، وادي فيران ووادي سدر، إضافة إلى 9 آبار، وفي 26 مايو 1979م بدأ الانسحاب الثالث، والذي استردت فيه مصر مساحة 7000 كيلو متر مربع في جنوب سيناء، تمتد 90 كيلو مترا داخل سيناء من شاطئ خليج السويس، وتضم الجزء المتبقي من وادي فيران ومجموعة آبار جوفية، وتشتمل على جزء من طريق أبو رديس - الطور بطول 38 كيلو مترا، ورفع عليها العلم المصري.

ثم بدأت مباحثات اللجنة العسكرية المشتركة لتسليم المرحلة الرابعة، وهي منطقة الطور، وسانت كاترين، وجبل موسى، والجفجافة، ورأس محمد، وتبلغ مساحتها 1500 كيلو متر، وكانت هذه المنطقة هدفاً إسرائيلياً للاستيطان والاستمرار في الاحتلال حيث مهدت لها طريقاً بطول 50 كيلو مترا، وأنشأت

مطارًا في سانت كاترين وزودت المطار بممرين لاستقبال الطائرات خفيفة الحمولة، وأقامت موتيلات سياحية ومستشفى وفصولًا دراسية محدودة.

المعروف أن هذه المنطقة تاريخية حيث تضم كنيسة العليقة، والكنيسة الكبرى ودير سانت كاترين، كما تحتوي على مخطوطات أثرية نادرة، كما يوجد حول الدير سور هائل لحماية الدير، ولأن هذه المنطقة تعرضت للتهويد الكامل، لذا سارعت مصر بتعيين اللواء فريد عزت وهبة محافظًا لجنوب سيناء، وتمت إجراءات سريعة لمحو عملية التهويد ولتمصير كل الملامح الإسرائيلية، فتم سحب البطاقات الإسرائيلية من سكان جنوب سيناء واستبدالها ببطاقاتهم الأصلية المصرية، وكذلك تمصير رخص السيارات ورخص القيادة، كما أمدوا المنطقة بمجمعات استهلاكية للمواد التموينية وكذا استبدال العملات الإسرائيلية بالعملات المصرية من فروع البنوك المصرية في أبو رديس، وتسلمت مصر حقول علما في 25 نوفمبر 1979م، ذلك الحقل الذي اكتشفته إسرائيل وساومت عليه خلال جميع مراحل المفاوضات.

في 10 ديسمبر 1979م بدأت اللجنة العسكرية المشتركة تبحث إجراءات تسليم المرحلة الخامسة التي تسترد فيها مصر القطاع الأوسط لخط العريش - رأس محمد لمساحة 225 كيلو مترا، وتضم منطقة المضائق الاستراتيجية علاوة على ثلاثة مطارات عسكرية وهي: المليز - تمادة - السر، بهذه المنطقة مجموعة من الطرق الرئيسية وتضم طريق القطاع الأوسط بسيناء بين الإسماعيلية والحسنة بطول 200 كم، وطريق الشط - متلا بطول 40 كم، وطريق جبل الحيطان - الحسنة بطول 77 كم، وطريق السويس - الحسنة بطول 90 كم، تم التسليم في 25 يناير 1980م وبذلك تكون مصر قد استردت 45 ألف كيلومتر من شبه جزيرة سيناء، ويكون بذلك قد تمت المرحلة الأولى وفق الملحق العسكري ووفق بروتوكول الانسحاب الإسرائيلي، مع وجود قوات لحفظ السلام الدولي بين مصر وإسرائيل.

الانسحاب الإسرائيلي النهائي خلف الحدود الدولية:

في منتصف يناير 1982م بدأت المباحثات الخاصة بإتمام الانسحاب النهائي إلى الحدود الدولية الدائمة لمصر، تلك الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وفي المادة الثانية من معاهدة السلام 1979م.

بدأ التباحث في 22 يناير 1982م بين عيزرا وايزمان ووزير الدفاع المصري الفريق كمال حسن علي، لاستكمال انسحاب إسرائيل حتى الحدود الدولية وَفْق المادة الثانية من البروتوكول الخاص بانسحاب إسرائيل والبند ح، وَفْق الملحق العسكري وكذا المادة الثانية البند الثاني.

تم هذا الانسحاب في غياب الرئيس السادات الذي اغتيل في «حادث المنصة» من قبل تنظيم إرهابي ينتمي للتيار الديني المتشدد، وغياب عيزرا وايزمان، وفي وجود إرييل شارون كوزير للدفاع الإسرائيلي عرض وزير الدفاع المصري على شارون 50 مليون دولار ثمن منشآت «مستوطنة ياميت» أسوة بما تم في جنوب سيناء، لكن شارون رفض العرض المصري وقرر تدمير ياميت بدعوى الخوف من عودة المستوطنين اليهود إليها أو حدوث مشاكل على الحدود، وقام بتدمير المستوطنة الأقرب إلى حدود إسرائيل، شارون بدوافعه العدائية كان يكره أن يتفجع المصريون بها وقام أيضاً بتدمير 24 بئر ماء، وظل إرييل شارون حريصاً على الإبقاء على نقاط تسمح لإسرائيل بخلق خلافات مع مصر قبل إتمام الانسحاب، وظهر الخلاف على بعض النقاط الحدودية وتأزم الموقف عند «نقطة 91» وهي نقطة طابا، لتصبح طابا مسرحاً جديداً للصراع المصري - الإسرائيلي، راهنت إسرائيل على أن تفوز بغنيمة ما من الأرضي المصرية بدلاً من أن تخرج خالية الوفاض على غير ما تعودت، لكن مصر جعلت من طابا ساحة للصراع القانوني الدولي مع إسرائيل وأضافت من خلال هذا الصراع فصلاً جديداً من فصول الانتصار على أرض سيناء المقدسة.

وترتب على «اتفاقية كامب ديفيد» (الملاحق الأمنية) التي لها علاقة مباشرة بالوضع الأمني في سيناء:

ملحق: البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي

وترتيبات الأمن

المادة الأولى

أسس الانسحاب:

1. تقوم إسرائيل بإتمام سحب كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء، في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

2. لتوفير الأمن لكلا الطرفين سيصاحب تنفيذ الانسحاب على مراحل، الإجراءات العسكرية وإنشاء المناطق الموضحة في هذا الملحق وفي الخريطة رقم (1) والمشار إليها فيما بعد بكلمة «المناطق».

3. يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين:

أ. الانسحاب المرحلي حتى «شرق خط العريش / رأس محمد»، كما هو مبين على الخريطة رقم (2) وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

ب. الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

4. تشكل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، من أجل الإشراف على وتنسيق التحركات والتوقيات أثناء الانسحاب، وإحكام الخطط والجداول الزمنية وفقاً للضرورة في حدود القواعد المقررة في الفقرة (3) أعلاه، والتفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة الموضحة في المادة (4) من المرفق لهذا الملحق، وسوف تحل اللجنة المشتركة عقب إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء.

المادة الثانية

تحديد الخطوط النهائية والمناطق:

1. بغية توفير الحد الأقصى لأمن كلا الطرفين بعد الانسحاب النهائي فإن الخطوط والمناطق الموضحة على الخريطة رقم (1) يتم إنشاؤها وتنظيمها على الوجه التالي:

أ. المنطقة «أ»:

1. المنطقة «أ» يحدها من الشرق الخط «أ» (الخط الأحمر)، ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقي لخليج السويس كما هو موضح على الخريطة رقم (1)

2. تتواجد في هذه المنطقة قوات عسكرية مصرية من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشآتها العسكرية وكذا تحصينات ميدانية.

3. تتكون العناصر الرئيسية لهذه الفرق من:

أ. ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية.

ب. لواء مدرع واحد.

ج. سبع كتائب مدفعية ميدانية تتضمن حتى 126 قطعة مدفعية.

د. سبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض / جو وحتى 126 مدفعًا مضادًا للطائرات عيار 37 مم فأكثر.

هـ. حتى 230 دبابة.

و. حتى 480 مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع.

ز. إجمالي حتى 22 ألف فرد.

ب - المنطقة «ب»:

1. المنطقة «ب» يحدها من الشرق الخط «ب» (الخط الأخضر)، ومن

الغرب الخط «أ» (الخط الأحمر) كما هو موضح على الخريطة رقم (1).

2. توفر الأمن في المنطقة «ب» وحدات حدود مصرية، من أربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة وبمركبات عجل، تعاون الشرطة المدنية في المحافظة على النظام في المنطقة، وتتكون العناصر الرئيسية لكتائب الحدود الأربع من إجمالي حتى 4000 فرد.
3. يمكن إقامة نقاط إنذار ساحلية أرضية قصيرة المدى ذات قوة منخفضة، لوحدات الحدود على ساحل هذه المنطقة.
4. تنشأ في المنطقة «ب» تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية لكتائب الحدود الأربع.

ج - المنطقة «ج»:

1. المنطقة «ج» يحدها من الغرب الخط «ب» (الخط الأخضر)، ومن الشرق الحدود الدولية وخليج العقبة كما هو موضح على الخريطة رقم (1).
 2. تتمركز في المنطقة «ج» قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط.
 3. تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة أداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة.
 4. توزع قوات الأمم المتحدة داخل المنطقة «ج» وتؤدي وظائفها المحددة في المادة السادسة من هذا الملحق.
 5. تتمركز قوات الأمم المتحدة أساساً في معسكرات تقع داخل مناطق التمرکز التالية والموضحة على الخريطة رقم (1) على أن تحدد مواقعها بعد التشاور مع مصر:
- أ. في ذلك الجزء من المنطقة في سيناء، التي تقع في نطاق 20 كم تقريباً من البحر المتوسط وتتأخم الحدود الدولية.
 - ب. في منطقة شرم الشيخ.

د - المنطقة «د»:

1. المنطقة «د» يحدها من الشرق الخط «د» (الخط الأزرق)، ومن الغرب الحدود الدولية كما هو موضح على الخريطة رقم (1).
2. تتواجد في هذه المنطقة قوة إسرائيلية محدودة من أربع كتائب مشاة ومنشآت عسكرية وتحصينات ميدانية ومراقبي الأمم المتحدة.
3. لا تتضمن القوة الإسرائيلية في المنطقة «د» دبابات أو مدفعية أو صواريخ فيما عدا صواريخ فردية أرض/جو تتضمن العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الإسرائيلية الأربع حتى 180 مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع وإجمالي حتى 4000 فرد.
4. يسمح باجتياز الحدود الدولية من خلال نقاط المراجعة فقط والمحددة من قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وفقاً للقوانين والنظم المعمول بها في كل دولة.
5. تتواجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية والقوات والأسلحة المسموح بها والمحددة في هذا الملحق.

المادة الثالثة

نظام الطيران العسكري:

1. تكون طلعات طائرات القتال وطلعات الاستطلاع، لمصر وإسرائيل فوق المنطقتين «أ» و«د» فحسب، كل في منطقته.
2. تتمركز الطائرات غير المسلحة وغير المقاتلة لمصر وإسرائيل في المنطقتين «أ» و«د» فقط، كل في منطقته.
3. تقلع وتهبط طائرات النقل غير المسلحة المصرية فقط في المنطقة «ب» ويمكن الاحتفاظ في المنطقة «ب» بعدد 8 طائرات منها، يمكن

تجهيز وحدات الحدود المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها في المنطقة «ب».

4. يمكن تجهيز الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائف الشرطة العادية في المنطقة «ج».

5. يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق.

6. دون المساس بأحكام هذه المعاهدة، يقتصر النشاط الجوي العسكري في المناطق المختلفة وفي المجال الجوي الواقع فوق مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد في هذا الملحق.

المادة الرابعة

النظام البحري العسكري،

1. يمكن للقطع البحرية التابعة لمصر وإسرائيل التمرکز والعمل على سواحل المنطقتين «أ» و«د» كل في منطقته.

2. يمكن لزوارق حرس السواحل المصرية خفيفة التسليح أن تتمركز وتعمل في المياه الإقليمية للمنطقة «ب» لمعاونة وحدات الحدود في أداء وظائفها في هذه المنطقة.

3. تؤدي الشرطة المدنية المصرية والمجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحاً خفيفاً وظائف الشرطة العادية داخل المياه الإقليمية للمنطقة «ج».

4. ليس في هذا الملحق ما يعتبر انتقاصاً من حق المرور البريء للقطع البحرية لكلا الطرفين.

5. يمكن أن تقام في المناطق المختلفة موانئ ومنشآت بحرية مدنية فقط.

6. دون المساس بأحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحري العسكري في المناطق المختلفة وفي مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد في هذا الملحق.

المادة الخامسة

نظام الإنذار المبكر:

يمكن لكل من مصر وإسرائيل إنشاء وتشغيل نظم إنذار مبكر في المنطقتين «أ» و«د» فقط، كل في منطقته.

المادة السادسة

عمليات الأمم المتحدة:

1. يطلب الطرفان من الأمم المتحدة أن توفر قوات ومراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل كل جهودها لمنع أي خرق لأحكامه.

2. يتفق الطرفان، كل فيما يخصه، على طلب الترتيبات التالية فيما يتعلق بقوات ومراقبي الأمم المتحدة:

أ - تشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة على امتداد الحدود الدولية وعلى الخط «ب» وداخل المنطقة «ج».

ب - التحقق الدوري من تنفيذ أحكام هذا الملحق مرتين في الشهر على الأقل، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

ج - إجراء تحقق إضافي خلال 48 ساعة بعد تلقي طلب بذلك من أي من الطرفين.

د - ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وفقاً للمادة الخامسة من معاهدة السلام.

3. تنفيذ الترتيبات المقررة عاليه لكل منطقة بواسطة قوات الأمم المتحدة في المناطق «أ»، «ب»، «ج» وبواسطة مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة «د».

4. يرافق أطقم التحقيق للأمم المتحدة ضباط اتصال من الطرف المختص.

5. تخضع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها كلا الطرفين بالنتائج التي يتوصلون إليها.

6. تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها الذين يعملون في مختلف المناطق بحرية الحركة والتسهيلات الأخرى الضرورية لأداء واجباتهم.

7. لا تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها بأية صلاحيات للسماح باجتياز الحدود الدولية.

8. يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة، وسيتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

9. يتفق الطرفان على أن تقوم الأمم المتحدة بوضع ترتيبات القيادة التي تضمن أفضل تنفيذ فعال لمسئولياتها.

المادة السابعة

نظام الاتصال:

1. عقب حل اللجنة المشتركة يتم إنشاء نظام اتصال بين الطرفين، ويهدف هذا النظام إلى توفير وسيلة فعالة لتقييم مدى التقدم في تنفيذ الالتزامات وفقاً لهذا الملحق وحل أية مشكلة قد تطرأ أثناء التنفيذ، كما تقوم بإحالة المسائل التي لم يبت فيها إلى السلطات العسكرية الأعلى

للبلدين كل فيما يخصه للنظر فيها، كما يهدف أيضًا إلى منع أية مواقف قد تنشأ نتيجة أخطاء أو سوء فهم من قبل أي من الطرفين.

2. يقام مكتب اتصال مصري في مدينة العريش، ومكتب اتصال إسرائيلي في مدينة بئر سبع، ويرأس كل مكتب ضابط من البلد المعني يعاونه عدد من الضباط.

3. يقام اتصال تليفوني مباشر بين المكتبين وكذا خطوط تليفونية مباشرة بين قيادة الأمم المتحدة وكلا المكتبين.

المادة الثامنة

احترام النصب التذكارية للحرب:

يلتزم كل طرف بالمحافظة على النصب المقامة في ذكرى جنود الطرف الآخر بحالة جيدة، وهي النصب المقامة بواسطة إسرائيل في سيناء والنصب التي ستقام بواسطة مصر في إسرائيل، كما سيسمح كل طرف الوصول إلى هذه النصب.

المادة التاسعة

الترتيبات المؤقتة:

ينظم المرفق لهذا الملحق والخريطتان رقم (2) و(3) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي، وكذا حركة قوات الطرفين والأمم المتحدة حتى الانسحاب النهائي.

طابا.. ملحمة دبلوماسية النصر

قضية علامات الحدود:

عند تعريف طبيعة قضية طابا، لا بد من التأكيد على أنها قضية سياسية من الطراز الأول قبل أن تكون خلافاً قانونياً أو عسكرياً، فالسياسة الإسرائيلية المعتمدة منذ تأسيس دولة إسرائيل وأهدافها التوسعية تتشكل بنظام نهش وهضم أجزاء من الأراضي العربية المحيطة بها، وتستهدف إسرائيل من قضية علامات الحدود إلى سرقة أرض مصرية والفوز بها كغنيمة ثمينة اقتصادياً واستراتيجياً وعسكرياً، وأسطورة التفوق الإسرائيلي التي استمرت ركيزة مهمة من ركائز السياسات الإسرائيلية أصابها الكثير من الاهتزاز والترنح بفعل حرب أكتوبر 1973م، وبالمقابل في تقديرها أن العقلية العربية تحتاج إلى كثير من النضج والإجادة وراهنّت على أن المصريين لن يفلحوا في إثبات حقهم السيادي في طابا، بمعنى أن إثبات التفوق على الأداء المصري في غير المجال العسكري كان هدفاً إسرائيلياً حاضراً.

انبثقت معاهدة السلام عن إطار الاتفاق لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل الموقع في 17 سبتمبر 1978م، نصت المادة الأولى فقرة (1) من معاهدة السلام في 26 مارس 1979م على أن «تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما»، كما نصت الفقرة (2) من المادة ذاتها على أن «تسحب إسرائيل جميع قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء»، ونصت المادة الثانية من المعاهدة على

أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

وقد تشكلت لجنة مشتركة وَفَّقًا للمادة الرابعة من معاهدة السلام للقيام ضمن أشياء أخرى بوظيفة «تنظيم تعليم علامات الحدود»، وأثناء قيام اللجنة بعملها لتحديد الحدود الدولية لم يتسن الاتفاق على تعيين مواضع بعض العلامات على طول خط الحدود، والتي يبلغ عددها 91 علامة حدودية، وكان ذلك قبل 25 إبريل 1982م التاريخ الذي تحددَ وَفَّقًا للملحق (1) من معاهدة السلام للانسحاب النهائي لإسرائيل خلف الحدود الدولية، وفي 25 إبريل 1982م وافقت كل من مصر وإسرائيل على إحالة المسائل الفنية المتعلقة بالحدود «لإجراء يتفق عليه من شأنه التوصل إلى قرار كامل ونهائي وَفَّقًا للمادة السابعة من معاهدة السلام»، ووافق كل طرف خلال تلك الفترة على «التحرك إلى ما وراء الخطوط التي بينها الطرف الآخر»، ولم تسفر المباحثات إعمالاً بالمادة السابعة من معاهدة السلام بين الطرفين بوساطة أمريكية عن التوصل إلى اتفاق.

وبالرغم من ورقة إبريل 1982م سار الإسرائيليون قدما في صنع ما يمكن تسميته «الأمر الواقع» وفي اتجاهات متنوعة، ففي الاتجاه العسكري وعلى مختلف فروع القوات العسكرية البحرية والبرية والجوية قامت إسرائيل بممارسات وصفتها مصر وَفَّقَ تقديراتها «بالانتهاكات»، بهدف التأثير على السيادة في المنطقة وقد رصد جهاز الاتصال المصري هذه الانتهاكات وقدم 53 احتجاجًا، وبالمقابل قدمت إسرائيل 21 احتجاجًا، هذه الاحتجاجات بالطبع لا تعتبر حجة قانونية لكنها تضعف إلى حد كبير من شرعية الأمر الواقع الذي تحاول إسرائيل أن تخلقه وتثبته.

مشاهد الانتهاكات الإسرائيلية:

- لم تقدم إسرائيل أية مبررات للوجود العسكري في المنطقة المتنازع عليها، كما أن الأمر لم يقتصر على الدوريات العسكرية وإنما تصاعد بزيارات عديدة من القيادات العسكرية الإسرائيلية، حتى زيارة وزير الدفاع أرييل شارون في ديسمبر 1982.
- تعمد الإسرائيليون إثارة حمية القوات المصرية لدفعهم لارتكاب عمل يستندون إليه في تصفية الوجود المصري في المنطقة بأكملها، كان الاستفزاز الإسرائيلي بهدف الضغط والتأثير على الدبلوماسيين المصريين الذين يجرون المفاوضات.
- استكمال بناء «فندق سونستا» واستكمال ملحقاته الفندقية، مع التوسع في بناء رصيف بحري أمام الفندق تحت ادعاء استخدامه في النشاط السياحي.
- إقامة سلك شائك من العلامة (90) إلى البئر الواقعة شرق شجر الدوم بثلاثين متراً، ثم إقامة سلك آخر يمر عبر منطقة شجر الدوم.
- إحاطة منطقة من الشاطئ بالسلك الشائك لاستخدامها من جانب العسكريين الإسرائيليين.
- غرس 15 عموداً على جانبي بوابة الحدود المصرية - الإسرائيلية بشكل مؤقت في ديسمبر 1985م، مع وضع لافتة على بعد 30 متراً من بوابة المركز المصري باللغة العبرية وباللغة الإنجليزية «منطقة عبور».
- رفعت أعلاماً عديدة على المنطقة تحمل نجمة داود، كما تم رفع علم إسرائيل على الربوة الجرانيتية الموجودة بالمنطقة.
- تصورت إسرائيل أنه يمكنها أن تساوم وتضغط على مصر لكن الذي حدث من إبريل 1982م هو عكس ما توقعته إسرائيل، فقد سحبت مصر

سفيرها من تل أبيب بعد غزو إسرائيل للبنان، وتوقفت مفاوضات طابا في أول أكتوبر 1985م، لاشك أن الموقف المصري أدى إلى إطالة أمد النزاع لكنه كان مفيداً، حتى يكون واضحاً للجميع أن هذه المفاوضات لن تشكل عامل ضغط على إرادة مصر أو تجعلها تتخلف عن قضايا أمتها، سعت مصر إلى تحسين علاقاتها مع الدول العربية وأحدثت تقارباً هاماً مع منظمة التحرير الفلسطينية، مقابل تجميد علاقتها مع إسرائيل حتى تشكل هي ضغطاً متزايداً على الحكومة الإسرائيلية من خلال منهج الحكومة المصرية في تبريد عملية السلام، بدا الخيار أمام إسرائيل صعباً ما بين استمرار سياساتها في طابا وإفساد سياساتها في المنطقة التي اعتبرت معاهدة السلام مع مصر أهم أركانها.

سعت إسرائيل بداية إلى الوصول إلى حل توافقي ولكن ثبت لها عدم إمكان الوصول إلى حل تفاوضي، وسعت مصر إلى دفع إسرائيل إلى التحكيم من خلال ضغط مصري على إسرائيل لتقبل مبدأ التحكيم أكثر من ثلاث سنوات وثمانين جولات من المحادثات حتى وافقت في 13 يناير 1986م، ثم استغرق توقيع مشاركة التحكيم ثمانية شهور أخرى من المفاوضات الشاقة في 11 سبتمبر 1986م.

قضية رأس النقب:

المقصود بقضية رأس النقب هو الخلاف حول موضع العلامات الأربع 85، 86، 87، 88 فهذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة تمتد بين المنطقة من قمة جبل الردادي (علامة 82) إلى العلامة 88، وتشمل رأس النقب منطقتين مختلفتين حيث يضم الشمال قسماً من هضبة النقب ويخترقها في الجنوب الجزء الأعلى من حوض وادي طابا، أما القسم الشمالي فيضم الأجزاء الجنوبية من هضبة رأس النقب ومنابع وادي طابا، يضم هذا الجزء جبل فورت وجبل فتحي علاوة على ذلك فرأس النقب تضم ممر رأس النقب (درب الحج) ممر رأس النقب - السويس، من هذا التوصيف الجغرافي البسيط يتضح أن رأس

النقب هو بداية القسم المنيع استراتيجيًا، وأن الطبيعة قد وفرت لمصر مانعًا طبيعيًا لحمايتها وحماية ثرواتها الاقتصادية ومواقعها الاستراتيجية.

سعت إسرائيل إلى الالتفاف على الحقائق الجغرافية وأن تلغي ثوابت قانونية وتاريخية بمحاولة إعادة تعليم مواقع العلامات الأربع حتى تتمكن من إحكام السيطرة والقبضة الإسرائيلية، وأن تضيف لها مواقع حصينة طبيعية ومواقع حاکمة بالنسبة للعقبة وشبكة كبيرة من الطرق المهمة، إضافة إلى طريق مفتوح من أم الرشراش (إيلات) إلى السويس.

قضية رأس النقب التي طرحت للتحكيم ومحاولة زحزحة الحدود غربًا لصالح إسرائيل، لم تكن المحاولة الأولى، ففي 10 مايو 1960م أثناء مرور إحدى دوريات الكتيبة اليوجوسلافية من قوة الطوارئ الدولية على خط الحدود عثرت على علامة حدود حديثة البناء في «الكتلا»، ثم وجدت ثلاث علامات أخرى جديدة على نفس الخط؛ أي على مواضع علامات 27، 85، 87، 91، وأحيل الأمر إلى مراقبي الهدنة ثم فتح تحقيق مرفق بتقرير جاء فيه العلامات الجديدة مكتوبًا عليها باللغة الإنجليزية واللغة العبرية، وأكد أن إسرائيل هي التي قامت ببناء العلامات الجديدة في تلك المنطقة النائية، حاول رئيس المراقبين الدوليين «الجنرال جيانى» إجراء اتصالات مع المسؤولين الإسرائيليين لكن لم يستجب له، فقام بالاتصال بالمسؤولين المصريين وتم الرد عليه بخطاب يتضمن إحداثيات خط الحدود الدولي، وبالتالي أصبح لدى قوة الطوارئ الدولية وثيقة يمكن الاستدلال بها على مواضع العلامات الأصلية، وقد جاءت الإحداثيات لخط الحدود المصري متطابقة مع مواضع علامات الحدود التي حاولت إسرائيل أن تضمها إليها باعتبار أن المنطقة نائية ووعرة، ويمكنها أن تفلت بهذا العمل من أية رقابة وتفوز به في غفلة من قوات الطوارئ الدولية وفي ظل غياب الوجود العسكري المصري.

حاولت إسرائيل بذلك انتزاع أكثر من عشرة كيلومترات من الأراضي المصرية لانتزاع المواقع الاستراتيجية الحاكمة والسيطرة على الطريق المؤدي إلى قناة السويس، فهي تسعى لتوسيع وتأمين أهم مساحة تطل على خليج العقبة لتكون بالقرب من مضائق تيران وسنافر، إضافة إلى كون رأس النقب نقطة انطلاق سريعة إلى المشرق، فمواضع علامات الحدود 85، 86، 87، 88، 91 هي مرتكز المثلث الجنوبي، وتركز القيمة الاستراتيجية بصورة بارزة على السواحل عامة ورأس شبه جزيرة سيناء عند شرم الشيخ خاصة، لذلك فالسيطرة على مواضع هذه العلامات الخمس تشكل ضلعاً من محور الحركة البرية الأساسية، ولا شك في أن لمنطقة شرم الشيخ أهمية استراتيجية قصوى والاقتراب منها أو تهديدها إسرائيلياً يقلل من أهميتها فهي مفتاح استراتيجي للمثلث الجنوبي وتتحكم في كل خليج العقبة عن طريق مضيق تيران.

لذلك يتأكد أن السيطرة على رأس النقب يمكن استراتيجياً وعسكرياً من تحقيق مفاجأة عسكرية لمصر، وهو ما استغلته إسرائيل في حرب 5 يونيو بشكل كبير غير ميزة التوسع الإقليمي والسيطرة على الأراضي المصرية ومحاولة ضمها إلى إسرائيل، وهو ما دفع إسرائيل بالتزييف والادعاء المضلل أن ترحل الخط الحدودي المصري الثابت غرباً لصالح إسرائيل رغم الدلائل القطعية التي تثبت مواضع العلامات التي تحاول إسرائيل أن تشكك في مواضعها.

كانت الدلائل قاطعة لصالح مصر من الوثائق البريطانية والخرائط ومن وثائق الأمم المتحدة سواء اتفاقيات الهدنة (رودس 1949م) أو من تقارير قوة الطوارئ الدولية المرابطة على الحدود المصرية الشرقية، والتقارير الوافية عن انتشار قوات الأمم المتحدة على طول الحدود الشرقية رفح - طابا على خليج العقبة، إضافة إلى ذلك هو وجود العلامات الحدودية 1906م؛ فقد كانت باقية على ما هي عليه، ووفق ما جاء بالمادة الأولى من اتفاقية 1906م إضافة إلى الخرائط الإسرائيلية ذاتها قبل عام 1982م، معنى هذا أن إسرائيل كانت تسعى

بالمناوشة والمساومة والمقايضة بالعلامات التسع الشمالية مقابل الحصول على تنازلات في مواضع العلامات الجنوبية 85، 86، 87، 88، وتراءى للإسرائيليين أن افتعال الخلاف في العلامات التسع الشمالية سيقوي مركزهم بالنسبة للعلامات الجنوبية لتضيف لإسرائيل مزايا استراتيجية عظيمة لها وحرمان مصر وتجريدها من مزاياها الأصلية.

لذلك كان منطوق الحكم هو:

- تقضي المحكمة بأربعة أصوات ضد صوت واحد، أن علامة 85 تقع في الموضع الذي قدمته مصر، وكان الفارق بين ما قدمته مصر وادعته إسرائيل 2238.36 م.

- تقضي المحكمة بأربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة 86 تقع في الموضع الذي قدمته مصر، وكان الفارق بين ما قدمته مصر وادعته إسرائيل 1740.52 م.

- تقضي المحكمة بأربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة 87 تقع في الموضع الذي قدمته مصر، وكان الفارق بين ما قدمته مصر وادعته إسرائيل 1655.0 م.

- تقضي المحكمة بأربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم 88 تقع في الموضع الذي قدمته مصر، وكان الفارق بين ما قدمته مصر وادعته إسرائيل 44.33 م.

قضية طابا - العلامة «91»

انتهجت مصر موقفاً ثابتاً طوال الوقت وهو أنه لا حلول وسطاً فيما يتعلق بقضية السيادة على الأرض، بينما سعت إسرائيل إلى أن تأخذ المحكمة بأحد الموضعين اللذين تقدمت بهما لعلامة الحدود 91، وهي تعلم بأنه احتمال ضعيف، فإما أن تعجز هيئة الدفاع المصرية عن التدليل وإثبات موضع

العلامة الحدودية 91، وإما أن تعجز هيئة التحكيم نفسها عن التوصل إلى قرار يثبت أحقية محددة لأي من الطرفين، وبذلك تظل منطقة طابا تحت السيطرة الإسرائيلية والدخول في مفاوضات لا تنتهي، ثم يتم تثبيت الأوضاع والأمر الواقع فلربما تصبح طابا جزءاً مضافاً إلى إسرائيل.

تعريف موضع العلامة 91 كما قدمه «الكابتن روبرت أوين» في تقريره النهائي 28 أكتوبر 1906م عن عمل بعثة حدود سيناء، «يبدأ خط الحدود من خليج العقبة عند رأس طابا، وهي النقطة التي تلتقى فيها سلسلة الجبال شمال طابا بالبحر، ومن ثم على طول السلسلة في اتجاه شمالي غربي، ثم عند نقطة معينة في اتجاه الشمال الشرقي جنوب جبل فتحي حتى المفرق، على رأس الممر الواقع على حافة الهضبة»، وفي موضع آخر من التقرير جاء فيه «أعتقد أن الحدود ينبغي أن تسير على طول سلسلة الجبال الشمالية لطابا في اتجاه شمالي، حتى تصل إلى جبل فتحي على ألف ياردة من رأس نقب العقبة وسوف تحتفظ طبعاً بطابا، ثم إن خط الحدود ينبغي أن يسير على نحو لا يسمح بمنح الأتراك أي موقع يتحكم في طابا الذي سيصبح طريقنا إلى طابا وبالتالي منفذنا على الخليج».

الحقائق التاريخية التي تضمنتها الوثائق البريطانية تؤكد أن الجانب التركي قد استجاب للمطالبة المصرية الخاصة بتأميم وادي طابا، وتلك الحقائق مسجلة في التقرير النهائي عن عملية التعليم وقدمه الكابتن أوين، وهكذا فقد تم بذلك ضمان كل من وادي طابا للجانب المصري ولكن في مقابل جبل فتحي وثمانية الرداد، حيث طالب المبعوثون الأتراك ببشر تقع على الفرع الشمالي في أقصى الشرق من وادي ماين، وقد تمت الاستجابة لهذا الطلب، وفي نفس التقرير يذكر الكابتن روبرت أوين «أن طابا هي البقعة التي تصطدم فيها سلسلة المرتفعات بمياه الخليج، لذلك فقد ضمنت مصر بذلك كل وادي طابا»، معنى هذا أن طابا بتعريفها الشامل من وادي طابا وقلعة طابا وواديان طابا ورأس طابا التي تصطدم بمياه خليج العقبة وفق الوثائق المتعددة هي داخل الأرض المصرية،

وتمارس عليها الحكومة المصرية السيادة، وأن العلامة الحدودية (علامة باركر) 91 قد أقيمت عند نهاية الجرف وعلى بعد 170 مترًا من الخليج.

إن قضية موضع العلامة 91 أو قضية طابا كان لها أهمية قصوى لدى إسرائيل فهي ذات طابع جيو - سياسي، حيث طمعت إسرائيل في وجود حقيقي على خليج العقبة ومن ثم في البحر الأحمر لأهداف عسكرية وسياسية، فبذلت إسرائيل كل الوسائل ما بين التضليل والتزييف وقلب الحقائق في التشكيك بتفسير ما جاء باتفاقية 1906م والتشكيك في تفسير ماهية طابا والتشكيك فيصرية طابا ومظاهر السيادة عليها، فضلًا عن التشكيك في الخرائط والوثائق والمقارنة بأن لمصر على خليج العقبة 260 كم بينما إسرائيل لها 12 كم فقط، كما لم ولن يتوقف السعي الإسرائيلي إلى توسيع شرفة إيلات على خليج العقبة والذي كان هدفًا من أهداف حربي 1956م و 1967م ثم في مفاوضات السلام وصولًا إلى التحكيم الدولي، فإسرائيل تعتبر طابا امتدادًا طبيعيًا لإيلات، وبالتالي تهدف من وجودها في طابا إلى:

- تأمين ميناء إيلات.
- القرب الشديد من المراكز والطرق الحاكمة في سيناء.
- القرب من شرم الشيخ ورأس محمد ورأس نصراني.
- طابا تشكل أحد مفاتيح الاستيلاء على جنوب شبه جزيرة سيناء.
- الاقتراب أكثر من جزيرتي تيران وسنافر، لمراقبة الوجود المصري العسكري.

وكذلك في إطار توسيع الشرفة البحرية المطلة على البحر الأحمر لإسرائيل خطة مستقبلية طموح، قائمة على منافسة مصر أو القضاء على أحد مصادر تميز مصر ألا وهي قناة السويس، فلدى إسرائيل مشروع شق قناة بحرية تربط البحر الأحمر من خلال خليج العقبة بالبحر الأبيض المتوسط مرورًا بالبحر

الميت، هذا المشروع يتطلب منطقة انتظار واسعة حول ميناء إيلات وهذا لا يتوافر إلا باحتلالها لمنطقة طابا علاوة على ذلك تدخل جزيرة تيران في المخطط الإسرائيلي بشأن مشروع القناة.

لهذا حرصت إسرائيل بشدة - في إطار أسطورة التفوق وفي إطار أطماعها التوسعية - على تقديم الحجج للتشكيك في موضع العلامة 91 كما قدمته مصر، سواء بالتشكيك في صلاحيات «باركر حاكم سيناء البريطاني» باعتباره لم يكن عضواً في اللجنة المصرية، وبالتالي شككت في علامة باركر وموضعها، كما شككت في تطبيق المبدأ الفني لوضع علامات الحدود الذي ينص على الرؤية المتبادلة، وشككت في الوجود المصري وعدم قدرة مصر على إبداء أية مظاهر حضارية لطابا، وشككت في استفادة مصر من طابا سواء من الناحية الاقتصادية والسياحية وحتى العسكرية، كما كان هناك هدف سياسي مهم بالنسبة لإسرائيل فإن (قرار 242) ينص على انسحاب إسرائيل من «أراضي» ولم يقل «الأراضي»، وتمسك الإسرائيليون بهذه الكلمة لأنهم لو طبقوها مع مصر فسيضطرون إلى تطبيقها بالانسحاب من الجولان ولبنان والضفة الغربية وفلسطين، وهو ما جعلهم يتمسكون بطابا كنموذج للمراوغة.

لكن أمام الحقائق الثابتة والبراهين الحقيقية، جاء تاريخ التاسع عشر من مارس في العام 1989م ليمثل يوماً خالداً في التاريخ المصري، يوماً لا ينسى فهو يوم «استرداد طابا» وعودتها لأحضان الوطن الأم، أي للسيادة المصرية يوم رفع الرئيس المصري حسني مبارك علم مصر خفاقاً على أرض طابا المصرية، معلناً للعالم أجمع عودة السيادة المصرية الكاملة على آخر نقطة حدود مصرية محتلة قائلاً: «لقد ارتفع علم مصر على أرض طابا، ولن ينكس علم مصر أبداً، سوف يظل علم مصر شاخاً خفاقاً على بركة الله».

فمعركة طابا الدبلوماسية درة على جبين المفاوض المصري، حيث انتصرت إرادة الفكر المصري على إرادة الفكر الإسرائيلي، وتم تحطيم الأسطورة الزائفة

للعقلية الإسرائيلية في معركة شرسة بين العقول والأفكار لا تقل عن دراسة المعركة الحربية في أكتوبر 1973م، وأصبح حكم المحكمة بأن طابا مصرية وسامًا على صدر كل المشاركين في عودتها، وتسلم الوفد المصري خلال تلك المعركة بالتاريخ والقانون والجغرافيا والمبادئ والأوراق والمستندات والشهود لاسترجاع الأرض، فاعتبرت ملحمة طابا من أبرز ملاحم التاريخ المصري بالرغم من أن طابا منطقة صغيرة لا تتجاوز مساحتها (1020 مترًا مربعًا)، لكن مصر كانت ترى دائمًا، ولا تزال، أن أرض الوطن لا تقبل التجزئة ولا تقبل المساومة، وأن كل حبة رمل في أرض طابا تمثل مصر كلها لأنها جزء من ترابها ورمز لسيادتها، ضم فريق التفاوض المصري خبراء أمثال الفريق كمال حسن على ولواء محسن حمدي ولواء طه المجدوب ولواء لبيب شرابي، وبطرس غالي وأسامة الباز وطاهر شاش وعمرو موسى.

طريق عودة الأرض:

سلكت مصر في سبيل استرداد طابا طريقًا طويلًا مجهدًا، جاء أول إعلان رسمي عن مشكلة طابا في مارس 1982م قبيل حوالي شهر من إتمام الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء، عندما أعلن رئيس الجانب العسكري المصري باللجنة العسكرية المشتركة المشكلة لإتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، أن هناك خلافًا جذريًا بين مصر وإسرائيل حول بعض النقاط الحدودية وخاصة «العلامة 91»، وأثير النزاع مرة أخرى يوم إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في الخامس والعشرين من إبريل 1982م، وحرصًا من القيادة السياسية المصرية على إتمام الانسحاب الإسرائيلي في موعده وعدم إفساد فرحة الشعب المصري بعودة سيناء، فقد اتفق الجانبان المصري والإسرائيلي على تأجيل الانسحاب من منطقة طابا وحل النزاع بالرجوع لقواعد القانون الدولي وبنود اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية، وبالتحديد وفقًا للمادة السابعة، والتي تنص على:

1. تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضات.

2. إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات تحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

ونص الاتفاق المؤقت الذي وقعه الطرفان في حينه، على عدم قيام إسرائيل ببناء أية إنشاءات جديدة في المنطقة لحين فض النزاع.

بالرغم من ذلك قامت إسرائيل بافتتاح فندق «سونستا طابا» في 15 نوفمبر 1982م والإعلان عن بناء قرية سياحية هناك، كما قامت أيضاً بإجراء بعض العمليات الرمزية التي تشكل نوعاً من فرض السيادة الإسرائيلية على منطقة طابا، خاضت مصر صراعاً قانونياً دولياً طويلاً ومريراً نتيجة للخلافات التي أثارها إسرائيل حول علامات الحدود، بعد استنفاد كافة أنماط المفاوضات كشكل من أشكال تسوية النزاعات طبقاً لبنود معاهدة السلام، أبلغت مصر إسرائيل إصرارها على ضرورة اللجوء للتحكيم الدولي كوسيلة لحل النزاع، وقد كان الموقف المصري شديد الوضوح باللجوء إلى التحكيم بينما رأت إسرائيل أن يتم حل الخلاف أولاً بالتوفيق.

كان أمام الوفد المصري في اللجنة العسكرية المشتركة العديد من الحقائق تم التوصل إليها، منها أن المادة الثانية من معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية قد نصت على (إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لاثمس) وقد تضمنت أن تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة، وتم تحديد خط الحدود منذ إبريل 1981م بالوثائق والصور الجوية ومواصفات العلامات، وكانت العلامات الدولية موجودة منذ عام 1906م عندما كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني ومصر تحت الحكم العثماني، إذن إسرائيل لم تكن موجودة والإنجليز هم الذين وضعوا العلامات من رقم «1» وحتى «91»، وهي عبارة عن قائم هرمي بطول «3 أمتار» مبنية بأحجار من البيئة، يتوسطها عمود حديد يكتب عليه رقم العلامة، ووجود إسرائيل في سيناء منذ

1967م وحتى 1982م منحها الفرصة للتلاعب في العلامات وأماكنها، فتركوا بعضها وأزاحوا أخرى ودمروا غيرها وهكذا؛ تحسباً للمفاوضات، وكان الخلاف على (13 علامة دولية)، بدأ الفريق المصري يستطلع الأرض وكان معه الإسرائيليون والبداية كانت من رفح حتى خليج العقبة، فبدأ الإسرائيليون يختلفون مع الفريق المصري على مواقع العلامات والخلاف كان على (5 أمتار) وحتى (190 سم)، إلا (العلامة 85) كانوا يريدونها داخل الأراضي المصرية بـ (2.5 كم) وكان لديهم هدف خفي ونية سيئة، تمثلت في أن يحدث تأخير عن ميعاد الانسحاب بسبب أن الفريق لم يعاين خط الحدود ويحدده، فأدرك الفريق ذلك وقرر تحديد باقي العلامات بالكامل وما يختلف عليه يترك مؤقتاً للعودة إليه مرة أخرى لاحقاً، وأصبح الاختلاف على 13 (علامة دولية) بالادعاء أنها في غير أماكنها، وهذا التغيير كان سيغير خط الحدود بالكامل لتحقيق فوائد طبوغرافية لصالح إسرائيل، بحصولهم على تل أو هضبة أو طريق ما، وهذه كانت أطماع آرييل شارون؛ لأنه كان يريد امتلاك إسرائيل طريقاً مباشراً يسهل للجيش الدخول بدباباته وخلال (48 ساعة) يصل إلى قناة السويس.

أزمة «العلامة 91»:

كان الفريق العسكري المصري يتحرك في منطقة ترسيم الحدود ومراجعتها بطائرات الهليكوبتر الإسرائيلية أو بالعربات الخاصة بهم، وعند الانتهاء من تحديد (العلامة 90) طلب الفريق الصعود إلى (العلامة 91) فأبلغهم الإسرائيليون أن الهليكوبتر لن تستطيع الهبوط فوق الجبل، فطلبوا سيارة نصف جنزير فقيل لهم الساعة الآن 5م ولديهم تعليمات بعدم التحرك والرجوع، فصمم أعضاء الفريق المصري على المعاينة وصعدوا على أرجلهم وكان الفريق مكوناً من (اللواء محسن حمدي، واللواء عبدالفتاح محسن مدير إدارة المساحة العسكرية، ومصور، وجنديان من الصاعقة)، لم يجد الفريق (العلامة 91) إنما وجدوا آثار القاعدة الحجرية بدون العمود الحديدي، وقال الإسرائيليون إن

مكان العلامة في الوادي؛ تحقيقاً لهدفهم السياسي والعسكري والاقتصادي، وقالوا هذا «شجر الدوم» وعمود التلغراف وبئر المياه التي ذكرها الوفد المصري كعلامات إرشادية عن الموقع، قدم أعضاء الوفد الإسرائيلي وقتها صورة مفبركة لشخص يدعى شالوم بتاريخ عام 1900م مع أنه لم تكن توجد إسرائيل في ذلك الوقت، وأثناء وجود الفريق بالأعلى وجدوا مخراً للسيول شديد الوعورة فنزل جنديا الصاعقة المصريان داخله، استغرقا (20 دقيقة) ثم صعدا حاملين العمود الحديدي وطوله متران وعرضه 15 سم ووزنه ما بين 60 - 70 كجم ومكتوباً عليه رقم (91) فسجلوه بالصور واستخدم فيما بعد في المحكمة، وهنا بدأت المشكلة بوجود خلاف في الانسحاب من منطقة اسمها (وادي طابا) وأبلغ (الفريق أحمد بدوي) على نقطة الخلاف، وكان (وزير الدفاع أرييل شارون) هو الذي أعطي تعليماته لطاقم المساحة الإسرائيلي بتدمير وتغيير مكان (العلامة 91) حتى يخلق مشكلة تعطل الانسحاب خلف خط الحدود طبقاً للمعاهدة مادام لم يتم تحديد خط الحدود، وهذا كان غير مقبول في العرف المصري إطلاقاً، والشعب المصري كان ينتظر 25 إبريل لانسحاب إسرائيل من كامل سيناء بفارغ الصبر، فرفض الفريق المصري ذلك رفضاً باتاً وصمم على تنفيذ الانسحاب في موعده، ثم يتم التفاوض على نقطة الخلاف أو بتدخل طرف ثالث أو بالذهاب إلى المحكمة، واستمر الخلاف محتدماً حول (العلامة 91) و25 إبريل من عام 1982م يتبقى له 3 أيام، فطلب بيجن الفريق كمال حسن على لمقابلته في القدس وسافر معه اللواء محسن حمدي وبطرس غالي وأسامة الباز وتقابلوا معه في المكتب بتل أبيب، قال بيجن: لن أنسحب في 25 إبريل لأننا مختلفون في نقاط عديدة، ولدي ضغوط من الكنيسة بعدم الانسحاب وأرجو أن نتقابل مساء في المنزل، وبالفعل ذهب الفريق ووجدوا شارون معه ووجدنا حوالي (14 فرداً) قادمين إليه فقال: هؤلاء أعضاء الكنيسة يعلمون أنكم قادمون إلي وجاءوا يعارضون، وأعطاه شارون ورقة نظر فيها وأعطاه

إلى الفريق كمال حسن على فقرأها ومررها إلى بطرس غالي فقرأها ثم مررها إلى أسامة الباز، وهنا ظهرت الوطنية المصرية والحدة والحسم وسرعة بديهة الدبلوماسية المصرية عندما «قال بطرس غالي: سيادة رئيس الوزراء لا يصح أن تفرض صيغة على رئيس جمهورية، والورقة كان مكتوبًا بها: يلتزم حسني مبارك رئيس الجمهورية ويتعهد بما تعهد به أنور السادات»، وعندما عرف الطرف الأمريكي بالأزمة أرسلوا السفير «ستوسل» مبعوثًا من الخارجية وقابل الرئيس مبارك ثم الفريق أبوغزالة، وأعطاه مذكرة من الرئيس ريجان لحل المشكلة بين الطرفين وكان وسيطًا لأن أمريكا شريكة في المعاهدة، ثم اتفق على صياغة ورقة أطلق عليها فيما بعد (ورقة 25) التي تشمل الحل بين الطرفين، وتقابل مع الفريق المصري في فندق السلام الساعة الواحدة من صباح يوم 25 إبريل قبل الانسحاب بـ (10 ساعات)، ووقع على الورقة بأن يقف الطرف الإسرائيلي عند الخط الذي تدعيه مصر وتحال القضية إلى التحكيم استنادًا إلى (المادة 7 - من معاهدة السلام)، ووافق الجانب الإسرائيلي وتم الانسحاب في 25 إبريل 1982م كما حددت المعاهدة تمامًا.

ماطلت إسرائيل بعدها في قبول مبدأ التحكيم، ودخلت مصر في سلسلة من المفاوضات الماراتونية مع الجانب الإسرائيلي الذي ظل يماطل ويتهرب من التحكيم الدولي لمدة وصلت إلى خمسة وأربعين شهرًا، أي في الثالث عشر من يناير 1986م حين وافقت إسرائيل على القبول بمبدأ التحكيم، ودخل الجانبان إلى مرحلة جديدة من المفاوضات لصياغة بنود «مشارطة التحكيم» والاتفاق على تفاصيلها، وجرت هذه المفاوضات بالتناوب في مصر وإسرائيل وانتهت إلى التوصل إلى «مشارطة تحكيم» وقعت في 11 سبتمبر 1986م، وهي تحدد شروط التحكيم ومهمة المحكمة في تحديد مواقع النقاط وعلامات الحدود محل الخلاف.

جذور الأزمة والأطماع الإسرائيلية:

يشير المؤرخ المصري الكبير د. يونان لبيب رزق للربغة الاستراتيجية الثابتة للدولة الصهيونية في الوجود بالبحر الأحمر، وتبلور ذلك في مشاركتها بالعدوان الثلاثي على مصر 1956م، حيث أرادت توسيع الشرفة الإسرائيلية المطللة على خليج العقبة، وذكرت ذلك في محاضر اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلي برئاسة بن جوريون، وكان ذلك هو أهم دوافعها أيضًا لحرب 1967م، ولذلك تكمن أهمية طابا بالنسبة لدولة إسرائيل في أنها هي تلك الشرفة الصغيرة من الأرض المطللة على رأس خليج العقبة، والممتدة على شاطئ طابا بين سلسلة الجبال الشرقية وربوة جرانيتية قليلة الارتفاع ملاصقة لمياه الخليج، والتي تبلغ مساحتها 1020م²، وهي لهذا ذات أهمية بالغة لمدينة إيلات ونلاحظ أن طابا كانت تحظى بالكثير من الاستثمارات السياحية الإسرائيلية في فترة الاحتلال بين عامي 1967م و1988م وكانوا بذلك يحاولون التأكيد على أن المدينة يستحيل أن تعود للسيادة المصرية ثانية.

لذلك دأبت إسرائيل على تزيف التاريخ بل والجغرافيا، فضلا عن التضليل الإعلامي الذي يعتبر من الركائز التي تعتمد عليه السياسات الإسرائيلية في إدارة الصراع مع العرب، فكان رهانهم على عجز المصريين عن إثبات حقهم في طابا وكان رهان المصريين على توفيق الله والعمل الجاد والحقائق التاريخية والجغرافية، ومن هذا المنطلق عمد الإسرائيليون على تزيف الحقائق خلال فترة السيطرة على المنطقة من 1967 إلى 1982م فقاموا بمحاولة تغيير معالمها الجغرافية لإزالة علامات الحدود المصرية قبل حرب يونيو، وقاموا بإزالة أنف الجبل الذي كان يصل إلى مياه خليج العقبة وحفر طريق مكانه يربط بين مدينة إيلات الإسرائيلية ومدينة طابا المصرية، وكان على المصريين أن يبحثوا عن هذه العلامات التي أزالها إسرائيل من الوجود ولم يعثر على العلامة الأساسية (رقم 91) التي هي العلامة الأخيرة، بل لم يعثر في البداية إلا على موقع العلامة قبل الأخيرة التي شاع لبعض الوقت أنها الأخيرة.

معركة إثبات الحق المصري:

قررت مصر أن تكون معركتها «تحرير طابا» قانونية دبلوماسية تستخدم فيها كافة الوثائق والمخطوطات التي تحصل عليها من دور المحفوظات العالمية، لكي تثبت للعالم أجمع أن حق مصر لا ريب فيه وغير قابل للتنازل وكانت مصر واثقة من حقها التاريخي، ففي 13 مايو 1985م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 641 بتشكيل (اللجنة القومية العليا لطابا) من أبرز الكفاءات القانونية والتاريخية والجغرافية، وكانت لجنة تمثل مصر حقاً وهي التي تحولت بعد ذلك إلى هيئة الدفاع المصرية في قضية طابا، وقد أخذت على عاتقها إدارة الصراع في هذه القضية من الألف إلى الياء مستخدمة كل الحجج لإثبات الحق، ومن أهمها الوثائق التاريخية التي مثلت نسبة 61٪ من إجمالي الأدلة المادية التي جاءت من ثمانية مصادر، وقد نصت مشاركة التحكيم على أن المطلوب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب؛ أي في الفترة بين عامي 1922 - 1948م وبالرغم من ذلك فإن اللجنة المصرية بدأت البحث في الوثائق بدءاً من ثلاثينيات القرن التاسع عشر والوثائق في الفترة اللاحقة على عام 1948م حتى حرب يونيو ونتائجها.

تم تعقب الوثائق الممثلة لخمس فترات زمنية:

الأولى: الفترة السابقة على عام 1892م الخاصة بقضية فرمان العثماني التي حصلت فيها مصر على اعتراف من الباب العالي بتحديد الخط الفاصل بين الولاية المحروسة وبقية الأملاك العثمانية.

الثانية: بين عامي 1892-1906م ويميزها صناعة خط حدود مصر الشرقية في حادثة طابا الشهيرة 1906م والتي تؤكد بعدها كون طابا جزءاً لا يتجزأ من سيناء، وقد تحددت علامات الحدود من رفح إلى طابا.

الثالثة: بين عامي 1906-1922م وهو عام قيام دولة ذات سيادة في مصر مما أعطى لخط الحدود طابعه الدولي بعد أن كان يوصف بالحد الفاصل، كما أنه كان عام قيام الانتداب البريطاني على فلسطين وتغيرت بذلك السلطة القائمة على الجانب الآخر من خط الحدود.

الرابعة: هي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين من 1922-1948م.

الخامسة: بين عامي 1948-1967م فترة الوجود الإسرائيلي في فلسطين وفيها اعترف إسرائيل بخط الحدود في اتفاقيات الهدنة الموقعة عام 1949م وانسحاب عام 1956م، ويشهد على ذلك طرف ثالث هو الأمم المتحدة ممثلة في قوات الطوارئ الدولية التي رابطت على خط الحدود من 1956 إلى 1967م. وقد جرى البحث عن هذه الوثائق في دار الوثائق القومية بالقلعة، وثائق وزارة الخارجية البريطانية، دار المحفوظات العامة في لندن، دار الوثائق بالخرطوم، دار الوثائق بإسطنبول، محفوظات الأمم المتحدة بنيويورك.

كان نظام التحكيم يتم على أسلوبين إما تحكيم ثلاثي من (3 قضاة) وإما خماسي من (5 قضاة)، وتشكك الفريق المصري في النظام الثلاثي، لأنه يتكون من قاض يمثل مصر والثاني يمثل إسرائيل والثالث محايد، ومن الممكن جدًا أن إسرائيل بأساليبها التاريخية الملتوية قد تؤثر على طرفين فرفض التحكيم الثلاثي، وطلب التحكيم الخماسي قاضيًا يمثل مصر وآخر يمثل إسرائيل وكل طرف يختار قاضيًا محايدًا والأربعة قضاة يختارون القاضي الرئيس، ومثل مصر د. حامد سلطان وكان رجلًا عظيمًا واختار الفريق المصري رئيس المحكمة الدستورية لفرنسا، ومثل إسرائيل د. روث لايدوت واختاروا قاضيًا سويديًا والقضاة الأربعة اختاروا القاضي الرئيسي جونار لاجرجرين وجنسيته سويدي.

كانت وقائع المحاكمة في منتهى القوة والشراسة والاستعداد والتحضير من كلا الطرفين وكل فريق يلقي بما يملكه من مستندات وشهود، وبدأ الفريق المصري التحضير لهذه المحكمة منذ 1986م حتى 1988م، بتوفير المستندات والاستعداد بالشهود وقامت المحكمة بالمعاينات والاستطلاعات وسماع الشهود، وكان الشاهد الميداني الرئيسي اللواء محسن حمدي وقدمت شهادته بعد شهادة الفريق كمال حسن على ثم اللواء عبد الحميد حمدي قائد المدرعات حينها؛ لأنه خدم في هذه المنطقة وهو ملازم ثان، وقد حضر الفريق المصري شاهدين اثنين من قوات الأمم المتحدة وكانا من يوغسلافيا وخدمتا في ذات المنطقة في 1957م أي بعد عدوان 1956م، وشهدا في صالح الموقف المصري وقدم الفريق شهادته مدعمة بالصور والمستندات.

وفي يوم الخميس 29 سبتمبر 1988م كان العالم أجمع على موعد مع الحلقة الأخيرة من ملف قضية «السيادة على طابا»، ففي جلسة تاريخية في قاعة «مجلس مقاطعة جنيف» حيث كانت تعقد جلسات المحكمة، دخلت هيئة المحكمة يتقدمها رئيسها القاضي السويدي «جونار لاجرجرين» لتتطرق بالحق وعودة الأرض لأصحابها، في حكم تاريخي بأغلبية 4 أصوات والاعتراض الوحيد من القاضية الإسرائيلية بالطبع، ويقع الحكم في (230 صفحة) وانقسمت حيثيات الحكم لثلاثة أقسام، الأول إجراءات التحكيم ويتضمن مشارطة التحكيم وخلفية النزاع والحجج المقدمة من الطرفين، والثاني أسباب الحكم ويتضمن القبول بالمطلب المصري (للعامة 91)، والثالث منطوق الحكم في صفحتين جاء فيه في الفقرة رقم 245 «النتيجة - على أساس الاعتبارات السابقة تقرر المحكمة أن علامة الحدود 91 هي في الوضع المقدم من جانب مصر، والمعلم على الأرض حسب ما هو مسجل في المرفق (أ) لمشارطة التحكيم» كما جاء في منطوق الحكم «أن منطقة وادي طابا بأكملها وبما عليها من منشآت سياحية ومدنية، أرض مصرية خالصة».

الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أثناء أزمة طابا عبر عن أحد انطباعاته الهامة التي لخصت مشهراً بقوله:

«من المواقف التي لا تنسى في مفاوضات طابا، هناك موقف هام وياريت نتعلم منه نحن العرب جميعاً.. حيث كنا نعمل بروح الفريق ونبذل أقصى ما لدينا من جهد.. وأذكر أن شامير رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت حضر عملية التحكيم الدولي بالمحكمة خمسة محكمين؛ ثلاثة محايدون من السويد وفرنسا وسويسرا، ومحكم من مصر وهو الدكتور حامد سلطان، ثم محكمة إسرائيلية.. وأحمد الله أن طابا أعيدت لنا بأربعة أصوات للمحكمين ضد صوت واحد، وهو بالتأكيد المحكمة الإسرائيلية.. وأهم ما في هذه القصة أنه عندما سئل شامير بعد الحكم: كيف تحضر التحكيم الدولي في قضية موقفكم فيها ضعيف وموقف مصر قوي جداً.. رد قائلاً: كنت أظن أن المصريين سيخطئون قانونياً أو يهملون القضية كالعادة.. ولكن لم يحدث هذا.. وبذلك نرى أن إسرائيل تكسب بعض المواقف لا عن شطارة ولكنها تستفيد من أخطاء العرب».

ورغم حكم هيئة التحكيم الحازم والنهائي ظلت إسرائيل تماطل في تنفيذ الحكم لمدة ستة أشهر، وبدأت مرحلة أخرى من التسويف والمماطلة، واستغرقت المفاوضات اللاحقة على الحكم هذه الشهور لنقل ملكية الفندق المقام على أرض طابا لمصر، وكذلك إجراءات دخول الإسرائيليين إلى طابا، وطال الجدل حتى تم في 26 فبراير 1989م توقيع الاتفاق النهائي لخروج إسرائيل نهائياً من آخر نقطة مصرية، على أن يتم هذا في 15 مارس 1989م وتأخر حفل توقيع هذا الاتفاق 25 دقيقة، للاعتراض على مساحة (4.62 متر) يمر فيها خط الحدود بسبب بناء إسرائيل لكشك حراسة خرساني تم في النهاية تقسيمه بين الطرفين.

الفصل الرابع

التنظيمات الإرهابية المسلحة
في سيناء

لماذا الإرهاب في سيناء .. ١٩

يمثل النشاط الإرهابي الذي يضرب كثيرًا من دول المنطقة مصدر التهديد الأهم والأخطر للأمن القومي، ليس لمصر وحدها بل لسائر دول المنطقة، وعلى الرغم من أن ملف الإرهاب ليس ملفا حديث النشأة فإن مساحة انتشاره وتطور وسائله وقدرته على تهديد تماسك الدول، فرض نفسه بقوة على المشهد المركب الذي تشهده المنطقة منذ نهاية عام 2010م، وازداد الشعور بخطرته دوليًا بعد الظهور المفاجئ لتنظيم داعش في منتصف العام الجاري.

الحقيقة المباشرة أن دول الشرق الأوسط تعج بالجماعات الإرهابية، وهي تمثل بلا شك تهديدًا فعليًا خطيرًا لأمن دول المنطقة ووحدتها الجغرافية وتماسك مجتمعاتها، لكنها ليست الحقيقة الوحيدة؛ فالثابت أيضًا أن خطر تلك الجماعات لا ينصرف إلى دولة دون غيرها، ومن ثم فإن مواجهة ذلك الخطر لا ينصرف أيضًا إلى دولة دون غيرها، بصرف النظر عن مسئوليتها في تعاظم ذلك الخطر وبصرف النظر عن كونها مصدرًا له أو مستوردًا لفاعليه أو ضحية لتداعياته، والذي تأكد من طول تجربة التعامل مع هذا الخطر أن تلك الجماعات الإرهابية الكثيرة خرجت من رحم واحد وتتغذى من جذر واحد، فلا بديل اليوم عن استئصال ذلك الرحم واقتلاع هذا الجذر، فمحرابة أية جماعة أو فرع إرهابي هنا أو هناك هو نوع من الحرث في الماء أو مزيد من الجهد الضائع ما دامت تلك الجماعات قد ظلت قادرة على إعادة إنتاج نفسها تحت مسميات وتشكيلات أخرى، وهذا التكاثر والانشطار السرطاني هو ما تمكنت تلك التنظيمات من اكتسابه طوال مشوارها الدامي.

منذ أن خفت حدة المواجهة الأمنية مع الإرهاب في أواخر التسعينيات نتيجة لتضافر جهود الدولة على كافة مستويات التصدي للظاهرة، وبدء تراجع الموجة الإرهابية بعد ظهور مرحلة المراجعات الفكرية داخل السجون التي قادها مجموعة القيادات التاريخية للتنظيمات المسلحة القديمة، في هذا التوقيت بدأت العناصر الإرهابية التي لم تؤمن بمبدأ المراجعات ولم تتبن مبادرة وقف العنف تبحث لها عن مأوى آخر، يحقق لها الأمان بعيداً عن أعين أجهزة الأمن ويوفر لها بيئة صالحة لتجميع صفوفها فلم تجد أفضل من منطقة سيناء، وساعدها على ذلك الظروف الخاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لمنطقة سيناء.

حيث تبلغ مساحة سيناء تقريبا 60 ألف كم مربع وتتماس جغرافياً مع قطاع غزة في جزء من الشريط الحدودي الشرقي ومع الجانب الإسرائيلي في بقية المساحة من هذا الحد الشرقي نفسه، ولها مسطح مائي يتجاوز ألف كم، 220 كم على ساحل البحر الأبيض و200 كم بقناة السويس و600 كم تقريباً في خليج السويس وخليج العقبة، بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية الوعرة لسيناء من جبال شاهقة ووديان عميقة وكذلك الصحراء الشاسعة.

ساعدت كل هذه العناصر على إمكانية تهريب الأسلحة والأشخاص وإخفاء المطلوبين للعدالة في دروب الصحاري وكهوف الجبال، مما صعب معه إمكانية المواجهات الأمنية الناجحة، وقد حدثت مواجهات أمنية كبيرة في الفترة السابقة لثورة يناير وكان آخرها عامي 2005 - 2006م في جبل الحلال، وقبل هذه المواجهات وبعدها كانت هناك مواجهات أمنية بصورة محدودة للغاية وفقاً لظروف كل حدث.

وعقب ثورة يناير حدثت موجة من التغيرات السياسية والاجتماعية بصورة حادة لم يسبق لها مثيل، أدت إلى وجود خلل أمني كبير في الشارع المصري بشكل عام وفاقمت من معضلة سيناء الأمنية بشكل خاص، حيث

وضعت اتفاقية السلام مع إسرائيل الموقعة عام 1979م بملاحقتها الأمنية قيودًا صارمة على الوجود العسكري المصري المسلح في شبه الجزيرة، مما أدى إلى وقوع تلك المنطقة الحدودية فريسة لفراغ أمني كبير ساعد في نشاط الجماعات الإجرامية والإرهابية.

ولهشاشة الوضع الأمني في سيناء زادت صعوبة المواجهة الأمنية وأصبح الأمر يمثل عبئًا كبيرًا على كاهل الشرطة التي فقدت جزءًا كبيرًا من قدرتها على المواجهة، بسبب كثرة الاحتجاجات والتظاهرات وفقد القدرة على توفير المعلومات الأمنية اللازمة، الأمر الذي استوجب معه أن تكون المواجهة شاملة وفي خطوط متوازية اقتصادية واجتماعيًا وسياسيًا للوصول إلى نتائج أمنية مرضية، ولا نستطيع في هذا الصدد أن نغفل تعقيدات المحيط الإقليمي لهذه المنطقة، فقطاع غزة وإسرائيل حاضران في المشهد السيناوي دون شك وبمساحة تعطي الأمر مزيدًا من الصعوبة.

إذ نجحت الثورات في تغيير بعض الأنظمة العربية، لكنه بعد فترة زمنية قصيرة من اندلاع الثورات العربية والإطاحة بالأنظمة الموجودة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وقيام أنظمة جديدة من نتاج تلك الثورات، تبين أن هذه الثورات هي بداية لموجة جديدة من الإرهاب، ربما تكون موجة أشد ضراوة من الموجات السابقة، حيث فوجئ الجميع بالصعود القوي للتيارات الإسلامية بمختلف أطيافها في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م وخاصة التكفيرية الجهادية في شبه جزيرة سيناء، حيث عادت هذه التيارات مرة أخرى إلى الساحة أكثر قوة ونشاطًا، وأصبحت أكثر قدرة على التأثير بقوة في مجريات الأحداث وقامت بعمليات عنف كبيرة ومتنوعة على نحو يفرض واقعًا جديدًا لم يكن مألوفًا من قبل.

بدا أن هناك قرارًا ما قد اتخذ بتمركز هذه التنظيمات في سيناء، ثم سرعان ما نمت وتضخمت وأتخمت بالمال والسلاح وتدفق العنصر البشري إلى هناك

من كل حَذَب وصَوْب، فمنهم من كان عائداً من جبهات الخارج الجهادية بعد فترات من المنافي الاختيارية أو هرباً من القبضة الأمنية الصارمة لنظام مبارك، ومنهم من كان داخل مصر ويمارس حالة الكمون الظاهري حتى تتغير الظروف العامة بما يسمح له بالعودة لحمل السلاح، والمجموعة الأهم هي التي صدر بحقها قرارات عفو رئاسي لمن كان يقضي فترات عقوبة سابقة أو قيد الاعتقال لخطورة نشاطه وفُق قانون الطوارئ الذي كان سائداً قبل ثورة يناير، وهؤلاء جميعاً بالإضافة إلى عناصر جديدة تم ضمها بصورة سريعة توجهوا إلى شمال سيناء في توقيت واحد تقريباً بما يوحي أن هناك تخطيطاً مسبقاً في اختيار المكان ليتجمع كل هذا الخليط في نقطة واحدة ليعاود نشاطه الإرهابي المسلح، استفحل خطر هذه الجماعات التي تشكلت سريعاً في عهد الرئيس محمد مرسي، والذي كان يغض الطرف عنها وعن نشاطها التنظيمي والعمليات المتزايد، مما جعل سيناء في شهور معدودة تصبح أحد أهم وأخطر معاقل التنظيمات الجهادية المسلحة في المنطقة، والتي يجمع بينها قاسم مشترك واحد هو استخدام العنف المسلح لتحقيق أهدافها، كما يغلب عليها التشدد الفكري لدرجة تصل في كثير من الأحيان إلى درجة التكفير.

تنقسم التنظيمات الإرهابية المسلحة في سيناء إلى نوعين:

التنظيمات التكفيرية:

وهي مجموعة التنظيمات التي يقوم فكرها على تبني تفسيرات مغلوطة تقوم بالأساس على تكفير المجتمع ككل، فهي تكفر الحاكم ابتداءً ثم يتقلون إلى من ينكر بعض التعاليم الدينية بل ويمتد إلى تكفير من لا يكفر الحاكم، ومن ثم يكون عنوانهم الأكبر التكفير المطلق لعموم الناس، باعتبارهم من الراضين بالكفر أو غير المنكرين له، علماً بأن الفكر التكفيري في مصر ليس له انتشار واسع أو بيئة ملائمة تسمح بوجود دعائم قوية له تثبت من فكرة وجوده على الأرض، لذلك فهو دائماً في صراع حاد مع المجتمع الذي يرفضه بشدة نظراً

لتهافت حجته وضعف منطقته، ويتميز هذا الفكر أيضًا بشدة غلوه وشططه عن الفطرة السليمة، لكن خطر هذه الجماعات الشديد يتبلور من حيث لجوءها إلى العنف المباشر واستحلالها للدماء والأموال لاسيما ضد مؤسسات «الدولة الكافرة» من وجهة نظرهم، وكذلك استهدافهم المتكرر للأقباط والعناصر العاملة في المجال الشرطي والأمني ومؤخرًا أدخلوا قوات الجيش في ثورة أهدافهم بشكل عام، وهم في ذلك يتحركون تحت شعار «الغاية الشريفة تبرر الوسيلة».

هذه الطائفة من الجماعات التي تنزع إلى التكفير لا يمكنها الظهور أو التكيف بسهولة داخل المجتمع المصري، لعدم وجود روابط تنظيمية كبيرة تجمع أفرادها وأيضًا افتقادها للبيئة المجتمعية الحاضنة لانتشارها في غالبية المجتمع المصري؛ لذلك لجأت للبيئة السيناوية محاولة اللعب على تناقضاتها مع بقية عناصر الدولة ومراهنه على العادات القبلية والعشائرية التي قد تدعم هذه الطائفة في كونها بالأساس مجتمعات مغلقة قد تتلاقى مع أصحاب هذا الفكر في مساحة ما.

التنظيمات الجهادية:

التنظيمات الجهادية هي تلك الجماعات أو التنظيمات المسلحة التي تتهج «العنف كغاية» ضد النظم السياسية العلمانية - من وجهة نظرهم - المسيطرة على الدولة، من أجل إلحاق الهزيمة بها على أساس أن العلاقة بينهم وبين تلك الأنظمة هي جولات حرب متبادلة، يعمل كل طرف فيها لإثبات قوته وإلحاق الهزيمة بالطرف الآخر والقضاء عليه، وفي مرحلة تالية لوضع مشروع - تلك الجماعات - السياسي والفكري موضع التنفيذ.

أهم ما يميز تلك المجموعات الجهادية هي برامجيتها التنظيمية الواضحة التي تعبر عن نفسها بقدرتها السريعة على تغيير ولاءاتها وفق مصالحها

التنظيمية، فارتباطها الأساسي بمن يقدم التمويل ولمن يدعم بالسلاح، وهذا هو المفتاح الأهم بالنسبة لأي جماعة مسلحة أعلنت الجهاد ضد أي نظام، وليس غريباً أو مستنكراً لديها أن صديق اليوم يصير عدو الغد وعدو اليوم قد يصير حليف الغد، لمجرد تلاقي المصالح التي يعلن عنها بوضوح والتفسيرات والفتاوى الدينية جاهزة لديها للتطويع ناحية بوصلة من يقدم المال ومن يدعم بالسلاح، كما أن تتبع مسيرة عمل تلك الجماعات المختلفة - أيًا كان اسمها أو عنوانها على اختلافها واختلاف منهجيتها ومرجعيتها الفكرية - لا تعدم من تيار جهادي آخر أو مجموعة مسلحة منافسة تكفرها، وتعتبرها «غير شرعية» من وجهة نظرها ومن ثمَّ تبدأ في محاربتها سواء بالعنف أو بالفتاوى التكفيرية.

جماعة التوحيد والجهاد

يعد تنظيم «التوحيد والجهاد» من أقدم وأخطر الجماعات المسلحة في سيناء، وهو تنظيم مصري متطرف شديد العنف يقدم نفسه على أنه أحد تنظيمات السلفية الجهادية، لكن واقع التنظيم يضعه في مربع الفكر التكفيري أكثر من اقترابه من الفكر السلفي، فمؤسس التنظيم (الدكتور/ خالد مساعد) انشق عن «الجماعة السلفية الدعوية» في نهاية عام 1997م وبدأ منذ ذلك التاريخ في تأسيس تنظيم هو الأشرس والأكثر عنفًا في جميع التنظيمات التي اتخذت من سيناء ملاذًا لها.

في عام 2000م بدأ طبيب الأسنان خالد مساعد المقيم بمدينة العريش تأسيس التنظيم، من غير المعروف ما إذا كان «مساعد» ارتبط في البداية بتنظيمات أجنبية من عدمه لتكتمه الشديد وحجبه أية معلومات عن أعضاء التنظيم، فلم يعلم الأعضاء أن التنظيم الذي ينتمون إليه يطلق على نفسه اسم «التوحيد والجهاد» إلا في أغسطس 2005م بعد انضمامهم للتنظيم بأربع سنوات كاملة، خالد مساعد ينتمي لقبيلة السواركة وهي من أشهر القبائل في سيناء ولها مواقف مشرفة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في سيناء بين عامي 67 و1973م، وتلقى خالد تعليمه الجامعي في كلية طب الأسنان بجامعة الزقازيق ويرجح أنه التقى في هذه الجامعة بطالب من كلية الحقوق من محافظة البحيرة يدعى (نصر خميس الملاحي) والذي انتقل فيما بعد إلى الإقامة مع قائد التنظيم بمدينة العريش في حي السمران، وهناك انضم إليهم (نايف إبراهيم صالح الديب) الذي أصبح فيما بعد مسئولاً عن خلية العريش.

شكل هذا الثلاثي النواة الأولى لأول تنظيم إرهابي مسلح على أرض سيناء منذ عودتها كاملة للسيادة المصرية، المعلومات التاريخية حوله أفادت بأن قائد التنظيم كان عضوًا بجمعية الشبان المسلمين وكان يلقي دروسًا دينية في «مسجد الملايحة» بالعريش بعد صلاة العصر يومي الإثنين والخميس، ويتناول دروسًا في العقيدة خاصة حول الجهاد، وذلك في غضون عام 2000م وأنه تمكن من ضم بعض المترددين على هذا المسجد، بينما نشط مساعداه الملاحي والديب في المساجد الأخرى بمدينة العريش وتمكنا من إقناع بعض الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و25 عامًا بأفكار التنظيم والانضمام إليه.

في عام 2001م وقعت تفجيرات 11 سبتمبر تلتها ارتكاب إسرائيل لمذبحة جنين عام 2002م، واستغل قادة التنظيم هاتين المناسبتين لإقناع المزيد من الشباب بضرورة الجهاد ضد الأمريكيين والسفر إلى أفغانستان وفلسطين للجهاد ضد القوات الأميركية، ثم اندلعت بعد ذلك الحرب الأميركية على العراق في مارس 2003م وبعدها عمل قادة التنظيم على إقناع الخلايا التي كونوها بضرورة القيام بعمليات إرهابية ضد السياح الأجانب داخل مصر الذين شاركت دولهم في احتلال العراق.

التقى قائد التنظيم خالد مساعد مع (سالم خضر الشنوب) في هذا التوقيت الفارق من عمر التنظيم، وهو من منطقة بالقرب من مدينة الحسنة جنوب العريش، أصبح الشنوب هو المسئول العسكري للتنظيم وقام بتدريب العناصر التي انضمت فكريًا وكانت تنتظر النقلة الحركية التي مهد لها خالد مساعد وفق الأسباب السالفة، واستغل الشنوب قريته (الفراقة) البعيدة عن الأنظار والمجاورة لجبل الحلال وسط سيناء لأعمال تدريب الأعضاء على الأسلحة وتصنيع القنابل واستخدام قذائف آر بي جي، في هذه الفترة التحضيرية تمكن المسئول العسكري للتنظيم سالم الشنوب من إقناع أشقائه محمد وعودة وسلامة بالانضمام للتنظيم، وتمكن الشقيق (عودة الشنوب) خلال عام 2003م

من ضم عناصر جديدة للتنظيم في محافظة الإسماعيلية، حيث استغل استجاره لمزرعة بمنطقة (زرزارة - مركز التل الكبير) وأقنع الفلسطيني (ياسر عبد الله محسن) بالانضمام للتنظيم وكلفه بضم عناصر جديدة، وبالفعل تمكن الأخير من إقناع ابن عمه (أحمد إبراهيم محسن) بالانضمام للتنظيم، وكل من سليمان شويهر وعيد شويهر وموسى غنيم وعدد آخر من أبناء القرى المجاورة، وكان على رأسهم (أحمد عيد سلام) الذي أصبح فيما بعد مسئول خلية الإسماعيلية.

في بداية عام 2004م انقسم التنظيم إلى عدة خلايا أهمها خلية العريش وكان المسئول عنها نايف إبراهيم الديب وتضم في عضويتها أكثر من 10 أعضاء على رأسهم سليمان البلاهيمني وسليمان الزبور، وخلية وسط سيناء وجبل الحلال والمسئول عنها سالم الشنوب وهو أيضًا المسئول العسكري بالتنظيم، خلية رفح لم يُعرف من كان المسئول عنها لكن كان أهم أعضائها شخص يدعى (ناصر أبو زقول) ومعه وليد قريع وأحمد قريع وعدد آخر من العناصر المجهولة، وخلية نخل كان المسئول عنها (حماد جميعان) وضمت الخلية عددًا من العناصر أبرزها الفلسطيني إياد سعيد صالح وسليمان فليفل اللذان فجرا فندق طابا في أكتوبر 2004م، وكذلك خلية الإسماعيلية التي كان المسئول عنها أحمد عيد سلام وضمت المجموعة السابق ذكرها... أكدت جميع التحريات التي أجريت حول التنظيم، ومعظم اعترافات المتهمين الذين تم القبض عليهم فيما بعد أن قائد التنظيم خالد مساعد والقيادي نصر خميس الملاحي هما اللذان توليا تمويل التنظيم من جهة غير معلومة حتى لقيادات التنظيم الآخرين.

في غضون عام 2004م اتجهت نية قيادات التنظيم إلى تنفيذ عمليات إرهابية داخل البلاد، وتولى التخطيط لها قائد التنظيم خالد مساعد والمجموعة القيادية التي تضم سالم الشنوب المسئول العسكري ونصر خميس الملاحي وعيد سلامة الطراوي وحماد جميعان ونايف إبراهيم الديب، واختارت هذه المجموعة (مدينة طابا) كهدف لها نظرًا لتردد الإسرائيليين عليها، وتم تحديد «فندق هيلتون طابا»

و«مخيمي البادية وجزيرة القمر» السياحيين بنويع، وتم اختيار «يوم الخميس 7 أكتوبر» لتنفيذ التفجيرات، وصدر التكليف بتوجه 10 من أعضاء التنظيم للتنفيذ يقودهم (حماد جميعان) وذلك بواسطة ثلاث سيارات مفخخة، وأشارت التحقيقات الخاصة بتلك العملية إلى أن أعضاء التنظيم قاموا بتفريغ الألغام ومخلفات الحروب في سيناء للحصول على المواد المتفجرة، وبعد تنفيذ التفجيرات هرب بعض أعضاء التنظيم إلى المنطقة الصحراوية المجاورة لمدينة رفح قرب الحدود مع إسرائيل، بينما اختبأت المجموعة الثانية في جبل الحلال وسط سيناء، فيما كانت خلية الإسماعيلية لا تعرف أن التنظيم الذي تنتمي إليه هو منفذ التفجيرات.

شكلت هذه العملية الثلاثية المركبة حالة من الذهول والمفاجأة العاصفة لأجهزة الأمن في منطقة تصنف كإحدى المناطق الهادئة، وبدأ أن الأمن في هذا التوقيت لم يكن لديه أدنى معلومات عن هذا التنظيم الجديد؛ لذلك احتاج الأمر إلى عمل معلوماتي مكثف يجب عن الأسئلة العديدة التي فتحت الأبواب على مصاريعها أمام كل الاحتمالات، فأرسلت مجموعة أمنية من القاهرة إلى العريش للعمل على هذه القضية، وأصدر وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي بياناً غامضاً مقتضباً ذكر فيه أن منفذي تفجيرات طابا هم 7 أفراد فقط وليسوا أعضاء في تنظيم إرهابي أكبر، وكان المقصود من هذا أن يترك التنظيم يتحرك بحرية - لفترة زمنية - حتى يمكن لأجهزة الأمن جمع المعلومات اللازمة بناء على هذه التحركات، لكن التنظيم كان يسبق الزمن ويتمتع بنشوة نجاح عملياته الأولى فعاود نشاطه من جديد قبل أن يصل الأمن إلى شيء ملموس، قام سريعاً في ملاذاته الآمنة بجبل الحلال بالتخطيط لتفجير المناطق السياحية في مدينة شرم الشيخ، وقام قائد التنظيم خالد مساعد والمسئول العسكري سالم الشنوب ونصر خميس الملاحى وعيد سلامة الطراوي بتحديد موعد زمني لتفجيرات شرم الشيخ وذلك في مايو 2005م، وكلفوا أعضاء التنظيم بسرقة عدد من السيارات وجلب المواد المتفجرة من المناطق الجبلية عن طريق شرائها

من مهربي تلك المواد الذين كانوا يشترونها بدورهم من لصوص المحاجر، لتنفيذ عملية تفجيرات جديدة من دون الإفصاح لأعضاء التنظيم عن مكانها. اختارت المجموعة القيادية عيد سلامة الطراوي للإشراف على تنفيذ تفجيرات شرم الشيخ التي تحدد لها يوم 23 يوليو 2005م، وقام المشرف على العملية الطراوي يرافقه ثلاثة عناصر اتخذت الأسماء الحركية (شافعي وسامي وحنفي) باستطلاع المدينة واختيار أماكن التنفيذ، وفي الموعد المحدد توجهوا للمدينة عبر الدروب الجبلية وتوجه الانتحاريون الثلاثة داخل المدينة ليفجروا أنفسهم في (فندق غزالة) و(كافيريا يرتادها السياح) و(منطقة تجارية بالقرب من منطقة السوق)، بينما عاد المشرف على العملية يرافقه 4 عناصر إرهابية إلى مدينة العريش لإطلاع قائد التنظيم على ما حدث، وهربوا جميعًا بعد ذلك في صحراء وسط سيناء بالقرب من منطقة جبل الحلال.

خلال شهري أغسطس وسبتمبر من نفس العام تمكنت أجهزة الأمن من تمشيط مساحات شاسعة من صحراء سيناء، حيث أسفرت عمليات الملاحقة والاشتباكات المسلحة مع أعضاء التنظيم عن قتل ما يقرب من 20 من الأعضاء في مقدمتهم قائد التنظيم خالد مساعد وعدد من مرافقيه، وكذلك في عملية أمنية كبيرة شهيرة تمت في جبل الحلال قتل المسئول العسكري بالتنظيم سالم الشنوب وألقي القبض على 25 آخرين، في مقدمتهم يونس عليان أبو جريد وأسامة النخلاوي والفلسطينيان ياسر عبد الله محيسن وأحمد إبراهيم محيسن وسليمان شويهر وعيد شويهر وأحمد عيد سلامو (عادل حبارة) الذي سبى نجمه بعد ثورة يناير عقب موجات الإفراج عن الإرهابيين، وعودته مرة أخرى إلى سيناء ليلعب دورًا محوريًا في معاودة نشاط التنظيم بقوة، وتورطه في التخطيط وتنفيذ أحد مذابح رفح الشهيرة (مذبحة رفح الثانية - 19 أغسطس 2013م) ضد قوات الشرطة باغتيال 25 مجندًا، قبل إلقاء القبض عليه في مدينة العريش بضربة أمنية ناجحة يوم 1 سبتمبر 2013م.

وفي محاولة من باقي أعضاء التنظيم الهاريين تخفيف الحصار الأمني والملاحقة الدائرة بجبل الحلال تم تنفيذ هجوم انتحاري في أغسطس 2006م ضد (القوات متعددة الجنسيات) في معسكرهم بالقرب من (مطار الجورة)، وتبين أن من بين الانتحاريين القيادي نصر خميس الملاحي ليكون بذلك آخر قيادي من هذا الجيل يلقي حتفه بعد المجموعة التي سبقته.

من المحطات الفكرية الهامة لهذا التنظيم الذي استمر بعد تلك الضربات الأمنية للصف الأول من قياداته، أن مجموعة خالد مساعد التي دخلت السجون تنفيذًا لعقوبات مختلفة التقت هناك مع مجموعات تتبع (جماعة الشوقيين)، وهي جماعة أسسها قبل سنوات مهندس زراعي من جنوب القاهرة يدعى (شوقي الشيخ)، تقوم أفكارها على تكفير المجتمع والحكام والجيش والشرطة، فر كثير من عناصرها إلى سيناء هربًا من الملاحقات الأمنية خاصة بعد موجة للإفراج عن بعض الإسلاميين المحبوسين منذ التسعينيات، وتم ذلك سنة 2006م ليعاود التنظيم إعادة تشكيل نفسه بطبعاته الجديدة، وكان لالتقاء عناصر من هاتين الجماعتين أن حدث بينهم وحدة فكرية وأطلقوا على أنفسهم اسم (التكفير والجهاد)، ثم غيروا الاسم إلى (القاعدة والجهاد) حين وجدوا أن كلمة التكفير غير مستساغة ولا تجذب لهم أتباعًا جديدًا.

هذا التنظيم الذي دعا لإقامة إمارة إسلامية في سيناء، ارتبط فكريًا بحكم قياداته بتنظيم القاعدة الأم، وكان يتواصل بشكل مستمر مع (جيش الإسلام الفلسطيني) الموجود في غزة، والذي اتهمه مباشرة وبالاسم وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي بالوقوف وراء (حادث كنيسة القديسين) في الإسكندرية مطلع العام 2011م، كما ثبت أنه تم تدريب المجموعة التي نفذت عملية شرم الشيخ في العام 2006م في منطقة «دير البلح» بغزة، وألقت أجهزة الأمن المصرية حينها القبض على (أيمن نوفل) من قادة عز الدين القسام واهتمته بأنه وراء تنفيذ العملية، إلى أن تم تهريبه في واقعة اقتحام السجون أثناء ثورة يناير

حيث ظل في أسير لمدة يومين، ثم تم تهريبه من أسير إلى سيناء ثم غزة عبر الأنفاق، كما تبين أن عناصر عديدة من التوحيد والجهاد تلقت تدريبها على أيدي كتائب القسام بعد هروبهم من سيناء لقطاع غزة خلال عام 2007م نتيجة لتشديد خناق الأمن عليهم، وعقب الثورة تم العكس حيث نزحت عناصر جهادية فلسطينية من غزة لداخل سيناء هرباً من ملاحقات حماس لتنضم إلى التنظيم وتحديث به نقله نوعية ثانية مكنته من ممارسة عملياته في وقت مبكر بعد ثورة يناير مباشرة، وهم من هذا التاريخ بالفعل غيروا اسم التنظيم للمرة الثالثة ليصير (التوحيد والجهاد).

بعد ثورة يناير في العام 2011م عادت عناصر التنظيم للتجمع والعمل سريعاً وبقوة مرة أخرى، ففي 16 سبتمبر 2011م كشف الأمن المصري عن منشورات توزع في سيناء باسم «الجماعات الجهادية» وكان وراءها تنظيم التوحيد والجهاد بتشكيله الجديد، وجاء المنشور الذي وزع باليد وتمت تلاوته على منابر المساجد تحت عنوان «الإنذار الأول والأخير»، حيث قام التنظيم بإلقائه في مدينتي رفح والشيخ زويد وبعض مناطق العريش، وجاء في المنشور أن الجماعات الجهادية بسيناء تعلن «سيناء إمارة إسلامية» لها عادات وتقاليدها مستمدة من الشريعة الإسلامية.. ولا داعي لوجود قوات الجيش والشرطة في سيناء، وتردد أن من قام بصياغة البيان (الشيخ/ أبو منذر الشنقيطي) مفتي التنظيم، لتبدأ بعدها سلسلة متلاحقة من العمليات الإرهابية ضد قوات الشرطة والجيش الموجودة بالمنطقة.

كان أشهر تلك العمليات عملية الهجوم على (قسم ثان العريش) لمرتين متتابعتين، ثم محاولة استهداف مبنى مديرية أمن شمال سيناء بقذائف آر بي جي، وأيضاً مجموعة من العمليات المتفرقة ضد قوات الأمن والجيش الموجودة على الطرق الرئيسية في العريش وعلى طرق الشيخ زويد ورفح وكانت تلك العمليات في العام 2011م وسقط في أغلبها ضحايا ومصابين من رجال الشرطة

والجيش، ثم جاءت العملية الأكبر في يناير من العام 2012م حين قام التنظيم بختف (25 خبيراً صينياً) يعملون في أحد المشروعات بوسط سيناء، على خلفية احتجاجات ومساومات مع أجهزة الأمن تتعلق بالمطالبة بالإفراج عن خمسة متهمين في العمليات الإرهابية التي سبقت ثورة يناير وتابعين للتنظيم، واستطاعت أجهزة الأمن في حينها الإفراج عن المخطوفين بعد مفاوضات مريرة وتهديدات مفتوحة بوساطة مشايخ بدو سيناء الذين تدخلوا بالضغط المباشر للإفراج عن هؤلاء المحتجزين.

وبقيت مجموعة من الاتهامات المعلقة في رقبة هذا التنظيم حتى الآن فهناك شبهات قوية تتردد، حول كونه المسئول عن الجماعة التي تورطت في قتل (16 جندياً مصرياً) تابعين لقوات حرس الحدود بالقرب من مدينة رفح، في شهر رمضان يوم 5 أغسطس 2012م فيما أطلق عليها إعلامياً (مذبحة رفح)، وأن هناك تنظيمات من الجانب الآخر في قطاع غزة قد شاركت وساعدت التنظيم في تنفيذ تلك العملية الكبيرة وهي تلك التنظيمات التي ترتبط بالتوحيد والجهاد منذ وقت مبكر، فدارت الشكوك حول جماعة «ألوية صلاح الدين» و«أكناف بيت المقدس»، وهما التنظيمان اللذان كان التوحيد والجهاد في هذا التوقيت يتلقى منهما الدعم اللوجستي والتدريبي.

كما دار حديث طويل داخل القبائل السيناوية - التي بدأت تستشعر الانزعاج الشديد مما يحدث حولها - أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين جماعة التوحيد والجهاد و«جماعة أنصار الإسلام الفلسطينية»، وقيل داخل أروقة القبائل إنهم من نفذ عملية خطف الجنود السبعة في مايو 2013م، تحت قيادة الجهادي (هاني أبو شيتة) شقيق الجهادي حمادة أبو شيتة المحكوم عليه بالإعدام في قضية تفجيرات طابا، والهجوم على قسم شرطة ثان العريش الذي راح ضحيته 5 من أفراد الشرطة ومدني واحد عام 2011م.

تنظيم أنصار بيت المقدس

تعود جماعة «أنصار بيت المقدس» في جذورها إلى الجماعات المسلحة التي فرت إلى شبه جزيرة سيناء وتوجهت إلى حمل السلاح منذ نهايات تسعينيات القرن الماضي، ويرجع تأسيسها وصولاً للشكل الذي أصبحت عليه الآن إلى القيادي الفلسطيني (هشام السعيدني)، كطور جديد من أطوار جماعة «التوحيد والجهاد» التي تسمى أم الجماعات المسلحة في سيناء، وكان السعيدني أحد أمراء هذه الجماعة آنذاك لكنه كان من قيادات الجانب الآخر مقيمًا في قطاع غزة، استطاع السعيدني مبكرًا أن يكون على علاقة عضوية بما يسمى «مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس» الذي يضم تحالفًا واسعًا من التنظيمات السلفية الجهادية في القطاع، ولم تخف تلك الجماعات تطابق توجهها الفكري ومرجعيتها مع «تنظيم القاعدة».

ومثل جميع التنظيمات الجهادية المسلحة لا تعرف «أنصار بيت المقدس» حدودًا جغرافية لعضويتها، فهي تضم عناصر من جنسيات مختلفة، ففضلاً عن العناصر المصرية يأتي في المقدمة القادمون من غزة حيث الجذر الأساسي للتنظيم، ويضم أيضًا لبيين ويمنيين وسودانيين وعراقيين وجنسيات أخرى غير عربية.

ظهر التنظيم في الأيام الأولى من ثورة يناير 2011م معلناً في أول بيان له أنه سيتخصص في تفجير خط تصدير الغاز المصري لإسرائيل والأردن، لحرمان العدو الإسرائيلي من الغاز المصري، ونفذ أول عملياته بالفعل في فجر يوم 5 فبراير 2011م قبل رحيل نظام مبارك ثم توالى العمليات تباعاً فيما بعد، والتي وصل عدد عملياتها إلى 25 عملية تفجير لخط الغاز و50 هجومًا انتحاريًا أو

مسلحًا على النقاط الأمنية الثابتة وأشهرها «كمين الريسة» الواقع على الحد الشرقي لمدينة العريش، وكان ذلك في إطار ابتزاز واضح من التيار الإسلامي (خاصة جماعة الإخوان) للمجلس العسكري أثناء فترة حكمه الانتقالية، والشاهد على هذا التفسير أن العمليات قد توقفت مباشرة مع وصول الإخوان لسدة الحكم وتولي الرئيس المعزول محمد مرسي منصب الرئاسة.

مراحل تشكيل تنظيم أنصار بيت المقدس؛

مر التنظيم بثلاث مراحل فارقة ساهمت في تكوينه بشكل كبير؛ الأولى بدأت في قطاع غزة عندما أسسه (هشام السعيدني) والذي انتقل إلى الأردن هربًا من ملاحقة الأمن لأعضاء تنظيم التوحيد والجهاد، والذي كان هشام عضوًا فيه، ليعود إلى سيناء مرة أخرى بعد هدوء مرحلة الملاحقات الأمنية فيما بعد اجتياح سكان القطاع للحدود المصرية في العام 2008م، وبدأ على الفور يجدد اتصالاته بالجماعات الجهادية الموجودة في سيناء لإقناعها بالانضمام تحت لوائه في تنظيم جديد يكون مقره في سيناء وفي غزة، ثم سافر إلى القطاع حيث أسس هناك (جماعة أنصار بيت المقدس) وكانت عناصرها في البداية من الأردن ومصر وفلسطين.. اعتقلته سلطات حماس على خلفية تنفيذه لعمليات ضدها؛ لأنها لا تطبق الشرع من منظوره الفكري الذي يعترف به، فقام أعضاء تنظيم بيت المقدس باختطاف أحد أهم مناصري القضية الفلسطينية بداخل غزة وهو مواطن إيطالي الجنسية، لتشن حماس على الفور حملة ضد تنظيم بيت المقدس لتحرير الرهينة الإيطالي، فقامت الجماعة بقتله وهرب السعيدني في اللحظات الأخيرة ليتمكن بعدها من العودة مرة أخرى إلى سيناء.

مع عودة هشام السعيدني إلى سيناء بدأت المرحلة الثانية في حياة التنظيم حيث أنشأ السعيدني (مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس)، كما استطاع جمع عدة جماعات تكفيرية صغيرة مشتتة في أرجاء سيناء لتنضوي تحت تلك اللافتة الجديدة وتحت قيادته، وشكل هذا الجهد التنظيمي معظم المرحلة

الثانية لتنظيم أنصار بيت المقدس لكنه ساهم في دفعه للأمام بقوة، وظل قائماً بهذه الصورة إلى فبراير 2013م حتى حدث التحول الثالث في (مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس) ليتحول إلى تنظيم أنصار بيت المقدس.

مرجعية التكفير وعقيدة الجهاد:

تعتمد «أنصار بيت المقدس» كغيرها من التنظيمات السلفية الجهادية على الأفكار التكفيرية لسيد قطب حتى الآن، وتضيف إلى برامجها التثقيفية كتابات أخرى حديثة موغلة أكثر في فكر التكفير ككتاب «إدارة التوحش» لمؤلف يكنى بأبي بكر ناجي، صدر عن جهة مجهولة تدعى «مركز الدراسات والبحوث الإسلامية» وهو كتاب صغير يتكون من حوالي 100 صفحة وغيرها من الأدبيات المشابهة، وتقوم أفكار التنظيم على شقين، أولهما عبادة الله وحده لا شريك له والدعوة إليه وتكفير أي شخص لا يؤمن بذلك، وثانيهما تعبيد الناس لله بالدعوة والقوة في حال عدم الاستجابة، وتحكيم الله في كل شيء ولا خيرة لبشر في ذلك، وعلى ذلك فإنها تكفر الحاكمين والمحكومين الذين لم ينقلبوا على حكاهم الطواغيت الذين يفضلون الديمقراطية وهي حكم البشر على تطبيق الشريعة وهي حكم الله، ويدعو التنظيم إلى قتال الجيش المصري لا بوصفه فئة ممتنعة، ولكن لكونه جيش حكومة كافرة بحكم الله.

كان الهدف من إنشاء تنظيم أنصار بيت المقدس في بداية الأمر هو السعي نحو تحرير القدس من الاحتلال الصهيوني كما يتضح من التسمية، وكما أعلن عن نفسه بداية داخل قطاع غزة لكنه سرعان ما أخذ منحى مغايراً تماماً لما تشكل من أجله كما ستتابع مسيرته فيما بعد ثورة يناير 2011م، وترتبط تلك الجماعة تاريخياً بجماعة التوحيد والجهاد رغم انفصالها عنها، وتنظيم أنصار بيت المقدس يأتي على رأس التنظيمات المسلحة التي تتبنى فكر القاعدة في سيناء وتسير على نهجها وقد ارتبط بالكثير من العمليات الإرهابية في مصر، لكن كلا التنظيمين سيعودان للتحالف مرة أخرى فيما بعد ثورة 30 يونيو والإطاحة بالإخوان،

ويربط البعض بين هذا التنظيم وتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية بسبب تبني هذه الجماعة أفكار تنظيم القاعدة واعتماد آلياته في تنفيذ العمليات الإرهابية، فضلاً عن الاستخدام الإعلامي المكثف للرسائل المصورة التي تعبر عن الجماعة بنفس نهج القاعدة التي تعطي هذا السلاح أهمية بالغة، وتستخدم أيضاً هذه الجماعة نفس التعبيرات اللغوية التي تطلقها القاعدة على عملياتها، فمثلاً أطلقت اسم «غزوة التأديب» على عملية انتقامية لمقتل أحد عناصرها «إبراهيم عويضة» في عملية اغتيال بوسط سيناء عن طريق تلغيم خط سيره على أيدي الموساد الإسرائيلي، وكان هذا ردّاً إسرائيلياً على استهداف التنظيم لمدينة إيلات «بصاروخين جراد»، وغزوة التأديب تلك كانت عملية إرهابية داخل الشريط الحدودي لإسرائيل قتل على إثرها اثنان من أعضاء التنظيم، فضلاً - كما أسلفنا - عن وجود مقطع طويل مصور ومعد للعرض باحترافية ملحوظة يحمل تفاصيل تلك العمليات وينعي العضو إبراهيم عويضة، ونشر هذا الفيديو على نطاق واسع في الشبكة الإلكترونية واحتوى فضلاً عن الرسائل الفكرية والتنظيمية، مقدمة طويلة تشي بوضوح على تنظيم القاعدة الأم وتتعهد فيه بالسير على نفس النهج وتورد مقاطع صوتية لزعيمها أسامة بن لادن في مقدمة هذه الرسالة المرئية.

وليس هناك أصدق ولا أوضح من كلمات البيان الصادر عن الجماعة في مرحلة التخطيط داخل التسميات، وأثناء ما كانوا يبذلونه من جهد تنظيمي من أجل توحيد التنظيمات المتناثرة في سيناء تحت رايتهم الموحدة، لتؤكد كلمات البيان مدى عمق ارتباطهم بتنظيم القاعدة وتقديم تحالفهم الجديد كأحد أفرع تنظيم القاعدة ومكانه شبه جزيرة سيناء، ففي 23 يناير 2012م صدر بيانهم الذي يبايعون فيه أيمن الظواهري وتنظيم القاعدة جاء نصه...

«إلى أميرنا الحبيب وشيخنا المفضل أبي محمد أيمن الظواهري، حفظك الله ونصرك وأعانك، من جنودك في سيناء الحبيبة في أرض الكنانة نبايعك على

السمع والطاعة في المنشط والمكره والعسر واليسر، فارم بنا حيث شئت فلن ترى ولن تسمع منا إلا ما تقر به عينك وتشفي به صدرك، فلن نقر ولن نستسلم إلا على آخر قطرة من دمنا في سبيل الله، وحتى يحكم الإسلام بعون الله تعالى، وفقكم الله شيخنا الحبيب المجاهد إلى ما فيه الخير للإسلام والمسلمين، ونسأل الله أن يحفظكم بحفظه وأن يحفظ قادة الجهاد في كل مكان، إنه ولي ذلك والقادر عليه».

واختتم البيان بتوقيع: «جنودكم في جماعة أنصار الجهاد في جزيرة سيناء». كان هذا هو القول الفصل والتعبير المباشر من التنظيم في طوره الجديد، وبعد أن نجح أن يضم لصفوفه مجموعة من التنظيمات الصغيرة والعديد من الكوادر المدربة والهائمة داخل سيناء، معلناً أنه سيمثل القاعدة على أرض سيناء من خلال صراع مفتوح مع النظام والأجهزة والمواطنين.

مسيرة جماعة أنصار بيت المقدس:

على الرغم من أن القوة العسكرية لهذه الجماعة ليست ضخمة، ولكن السر وراء بقائها شوكة في الظهر المصري حتى الآن رغم الحصار الأمني في سيناء، هو القدرة التنظيمية الكبيرة وسرية العمل، فضلاً عن تدفق الأسلحة والتمويل القادم إليهم من قطاع غزة، كما أنهم مدربون بشكل عالي الكفاءة وهو ما ساعدهم على البقاء لفترة أطول، وجميعها عناصر تجعل قوة هذه الجماعة مؤثرة في الوضع الأمني.

وأضحى لجماعة أنصار بيت المقدس قوة تأثيرية أتت من قدرتها التنظيمية والتدريبات المكثفة التي تتوفر لها في غزة من خلال ارتباطها الوثيق بالجماعات السلفية المسلحة الموجودة هناك، كما أصبح من الصعب اختراق بنيتها في ظل وجود دعم دائم وإمداد لوجستي وتسليحي وبشري قادمًا إليها عبر أنفاق غزة، فضلاً عن أن عناصرها تتحرك في مناطق تعرفها جيداً، وكانت لها سيطرة

عليها عقب ثورة 25 يناير 2011م لدرجة أن عناصرها كانت تتحرك علناً في سيارات مسلحة بالتوازي مع دور جماعات حليفة لها «رقية دينياً وأخلاقياً» على المجتمع السيناوي، حتى إنها أعلنت خلال 2011م عن إنشاء «محاكم شرعية» لفض النزاعات الاجتماعية بين المقيمين في مناطق الحدود في خطوة انعزاليه واضحة عن أجهزة المجتمع.

ويطلق ذلك التنظيم على عملياته مسميات مثل «فتح» و«غزوة»، في الوقت الذي يستمر فيه باستقطاب قوى جديدة بإعلانه انضمام تنظيم «أكناف بيت المقدس» و«شهداء الصخرة» إليه بالتنسيق مع تنظيم القاعدة، ويضم التنظيم أعداداً من شباب سيناء التابعين لقبيلتي السواركة والترابين وهي ميزة نوعية تساعد بقوة على تحقيق عنصر التأمين لنفسه وتساهم في تطور التنظيم من خلال تلك الحاضنة القبلية، وتتركز أنصار بيت المقدس في الشريط الحدودي بين مصر وغزة فيوجد التنظيم بقوة وينتشر في منطقة جنوب مدينتي رفح والشيخ زويد في قرية الماسورة والمهدية برفح والخروبة والسكاسكة والوادي الأخضر والليفتات بالشيخ زويد ومنطقة المزارع جنوب العريش، وينتشر أيضاً في قرية بغداد والمغارة وجبل الحلال وجوز أبي رعد وأم شيحان بوسط سيناء وقريتي الخروم والرويسات بجنوب سيناء، وعدد أعضائه يصل - في أغلب التقديرات - ما بين 1500 عضو إلى 2000 عضو.

يضم التنظيم عناصر أجنبية من جنسيات متعددة أهمها الفلسطينيون الذين يشكلون من 20٪ إلى 30٪ من تشكيلاته، وأعداداً أقل من العراقيين واللبنانيين والليبيين، كما يقول البعض بوجود أفغان وشيشان بين صفوفه، ومع الأموال المتدفقة يؤكد أهالي سيناء والخبراء العسكريون أن التنظيم لديه أسطول من السيارات المسروقة، وكميات كبيرة من الأسلحة والصواريخ والقذائف والقنابل، فضلاً عن عدد كبير من الألغام الأرضية المضادة للأفراد وللمركبات المدرعة.

أعلنت (جماعة أنصار بيت المقدس) عن نفسها بشكل رسمي عقب ثورة يناير بانضمام عناصر فلسطينية تسلمت من غزة للعناصر التكفيرية (بجماعة التوحيد والجهاد) بسيناء والاندماج في كيان واحد، توافقوا على تسميته جماعة «أنصار بيت المقدس» وكان أول ظهور للجماعة بتبنيها تفجير خط غاز العريش الذي يغذي إسرائيل خلال عام 2011م.. ثم عادت في 20 نوفمبر 2012م لتبني إطلاق صاروخ جديد على مدينة (إيلات الإسرائيلية)، ونشرت وقتها «مقطع فيديو» لشرح كيفية تنفيذ العملية، وخلال عام 2013م عادت أنصار بيت المقدس لتقصف مدينة إيلات الإسرائيلية بصاروخين استهدفا مخزناً للوقود ومدينة سكنية.

بدا أن الجماعة - كما تريد أن تقدم نفسها - تقصر عملياتها على العدو الإسرائيلي، حتى سقط الرئيس المعزول مرسي في 30 يونيو 2013م فغيرت بوصلة عملياتها مباشرة نحو أهداف في الأراضي المصرية، فاستهدفت الأمانة الأمنية والمؤسسات الشرطية بسيناء، وطلرت من أساليبها فتدريت بالتنسيق مع حركة حماس على استخدام الأساليب الانتحارية والتفجيرات عن بعد للعبوات الناسفة والسيارات المفخخة، كما لعبت «حركة حماس» في هذا التوقيت دور التواصل مع بعض عناصر أنصار بيت المقدس في سيناء عقب إعلان حركة تمرد يوم 30 يونيو 2013م التظاهر ضد محمد مرسي، لتقريب وجهات النظر بينهم وبين جماعة الإخوان والتأكيد على أن سقوط محمد مرسي من شأنه أن يقضي على أي محاولات مستقبلية لتطبيق الشريعة، وقدموا لهم الدعم المادي وأمدوهم بالأسلحة والقذائف والصواريخ، وكان لوجود العناصر الفلسطينية بجماعة أنصار بيت المقدس كبير الأثر في تدريب أعضاء التنظيم بصورة متطورة على كيفية قصف الصواريخ واستخدام العبوات الناسفة والسيارات المفخخة، والقيام بأعمال التفجيرات عن بعد.

كان التنظيم قد قام بعملية كبيرة قبل تولي محمد مرسي منصب الرئاسة لفتت إليه الأنظار بقوة، عندما خطط ونفذ تدمير وحرق «قسم شرطة ثان العريش»؛ وذلك عندما قامت مجموعة من «الملثمين» قدر عددها بنحو 200 فرد بمهاجمة قسم الشرطة الذي يقع في وسط مدينة العريش، واستخدموا في ذلك أسلحة متطورة (آر بي جي، وقنابل وأسلحة آلية متوسطة وثقيلة)، وتصدت لهم قوات من الشرطة والجيش لتسفر الاشتباكات التي استمرت 6 ساعات عن مقتل 5 أشخاص بينهم ضابطان؛ أحدهما من الشرطة والآخر من القوات المسلحة، إضافة إلى إصابة 19 شخصًا بجروح خطيرة، كانت تلك العملية تمثل سابقة هي الأولى من نوعها في مصر، كما دشت أول تحالف تنظيمي ما بين أنصار بيت المقدس وجماعة التوحيد والجهاد، ثم استكمل هذا التحالف عملياته بقتل ضابط شرطة بالسياحة وشرطي آخر أمام مسجد الإسكندرية بالعريش لتتوالى بعد ذلك سلسلة متتابعة من عمليات استهداف رجال الشرطة أو القوات المسلحة سقط فيها العشرات من الضحايا وكانت تتم في أغلبها في محيط مدن العريش والشيخ زويد ورفع، حتى دخل التنظيم في مرحلة كمون وهدوء ظاهري فيما بعد تولي محمد مرسي منصب الرئاسة.

كسر التنظيم فترة الهدوء الظاهري في نهاية عام حكم الإخوان بعملية خطف الجنود السبعة في مايو 2013م، والتي جاءت مباغتة وشكلت في تفاصيلها النواة الحقيقية لبداية التفاوض بين جماعة الإخوان المسلمين - والتي كانت على رأس السلطة آنذاك - وأنصار بيت المقدس، ووضعت خلاله أسس التنسيق بينهما فيما تم بعد ثورة 30 يونيو، وسنذكر تفصيلات تلك العملية لاحقًا حيث شكلت متغيرًا فارقًا لكل الأطراف في هذا التوقيت الدقيق - قبل ثورة يونيو بأيام.

استؤنف العمل الإرهابي بصورة أكثر ضراوة من قبل التنظيم فيما بعد سقوط الإخوان، عندما أعلنت الجماعة مسئوليتها عن مقتل 25 من جنود

الأمن المركزي في 19 أغسطس 2013م في عملية عرفت إعلاميًا باسم «مذبحة رفح الثانية»، ثم محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم في سبتمبر 2013م عقب استهداف موكبه في حي مدينة نصر فور خروجه من منزله، وأسفر الحادث عن إصابات عديدة بينها عدد من أفراد الشرطة، وبعدها بثت أنصار بيت المقدس فيديو عبر الإنترنت تعلن فيه مسئوليتها عن تنفيذ العملية ذكر فيه أن منفذ العملية رائد سابق بالجيش المصري «وليد بدر» متطرف فكريًا وتم فصله من الخدمة في العام 2005م؛ انتقامًا لما سماه بيان الجماعة «مجازر دار الحرس الجمهوري، رابعة العدوية، رمسيس، والإسكندرية»، وقد حرص التنظيم على أن يظهر هذا الضابط في الشريط المصور بملابس عسكرية - لوحظ أنها من النوع القديم الذي تم تغييره منذ سنوات - حتى يبدو لمن لا يعرف تلك التفاصيل الدقيقة أن هناك ضابطًا بالجيش يقوم بعملية اغتيال لوزير الداخلية المصري.

بعدها تبنى التنظيم الهجوم بسيارة مفخخة على مديرية أمن جنوب سيناء في أكتوبر 2013م واستهداف مبنى المخابرات العسكرية في الإسماعيلية في الشهر نفسه، وفي نوفمبر 2013م أعلن التنظيم مسئوليته عن مقتل المقدم محمد مبروك مسئول ملف الإخوان المسلمين في جهاز الأمن الوطني - أمن الدولة سابقًا - في عملية معقدة تمت بحي مدينة نصر شرق القاهرة بجوار منزل الضابط، لتلقي هذه العملية بظلال كثيفة عن مدى التعاون الذي يتم بين التنظيم وبين جماعة الإخوان المسلمين فيما عرف حينها بمصطلح «الإرهاب بالوكالة»، كما تم القبض بعدها على أحد ضباط الشرطة العاملين بمديرية أمن القاهرة والذي ثبت من التحريات تورطه في تزويد التنظيم بمعلومات، عن خط سير ضابط الأمن الوطني ومواعيد تحركاته وذلك بعد أن نجح التنظيم في تجنيد هذا الضابط لشراء تلك المعلومات منه مقابل المال.

كانت تلك الفترة الزمنية نهاية عام 2013م وبداية عام 2014م هي الفترة الذهبية من عمر التنظيم، والتي كان فيها قد نجح في ضم كل من تنظيمي التوحيد والجهاد وكتائب الفرقان مما شكل له نقلة نوعية في مستوى الأداء العملياتي، وشهدت تلك الفترة بالفعل زخمًا من التصعيد ضد أجهزة الدولة بشكل أصبح فيه اسم «أنصار بيت المقدس» مرادفًا للضربات الإرهابية النوعية القادرة على الوصول لأي نقطة داخل سيناء وخارجها.

في ديسمبر 2013م تبنى التنظيم تفجير مديرية أمن الدقهلية (بدلتا مصر - مدينة المنصورة) والذي أسفر عن مقتل 16 كان من بينهم 14 من ضباط الأمن وتدمير المبنى وما حوله بصورة كبيرة، ثم مهاجمة كمين أمني في محافظة بني سويف بشمال الصعيد أودى بحياة 6 من رجال الشرطة، في سياق استهدافات متكررة للنقاط الأمنية الموجودة بالعاصمة ومحافظات الدلتا، مما فسر بأن التضييق والملاحقة التي تتم داخل سيناء من قبل قوات الجيش وأجهزة الأمن دفعت التنظيم إلى عبور القناة غربًا ليمارس ضرباته، والتي أخذت منحى أشد خطورة بنزولها للكتلة السكانية الأكبر والأهداف الأكثر اتساعًا وامتدادًا.

في يناير 2014م نفذ التنظيم أخطر وأقوى عملياته بتفجير مديرية أمن القاهرة (بوسط العاصمة)، ليعقبها بعد ذلك إسقاط مروحية عسكرية بسيناء بالقرب من مدينة الشيخ زويد عن طريق استهدافها «بصواريخ جراد»، أثناء قيامها بطلعة روتينية لتفقد الحالة الأمنية ورصد منطقة الشريط الحدودي الشرقي، ثم اغتيال لواء شرطة مدير المكتب الفني لوزير الداخلية في نفس الشهر أيضًا بالتزامن مع احتفال المصريين بذكرى ثورة يناير.

حاول التنظيم أن يخرج من دائرته الجغرافية التي يلاحق فيها من قبل الأجهزة الأمنية، ففي شهر فبراير من العام نفسه قام التنظيم بتفجير انتحاري لحافلة سياحية بمدينة طابا أسفر عن مقتل سائحين من كوريا الجنوبية إلى جانب سائق الحافلة، وقال التنظيم في بيان له إن الهجوم «جزء من الحرب الاقتصادية

ضد النظام الخائن في مصر». وأضاف البيان «سوف نراقب عن قرب تحركات هذه العصابة الخائنة من العملاء وسنستهدف كل مصالحهم الاقتصادية بهدف غل أيديهم عن إيذاء المسلمين». ومثل الهجوم تحوّلًا في طبيعة الأهداف التي تتعرض لهجمات في سيناء نحو استهداف المجموعات السياحية التي تزور شبه الجزيرة المصرية.

واستمرارًا للبحث عن أهداف غير متوقعة من قبل أجهزة الأمن توجه بإحدى أقوى وأخطر خلاياه في 22 / 7 / 2014م، ليستهدف التنظيم نقطة عسكرية في الفرافرة بطريق الواحات البحرية - الفرافرة بمحافظة الوادي الجديد، وأسفر عن استشهاد 21 مجندًا وضابطًا وإصابة 4 آخرين ومقتل 4 من منفذي الهجوم، وليعود مرة أخرى في يوم الجمعة 24 / 10 / 2014م إلى سيناء حيث قام التنظيم بأكبر عملية إرهابية في سيناء خلال 4 سنوات، وهي الهجوم على نقطة عسكرية «بكرم القواديس» جنوب مدينة الشيخ زايد والذي أسفر عن استشهاد 30 مجندًا وضابطًا وإصابة 29 آخرين.

ما ظهر من قدرات التنظيم في هاتين العمليتين الأخيرتين كان يشي بأن التنظيم قد تلقى دعمًا نوعيًا من الخارج متمثلًا في عناصر جديدة مدربة تدريبًا مميزًا، فضلًا عن أنواع جديدة ومتطورة من التسليح مما أضفى على التنظيم طابعًا عسكريًا أقرب لعمل الميليشيات التي تستطيع عناصرها التعامل بكفاءة مع كافة أنواع الأسلحة المتنوعة، وبدا التنظيم وكأنه من خلال تلك العمليات الكبيرة يمدشّن انتقاله إلى مرحلة جديدة سرعان ما أفصحت بالفعل عن نفسها لينتقل فيها نقلة تنظيمية هائلة إلى الأمام، ففي يوم 10 / 11 / 2014م قام تنظيم أنصار بيت المقدس ببتح مقطع صوتي يعلن فيه بيعته لأبي بكر البغدادي أمير تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجاء نصه:

جماعة أنصار بيت المقدس

محرم 1436هـ - نوفمبر 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الإعلامي لجماعة أنصار بيت المقدس يقدم:

كلمة صوتية بمبايعة خليفة المسلمين:

أبي بكر البغدادي

وانضمامها للدولة الإسلامية.

«بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الوهاب، منزل الكتاب، ومنشئ السحاب، وهازم
الأحزاب، القائل في كتابه الكريم:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُمُ عَلَىٰ تَحَرُّفٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ إِلِيمٍ ﴿١٠﴾ تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾﴾ [الصف: 11].

والصلاة والسلام على الضحوك القتال ومن بعث بالسيف بين يدي
الساعة حتى يعبد الله وحده، صلى الله عليه وسلم، هو القائل في الحديث
الذي رواه البخاري ومسلم، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه
قال: (أُمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً
رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا
مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله تعالى)
أما بعد؛

فبعد عقود من الزمن ظل المسلمون يتجرعون فيها كئوس الذل والهوان، والظلم والطغيان على أيدي الطغاة من عملاء اليهود وحلفائهم؛ أذن الله أن ترفع راية الجهاد في بلادنا، وشرفنا سبحانه لنكون من جنده الذين اختارهم لقتال أشد أعداء الأمة اليهود، فنلنا منهم نيلاً عظيماً، وأثخنا فيهم الجراح في العديد من الغزوات كأم الرشراش وغيرها، فقام أعوانهم وحراسهم من الطغاة والمرتدين ليحولوا بيننا وبينهم، وجاءوا إلينا بخيلهم وخيلائهم ليدكوا الأرض ويهلكوا الحرث والنسل، يريدون بذلك أن يستأصلوا شأفتنا، ويسلبوا كرامتنا، فهبت ليوثنا ليردوا عاديتهم وحقاقتهم، قال تعالى: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ لِلَّذِينَ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 193]، وقال سبحانه: ﴿قَتِّلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيَصْرِكُمْ عَلَيْهِمْ وَيُشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: 14].

ولا زالت سيوفنا مسلولة عليهم حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، والحرب بيننا وبينهم سجال، وهذا هو الحال في العديد من بلاد المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، حرب صليبية شعواء على الإسلام وأهله من اليهود والصليبيين وأعوانهم من طواغيت العرب والروافض والمرتدين، وكان النصيب الأكبر من هذه الحرب على إخواننا المجاهدين في العراق والشام، التي هي عقر دار المؤمنين وخيرة الله من أرضه، وفيها خيرة جنده، فارتوت الأرض بدماء الشهداء وتضحياتهم، وتجلت معية الله بالنصر والتمكين لعباده المؤمنين، فمرغوا أنوف الكافرين وحلفائهم وأثلجوا صدور المسلمين وضعفائهم بانتصاراتهم وفتوحاتهم، وتوالت الانتصارات والفتوحات، حتى بزغ فجر جديد، وعز مجيد بقيام دولة للمسلمين، وارتفعت راية التوحيد وأقيمت الشريعة وطبقت الحدود، وأزيلت الحواجز وكسرت السدود، وأعلنت الخلافة في العراق والشام، واختار المسلمون خليفة لهم هو

حفيد خير الأنام فلم يسعنا والحال هذه إلا أن نلبي داعي الله، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من مات وليس في عنقه بيعة؛ مات ميتة جاهلية»، فطاعة لأمر الله عز وجل وطاعة لرسوله صلى الله عليه وسلم بعدم التفرق ولزوم الجماعة، نعلن مبايعة الخليفة: إبراهيم بن عواد بن إبراهيم القرشي الحسيني، على السمع والطاعة في السر والعسر والمنشط والمكره، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله إلا أن نرى كفرًا بواحا عندنا فيه من الله برهان، وندعو المسلمين في كل مكان لمبايعة الخليفة ونصرته، طاعة لله وتطبيقًا لواجب العصر المضيق.

فالحمد لله الذي أنعم علينا بقيام دولة للمسلمين تجمع شملهم، وتوحد كلمتهم، وتعيد لهم عزتهم وكرامتهم بعد أن ضيعتها أجيال الوهن لعقود من الزمن.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أوجه رسالتي لأهلنا في مصر:

ماذا تنتظرون بعد انتهاك أعراضكم، وسفك دماء أبنائكم على يد هذا الطاغوت الأرعن وجنوده، ومتى ستسل سيوفكم في وجوه أعدائكم لتزيلوا هذا العار عن كواهلكم؟.... أرضيتم الذل والهوان؟!

قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ۝٧٥﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾

[النساء: 75، 76].

فلا خلاص لكم من هذا الذل والصغار إلا أن تجاهدوا في سبيل الله وتقاتلوا أعداء الله، قال صلى الله عليه وسلم: (ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا) فلن تنفعكم السلمية المخزية ولا الديمقراطية الكفرية، وقد رأيتكم كيف أودت بأصحابها وأربابها، ولئن تموتوا بعزة وكرامة خير من أن تعيشوا أبد الدهر في ذلة ومهانة، والسعيد من اتعظ بغيره.

وأما رسالتي لإخواني المجاهدين في كل الجبهات؛ إلى ماذا ترومون، وبأي شيء تطمحون؟

أبعد أن قامت دولة للإسلام والمسلمين، ونصب عليهم خليفة وأمير للمؤمنين، فإذا بكم تتقاعسون عن نصرتها، وتتخاذلون من الموقوف تحت رايتها في الوقت الذي تكالب عليها العالم بأسره، فما بالكم وما هو عذركم يا معشر المجاهدين؟

فاجتماعكم قوة وتفرقكم ضعف، وعزها عزكم لو تعقلون. ولا خير فيكم إن خلص إليها وفيكم عين تطرف، ولا أحسبكم فاعلين.

فاحسموا أمركم، واجمعوا شتاتكم، وانصروا دولتكم، فأنتم بها وهي بكم.

ووالله، إنها على الحق المبين، ومؤيدة بنصر الله القوي المتين، فاتقوا الله ربكم، ولا يغرينكم الشيطان بهمزه ولمزه، إنه لكم عدو مبين.

ألا هل بلغت اللهم فاشهد.. ألا هل بلغت اللهم فاشهد.. ألا هل بلغت اللهم فاشهد.

اللهم انصر عبادك المجاهدين، وانصر دولة الإسلام والمسلمين، وأعن أميرها أمير المؤمنين، وهبي له البطانة الصالحة.

اللهم عليك بكل من تحالفوا على هذه الدولة، اللهم اجعل كيدهم في نحركم، واجعل تدبيرهم تدميرهم، واجعل الدائرة عليهم.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين».

وفي يوم 14 / 11 / 2014م أعلن «أبو بكر البغدادي - زعيم تنظيم الدولة الإسلامية - داعش»، قبوله بيعه التنظيم في سياق مقطع صوتي له قال في جزء منه:

«أبشروا أيها المسلمون فإننا نبشركم بإعلان تمدد الدولة الإسلامية إلى بلدان جديدة، إلى بلاد الحرمين واليمن وإلى مصر وليبيا والجزائر، ونعلن قبول بيعه من بايعنا من إخواننا في تلك البلدان، وإلغاء اسم الجماعات فيها وإعلانها ولايات جديدة للدولة الإسلامية وتعيين ولاية عليها، وكما نعلن قبول بيعات من بايعنا من الجماعات والأفراد في جميع تلك الولايات المذكورة وغيرها، ونطلب من كل فرد منهم اللحاق بأقرب ولاية إليه والسمع والطاعة لواليتها المكلف من قبلنا.

ويا أبناء العقيدة في سيناء الحبيبة هنيئًا لكم وأبشروا، هنيئًا لكم أيها الرجال، هنيئًا لكم قيامكم بواجب الجهاد ضد طواغيت مصر، هنيئًا لكم نصر تكم بيت المقدس، هنيئًا لكم إرهاب اليهود، وما عسانا أن نقول لكم وقد كسرتم أغمادكم وأحرقتم سفنكم ومضيتم تشقون طريقكم في الصخر، صابرون على المرقابضون على الجمر، صابروا وأبشروا، فلينصركم الله».

وبعد ساعات قليلة من نشر هذا المقطع الصوتي، قام تنظيم أنصار بيت المقدس بتغيير اسمه المستخدم في مواقع التواصل الاجتماعي وتوثر إلى اسم «ولاية سيناء»، وفي اليوم التالي أذاعت «ولاية سيناء» من خلال المواقع الجهادية ومواقع التواصل الاجتماعي فيديو يحمل اسم «صولة الأنصار»،

تضمن الفيديو العديد من مشاهد تفجير خط الغاز واغتيال العديد من ضباط ومجندي الجيش والشرطة وعمليات اغتيال لبعض المدنيين، وتصوير توثيقي لعملية «كرم القواديس»، وانتهى بخطبة من شخص يدعى «أبو أسامة المصري» قال فيها:

تحدث وهو يشير إلى بعض الأسلحة والذخائر المستولى عليها من كمين كرم القواديس قائلاً:

«هذا ما آل إلينا بغزوة مباركة على هؤلاء الطواغيت المرتدين من حاجز حدودي لهم، وبمكان يستقرون فيه ويبتون فيه، وهذه أسلحتهم التي كانوا يستخدمونها، ويقتلون بها المستضعفين من الرجال والنساء، وهذه مدفعيتهم وذخيرتها التي كانوا يقصفون بها بيوت الآمنين بالليل وبالنهار.

ولم نجد منهم رجلاً رشيداً أبداً.. لم نجد منهم رجلاً عاقلاً أبداً!!

ولكن بلغ السيل الزبى، وتعدوا الحدود حتى دخلوا على المستضعفين والمسلمين في كل مكان، وقتلوا الأطفال والنساء وهدموا البيوت وقصفوا بالليل وبالنهار، ولم يراعوا حرمة ولا بلداً ولا وطناً كما يقولون.

فماذا ينتظرون منا.. وقلنا لهم قبل ذلك:

إن الحرب لم تبدأ بعد.. إن الحرب لم تبدأ بعد.

فهذا ما ترونه منا الآن، وسترون أكثر من ذلك، والباقي أدهى وأمر، إن ما ترونه الآن ليس إلا البداية، لقد فتحتم على أنفسكم باباً لن تستطيعوا أن تغلقوه، لقد أعذرنا إلى الله عز وجل فيكم أكثر من مرة، ولكنكم لا تفهمون ولا تتفكرون ولا تتدبرون.. فانتظروا منا ما تحذرون.

ووالله الذي لا إله غيره، لقد جئناكم برجال يحبون الموت كما تحبون أنتم الحياة، فلا تظنون أن سكوتنا عنكم لضعف ولا لخور، ولكن الأمر عليكم

تنتهون، كنا نقاتل أئمة الكفر منكم ونقتل رؤساءكم وقاداتكم علّكم تهتدون، علّكم تنتهون، علّكم ترون الأمر وما يحدث فيهم فترجعون.

قال الله عز وجل: ﴿فَقَتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: 12]، فقاتلنا أئمة الكفر وما زلتم على غيكم، وما زلتم على ما أنتم فيه، بل كل يوم تشتدون على المسلمين سطوة، وكل يوم تقتلون المستضعفين.. أما آن لكم أن تفهمونا يا قوم. ثم أكلم قومي وبني جلدتي وأهلي من النساء والرجال والأطفال كلكم أجمعين، هذا جيشكم، إنه يأبى إلا أن يحارب الله ورسوله، إنه يأبى إلا أن يقاتل أولياء الله، إنه يأبى إلا أن يهجر المسلمين من أرض سيناء، إنه يحمي أولياءه من اليهود، لم يغضب أبداً غضبة - ولو واحدة - للمسلمين، ولقد رأيتكم بأعينكم ما فعله بالمسلمين في مصر وفي كل الميادين، إن هذا الجيش قد تخطى كل الحدود، وإن هذا الجيش قد فعل ما لم يفعله فرعون في أي قطر، إن هذا الرجل فرعون، فرعون مصر قد تخطى ما فعله فرعون، فرعون قال: سنقتل أبناءهم ونستحيي نساءهم وإننا فوقهم قاهرون، أما هذا فقد قتل الأبناء وقتل النساء وقصف البيوت ولم يبق على الأرض من عمار أبداً، ولكن هذا لن يخيفنا، ولسوف يستمر بنا الأمر، ولسوف نقتلكم أجمعين عن بكرة أبيكم أيها المرتدون، ولترونا منا ما تحذرون.. وعد الله سبحانه وتعالى، وهذا الأمر أمامكم بادٍ، أول صولة عليكم، ولن تكون الأخيرة علّكم تفهمون. إلى الجنود، إلى من يتبعون هذا الفرعون أقول لهم:

لا تكونوا فيمن قال الله - عز وجل - فيهم: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ، فَاطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ﴾ [الزخرف: 54]، فأنتم لكم عقول، لا تكونوا كالبهائم تساقون، انظروا إلى ما يفعله هذا الرجل، ليس لكم في هذا ناقة ولا جمل.

وإلى أهالي الجنود وآبائهم وأمهاتهم:

إن أبناءكم يدخلون هذا الجيش ليعيشوا دنياهم بعده، فلم يعيشوا الدنيا ولم يلحقوا بالآخرة، فلا نصر وادينا، ولا انتصروا لأنفسهم وعاشوا الدنيا حتى، ووالله الذي لا إله غيره لن تأخذنا هداة أبداً بمن كان في صف هذا الطاغية المرتد، فاعلموا هذا الأمر وافهموه، وقد كان في ذلك منا نذير ونذير ونذير، دمرت همرات ودبابات ومدركات وقتل رءوس كفر، أما أن لكم أن تفهموا، أما أن لكم أن تفهموا، إنا والله لن نترك هذا الطريق.

ووالله الذي لا إله غيره، إن الله - سبحانه وتعالى - ناصرنا لا محالة عليه، فانظروا إلى حالهم الآن وانتظروا منا ما هو قادم، لئن لم ينتهوا عن هذا الفعل، ولئن لم ينتهوا عما يفعلون في المسلمين ليروننا كل يوم مثل ذلك، فأسأل الله سبحانه وتعالى في عليائه أن ينصرنا عليهم، ويمكننا منهم، ويمنحنا أكتافهم.

وأقول رسالة إلى إخواننا الأسرى القابعين عندهم:

فو الله إنا لم ننسكم، وهذه أولى خطواتنا لتحريركم، ولن نترككم. وإلى أخواتنا الأسيرات: إنا لم ننسكن، وهذه هي أولى خطواتنا لتحريركن، ولن يكون الأمر على مصر فقط، بل إن الأمر سيمتد حتى نحكم شرع الله سبحانه وتعالى في كل ربوع الأرض.

فلنحكم شرع الله - سبحانه وتعالى - في الأرض، ولنقيم دينه، ولننصرن المستضعفين، ولنفكن الأسارى، ولنكسرن الحدود، حتى يجعل الله - سبحانه وتعالى - المسلمين يمرق بعضهم على بعض في كل ربوع الأرض، لا جوازات للسفر، ولا تأشيرات، ولا غيرها من هذه الحدود التي جعلوها، فلا ينظر لهذا الأمر على أنها سيئة، ولئن متنا ليخلفن الله عز وجل أقواماً من بعدنا، وليكونن من بعدنا أجيال وأجيال تنصر دين الله سبحانه وتعالى،

ولئن نمت في سبيل الله - جل وعلا - لخير لنا من أن نعيش في هذه الأرض
ولا يحكم شرع الله.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينصر عباده المجاهدين في كل مكان.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

وجزاكم الله خيرًا».

وبعد هذا البيان وهذه المبايعة وانتقال التنظيم إلى طوره الجديد كفرع
معتمد لتنظيم داعش الأم الموجود في سوريا والعراق، انتقل التنظيم بعملياته
إلى طور جديد قدم فيها نفسه بالعناصر الجديدة المحترفة التي وصلته وبالطفرة
التسليحية التي ظهرت معه على مسرح العمليات، فقام بتنفيذ مجموعة متوالية
من العمليات النوعية.....

في مساء يوم 29 / 1 / 2015م قام التنظيم بشن هجوم على «مقر الكتبية
- 101» بالعريش ومديرية أمن شمال سيناء، بالتزامن مع مهاجمة العديد من
المقرات الأمنية الأخرى وأسفرت عن استشهاد 29 ما بين مجند وضابط،
و43 مصاباً منهم 28 عسكرياً و15 مدنياً، وشهدت مدن رفح والشيخ زويد
والعريش مجموعة من الانفجارات، منها استهداف فندق القوات المسلحة
بالعريش بقذيفتي هاون، وفندق ضباط الشرطة بالعريش بقذائف هاون، كما
تعرضت بعض الكائنات بمدينة الشيخ زويد لإطلاق النيران من جميع الجوانب
وسقوط صواريخ عليها، وفي رفح تم الهجوم على أحد المقرات العسكرية
وتعرض كمين الماسورة إلى إطلاق نيران شديد.

وفي 12 / 4 / 2015م قام التنظيم بهجوم متزامن على (قسم ثالث العريش -
تفجير مدرعة بالشيخ زويد - هجوم مسلح على كمين الماسورة برفح)، أسفر

هذا الهجوم الثلاثي عن استشهاد 14 من مجندي وضباط الشرطة والجيش، وإصابة العشرات ما بين مدنيين وأفراد قوات مسلحة وشرطة.

وبتاريخ 16 / 5 / 2015م استهدف التنظيم سيارة مدنية بمدينة العريش، تقل عددًا من القضاة لنقلهم من مقر عملهم إلى محل إقامتهم وأسفر عن استشهاد 3 قضاة وسائق السيارة، وجاءت هذه العملية بعد ساعات من الحكم على بعض قيادات الإخوان من أعضاء مكتب الإرشاد وآخرين بإحالة أوراق بعضهم إلى مفتي الجمهورية للنظر في إعدامهم، في إحدى القضايا المتهمين فيها والمنظورة أمام إحدى الدوائر الجنائية بالقاهرة.

ثم بعدها في يوم الأربعاء الموافق 1 / 7 / 2015م قام التنظيم بأكبر وأضخم هجوم إرهابي في سيناء، حيث هاجم ما يزيد على 200 مسلح 12 موقعًا وتمركزًا أمنيًا في الشيخ زويد، مستخدمين الأسلحة الثقيلة والخفيفة والصواريخ الموجهة وصواريخ مضادة للطائرات وقذائف آر بي جي، فضلًا عن السيارات المفخخة والعبوات الناسفة، ونجحت القوات المسلحة في صد الهجوم الذي أسفر عن استشهاد 17 مجندًا وضابطًا من القوات المسلحة، ونتج عنه تكبيد العناصر المهاجمة خسائر فادحة في المعدات والأفراد ومقتل ما لا يقل عن 205 مسلحين، واستمرت هذه المعركة بين القوات المسلحة والعناصر المهاجمة لما يقارب 12 ساعة متواصلة.

كتائب الفرقان

(كتائب الفرقان) من أهم وأشرس الجماعات الإرهابية التي خرجت بعد 30 يونيو 2013م لتنفيذ أعمال إرهابية، ولم تتبن قبل هذا التاريخ أي عمليات بل لم يظهر الاسم ذاته طوال عام حكم الإخوان أو ما قبله، رغم أن هذه الفترة شهدت زخمًا محمومًا في تشكيل الجماعات والحرص على الإعلان عن نفسها، مما ألقى بشكوك عميقة حول تكوين تلك الكتائب وعناصرها التي اتسمت بالغموض الشديد رغم كونها منتجًا تكفيريًا جهاديًا نمطيًا مما كانت تزدهم به سيناء في هذا التوقيت.

عدم الإعلان أو توافر معلومات حول تشكيل تلك الجماعة - ذهب بالتفسيرات إلى كونها قد تشكلت داخل عباءة «أنصار بيت المقدس»، أو أن تكون قد تشكلت خارجها ثم سارعت بعد ذلك في الاندماج معها، وهناك تفسير آخر حدد عناصرها بأنهم مجموعة تنتمي فكريًا وتنظيمًا لإحدى فصائل قطاع غزة السلفية الأكثر تشددًا، وانضم إليهم مجموعة من العناصر المصرية قبل البدء في تنفيذ عملياتهم.

عمليات (تنظيم كتائب الفرقان) رغم محدودية عددها لكنها عبرت عن تنظيم قادر بالكوادر والتسليح أن ينتج عملاً إرهابيًا نوعيًا، فقد بدأت في منطقة سيناء والمناطق المجاورة لها ثم انتقلت مبكرًا في تطور سريع فارق لتحاول أن تنفذ عمليات أخرى في القاهرة وباقي المحافظات المصرية وهو ما نجحت فيه أيضًا.

كتائب الفرقان كانت تمثل منافسًا قويًا لأنصار بيت المقدس فكلاهما كانا يتقاسمان العمليات الإرهابية النوعية بعد 30 يونيو، ولم تكذ أنصار بيت المقدس تعلن مسؤوليتها عن عملية ما حتى تعلن كتائب الفرقان مسؤوليتها عن العملية التالية.

من أهم العمليات التي قامت كتائب الفرقان بتنفيذها قبل أن تنضم لأنصار بيت المقدس، أنها قامت في يوم 14 أغسطس 2013م برصد واستهداف العقيد أركان حرب محمد الكومي رئيس استطلاع الوحدة الثامنة دفاع جوي وقد نجحت الجماعة في قتل اثنين آخرين كانا بالسيارة مع العقيد الكومي، بعد أن أمطرت السيارة بوابل كثيف من النيران من مجموعتين من العناصر المسلحة كانتا موجودتين في أماكن بالطريق سمحت لهما بمحاصرة السيارة، وحالت كثافة النيران المفاجئة من أن يتمكن حارس العقيد الكومي أو هو شخصيًا من التعامل مع القوة المهاجمة، نفذت العملية في مفارق أبو صوير على الحدود ما بين محافظتي الشرقية والإسماعيلية وكان ذلك من خلال «كتيبة النصر» التابعة لكتائب الفرقان كما أذاعت بعد ذلك في مقطع مصور أظهر صور الضحايا بعد تنفيذ العملية، كما جاء بنفس المقطع المصور المنشور على شبكة المعلومات الإلكترونية قيام الجماعة باستهداف رجل قالت إنه من الطغاة والمرتدين.

ثم بعد أيام قليلة في 30 أغسطس 2013م ذهبت كتائب الفرقان للعملية الأكبر والأخطر، عندما نجحت عناصر مسلحة من التنظيم في الوصول إلى منطقة قريبة جدًا من المجرى الملاحي لقناة السويس، كانت هذه المنطقة تقع في منطقة أحراش على الضفة الشرقية للقناة - أي من داخل سيناء - مما مكن تلك العناصر المسلحة من استهداف (السفينة الصينية - كوسكو آسيا) بقذيفتين آر بي جي، ورغم عدم إحداث خسائر مؤثرة في السفينة الصينية فهي بالأساس سفينة نقل حاويات لكن تلك العملية شكلت نقلة نوعية، في مدى الخطورة الداهمة للعمليات الإرهابية التي وصلت للمرة الأولى لمرق استراتيجي

بحجم «قناة السويس» يكتنفه العديد من التشابكات الدولية، لضمان تسيير الملاحة العالمية فيه بشكل آمن وهي مسئولية الأجهزة المصرية بصورة مباشرة.

ومن قناة السويس كهدف هو الأخطر مما قام به التنظيم إلى هدف حيوي آخر له أيضًا درجة أهمية غير اعتيادية، ففي فجر الإثنين 7 أكتوبر 2013م خرج التنظيم من سيناء ليصل إلى أطراف القاهرة العاصمة ويقوم باستهداف «مركز البث الفضائي - القمر الصناعي» بجوار حي المعادي، استخدم عناصر التنظيم قذائف آر بي جي للمرة الثانية في تنفيذ الهجوم حيث أطلق قذيفتين أحدثت إحداهما ثقبًا في أحد الأطباق العملاقة بقطر متر تقريبًا، وتضمن المقطع المصور الذي تم بثه مباشرة بعد تنفيذ العملية بعنوان (البيان الثالث - لمجموعة كتائب الفرقان)، الذي قالت فيه «إنها تعلن استهداف المركز الرئيسي للأقمار الصناعية بالمعادي لسان حال سحرة فرعون - بقذيفتين صاروخيتين من آر بي جي»، ودعت كتائب الفرقان من سمتهم «أبناء الإسلام وأهل التوحيد» إلى تحديد أهدافهم، وعدم الفرقة، مضيفة.. لا تأخذكم رافة بهم بدعوى أن منهم جهالًا، فأهل الكفر والشرك من المنتسبين إلى الإسلام يعاملون بما يستحقونه ويقاثلون عليه، والجهل لا يعطي شرعية لتجمعات الكفر والشرك، بل تقاثل وتحارب، وجاء ذلك حسب نص البيان المنشور حيثئذ.

بعد هذه العمليات وهذا البيان اختفت الجماعة تقريبًا والأرجح أنها انضمت لجماعة أنصار بيت المقدس فأصبحوا جماعة واحدة، وربما يفسر ذلك القوة التي بدأت تكتسبها أنصار بيت المقدس عن باقي الجماعات الأخرى التي نشأت بعد 30 يونيو 2013م، فمعظم التقارير الأمنية ترجح أن كتائب الفرقان من بعد عملية القمر الصناعي بالمعادي اتخذت قرارًا بالعمل تحت لواء أنصار بيت المقدس، خاصة أن هناك مجلس شورى عامًا يجمع هذين التيارين وتيارات جهادية أخرى، فربما كان وراء الدعوة الرغبة في توحيد الصفوف واكتساب مزيد من القوة بالعمل تحت مظلة واحدة مادامت الأهداف واحدة.

وأغلب التكهّنات تذهب أيضًا إلى أن هذه الجماعة نفذت أكثر من عملية، ولكن لم يسعفها الحظ إلا بالإعلان عن هذه العمليات قبل أن تنضم لجماعة أنصار بيت المقدس، ولعل هذا هو السر وراء بعض العمليات التي نفذت على أرض سيناء ولم تعلن أي من الجماعات المسلحة تبنيها حتى هذه اللحظة، فقد تكون هذه الجماعة قد نفذتها ثم انضمت لأنصار بيت المقدس، ثم تم إغفال هذه العمليات فيما بعد أو تجاهلها التنظيم الذي غير جلده بعد أن انضم لجماعة أنصار بيت المقدس.

كشفت نيابة أمن الدولة العليا خلال تحقيقاتها واعترافات المتهمين في «القضية رقم 423 - حصر أمن دولة عليا»، النقاب عن أن قائدي كتيبة الفرقان محمد أحمد نصر وهاني مصطفى أمين عامر، اتصالاً بأيمن نوفل قائد كتائب عز الدين القسام، ورائد العطار القيادي بالحركة، واتفقا معها على إعداد القسام للجماعة عسكريًا وبدنيًا، وإيجاد مساحة للعمل العسكري المشترك بينهم، وبدأ العمل بتسلل محمد أحمد نصر قائد كتيبة الفرقان، وبصحبه كل من: أحمد سليمان محمد، محمد سمري محمد، أيمن أنور عبدالرحيم - الهارب، وتنسيقهم معًا وإرسالهم لمجموعة أخرى ضمت: محمد أحمد محمود عيد قيشاوي، أحمد أشرف عبدالرحمن - فلسطيني، ومجموعة أخرى بقيادة المتوفى - عبدالله رباع، الذين تلقوا جميعًا في غزة تدريبات على كيفية إعداد وتصنيع المفرقات واستخدام الأسلحة النارية وقذائف الهاون.

وأقر «المتهم رقم 158 - أحمد سليمان محمد سليمان» أثناء التحقيقات، بانضمامه لما يسمى كتيبة الفرقان التي تكفر الحاكم، وتوجب الخروج عليه، وأنه تأثر بكتابات وإصدارات أيمن الظواهري، وأنه أسس شركة للبرمجيات بمشاركة القيادي هاني مصطفى أمين الذي كان عضوًا سابقًا في جماعة الإخوان، وأن شريكه تولى مسؤولية حملة الانتخابات الرئاسية لـ «حازم صلاح

أبو إسماعيل» في الإسماعيلية، ثم انضموا معًا لكتيبة الفرقان التي أسسها محمد أحمد نصر، والتي أصبحت فيما بعد جزءًا من أنصار بيت المقدس.

وذكر أحمد سليمان أن «كريم محمد أمين - محبوس»، هو من اقترح للجماعة اسم الفرقان، وأن محمود عبدالعزيز عبدالقادر من شمال سيناء تولى قسمها الإعلامي، وأنهم اعتمدوا على التمويل الذي كان يأتيهم بصورة منتظمة من قطاع غزة، وأنه تم تقسيم كتيبة الفرقان إلى مجموعات، منها مجموعة الإسماعيلية، ومجموعة العريش، ومجموعة القاهرة التي اتخذت مقرًا لها بشارع الملك فيصل في الجزيرة.

اتفقت قيادة عز الدين القسام مع محمد أحمد نصر، على تنفيذ عمليات مسلحة ضد النظام المصري بعد عزل محمد مرسي، هذا ما أشار إليه أحمد سليمان بقوله: المتهم الرابع محمد أحمد نصر الأستاذ بجامعة قناة السويس والهارب، قرر استهداف بارجة أمريكية حال مرورها بقناة السويس بقذائف الآر بي جي، كلفه بعدها المتهم الخامس المحبوس هاني مصطفى أمين بدراسة إمكانية ذلك، فرصد مرور البوارج المارة بالقناة من مسكنه المطل عليها، ورأى صعوبة استهداف أى بارجة وأنه يمكن استهداف أى سفينة أخرى تمر من القناة، فحضر إليه قائد الفرقان محمد أحمد نصر وبحوزته قذيفة آر بي جي، وعدد آخر من القذائف التي أخفاها في سيارته الميتسوبيشي فضية اللون، ثم استقلا السيارة ومعهما أبو حفص محمد سمري - هارب، ومروا من ناحية مهدمة من سور المجرى، لتحديد الموقع الأمثل لاستهداف السفن المارة، وفي يوم 22 من شهر رمضان عام 2013م استقل هاني مصطفى ومحمد أحمد نصر دراجة بخارية، وراقب أحمد محمود الملاح الطريق، وأمنهم المتوفى عبدالهادي أحمد عبدالهادي بسلام ناري، ليجتازوا جميعًا سور المجرى ويطلق هاني مصطفى قذيفة على إحدى السفن المارة، ثم عادوا ليصوغ محمد أحمد نصر بيانًا إعلاميًا عبر شبكة الإنترنت.

ثم قامت قيادات التنظيم باستئجار شقة بمدينة الشروق سكن فيها معه محمد أحمد نصر، وأثناء تلك الفترة تلقوا اقتراحًا باندماج أنصار بيت المقدس وكتيبة الفرقان، بعدها أمرهم نصر بمرافقته وتأمينه بالسلاح، إلى أن وصلوا إلى مسكن تقابلوا فيه مع «زعيم أنصار بيت المقدس - توفيق فريج زيادة»، وكان بصحبته الهارب الخطير سلمي سلامة المكنى بـ «أبو إسرائ»، واسمه الحركي يسري، واتفقوا جميعًا على أن يتم الاندماج بعدة شروط أهمها، أن يكون محمد أحمد نصر عضوًا في مجلس شورى الجماعتين، وأن تقوم أنصار بيت المقدس بشن عدة عمليات تنسبها إعلاميًا إلى كتيبة الفرقان، حتى يذيع صيت الأخيرة ويغدو الإعلان عن اندماجهما فيما بعد ذا وقع إعلامي كبير.

سلم المتهم هاني مصطفى لتوفيق فريج زيادة وسلمي سلامة، جهازي حاسوب محمول عليه مقاطع مصورة لموكب وزير الداخلية، بعد أن رصدته «كتيبة الفرقان»، وأعلم هاني القياديين أنه يحوز «صواريخ كاتيوشا» أخفاها بأرض زراعية تمهيدًا لاستخدامها في الاعتداء على قناة السويس مرة أخرى.

واعترف المتهم كريم محمد أمين أمام النيابة، بأن كتيبة الفرقان اعتمدت في كل أعمالها العدائية للدولة على أسلحة أمدتها بها كتائب القسام، وأن محمد أحمد نصر أوفد «محمود سمري محمد» من حي الفواخيرية بالعريش - هارب، ليلتقي بأحد عناصر القسام في منطقة الريسة، وأن العنصر الفلسطيني الحمساوي أعطاه مبلغًا ماليًا كبيرًا، و8 أسلحة كلاشينكوف وصندوق ذخيرة وقاذفتي صواريخ آر بي جي وثلاث قذائف أخرى، كما أمدت الحركة كتيبة الفرقان بأموال في غضون أكتوبر 2013م، كما أمدتهم بعدد من الأسلحة وصندوق ذخيرة أخفاها حسام أحمد محمد حسن مروان بمدينة الشروق، لاستخدامها في بعض العمليات في القاهرة.

ودفعت قيادة كتائب عز الدين القسام الذين التقاهم محمد أحمد نصر، وهما أيمن نوفل ورائد العطار، إلى استهداف وسائل الإعلام المصرية وضربها ضربة

موجة، واعترف كريم محمد أنه في غضون سبتمبر 2013م تلقى تكليفاً برصد مبنى «قناة سي بي سي» في مدينة الإنتاج الإعلامي، وأن نصر سلمه هاتفاً محمولاً لتصوير مداخلها ومخارجها، وأنه تمكن من الدخول لمدينة الإنتاج الإعلامي بصحبة أحد العاملين بها «فهد وحيد سلامة - أحد زملاء الدراسة»، والذي تحجج له أنه يريد الحصول على فرصة عمل إعلامية، فاصطحبه إلى مقر عمله بقناة المحور وتسلسل من هناك لمبنى «سي بي سي» فصور المبنى ومداخله، وسلم المقاطع المصورة للهارب محمود سمري محمد أحمد خطابي.

وعن التنسيق مع جماعة أنصار بيت المقدس قال كريم محمد أمين إن الأخيرة قامت بعدة عمليات مسلحة، ونسبتها للفرقان لتضليل الأمن وليلعلو صيتها، منها الهجوم على مكتب بريد وسرقة عدة سيارات لمسيحيين، ومحاولة استهداف قناة السويس، ومنها ما اقترحه المتوفي عبد الهادي أحمد عبد الهادي من قتل ضابطي شرطة بسجن الاستقبال تربطه بها صلة جيرة، فكلفه نصر بإمداد مهندس البرمجيات المحبوس أحمد سليمان محمد سليمان بمعلوماتها، كما كلفه برصد «مقر البنك الأهلي - الكائن بشارع التسعين بالقاهرة الجديدة».

«محمد علي عفيفي بدوي ناصف» الذي كان يطلق على نفسه اسماً حركياً «محسن»، وفي فترة أخرى أطلق على نفسه «أسامة»، اعترف بتولييه قيادة المنطقة المركزية للجماعة في القاهرة، وكان يشرف على تأسيس وإنشاء وإدارة جميع الخلايا العنقودية المتفرعة من التنظيم على مستوى الجمهورية خارج نطاق سيناء ومدن القناة.

وأوضح أنه تمكن من تكوين وتشكيل خلايا متعددة، الأولى في المنصورة وكان قائدها هو «أحمد محمد السيد عبدالعزيز السجيني - مصعب»، ومعه يحيى المنجى سعد وعادل محمود البيلى ومحمد عادل شوقي علي عجور، وعدد آخر تم تجنيدهم بمعرفة «أنور صالح أنور صالح عمران - نور» في غضون عام 2011م، والمجموعة الثانية كانت بمحافظة كفر الشيخ وكان يتولى مسئوليتها

«مصطفى حسني عبدالعزيز الكاشف - خالد»، ومعه معتز محمد عبد الخالق زغلول وعدد آخر جندوا عام 2011م، والثالثة في الشرقية تولى إمارتها «إبراهيم عبدالرحمن السيد عوض - الحاج حمدان».

وبحسب اعترافاته أسس التنظيم عام 2012م خلية في مدينة السادس من أكتوبر، تلقى أعضاؤها تدريبات عسكرية في سيناء ثم سافروا لسوريا لاستكمال باقى تدريباتهم، وأنه صدر أمر بتدريب 6 من تلك الخلية على استخدام الأسلحة الآلية وأنهم تدربوا بإحدى المزارع بمحافظة الشرقية، وكانت هناك مجموعة بمحافظة الجيزة تولى الإشراف عليها «أشرف على على حسانين الغرابلي - أدهم»، ومعه محمد عبد الغني على عبدالقادر وتم تأسيسها في النصف الأول من عام 2013م، أما المجموعة السادسة فكانت في الفيوم وأشرف عليها أيضًا «محمد السيد منصور - أبو عبيدة»، ومعه صلاح الدين عبدالهادي مصطفى عبدالرحمن، والسابعة في محافظة قنا تم تأسيسها في بداية عام 2013م وأشرف عليها أيضًا أبو عبيدة، والثامنة أسسها عمر ابن «الشيخ رفاعي سرور» الذي كان شيخًا لقيادات الجبهة السلفية، وكان معه «فهمي عبدالرءوف» الذي توفي في مdahمة الجيش «عرب شركس» و«سمير عبدالحكيم - شادي» توفي في عرب شركس أيضًا.

«محمد علي عفيفي بدوي ناصف» اعترف أيضًا إنه تمكن من تكوين عدد من الخلايا المتخصصة التي ضمت عددًا من أعضاء الخلايا بالمحافظات وآخرين من خارجها، الأولى هي «الخلية الإعلامية» كان من أهم أعضائها «عبدالرحمن إمام عبدالفتاح إمام - أبو عبد الملك»، والثانية «خلية المهندسين» ذوي الخبرة الهندسية الذين يتولون تصنيع الدوائر الإلكترونية للتفجير، ومنها كان «محمد سيد أبو العينين - عماد» ومحمد رمضان طنطاوي، وكانت لقاءاتهم تتم بوحدة سكنية يمتلكها محمد رمضان في حلوان، وأنهم توصلوا لتصنيع دوائر للتفجير

عن بعد عن طريق الهاتف المحمول تسمى «دائرة الشباك»، وتقنية أخرى هي ضبط الدائرة للتفجير في توقيت محدد سلفاً قد يصل لمدة شهر لاحقاً.

وتابع قائلاً: كونا «خلية كيميائية» اختص أعضاؤها بإجراء التجارب لتصنيع أفضل المواد البادئة للتفجير، كان عضواً فيها بلال إبراهيم صبحي وهمام محمد أحمد عطية، وكانت اجتماعاتها تتم بالعاشر من رمضان في شقة العضو وسام مصطفى سيد حسين، وأكد أن عضو الجماعة محمد فتحي عبدالعزيز ومحمد ربيع محمد كانت لديهما مزرعة في الشرقية يخزن فيها التنظيم الأسلحة والمفرقات، ويجهزون فيها السيارات المفخخة وقاذفات الآر بي جي.

.... تلك كانت صورة بانورامية من داخل أحد أخطر التنظيمات الإرهابية، من واقع أوراق القضية «القضية رقم 423 - حصر أمن دولة عليا»، نقلاً عن اعترافات تفصيلية أدلى بها بعض العناصر الهامة في التنظيم الذي نشأ وترعرع على أيدي قيادات كتائب عز الدين القسام، ولفت إليه الأنظار بجرأة ومهارة عناصره التي تدربت وأهلّت للقيام بعمليات إرهابية في الفترة التي كان الإخوان في الحكم، ونفذوا سريعاً ما جهزوا وأعدوا له فور إزاحة الإخوان بثورة 30 يونيو بمجموعة العمليات التي سبقت انضمامهم لتنظيم أنصار بيت المقدس.

اللافت للانتباه في اعترافات المقبوض عليهم في هذه القضية المذكورة ورود بعض من المعلومات الهامة، مثل أن عناصر التنظيم ذات الكفاءة والتأهيل العالي كانت من ضمن المجموعة التي عرفت إعلامياً بـ «خلية عرب شركس»، وهي المجموعة التي تم دفعها من قبل تنظيم أنصار بيت المقدس بعد اتحاد كتائب الفرقان معه إلى المنطقة القريبة من القاهرة، لارتكاب مجموعة من العمليات الكبيرة والخطيرة في القاهرة والقليوبية والدقهلية ضد أهداف مميزة للجيش والشرطة وتمكنت الخلية من تنفيذ الكثير منها، وحين تم مداومة مقر الخلية في قرية «عرب شركس» من قبل القوات الخاصة كان لافتاً للانتباه أن

المجموعة لن تستسلم بسهولة فهي قد زرعت كماً كبيراً من الألغام كنوع من الحماية لنفسها من المdahمات الأمنية، وحينها أدارت معركة مسلحة مع القوات المهاجمة استمرت نحو 6 ساعات كاملة قبل تمكن الأخيرة من قتل مجموعة منهم والقبض على آخرين غير من ارتدوا أحزمة ناسفة وقاموا بتفجيرها في القوات الخاصة محاولين أكبر قدر من الخسائر في صفوفهم، وقد كان لكتائب الفرقان عنصران ذكرا بالاسم في اعترافات زملائهم في ما جاء من أقوال القضية السالفة.

ظهر أيضاً اسم «همام محمد أحمد عطية» في اعترافات المتهم محمد علي عفيفي ناصف ذاكراً أن هماماً كان أحد أعضاء «الخلية الكيميائية»، التي تخصصت في صناعة مواد التفجير ودوائرها الكهربائية، همام عطية لم يسقط في قبضة الأمن في هذه القضية بل ظل هارباً ليظهر بعدها بنحو عام كزعيم ومؤسس لتنظيم آخر موجود على الساحة الآن «تنظيم أجناد مصر»، تخصص التنظيم في القيام بعمليات إرهابية عن طريق أسلوب واحد اشتهر به هو زرع العبوات المتفجرة والناسفة، بعد تنفيذ مجموعة من العمليات بالجيزة والقاهرة استطاع الأمن من خلال نشاط تحرر معلوماتي أن يصل إلى مكان اختباء همام عطية في منطقة «فيصل - محافظة الجيزة»، وأثناء مdahمة الأمن للمقر كرر همام والمجموعة التي كانت معه مشهداً مقارباً لما حدث في عملية عرب شركس من اشتباك مسلح شرس مع قوات الأمن فضلاً عن استخدام الأحزمة الناسفة، مما دفع قوات الأمن للتعامل بالنيران مع الموجودين داخل هذا الحي السكني المزدهم ليسقط همام عطية قتيلاً في تلك المdahمة بعد المعركة المشار إليها وسقط آخرون في قبضة الأمن من أعضاء تنظيم «أجناد مصر».

تنظيم السلفية الجهادية

يتخذ «تنظيم السلفية الجهادية» من شمال سيناء مركزاً له ولتحرركاته وهو يدعو صراحة للحرب على الكفار وإسرائيل، ويتبنى التنظيم أفكار «تنظيم القاعدة» لكنه لا يتصل بها تنظيمياً، وتقرب أفكاره بصورة كبيرة من فكر «الجماعة الإسلامية» التي ظهرت في سبعينيات القرن الماضي فيما يخص الجهاد باعتباره الفريضة الغائبة عن حياة المسلمين، مع التأكيد بأن الهدف من الجهاد المسلح هو إقامة الدولة الإسلامية وإعادة الإسلام الصحيح إلى المسلمين، ثم الانطلاق بعد ذلك لإعادة الخلافة الإسلامية من جديد في كل ربوع الأرض الإسلامية، ويحتل كتاب «الفريضة الغائبة» موقع الدستور بالنسبة للتنظيم لمؤلفه (محمد عبد السلام فرج) أحد قيادات تنظيم الجهاد في السبعينيات، والمتهم الخامس في قضية اغتيال الرئيس السادات وصدر ضده حكم بالإعدام في أكبر عملية إرهابية تمت في بداية الثمانينيات بتحالف تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية حينئذ، بالإضافة لبعض الكتابات الأخرى التي تدور في ذات الفلك كمرجعية عامة للتنظيم.

يعد تنظيم السلفية الجهادية من أكبر التنظيمات المسلحة الموجودة في سيناء من ناحية أعداد المنتمين إليه، حتى إنه يوصف بأنه تنظيم فضفاض يضم العديد من الأجنحة ترتبط فقط ببعضها فكرياً، لكنها تتقاطع تنظيمياً وفق قيادات كل جناح من أجنحة التنظيم، فهو بالفعل استطاع أن يشكل أكثر من فرع داخل سيناء نفسها بعضها موجود في منطقة شرق العريش، والبعض الآخر يتواجد في جنوب مدينة بئر العبد التي تقع على مسافة نحو 100 كم غرباً من العريش، وأخطر فروع التنظيم يتخذ من منطقة جنوب الشيخ زويد ورفح بالقرب من

الشريط الحدودي مع قطاع غزة مسرحاً لتدريباته وعملياته وتواصله مع أنصاره داخل مدن القطاع، لذلك يوصف بأنه التنظيم الجسر ما بين سيناء وقطاع غزة، كما أن وجوده بقوة في أكثر من مكان داخل مدن شمال سيناء حقق له علاقات واسعة مع كافة التنظيمات العاملة في سيناء في مجال تهريب الأسلحة.

يعتمد تنظيم السلفية الجهادية على إضفاء أهمية لنشاطه المسلح وتشكيل صورة نبيلة لأعضائه، بالتأكيد على ارتباطه بالقضية الفلسطينية بشكل أساسي، وذلك لحشد الأنصار تحت هذه اللافتة البراقة ولضمان تمتعه بحاضنة القبائل السيناوية التي يتواجد وسطها، لكن بعض الأجنحة المشار إليها من هذا التنظيم انحرفت عن هذه الأفكار إلى فكرة تكوين إمارة إسلامية مركزها سيناء لتكون نواة لدولة الخلافة الإسلامية.

أعلن تنظيم السلفية الجهادية مسؤوليته في بيانات إعلامية منشورة في أكثر من موقع جهادي على شبكة المعلومات الإلكترونية أنه وراء تفجيرات خطوط الغاز ما بين مصر وإسرائيل، والتي حدثت على مدار العامين اللذين أعقبا ثورة يناير 2011م، رغم أن تنظيم أنصار بيت المقدس كان يعلن تبنيه لمثل هذه العمليات، مما يدل بشكل كبير على انخراط أكثر من تنظيم في عمليات مشتركة خاصة مع تنظيم السلفية الجهادية الذي كما أسلفنا كان له تواصل جيد مع معظم الجماعات الموجودة على الساحة، وقد توافرت حينها معلومات دقيقة تفيد بأن العديد من عناصر هذا التنظيم انتقل للعمل في تنظيمات أخرى، بسبب التقارب الفكري الكبير فيما بينهم وتمتع تنظيم السلفية الجهادية ب ذخيرة عديدة تسمح له بذلك.

كما تم الإعلان أيضاً بمعرفة التنظيم نفسه عن تبنيه لبعض العمليات المتفرقة ضد قوات الشرطة والجيش، والتي وقعت في معظمها في محيط مدينة العريش العاصمة وشرقاً بالقرب من مدينتي رفح والشيخ زويد حيث يتواجد في تلك المنطقة الجناح الأعنف من هذا التنظيم.

التكفير والهجرة (الرايات السوداء)

بدأت تلك الجماعة نشاطها في «وسط سيناء»، ثم امتدت لتجد لنفسها موطئ قدم ناحية «الشريط الحدودي» لتقترب من قلب الأحداث، وأعلنت عن نفسها من العرش مستغلة حالة الفراغ الأمني التي عانتها سيناء فيما بعد ثورة يناير 2011م، وأطلقت على نفسها بداية اسم «تنظيم التكفير والهجرة» وعندما وجدت نفورًا ما من تلك التسمية استبدلت به اسم (تنظيم الرايات السوداء)، وهي جماعة تتبنى أفكارًا قائمة على تكفير الحاكم الذي لا يطبق شرع الله، وينسحب مفهوم التكفير على من دونه من أركان نظام حكمه وصولًا إلى قاعدة المجتمع البعيدة عن شرع الله، ويطلق أهالي سيناء خاصة سكان المدن الساحلية الرئيسة على أعضاء هذا التنظيم اسم «التكفيريين»، ولا ترى تلك الجماعة التكفيرية غضاضة في استهداف المدنيين كونهم أبناء مجتمع كافر لا يقيم حدود الله، وتسبب بعضها في إثارة الفرع بمناطق مختلفة بالعرش خلال أشهر قليلة من ظهورها بعد تعديها على بعض المواطنين وأصحاب المحال، ودعوة بعضها لتطبيق الشريعة بالقوة وبشكل غامض غير مفهوم لذلك لا يحظى أبناء هذه الجماعة بأي تعاطف من أبناء سيناء، مما جعل العدد الأكبر من هذه الجماعة يتشرب خارج المدن وفي منطقة الوسط الفقيرة في السكان نظرًا لطبيعتها الجغرافية القاسية، وتميل هذه الجماعة التكفيرية في سيناء إلى الإنغلاق على نفسها ولا تميل إلى الاتصال تنظيميًا بأي جماعات إسلامية أخرى، وتقوم أفكارها على تكفير جنود وضباط الشرطة والجيش بشكل واضح، باعتبارهم جنود الحاكم الكافر وأدواته لتوطيد حكمه المخالف للدين والشريعة حسب أفكارهم.

ترجع جذور تلك الجماعة إلى عام 1965م، عندما شنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات واسعة للإخوان المسلمين بعد اتهام قادة جماعة الإخوان حينها بالتخطيط لقلب نظام الحكم، وهي القضية التي عرفت إعلاميًا «بتنظيم 65» والتي تم على أثرها إعدام سيد قطب مع عدد آخر من قادة الإخوان المسلمين، في هذا التوقيت كان شباب الجماعة يتعرضون لمعاملة قاسية داخل السجون، ومنهم من تعرض لألوان من التعذيب، فنبتت فكرة تكفير الحاكم في ذهن الشيخ السكندري «على إسماعيل»؛ إذ صاغ حينها أفكار الجماعة وسعى للاستدلال على هذه الأفكار من الكتاب والسنة لكنه سرعان ما عاد إلى رشده وأعلن تبرؤه من هذه الأفكار، أحد شباب الإخوان المعتقلين في هذا التوقيت آمن بالفكر التكفيري إيمانًا مطلقًا، ووفق ما وصل إليه أنه انسحب هذا التكفير ليشمل المجتمع كله وزاد من إيمانه به ما تعرض له من تعذيب، كان هذا الشاب هو «شكري مصطفى» الذي بايعه بعض أنصار تنظيم الإخوان ليكون أميرًا للجماعة وقائدًا لها.

ظل شكري مصطفى في المعتقل عدة سنوات ثم خرج عام 1971م ليبدأ نشاطه في تكوين «جماعة التكفير والهجرة»، وغرس في نفوس الشباب الذين التفوا حوله الأفكار المتطرفة التي تشبع بها في المعتقل، وفي عام 1973م أمر بهجرة الجماعة إلى الجبال بعد أن أعلن تكفير المجتمع وتكفير الحاكم الذي لا يحكم بما أمر الله، فلجأ أعضاء التنظيم إلى الجبال والكهوف والمغارات في محافظة المنيا وتحديدًا قرب مدينة أبو قرقاص، فتم القبض عليهم في القضية (رقم 618 أمن دولة لسنة 1973م)، وعندما خرجوا من المعتقل عقب حرب أكتوبر اتسع نشاط الجماعة وزاد عدد أعضائها وانتقلوا بها إلى القاهرة، إلى أن تم تقديمهم للمحاكمة في قضية اغتيال الشيخ الذهبي وزير الأوقاف (القضية رقم 6 لسنة 1977م) وقضت المحكمة وقتها بإعدام خمسة من قادة التنظيم على رأسهم شكري مصطفى وماهر عبد العزيز.

لكن الجماعة لم تتوقف عن العمل حتى بعد إعدام أميرها وقادة التنظيم بها حيث لجأت للعمل السري، وقضى العشرات من أعضائها سنوات طويلة في المعتقلات وبعضهم أعلن توبته من هذه الأفكار، كما كان للتيار السلفي المعتدل دور كبير في إعادة الكثير من الشباب الذين آمنوا بفكر التكفير إلى الصواب، لكن الجماعة لم تمت وعادت تطل برأسها من جديد في سيناء وكان انتقال الجماعة إلى سيناء قد تم من خلال بعض أعضائها الذين خرجوا من السجون، وكانوا يمارسون نشاطهم سرًا وبدءوا يتدربون على استخدام السلاح وأقاموا علاقات وثيقة في البداية مع بعض التنظيمات المتطرفة الأخرى في سيناء وهم من أوصلوهم لقطاع غزة، لبدءوا هناك صقل مهاراتهم بمنطقة دير البلح داخل القطاع، في تدريبات مكثفة على معظم الأسلحة النارية والأنواع المختلفة من المفرقات التي تستخدم في التفجير.

من أهم العمليات التي قام بها التنظيم قيام بعض من عناصره بتحطيم تمثال الرئيس أنور السادات الموجود بميدان البلدية وسط مدينة العريش، وذلك أثناء استهداف «قسم ثان العريش» بهجوم مسلح وقتل عدد من ضباط الجيش والشرطة في يوم 29 يوليو 2011م، كما قام التنظيم بتفجير «ضريح الشيخ زويد» 3 مرات استنادًا لفتوى أن إقامة الأضرحة نوع من الشرك بالله، وفي نهاية عام 2011م قام التنظيم بقتل عدد من رجال الشرطة (ضابط شرطة و3 شرطين).

في شهر مايو 2012م استهدف التنظيم أفراد الشرطة والجيش المصري في «نقطة الماسورة» التي تقع على مدخل مدينة رفح المصرية، كما أطلق المسلحون قذيفة «آر. بي. جي» على مدرعة شرطة طراز فهد، وأسفر الهجوم عن مقتل شرطي مصري من قوات الأمن المركزي ولقي حتفه في مكان الحادث، كما أصيب عدد آخر من القوات الموجودة بالمكان.

أصدر التنظيم في نهاية أغسطس 2012م بياناً تبرأ فيه من عملية قتل الجنود بمنطقة رفح، فيما بعد عملية اغتيال جنود حرس الحدود والتي عرفت إعلامياً «بمذبحة رفح الأولى»، ثم كرر هذا البيان نفسه مرة أخرى بنفي علاقته بعملية خطف الجنود التي وقعت في طريق «رفح - العريش» بالقرب جداً من منطقة نفوذه في مايو 2013م.

جند الإسلام

رغم محدودية عدد أفراد هذا التنظيم والذي تقدره أعلى التقديرات بنحو 500 عنصر مقاتل، لكن يعد تنظيم (جند الإسلام) من أخطر الجماعات والتنظيمات المسلحة الموجودة في سيناء، حيث إنه من أكثر التنظيمات تسليحًا فهو يمتلك أسلحة كثيرة ومتطورة منها قذائف «آر بي جي» ومضادات الطائرات والدبابات، فضلًا عن الألغام ومدافع الجيرينوف التي تثبت على سيارات الدفع الرباعي.

يتركز التنظيم في منطقة جبل الحلال وجبال المهدية وهي منطقة تقع جنوب العريش بالقرب من الطريق الأوسط خلف مدينة الحسنة، ويشكل التنظيم من هذه المنطقة أهم قاعدة عسكرية له وللتنظيمات الأخرى لشن هجمات على إسرائيل كما يروج لنفسه، فهو يقدم نفسه على الساحة الجهادية بأنه معني فقط بإعداد المقاتلين لحرب المحتل على أرض فلسطين، وتمكن تنظيم «جند الإسلام» من تحقيق انتشار واسع في سيناء باعتبار كونه يمثل الجناح العسكري المسلح لمعظم الجماعات والتنظيمات في شبه جزيرة سيناء التي لا تمتلك مهارات أو أدوات قتالية، فتتخصص مهمة «جند الإسلام» في إعداد المجاهدين وتدريبهم وتسليحهم وإمدادهم بالخرائط وخطط العمليات الجهادية المسلحة في سيناء.

في يوم الإعلان عن اغتيال أسامه بن لادن بمعرفة القوات الأمريكية في باكستان ظهرت تلك الجماعة في استعراض علني بمنطقة المدن الحدودية الشرقية، وشوهدوا في هذا اليوم مع أهالي المنطقة يستقلون طابورًا طويلًا من سيارات الدفع الرباعي المجهزة بالأسلحة، وهم يرتدون ملابس سوداء وملثمي الوجوه يرفعون علم تنظيم القاعدة ويرفعون أسلحتهم.

تنظيم جند الإسلام ظهر لمرة واحدة بعد 30 يونيو 2013م في عملية إرهابية كبيرة واختفى بعد ذلك، نفذ التنظيم تفجير مبنى المخابرات الحربية بمدينة رفح في 12 سبتمبر 2013م، وكانت هذه العملية بمثابة العمل الأول والأخير في حياة هذا التنظيم، وأعلن التنظيم عن تبنيه عملية الهجوم والتفجير الانتحاري، والذي راح ضحيته 6 شهداء من الجنود وأصيب 17 آخرين في نفس يوم العملية، وبدأت العملية لها طابع خاص في تنفيذها، لذلك سنذكر تفاصيلها لاحقاً في جزء العمليات المسلحة الكبيرة التي تمت في سيناء.

انضم تنظيم «جند الإسلام» لأنصار بيت المقدس على أرجح الأقوال فيما بعد، عندما بدأت الحملة العسكرية والأمنية تأخذ منحى أكثر صرامة ضد كل من يرفع السلاح في هذه المنطقة.

جند الإسلام في سيناء جزء من تنظيم كبير بنفس هذا الاسم في عدة دول، فامتداده أكبر من أن يتخيله أحد، ولكن مجموعاته في مصر توحدت مع تنظيمات أخرى نظراً لقلّة أعداد الأتباع وقرب أفكاره من جماعات إسلامية أخرى، فهو ككثير من التنظيمات المسلحة يسعى لعودة الخلافة الإسلامية وتحكيم شرع الله، ويفاتل من أجل ذلك كل من يقف أمام هذه الشريعة، إيماناً منه بأن الشريعة تشكل الحياة بأكملها؛ ولذلك وجب فرضها على الناس كما فرضها الله على الخلائق.

تنظيم جيش الإسلام

يعد (تنظيم جيش الإسلام) أحد أبرز التنظيمات الجهادية المسلحة في قطاع غزة، ولفترة طويلة كان هذا التنظيم مقرباً من حركة حماس خاصة بعد أن قام بتحالف قوي معها، وساعدها خلال تنفيذ الانقلاب على «سلطة فتح» وتورط في معارك مسلحة مؤثرة ضد الأجهزة الأمنية - حيثُ - لصالح حماس، كما تردد بقوة داخل القطاع أن أعضاء هذا التنظيم هم من نفذ عملية اغتيال «موسى عرفات» قائد الأمن الداخلي بقطاع غزة، بعد معركة ضارية بالأسلحة النارية معه ومع طاقم حراسته في أحد الأيام السوداء من الاقتتال الفلسطيني الداخلي إبان هذا الانقلاب، اشترك أيضاً أعضاء من «تنظيم جيش الإسلام» بالدور المؤثر مع عناصر القسام في تنفيذ عملية اختطاف الجندي الإسرائيلي «جلعاد شاليط» في منتصف 2006م، لكنه تحول إلى ألد أعداء حماس فجأة دون الإعلان عن الأسباب الحقيقية وراء هذا العداء، وشنت الحركة عليه هجوماً أدى لقتل الكثير من عناصره بعد سيطرتها على غزة.

وقد أسس هذا التنظيم «ممتاز دغمش» وعدد من أفراد عائلة دغمش التي كانت مرهوبة الجانب داخل مدن القطاع، قبل أن تقرر حماس إخضاعها وحملها على الالتزام بقرارات الحركة، ويقرب فكر هذا التنظيم من تنظيم القاعدة وهو يؤمن بتوحيد كافة الجماعات المسلحة التي تؤمن بنفس الفكر، كما كان تنظيم جيش الإسلام مسئولاً عن اختطاف «آلان جونسون» مراسل الإذاعة البريطانية (بي بي سي) وطلب فدية مالية لإطلاق سراحه قبل أن تتمكن حماس من تسوية الأمر.

وتؤكد العديد من التقارير الأمنية أن جيش الإسلام لعب الدور الأكبر في نشر الفكر التكفيري الجهادي في سيناء، بل إن قائده ممتاز دغمش ترك غزة تقريباً في فترة خلافاته مع حركة حماس وبات مقيماً بشكل شبه دائم في سيناء للتجهيز لعمليات ضد الإسرائيليين، سواء كان ذلك أثناء حكم النظام السابق في مصر أو حالياً لأن الرجل يرى أن الجميع لا يطبقون شرع الله.

وعلاقة جيش الإسلام بالتنظيمات المسلحة في سيناء وطيدة خاصة ما تشكل منها بعد ثورة يناير 2011م، فتولى دغمش وعناصر تنظيمه مهمة تدريب وإعداد عناصر تلك التنظيمات على التعامل مع كافة أنواع الأسلحة والمتفجرات، وكان انتقال عناصر تلك التنظيمات إلى معسكرات قطاع غزة يتم يومياً وبأعداد كبيرة في فترة سميت بـ «ربيع الأنفاق» استغلالاً لفترة الشحوب الأمني الذي أعقب أحداث ثورة يناير، وبسبب تلك المعاملات المهمة اكتسب دغمش تحالفات مؤثرة وهامة مع الجماعات المسلحة الأقوى والأشهر في سيناء، مما جعل حماس تعيد حساباتها بالنسبة له ولتنظيمه فقد كانت تهتم بأن تكون حاضرة هي الأخرى في المشهد السيناوي المسلح.

ورغم ما ينشر أن هناك خلافات عميقة وعداء قوياً بين تنظيم جيش الإسلام وحركة حماس، فإن الحقيقة أن تنظيم جيش الإسلام يعتبر حليفاً قوياً لحركة حماس ويتلقى منها دعماً كبيراً وهناك تنسيق كامل بين الطرفين بخلاف ما ينشر في وسائل الإعلام، فأهم أدواره بالنسبة لسيناء أنه قام بتسليم قيادة تلك الجماعات المسلحة العاملة هناك إلى أيادي تنظيم حماس عن طريق توفير الدعم اللوجستي والتدريبي لتلك الجماعات، كما أن تنظيم جيش الإسلام كان له باع كبير في إمداد تلك الجماعات بالأسلحة المهربة فضلاً عن التعاون معهم على تهريب بعض نوعيات تلك الأسلحة إلى داخل القطاع، وهنا نقف أمام نقطة حرجة كاشفة؛ فلا يمكن دخول سلاح إلى غزة إلا بمعرفة وموافقة حركة حماس، لذلك يذهب البعض للتأكيد أن تنظيم جيش الإسلام يعتبر هو

الجناح العسكري السري لحركة حماس، وأنه يقوم بالعمليات القذرة التي لا تريد حماس أن تقوم بها كتائب القسام سواء ضد إسرائيل أو ضد الحكومة المصرية بطريق غير مباشر.

تنظيم أنصار الجهاد

تنظيم (أنصار الجهاد في سيناء) هو أحد نماذج (تنظيم القاعدة) المنتشرة حول العالم في أكثر من دولة، وهو يسعى إلى إقامة إمارة إسلامية في سيناء، حيث أعلن في بيانه التأسيسي الأول الصادر في 20 ديسمبر 2011م مبايعته لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة وأقسم بالولاء له، وفي إعلان تأسيسه أشار أعضاء تنظيم أنصار الجهاد إلى أهداف عملياتهم بأن أقسموا على أن «أمريكا ومن يعيش فيها لن ينعموا بالأمان، قبل خروج كل الجيوش غير المؤمنة من أرض محمد»، تشكلت قيادات التنظيم من سجناء مصريين سابقين ينتمون إلى تنظيم الجهاد الإسلامي المصري القديم، انضموا إلى التنظيم الجديد فور أن أفرجت عنهم وزارة الداخلية في إطار فتح صفحة جديدة مع تلك العناصر، لكن بعد خروجهم من المعتقل عادوا إلى سيناء وانضموا للتنظيم الجديد، بقصد تعزيز رؤيتهم التي يشاركون فيها تنظيم القاعدة بتأسيس خلافة إسلامية في مصر.

وتتشكل تلك الرؤية بأن تكون سيناء إمارة إسلامية وأن يكون الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع، وذلك عن طريق طرد الجيش والشرطة من سيناء والاستيلاء على جميع المقار الأمنية، وممارسة الضغط على الحكومة المصرية من أجل إلغاء الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل والتدخل لفك الحصار عن قطاع غزة.

يملك تنظيم «أنصار الجهاد في سيناء» علاقة وثيقة بتنظيم «جيش الإسلام الفلسطيني» الموجود في غزة، حيث ثبت من واقع التحقيقات التي أجريت مع بعض عناصره المقبوض عليهم أن «تنظيم أنصار الجهاد» في سيناء مدعوم من

جيش الإسلام في قطاع غزة، فقد لعب جيش الإسلام دورًا مهمًا وأساسيًا في تجنيد وتدريب عناصر أنصار الجهاد في سيناء، وهم الذين تلقوا تدريبًا قتاليًا على أعلى مستوى في قطاع غزة قبل وبعد ثورة يناير 2011م مع جيش الإسلام في منطقتين بقطاع غزة، هما تل السلطان برفح الفلسطينية وخان يونس، كان التدريب يتم على جميع فنون القتال باستخدام مدافع الهاون وقذائف الآر بي جى وصواريخ جراد، فضلًا عن التعامل مع جميع أنواع الأسلحة الرشاشة والأوتوماتيكية وزرع الألغام، وتجميع عبوات المتفجرات وتفكيكها والتدريب على تفجيرها بالأسلاك الكهربائية عن بعد وباستخدام التقنيات الحديثة في الميقاتي وغيرها.

قام تنظيم «أنصار الجهاد في سيناء» بالعديد من العمليات الخطيرة، منها اشتراكه في تنفيذ بعض التفجيرات المتتالية لخط الغاز المؤدي إلى إسرائيل عبر محافظة شمال سيناء، وكذلك تنفيذ تفجير إيلات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي العملية التي قتل فيها 8 جنود إسرائيليين في 18 أغسطس 2011م.

مؤخرًا أكدت السلطات الأمنية أن المتهم (عادل حبارة) المقبوض عليه لاثامه في قتل 27 مجندًا في مذبحة رفح الثانية، هو من تزعم التنظيم مؤخرًا وأن التنظيم لا يعدو كونه طورًا من أطوار تنظيم التوحيد والجهاد الذي غير تسميته أكثر من مرة، وذلك قبل انضمامه واندماجه مع تنظيم أنصار بيت المقدس وأن هذه المعلومات وُفق اعتراف حبارة نفسه، مع اعترافه الصريح أيضًا بمسؤوليته ومسئولية التنظيم عن تنفيذ المذبحة.

جماعة الدعوة السلفية

تشكل (جماعة الدعوة السلفية) أقدم التيارات الإسلامية وأوسعها انتشاراً بمختلف مناطق سيناء، تأسست في أواخر سبعينيات القرن الماضي على يد القيادي «أبي إسلام» واتخذت لها طوال مسيرتها العديد من المسميات من أشهرها «الجماعة السلفية» و«أهل السنة والجماعة»، وتحظى هذه الجماعة بشعبية كبيرة واحترام ملحوظ بين بدو سيناء نظراً لاقترابها في سلوكها التنظيمي والدعوي من الطبيعة البدوية التي تميل إلى التدين والزهد والتقشف، وكغالبية التنظيمات والجماعات التي تنتمي إلى التيار الإسلامي نلاحظ بداخل الجماعة تدرجاً للأفكار التي تؤمن بها العديد من الأجنحة داخل نفس التنظيم من الوسطية إلى التشدد، لكنها في إجمالها لا تقبل ولا تعتمد حمل السلاح والقتال، لأنها تعلن أن منهجها يعتمد على دعم القضية الفلسطينية بصور أخرى مختلفة دون الدخول في صراعات مسلحة مع أي طرف خاصة الرسمي منها، يتركز معظم نشاطها في جمع التبرعات ونقل البضائع والمواد الغذائية عبر الأنفاق إلى قطاع غزة باعتبار ذلك نوعاً من الجهاد لمساعدة الأهالي المحاصرين بالداخل، وصولاً إلى نقل السلاح إلى الفصائل المقاومة داخل قطاع غزة التي تشتبك مع المحتل الإسرائيلي.

تنتشر تلك الجماعة بمعظم مدن سيناء، كما ينتشر أصحاب الفكر السلفي في المدن والمراكز الرئيسية، ويتمركزون بشكل أساسي في مدينة العريش، إضافة إلى مدن الشريط الحدودي: رفح والشيخ زويد، فضلاً عن مراكز وسط سيناء.

ويحظى قادة التيار السلفي باحترام أبناء سيناء وتقديرهم، على عكس بعض الجماعات الأخرى التي تثير خوف الأهالي، خاصة الجماعات التكفيرية التي تميل إلى العنف.

الفصل الخامس

الرمل المقدس..

يخضب بالدم المحرم !

الهجوم على قسم ثاني العريش:

التاريخ: 29 / 7 / 2011م.

تفاصيل الواقعة: بدأت الأحداث عقب مشاركة المئات من سكان العريش في مسيرات أمام مسجد الرفاعي بميدان البلدية، وفي نهاية المسيرة ظهر فجأة نحو مائتين من المسلحين الملتحين يستقلون سيارات دفع رباعي ودراجات نارية، وبحوزتهم عدد كبير من الأسلحة المتنوعة رافعين أعلامًا سوداء مكتوبًا عليها شعارات إسلامية، وبدءوا في إطلاق النار بشكل استعراضي في الشوارع، ثم توجهوا لتمثال الرئيس الراحل أنور السادات لتدميره بالرصاص وبعدها دمروا جزءًا من قاعدته باستخدام لودر ولم يكملوا المهمة، حيث توجهوا إلى قسم شرطة ثاني العريش ليشنوا عليه أجراً هجوماً إرهابياً في تاريخ مدينة العريش عاصمة المحافظة، فقد حاصر هؤلاء المسلحون وبينهم الكثيرون ملاحهم ليست مصرية ويتحدثون لهجات عربية معظمها فلسطينية - قسم ثاني العريش لمدة عشر ساعات تقريباً وأغلقوا الطرق المؤدية إليه، وفرضوا ما يشبه حظر التجوال في المنطقة خاصة في مربعات الشاليهات السياحية، وقصفوا القسم بأسلحة ثقيلة مثل المدافع من عيار 250 ملي و 500 ملي والجرينوف وقنابل يدوية، كان الهجوم بغرض تدمير المبنى وقتل من فيه أو دفعهم للهرب لمحاولة السيطرة عليه، قوات الشرطة المكلفة بتأمينه وبمساندة من بعض قوات الجيش أداروا مع المهاجمين معركة بالنيران دفاعاً عن الأرواح ومنعاً لسقوط المبنى في أيدي الإرهابيين، وهو ما نجحوا فيه بعد ساعات طويلة من الاشتباكات الشرسة مع العلم بأن المنطقة محاطة بمساكن الأهالي فقسم الشرطة بوسط المدينة تقريباً، ونجحت قوات الأمن في نهاية اليوم وبعد

حلول الظلام في دفع المجموعات الإرهابية إلى الهروب والمغادرة عن طريق شاطئ البحر شرقاً ناحية الشيخ زويد ورفع.

قام فريق من النيابة بمعاينة مكان تبادل إطلاق النار على قسم ثاني العريش تحت إشراف المستشار عبد الناصر التايب المحامي العام لنيابات شمال سيناء، وقد تم حصر وإثبات أكثر من 10 آلاف مقذوف ما بين 250 و 500 مم و 15 مقذوف أربي جي فضلاً عن طلقات الرشاشات الآلية.

النتائج: أسفر الهجوم عن وفاة خمسة أشخاص مدنيين من بينهم طفل، واستشهاد ضابط معاون القسم وأحد ضباط القوات المسلحة، علاوة على إصابة 21 شخصاً بينهم 8 من رجال الشرطة وجنديان من القوات المسلحة.

مذبحة رفح الأولى:

التاريخ: 5 / 8 / 2011م.

مقدمات دالة على حادث جلل ...

اثنان من المجندين تابعان للقوات المسلحة يقضيان خدمتهما العسكرية في مدينة الشيخ زويد بشمال سيناء.. في يوم من أيام شهر يوليو الموافق 28 شعبان يجمعان من زملاء الوحدة العسكرية نقوداً محدودة، وينزلان إلى سوق المدينة لشراء بعض الأطعمة للوإفطار والسحور الخاصة بشهر رمضان.. المجندان الاثنان يفاجئهما وهما بسوق المدينة مجموعة مسلحة من راكبي الدراجات البخارية يفتحون النار عليهما في غزارة تقتلها في الحال، شهود العيان والتقرير الطبي أكدوا أن غزارة النيران أدت إلى بتر يد أحد المجندين وبتر قدم المجند الآخر فضلاً عن الوفاة الفورية.

غادرت المجموعة المسلحة المكان هاربة إلى ملاذها الآمن وسط صدمة وذهول جميع الأهالي الموجودين بالسوق لنفس غرض الجنديين وهو شراء لوازم رمضان القادم في اليوم التالي، تم نقل الجثتين في سيارة دبورت على عجل وسط

تعليقات الاستغفار والاسترحام عليهما، وذرف الموجودون دموعاً ساخنة وغاضبة؛ فأكثر ما أوجعهم أن تتم الجريمة في سوق مدينتهم ولا يتمكنوا من عمل شيء حيالها، وما زاد من الألم أن القتلة لا يعرفون الجنديين وليس بينهما أي ضغائن أو خلفيات سابقة فضلاً عن كونه المشهد الأول الذي يراه أهالي سيناء لعملية إرهابية ترتكب ضد جنود الجيش المصري.

لم يكن هذا المشهد الدامي خارجاً عن السياق، فهو آخر حادث وقع في شهر يوليو الذي كانت حصيلته في شمال سيناء على سبيل الحصر كالآتي: إطلاق الرصاص على مندوب شرطة تابع للحماية المدنية في مدينة العريش، وإصابته بطلقتين نافذتين بالبطن والصدر وخضع للعلاج بإجراء ثلاث عمليات جراحية، قتل أمين شرطة تابع لإدارة البحث الجنائي بخمس رصاصات؛ اثنتان في الرأس وثلاث في البطن ووسط مدينة العريش، إصابة رقيب شرطة تابع لقسم شرطة الحسنة بثلاث طلقات في الكتف والقدم وحرق سيارة الشرطة التي كان يستقلها، وقد أجري له عملتان جراحيتان، إصابة ضابط شرطة من قوة الأمن المركزي المكلفة بحراسة الحدود بمنطقة رفح بمجموعه من طلقات الرصاص والشظايا المتفرقة، أثناء مواجهة مع مهربي الأنفاق، وأصيب بالعديد من الإصابات أشدها أنه فقد عينه اليمنى تماماً، خطف سائحين أمريكيين ومرشدهما المصري ومساومة الأجهزة الأمنية للإفراج عن تجار مخدرات يقضون عقوبة جنائية بسجن برج العرب، وتم تحرير المختطفين بعد ماراتون طويل من المفاوضات استغرق أسبوعاً كاملاً قبل إطلاق سراحهم ونقلهم للقاهرة بطائرة عسكرية.

الأحاديث التي دارت خلال هذا الشهر الدامي في شمال سيناء - وقد كان الشهر الأول من حكم الرئيس الإخواني محمد مرسي - عن بدء ظهور معادلات إقليمية وصفقات وتعهدات قدمها النظام الجديد تخص هذه المنطقة، ففي العهود السابقة كان إطلاق رصاصة واحدة على مجند واحد تقلب أوضاع

المنطقة رأسًا على عقب ويتبعها إجراءات كثيرة حتى ولو كان بعضها شكليًا، لكن الصمت المريب الذي مارسه النظام إزاء تلك الوقائع كان يفتح الباب على احتمالات مفرعة، أهالي هذه المنطقة بالحس الراداري الفطري لديهم أيقنوا بأنهم يعيشون الفصل الأول من ترتيب كارثي، ودليلهم الأهم في ذلك أن من كانوا يرتكبون هذه الجرائم في وضوح النهار وضد أجهزة الأمن تحديدًا وبأسلحة لم تتوافر بهذا الكم من قبل... هؤلاء أنفسهم هم من كانوا يحشدون الأتباع لانتخاب محمد مرسي رئيسًا ويرفعون خلال ذلك الرايات والشعارات الإسلامية.

تفاصيل المذبحة: في الخامس من أغسطس وبعد دقائق معدودة من أذان المغرب الرمضاني الذي ينشغل فيه الصائمون بتجهيز وتناول طعام الفطور، قامت مجموعتان مسلحتان بالهجوم على وحدة عسكرية من قوات حرس الحدود المصرية بالقرب من مدينة رفح باستخدام الأسلحة الآلية والقذائف الصاروخية، مع استيلاء المجموعة المهاجمة على بعض من أسلحة الوحدة ومدرعة من طراز (فهد) وقاموا بالتوجه بها إلى معبر «كرم أبو سالم» في محاولة لاقتحامه، وقد استطاعوا النفاذ للجانب الآخر بالفعل تحت وابل كثيف من إطلاق النيران مما دفع القوات الجوية الإسرائيلية للقيام بطلعة جوية سريعة تمكنت من تدمير المدرعة التي اقتحمت الحدود بمن فيها، وأسفر الهجوم عن استشهاد 16 من ضباط وجنود الجيش وإصابة سبعة آخرين، وكان المهاجمون المثلثون يهتفون وهم يقتلون الشهداء: الله أكبر.. الله أكبر.. لا إله إلا الله.. يسقط الخونة.

جاء في بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أذيع على قناة النيل للأخبار يوم 6/8/2012م: «أن مجموعة إرهابية بقوة 35 فردًا هاجمت إحدى نقاط تركز قوات حرس الحدود المصرية بمدينة رفح، مما أسفر عن استشهاد 16 فردًا وإصابة 7 آخرين منهم 3 إصابات حرجة.. كما قامت المجموعة

الإرهابية بالاستيلاء على مركبة مدرعة واستخدمتها في اختراق الحدود المصرية الإسرائيلية من خلال معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة، حيث تعاملت معها القوات الإسرائيلية ودمرتها.. وتزامن مع هذا الهجوم قيام عناصر من قطاع غزة بالمعاونة من خلال أعمال قصف من مدافع الهاون على منطقة معبر كرم أبو سالم، واستولى المهاجمون على 21 بندقية آلية و30 صندوق ذخيرة من مقر الكمين».

شواهد عديدة أكدت وجود دعم وتعاون ملموس من الجانب الآخر بقطاع غزة فقد أكد شهود العيان بمدينة رفح اشتراك عناصر فلسطينية معروف انتماؤهم مع المجموعات المصرية في تنفيذ العملية، وتؤكد شواهد أخرى في طريقة الهروب واتجاهاته عن وجود دعم لوجيستي واضح من الجانب الآخر المعروفة انتماؤه، وهو ما أدخل الإسرائيليين على الخط فوراً دون تردد ويفسر استهدافهم السريع للمعدات التي قام المهاجمون بالاستيلاء عليها من الموقع المصري عقب الهجوم، وتوجهها ناحية الشريط الحدودي في تخطيط يوحى بأنهم كانوا في طريقهم لتنفيذ هجوم ما على النقاط الحدودية الإسرائيلية لإكساب العملية طابعاً جهادياً، أو كان الترتيب أن يكون الهروب من هذا الطريق الذي يمكن من خلاله الوصول إلى قطاع غزة، خاصة مع استنفار باقي النقاط الحدودية المصرية والإسرائيلية على وقع قذائف الهاون التي رُجِحَ وقتها أن تكون صادرة من داخل القطاع باتجاه المنطقة الحدودية لدعم العمل الإرهابي ولتشتيت الانتباه.

ظلت الأحداث والصور تصنع في سيناء على نار هادئة، وإن كان هدوءها الخادع لم يخفِ كم هي عنيدة وموحية وكاشفة لأقصى الحدود، فبعد حادث رفح الدامي بأيام استنفذ غرضه السياسي من قبل الرئيس الإخواني محمد مرسي بالإطاحة بالمشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان، فضلاً عن تفكيك المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أدار المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير،

والذى سبقه - بسبب الحادث أيضًا - إزاحة اللواء مراد موافى مدير المخابرات العامة واستخدام ملابس جنازة الشهداء في الإطاحة بقائد الحرس الجمهوري وقائد الشرطة العسكرية، وقد تم تنفيذ تلك العملية السياسية النوعية خلال ثلاثة أيام، وفي ذروة البدء للعملية «نسر» المكلفة بمهاجمة وتطهير المنطقة الحدودية من الجماعات المسلحة، واستغل أيضًا ضغط الرأي العام الغاضب والمصدوم من الحدث كونه على استعداد لتقبل موجة الإقالات وعلى استعداد للتغافل عن الاستخدام السياسي للحدث بهذه الصورة مقابل وضع الأمور في نصابها الصحيح وإعادة الأمن ومحاسبة المتورطين في هذه العملية.

إطلاق صواريخ «جراد» من سيناء على إيلات؛

التاريخ: 17 / 4 / 2013م.

وكان رمال سيناء المقدسة لم تكتفِ في هذا العام المظلم باستقبال طلقات الإرهاب الأسود حتى يدار على ساحاتها الممتدة والمفتوحة صراع جانبي آخر، كان في أساسه يحاول أن يدشن لسيناء صورة المنطقة المنفلتة والساحة الجاهزة لاستخدامها بأي صورة لكل الأطراف المحيطة بها من جميع الجهات، ففي صباح هذا التاريخ انطلق صاروخان من طراز «جراد» من وسط سيناء في اتجاه مدينة «إيلات» الإسرائيلية ليسقطا في مناطق مفتوحة وفارغة بالمدينة فلم يحدثا أي نوع من الخسائر البشرية أو المادية، لكنها فتحا الملف الأصعب وبدأت هذه العملية وقد دشنت للصراع القادم في هذه المنطقة المزدهمة بعدد لا يستهان به من التنظيمات المسلحة، وقد أعلن أحدها؛ وهو تنظيم (مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس) في اليوم التالي مباشرة مسئوليته عن العملية في بيان تفصيلي أشبه بالرسالة الموجهة إلى الأطراف المعنيين بالعملية، وحملت كلمات البيان ما يدعو للقول إن العملية برمزيتها الواضحة قد ينحصر هدفها في إخراج هذا البيان الذي يذكر رسالة هي الأهم بالنسبة للجماعة وللتيار السلفي الذي تمثله في مكان التنظيم الأصلي بغزة وفرعه النشط بسيناء.

وقد جاء في البيان ما هو نصه: «تمكن أسود مجلس شورى المجاهدين في أكناف بيت المقدس من استهداف مدينة أم الرشراش المحتلة (إيلات)، بصاروخين من طراز جراد وتمكن مجاهدونا من الانسحاب بسلام تحفهم عناية الرحمن.. وإننا نؤكد للعدو اليهودي أن مكان وزمان جهادنا ضده نحدده نحن المجاهدين بعد التوكل على الله القوي العزيز، وإن التهديدات، والتصريحات والضغطات لن تثبينا عن طريق التوحيد ودرب الجهاد.. ونحن نكرر مطالبنا لعقلاء حركة حماس بالضغط على حكومتهم، للكف عن ملاحقة واعتقال المجاهدين والدعاة السلفيين في قطاع غزة، ونؤكد على ضرورة إطلاق سراحهم جميعًا تحسبًا لأي عدوان يهودي غادر على السجون، وقد علمنا أن المعتقلين بدءوا إضرابًا مفتوحًا عن الطعام منذ أسبوعين؛ فأبي ظلم بعد هذا؟! أما أسرى المسلمين في سجون اليهود فندعوهم للصبر والثبات، ونقول لهم لبيكم أيها المستضعفون.. إن قصف إيلات جاء ردًا على استمرار معاناة الأسرى المستضعفين في سجون بني يهود، وقيام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة المظاهرات التي خرجت في الضفة الغربية، للتنديد بوفاة الأسير ميسرة أبو حمدة وتعمد قتل شابين من سكان طولكرم بدم بارد».

انتهت كلمات البيان الصادر عن التنظيم المسلح وبدأت جميع الأطراف تتعامل مع الحدث المربك كل فيما يخصه من شأن، بدأت من النظام الرسمي المصري الذي نفى أن تكون الصواريخ قد أطلقت من الأراضي المصرية وهو تصريح متعجل سقط في الفراغ مباشرة في اليوم التالي لصدوره، حيث فحصت الأجهزة الإسرائيلية موقع الحدث وبتقنياتها التكنولوجية على الحدود تستطيع كشف المكان التقريبي لانطلاق الصواريخ وهو ما حددته بمنطقة وسط سيناء، وجاء بيان التنظيم وإن لم يصرح تحديدًا بمكان الإطلاق فإن كلماته تشي لفاحص مبتدئ بالمكان كون الإطلاق جاء من خارج الأراضي الإسرائيلية وبعيدًا عن قطاع غزة، لتبقى صحراء سيناء هي المكان الأكثر ترجيحًا بالفعل

للإطلاق، وجاء الجانب الإسرائيلي كطرف ثانٍ معنيٍّ بما حدث فكان فحوصه للهجوم وتحليلاته المعلوماتية تتم على خلفية خبرة متراكمة لديه بهذه الهجمات، وتمرس ودقة لا يسمح لنفسه معها بالوصول إلى تفسيرات ملتبسة فقدّر على الفور بأن الخسائر المادية للعملية لا تذكر، ووصل سريعاً إلى المعادلات المصاحبة والملايسات فجاءت تصريحاته وخطواته هادئة ومقتضبة على لسان قائد شرطة مدينة إيلات الجنرال «رون جارتنر»، بإعلانه أن الحياة عادت لطبيعتها في مدينة إيلات ولكن لا تزال الملاجئ المحصنة مفتوحة تحسباً لوقوع أي عمليات أخرى.

وبقي الطرفان المعنيان مباشرة بهذا الهجوم الصاروخي وهو ما حددته كلمات البيان بدقة، ففي جانب يقف تنظيم (مجلس شوري المجاهدين - أكناف بيت المقدس) وهو أحد أقدم وأنشط التنظيمات السلفية المسلحة في قطاع غزة، ومن أوائل التنظيمات التي حرصت على وجود فرع لها في سيناء كظهير آمن لها استغلالاً للوضع المفتوح في سيناء في المنطقة الحدودية، واستثماراً لأرضية النفوذ السلفي المنتشر بين الموجودين في هذه المنطقة من أهلها أو الوافدين عليها، ويحقق لها الوجود في سيناء ميزة نوعية مضافة تسمح لها بممارسة ما لا تستطيع ممارسته داخل قطاع غزة، كما تقترب أيضاً من اللحم الإسرائيلي الحي الذي تضعه كأول أهدافها، وكتسويق لوجودها بالأصل. ويقف في الجانب الآخر من الصورة حركة حماس وحكومتها بقطاع غزة، والتي تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين ذات التوجه المغاير للتيار السلفي في كثير من الأمور، فضلاً عن ترتيباتها الخاصة بإدارة هذا المكان من خلال سيطرتها على القطاع ودخولها في ترتيبات سياسية مع أطراف عديدة في المنطقة ولديها من التشابكات ما يبتعد بها كثيراً عن نشاط الجماعات ذات التوجه السلفي التي ما زالت تمارس أعمالاً بعيدة عن الالتزام الرسمي العام، وهكذا تتفكك أهم شفرات الرسالة (البيان) ويظهر المرسل والمرسل إليه في مواجهة مباشرة.. السلفيون بإحدى أذرعهم

المسلحة في مواجهة الإخوان المسلمين، وذلك بصواريخ «جراد» من أرض
مصرية إلى إسرائيل في عملية لا تنتج خسائر تذكر، وهكذا قرأت إسرائيل
الرسالة سريعاً فالتزمت الصمت تشاهد المعركة عن قرب وتتسمع النتائج
فهي تفهم هذا المكان ككف يدها وتعرف متى يعلو صوتها.

جاء بالبيان (الرسالة) عبارات احتلت معظم محتواه تقريباً تحمل (عتاباً
مريراً) من الجماعة السلفية للإخوة في حماس، من نوع مناشدة العقلاء
وتوسيطهم علينا بالضغط على حكومتهم وأجهزتها الأمنية للكف عن ملاحقة
واعتقال المجاهدين والدعاة السلفيين في قطاع غزة، فهؤلاء السلفيون يعانون
بالفعل من تضيق خانق تمارسه حماس عليهم وذكر هذا الأمر صراحة - لأول
مرة - في بيان رسمي يزيح الستار عن بعض المسكوت عنه مما يدور بقطاع
غزة، وعن ممارسات حكومة حماس القمعية ضد من هم خارج فصيلها، بغض
النظر عن كون الاثنين من المفترض أنها تحت احتلال إسرائيلي ويحملان نفس
التوجه الإسلامي العام، ومن المفترض أنها خاضا معاً العديد من المحطات
في مسيرة تشكيل قطاع غزة الحالي، فمن هذه المحطات الفارقة التي من المهم
ذكرها أن السلفيين كانوا عامل ترجيح ظاهر في انتخابات المجلس التشريعي
الفلسطيني، وسبباً رئيسياً لوصول حماس إلى السلطة بالأغلبية البرلمانية وتشكيل
الحكومة الموجودة حتى اليوم، فضلاً عن المشاركة الأهم بالتحالف المشترك في
الانقلاب على السلطة الفلسطينية الشرعية المتمثلة في حركة فتح وإخراجها
من القطاع، وإزاحتها إلى «رام الله» لتخلو غزة إلى الإسلاميين كما روج وقتها،
وهذا التاريخ المشترك والذكريات العامرة بالمواقف هي ما أنتجت عبارات
العتاب الساخن التي وردت لتستنكر قيام حماس بشكل مباشر بملاحقة حلفاء
الأمس، ولم تكتف بالتضييق عليهم بل ألقته في سجونها، وتطورت وامتدت
أوضاع السلفيين داخل السجون والمعتقلات الحمساوية لدرجة الوصول إلى
الإضراب عن الطعام احتجاجاً على اتساع هذه الظاهرة مؤخراً بشكل فاضح،

ولهذا أسبابه التي تعرفها الجماعات السلفية وبدأت ترصدها على واقع الأرض من تغيرات.

عند ذكر أسباب التغير الذي طرأ على حركة حماس تدخل مصر إلى قلب المعادلة مباشرة، فحماس تعيش الآن المتغير الأكبر في حياتها التنظيمية والذي يتجاوز بمراحل كبيرة حتى استيلائها منفردة على قطاع غزة، فهي تحصد الآن وبأقصى سرعة ممكنة حصاد وصول الإخوان المسلمين للسلطة في مصر، فضلاً عن التهامس حول دورها الفعال في هذا الوصول، وبالطبع أخرج هذا المتغير حركة حماس من مربع التضييق والملاحقة التي كانت تتشارك فيه مع المنظمات السلفية إلى فضاء السلطة الرحب والمتعايش مع الأوضاع الجديدة وَفَقَ حسابات مختلفة تماماً عما سبق، وكان بالطبع أحد تجليات هذا الوضع الجديد توقيع اتفاق الهدنة طويل المدى مع الجانب الإسرائيلي برعاية مصرية كاملة، وفي صلب هذا الاتفاق المحافظة التامة على أمن إسرائيل والكف عن إطلاق الصواريخ أو العمليات ضدها وبضمان مصري شامل لتنفيذ تفصيلات ما تم الاتفاق عليه، وتناقل الضمان من الإخوان المسلمين الحاكمين في مصر بضمانهم لحركة حماس في عدم ممارستها أية أعمال عدائية ضد إسرائيل ليمتد الضمان إلى حركة حماس التي تمنع تماماً أي فصيل جهادي آخر يتبنى الكفاح المسلح من ممارسة أية عمليات ضد إسرائيل، ومن هنا جاءت رسالة تنظيم (مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس) لتعبث في هذه الضمانات وتحاول إرباك الأمور، ودفع الأمر مع حماس إلى حد المواجهة معها بصواريخ تحمل مطالب عاجلة داخل قطاع غزة، وتحمل للقاهرة رغبة مكتومة لضرورة دخولها في ترتيبات ما يدور وَفَقَ موازين للقوى تحتفظ بها الجماعات السلفية ويعرفها الإخوان المسلمون بالقاهرة جيداً، ولكنهم يتشاغلون عنها ويؤثرون الجفاء الذي بدأ بينهم وبين السلفيين السياسيين الذين لعبوا معهم دوراً يتشابه كثيراً مع ما دار في غزة من الوصول للسلطة وإحكام القبضة على الأمور

العامة، فالتخطيط والفكر والخطوات تكاد تتطابق في مشاهد التاريخ القريب بين طريق الصعود في إمارة غزة الإسلامية وبين السلطة الحاكمة في القاهرة المعز جوهرة تاجهم في هذا التوقيت.

ما هو معلوم بالضرورة وبدقة لكل من إخوان مصر وحماس غزة أن تنظيم مجلس شورى المجاهدين ومن خلفه مجموعة ليست بالقليلة من التنظيمات السلفية، تمتلك من الإمكانيات ما يفوق بكثير عملية إطلاق صاروخي «جراد» في صحراء إسرائيلية فارغة وأن الأمر وفق شفرة تعامل هذه المنظمات بينها وبين بعضها يخضع لقواعد تبدأ بإرسال المطالب والتنبيه ونقل الاحتجاجات، ثم تأخذ فيما بعد الأشكال التصعيدية التي يمكن التمدد خلالها، والتي تحسب خسائرها بدقة متناهية، منعًا لتجاوز الخطوط أو إحداثًا لإرباك لا يسمح به طبيعة العمل السري المسلح. الكل تعامل من قبل مع الكل ويعرفه جيدًا والخدمات المتبادلة بين كل الأطراف حاضرة في الذاكرة ولها تأثيرات عميقة في خطوات الوصول التي عبرها أصحاب السلطة في مصر وفي غزة.

كنا قد وصلنا إلى شهور قليلة قبيل ثورة 30 يونيو بعد عام واحد من حكم الإخوان والجفاء السياسي بين الإخوان والتيار السلفي في القاهرة بدا ظاهرًا في العديد من المواقف؛ فشهر العسل بين الاثنين أوشك على النفاد ومكتب الإرشاد بدأ يقدم الجماعة الإسلامية وحزبها السياسي بديلًا لحزب النور الوعاء السلفي الأكبر لهذا التيار العريض، وبدأ يعتمد على جماعة حازم أبو إسماعيل في بعض المهام الخشنة في الشارع والإعلام وهو فصيل سلفي ملتبس التوجه يحاول اللعب في المنطقة الرمادية، لكنه جاهز دائمًا في الشارع لتقديم الخدمات ومواجهة الخصوم لنظام الإخوان ما دام الأخير في سدة الحكم، لذلك كانت أطراف الصراع في القاهرة الملتهبة بإرهاصات الثورة القادمة لكن ساحة المعركة كانت على رمال سيناء في أقصى الحدود الشرقية، وهو ما ظهر من تلاعب بالصواريخ والخروج العلني في بيان فاضح لما يدور بين حلفاء أمس

القريب.. وبقي لنا أن نعرف أنه في هذا الأمل القريب أوفد الرئيس المصري الإخواني آنذاك أحد مساعديه السلفيين وقتها للتباحث مع الجماعات المسلحة الرابضة في تلك المنطقة، حول أمور التهدة في خطوة التفافية حول الأجهزة الأمنية العاملة في سيناء مما أثارها في حينه، ودفع تلك الأجهزة إلى أن تتساءل فيما بينها.. إن كان هذا هو نمط أداء الرئاسة المصرية، إذن ترى ماذا ستفعل هذه المرة لتنفيذ ضماناتها التي قطعتها على نفسها أمام الجانب الإسرائيلي في اتفاقية التهدة التي رعتها ما بين حماس وإسرائيل، وهذه الأخيرة تقف غير بعيد من كل هذا تسمع وتراقب هذا المشهد وتزن تداعيات هذا الصراع الجديد بدقة لتحدد متى ستقول كلمتها فيه.

عملية اغتيال الضابط محمد أبو شقرة؛

التاريخ: 9 / 6 / 2013م.

تفاصيل العملية: لقي ضابط الشرطة محمد سيد عبد العزيز أبو شقرة من قوة مكافحة الإرهاب الدولي بجهاز الأمن الوطني بشمال سيناء مصرعه، إثر إطلاق النار عليه من جانب مجموعة إرهابية بمدينة العريش، تعليقاً أممي مقتضب صدر مباشرة بعد العملية ذكر فيه: «الضابط كان يقود سيارة خاصة بجهاز الأمن الوطني بشارع رئيسي في مدينة العريش، قبل أن يتعرض لهجوم إرهابي مسلح أسفر عن مقتله في الحال»، وكان معلوماً في هذا الوقت المبكر من شهود عيان الحادث أن المهاجمين استولوا على السيارة التي كان يستقلها محمد أبو شقرة ثم لاذوا بالفرار بعد تنفيذ العملية خاصة أنهم لديهم مصابون.

كشفت التقارير الطبية للصفة التشريحية الأولية لجثمان الشهيد الرائد محمد أبو شقرة أن الضابط قتل بـ 7 طلقات منها 4 في الذراع اليمنى، و3 رصاصات بالصدر والظهر، بالإضافة إلى آثار دماء كثيفة بالرأس لم تتبين أسبابها، وأن الجناة دهسوه بسيارة الشرطة التي سرقوها بعد أن سقط قتيلاً. ما سجلته النيابة

العامة برئاسة المستشار عبدالناصر التايب المحامي العام لنيابات شمال سيناء، في التحقيقات الرسمية للملابسات الواقعة ومناظرة الجثة ومكان الحادث «أنه تبين أن الضابط محمد أبوشقرة كان يرتدي ملابس رياضية، ويستقل بمفرده سيارة نصف نقل «دوبل كابينة» تابعة لجهاز الأمن الوطني، وأن ركاب سيارتي دفع رباعي استوقفوه بمكان عام بمدينة العريش، وأطلقوا عليه وابلاً من الرصاص في صورة انتقامية، وسرقوا السيارة تاركين جثته ملقاة على الأرض، وأشارت التحقيقات أيضاً إلى أن جثة الضابط ظلت لفترة بالشارع العام وأن أحد المواطنين نقل جثته إلى مستشفى العريش العام.

تحريرات الأجهزة الأمنية وبعض من شهود العيان بالمنطقة نقلوا بعضاً من مشاهد سيناريو وتفاصيل الحادث: «إن سيارتي نصف نقل يستقلها 4 أفراد استوقفتا سيارة الشرطة التي كان بداخلها شخص يرتدي الملابس الرياضية، والسيارة التابعة للشرطة كانت تبدو كأنها سيارة مواطن عادي، وأن الموجودين بالمكان ظنوا في البداية أن الأمر يتعلق بسرقة السيارات مثلما هو الحال بالمحافظة، وهو خطفها تحت تهديد السلاح، وأن أحد الأشخاص كان ملثماً وترجل من السيارة حاملاً في يده سلاحاً آلياً حاول جذب الضابط من داخل السيارة بالقوة إلا أن المجني عليه أخرج مسدسه وأطلق رصاصة أصاب بها أحدهم داخل السيارة الأخرى، وليس الذي كان يحاول جذبه، أحد الأشخاص داخل سيارة الجناة أطلق عدة أعيرة نارية باتجاه الضابط لكنها أصابت زميله الذي كان يقف بجوار السيارة، وعندها ترجل الضابط من سيارته حاملاً في يده الطبنجة لكن أحدهم أطلق الرصاص عليه مباشرة فسقط على وجهه أرضاً، وبعد سقوطه أطلق المثلثون عليه عدة أعيرة نارية بالظهر، ورفع الآخر صديقهم المصاب إلى صندوق سيارة الشرطة وانطلق بها بسرعة فائقة، وأثناء انطلاقه بالسيارة دهس جثة الضابط وهي ملقاة على الأرض للتأكد من وفاته وفروا هارين من المكان».

تقرير أمني صدر بعد أسابيع من الحادث وتم تسليمه للنيابة العامة بشمال سيناء تضمن التحريات والمعلومات التي توصلت لها أجهزة الأمن، بأن شاباً فلسطيني الجنسية يدعى «محمد يوسف محمد المنايعة» ينتمي لتنظيم «جيش الإسلام» هو قائد مجموعة الجناة، وهو المسؤول عن قتل النقيب محمد أبو شقرة الذي استشهد بمدينة العريش بمساعدة بعض من عناصر بدو سيناء المتتمين للتنظيمات الإرهابية بسيناء، ودلت المعلومات أن خطة «المنايعة» كانت تستهدف خطف الضابط لكن العملية فشلت بسبب شجاعة الشهيد في التعامل معهم، ونجاحه في إصابة أحدهم بطلق ناري وإطلاق نيران سلاحه الميري في اتجاه الآخرين محاولاً إصابتهم مما دفعهم إلى تصفيته على الفور بمعرفة المذكور».

عملية خطف الجنود:

التاريخ: 16 / 5 / 2013 م.

تفاصيل العملية: البداية كانت في ليل الأربعاء 15 / 5 قبل ساعات من الجريمة في «ميدان البلدية» الميدان الرئيسي لمدينة العريش العاصمة، بوقفة احتجاجية ضمت بعض أعضاء الجماعات المسلحة التي أصبح أعضاؤها يترددون على مدينة العريش بشكل دوري، واشترك أيضاً بعض من عائلات أشخاص محكوم عليهم حضورياً وغيبياً في قضايا جنائية مطالبين بالإفراج عن المحبوسين على ذمة أحكام قضائية والكف عن ملاحقة الصادر ضدهم الأحكام الغيابية، واستكملت تلك الفعاليات بقيام المشاركين بالتوجه إلى الطريق الدولي الساحلي (العريش رفح) وقاموا بقطعه عند منطقة الوادي الأخضر وهي نقطة واقعة ما بين الشيخ زويد ورفح، ومر اليوم بفعالياته التي تقترب من الروتينية في هذا المكان.

حملت الساعات الأولى من يوم الخميس بلاغاً من سيارتي أجرة للقوة الأمنية الموجودة على الطريق الدولي باستيقافهما من قبل مجموعة مسلحة

واختطاف (7 جنود) تحت تهديد السلاح، والهروب بهم جنوباً في المنطقة الصحراوية تقريباً عند نفس نقطة الوادي الأخضر.. وانقلبت على إثر هذا البلاغ شمال سيناء ومن ورائها مصر كلها رأساً على عقب، لم تمتلك الأجهزة الأمنية رفاهية انتظار أول ضوء لبدء التحرك؛ فقد كان المطلوب معلومات كاشفة سريعةً توضع على مكاتب القادة صباح الخميس، وقد مرّ نهار الخميس بكامله يحمل نهراً من المعلومات والقياسات التي تدفقت على القاهرة في كل الاتجاهات المعنية بالحدث، وهو ما وضع بالفعل بداية الخيوط التي حملت مجموعة من المعلومات الأولية للموقف.

الخيوط الأهم في هذا اليوم كان هو التأكد من عدم تورط أي من قبائل أو عائلات سيناء في هذا الأمر بصورة مباشرة، بل إصابتهم بصدمة تماثل صدمة الأجهزة الأمنية في درجة التصعيد الذي تمارسه الجماعات المسلحة التي أصبحت تعيش على نفس المكان وتزاحمهم فيه على الأرض، وشكل هذا الخيط هذه الدرجة من الأهمية؛ لأن جميع الأجهزة الأمنية بطبيعة الواقع لا تستطيع التحرك في قضايا من هذا النوع إن كان طرف المواجهة فيها يمثل القبائل، وهو ما جعل هذه المعلومة الغالية تحتل رأس جميع التقارير التي طارت إلى القاهرة، واحتلت أيضاً مقدمة كل خطط وتصورات الحركة نحو تنفيذ الهدف المطلوب بتحرير الجنود.

قضى الخاطفون يومي الخميس والجمعة في صمت تام، وقضى الجهاز الأمني بكل فروعهِ نفس اليومين في ترتيب أوراقهِ ومعلوماتهِ على الأرض والانتقال بغرفة عملياتهِ إلى مدينة العريش، لإدارة أزمة ما ظهر منها يشي بأنها ستحمل طبيعة النفس الطويل، قضت الرئاسة الإخوانية هذين اليومين في تلقي الخبر الصدمة والتلثم في إصدار البيانات وتصحيحها.. وإذا بها تتلقى أولى شظايا هذا اللغم لتصيها مباشرة، عندما وجدت نفسها في محل اتهام بالتدبير أو التنسيق أو - في أخف الصور - الترتيب لاستغلال الحدث لأغراضها الشخصية، وقد كانت الشظية بالفعل من النوع الذي أصاب

الوجه، فالموقف برمته غير طبيعي أن تدير الرئاسة هذه الأزمة تحت سطوة الاتهام الذي لاحقها من اللحظة الأولى، فمفردات الحادث كلها تدور حول جنود للجيش والشرطة ومن فوقهم اعتبارات الهيبة والسيادة، وذاكرة حادث اغتيال جنود رفع ما زالت ساخنة في العقل الجمعي للرأي العام الذي وضع شكوكه كلها في رقبة الرئاسة وجلس يتابع ويصدر الأحكام التي شابها كثير من التسرع والإشاعات.

أمضى الجيش اليومين الأولين أمام اختباره الأول والأصعب، عنوان العبث بالسيادة يمسه شخصيًا، والرصيد الإيجابي الذي حصده طوال الأشهر السابقة على الجريمة يضعه على المحك الصعب في أعقد العمليات القتالية وهي تحرير الرهائن وبإضافة مسرح عمليات هو الأصعب والأخطر يحتاج الأمر إلى قدر عالٍ من ثبات الأعصاب، وقد مارست قيادات الصف الأول هذا الثبات بصورة رفيعة.. وضعت آذانها كاملة بجوار أجهزتها المعلوماتية تستقي منها الوضع والمطلوب لحظة بلحظة، ونقلت ما وصل إليها بصورة مهنية إلى مراكز خططها لتخرج بخريطة عمل متشابكة ومعقدة للغاية، وهو ما بدا متوازنًا وفاعلاً في هذين اليومين وجاهزاً تماماً دون ارتباك لما تم بعد ذلك.

مساء السبت 18 / 5.. ووفق خطة التحركات المعقدة المعدة في غرفة عمليات القوات المسلحة، اتخذ قرار تحرك القوات التي ستكلف بتنفيذ عملية عسكرية بالمكان وتم تحركهم بعد دقائق من اتخاذ القرار بالفعل، فقد استكمل قدر معقول من المعلومات التي كشفت مسرح العمليات بتفاصيله، وحددت أماكن وتحركات الخاطفين بصورة تقترب جداً من الواقع وتضع إمكاناتهم وفق المعايير الدقيقة للمواجهة، وما يمكن نقله من تعقيد الخطة أن مسار الوساطات الذي انطلق في اتجاهات عديدة كان يتم تحت متابعة دقيقة ممن يدير العملية برمتها، والسماح بالتغطية الإعلامية للتحركات العسكرية كان في سياق الرسائل الضاغطة على العديد من الأطراف وليس على الخاطفين وحدهم !!

جانب آخر من تشابكات الخطة تم سريعاً في التنسيق مع القوات الدولية المكلفة بمراقبة التحركات العسكرية في (المنطقتين ب، ج)، وأيضاً مع الجانب الإسرائيلي لضمان عدم الإرباك بشكاوى دولية، وسمح هذا الإنجاز بدخول طائرات الأباتشي المتطورة وتحليقها، لممارسة مهام عمليات وتصوير وما يمكن أن تكلف به وفقاً ما هو مرسوم أو بتطور الأوضاع عند بدء العمليات.

تحرك القوات السريع ووصول «اللواء/ أحمد وصفي - قائد الجيش الثاني» آنذاك إلى مدينة العريش صباح الأحد - نقل الأحداث إلى موقعها الصحيح وسرق الجميع، ترك القاهرة غارقة في ارتباك الاجتماعات ودعوات الحوار العبثية مع أحزاب وجبهات لحشد رأي سياسي حول تدخل بعمليات عسكرية، وكانت هذه الدعوات الرئاسية الإخوانية المتهالكة وأصحابها يتحركون تحت تأثير إصابة الشظية الجارحة والالتهام الذي يلاحقهم.

أغلى أنواع المعلومات التي وصلت لقيادة العملية دار حول تحديد أشخاص الخاطفين وأكد من أكثر من مصدر أن كلاً من:

- كمال علام.. المحكوم عليه بالإعدام غيابياً، في قضية قسم ثان العريش عام 2011م (قتل ضابط شرطة وضابط جيش وأربعة أفراد شرطة).

- سليمان البلاهيني.. تاجر مخدرات، وله ملف جنائي ومنضم مؤخراً للتيار التكفيري منخرط في أحد التنظيمات المسلحة.

- خليل المنيعي.. محكوم عليه غيابياً بالسجن في قضية تفجيرات شرم الشيخ وأحد أعضاء تنظيم التوحيد والجهاد، وهو تنظيم مسلح موجود في سيناء.

- حرب المنيعي.. أحد مهربي الأسلحة في سيناء، ومطلوب لأكثر من جهة أمنية نظراً لخطورة نشاطه وتشابك علاقاته مع أطراف خطيرة.

- إسلام أبوشيته والسادات أبوشيته.. وهما شقيقا حمادة أبوشيته الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد في القضية التي شارك فيها كمال علام.

- سليم أبوحمدين.. أحد عناصر المنظمات التكفيرية المسلحة.

- خليل سليمان صالح.. محكوم عليه غيابياً في العديد من القضايا الجنائية.

يدور حولهم شبهات قوية حول تورطهم أو تلامسهم مع جريمة خطف وأسّر الجنود بدرجات متفاوتة، فمنهم المنفذ المباشر ومنهم المخطط وآخر يدير مسألة الإخفاء، وكان من المعلومات الغالية أيضاً أن تحدد مربع تقريبي يقع في المنطقة ما بين مدينتي رفح والشيخ زويد بالجهة الصحراوية جنوب الطريق الدولي الساحلي.

بدأت القوات الموجودة في مسرح العمليات تنفيذ بنود الخطة في سرعة تتطلبها الموقف بشكل عام، فبدأ طيران الأباتشي يقوم بطلعاته الجوية التي جمعت صوراً دقيقة وتفصيلية عن مكان العملية، وتزامن معها تحرك سريع على الأرض من قوات مدرعة خفيفة مدعومة بمجموعات الصاعقة وقوات العمليات الخاصة التابعة للشرطة، لتنفيذ مهام الحصار والعزل عن مربع الخاطفين في إحكام يضيّق تدريجياً، مع تنفيذ تمشيط وعمليات بحث دقيق عن أماكن متوقع الإخفاء فيها أو التحرك داخلها، دارت هذه العمليات بنجاح في مناطق (الجورة - البرث - الزوارعة - الجميعي - صلاح الدين)، وأسفرت عن العديد من حالات ضبط ومصادرة لأشخاص وسيارات وسلاح بوتيرة أدخلت العملية في طور آخر.

كان ممن أصابهم شظايا ذلك الحادث شيوخ ورؤساء القبائل السيناوية، فاللغم على أرضهم وانكشف عدم سيطرتهم على الأحداث قد يصيب أوضاعهم في مقتل، وهم يعتمدون صيغاً متعددة في التعامل مع الدولة ليس من بينها هذا التصعيد الذي أربكهم قبل غيرهم، فبالإضافة إلى تعاون مثمر

في مجال المعلومات كان لهم إسهام ثمين في حسم العملية برمتها، من خلال رسالة موجزة منهم للخاطفين تفيد بأن جدية خيار الحسم العسكري ورفض التجاوب مع تسليم الجنود قد يحولان موقفهم إلى المشاركة في ضبطهم وأن العمل العسكري قد يتسع بما يقلب الأوضاع برمتها إلى الأبد، وألقوا إلى الخاطفين بنصيحة الاحتفاظ بالأوضاع التي تحقق لهم مكاسب على الأرض في ظل حكم الإخوان، وبنصيحة عن كيفية الإفلات المؤقت بترك الجنود طوعية بالطريقة التي تمت بالفعل.. وقد نفذ الخاطفون ما جاء بالرسالة حرفياً، فأنفاس القوات المشاركة في العملية كانت قد اقتربت منهم لحد الخطر الذي جعلهم يتجاوبون سريعاً مع الروشة البدوية للقبائل، والتي تمت أيضاً بترتيب مع قيادة العملية.. وتم الأمر.

أهداف العملية موجودة نصّاً في أوراق مضبوطات (خلية تفجير السفارات)، باستهداف قوات الجيش والشرطة في عمليات مسلحة أو خطف جنود أو تفجير مواقع تابعة لهما وخاصة في منطقة سيناء، وكانت الضربة الأمنية بضبط الخلية قبل القيام بأي من أهدافها، ومن قبلها خلية أخرى والاثنتان لهما ارتباطات وثيقة بالجماعات المسلحة في سيناء - أفقدت تلك الجماعات صوابها ودفعها لتنفيذ شيء ما على الأرض لكنه لم ينتج أثره هذه المرة، وبقي صراعهم مع الأجهزة مؤجلاً إلى حين وإلى ترتيب آخر، فقد دخلت المواجهة إلى أطوار جديدته بالفعل.

بقي حديث الصفقة والتبادل الذي لم يخرج في نهايته عن وعود جدية بفتح ملف الطلبات وبحثها وطرح ما يمكن عمله على طاولة البحث، لكن هذا كان مشروطاً بأن يتم بعد انتهاء العملية وليس أثناءها، ووضع شيوخ القبائل كراعين لهذا الملف تضميداً لجراح أصابتهم وتثميناً لدور لم يهدأ طوال أيام الأزمة.

سيناء رهينة تحريرها ثورة 30 يونيو

التاريخ: الأسبوع الأخير قبل زلزال 30 يونيو 2013م.

افتتحت سيناء مشهدها الخاص في ثورة 30 يونيو مبكرًا بالطلقات الغادرة التي استهدفت «العميد محمد هاني» فألحقته بركب شهداء جهاز الشرطة، ففي نحو الساعة الرابعة والنصف عصرًا من يوم 29 / 6 اغتالت مجموعة مسلحة «العميد محمد هاني» مفتش الأمن العام بوزارة الداخلية بشمال سيناء، حيث أطلقت عليه وابلاً من الرصاص أثناء توجهه إلى منزله في شارع متفرع من شارع البحر في العريش، وكانت المجموعة المسلحة تتكون من ثلاثة ملثمين يستقلون سيارة «بك أب - بيضاء - تايلاندي» أحدهم السائق والآخران يجلسان في الصندوق الخلفي للسيارة، المعاينة الأولية لموقع الحادث وبحسب شهود العيان تشير إلى أنه تم رصد «العميد محمد هاني» منذ لحظة خروجه من المديرية في اتجاهه لمنزله، حيث إنه معروف عنه مواعيده المنضبطة ذهابًا وإيابًا، كما أنه كان لا يرتدي الزي الرسمي، وأنهم انتظروا لحظة دخوله الشارع الضيق الذي ينتهي إلى العمارة التي يقطن بها العميد ليستهدفوه بوابل من النيران ثم فروا هاربين.

كان هذا المشهد الافتتاحي الذي وقع في قلب مدينة العريش العاصمة إيذانًا ببدء معركة الاستنزاف السيناوي المبكر لحدث 30 يونيو، والتي خطط لها مبكرًا في اتفاق شيطاني أعلن ما بين نظام الإخوان والجماعات الإرهابية المسلحة الرابضة هناك، وأريد لهذا الاتفاق أن يكون معلناً حتى يستخدم في إرهاب الأجهزة الأمنية للدولة من ناحية ولإرباك المنظمين والداعين لاحتجاجات يونيو من ناحية أخرى، وكان عنوان هذا الأمر بوضوح أنه في حال تأزم موقف نظام الرئيس مرسي أمام أحداث القاهرة ستعلن سيناء مباشرة كإمارة إسلامية تحت سطوة سلاح وإرهاب الجماعات الموجودة بالمنطقة.

هذا الوحش الشرس الذي استجلبه نظام الإخوان مباشرة بعد قيام ثورة يناير من جبال أفغانستان وشريط باكستان الحدودي، قاموا بالتعاون مع عناصر حماس المدربة والخبرة بهذه الشئون بتسكينه في المنطقة الحدودية المسماة بشرق العريش، ووضع لهذه المجموعات خطط عاجلة لتكوين مجموعة من المنظمات الإرهابية المسلحة لبعضها فروع في غزة ولبعضها ارتباطات عضوية بتنظيم القاعدة، ونجحت هذه التنظيمات التي رفعت الرايات التكفيرية التقليدية في خلق مجال حيوي للعمل في منطقة جبل الحلال وما حوله استغلالاً لحالة الانسحاب الأمني العام في هذه المرحلة، ووقع هذا التحالف الشيطاني في هذا التوقيت بحروف سوداء بين جماعة الإخوان التي تبدأ رحلتها السياسية العلنية لأول مرة في تاريخها، وبين هذا الإرهاب المنظم الذي دأب على بيع سلاحه لمن يدفع أو لمن يقدم التسهيلات والخدمات اللازمة، باندلاع ثورة 30 يونيو حان وقت الحصاد المر لما أنجزته الجماعات لصالح تنظيم الإخوان وما أفسحت الإخوان لهم من مناخ ملائم للتطور ولتعاظم القوة والإمكانات.

وضح التآمر الشيطاني المعلن في مواجهة الشعب واستمع الناس لأول مرة في مصر صراحة من يهدد باقتطاع جزء من الوطن لصالح الرئيس، لكن لم فطن هؤلاء المتآمرون أن رمال سيناء التي يقفون عليها ابتلعت قبلهم جيوشاً أقوى وأعتى من هذا الذي يهددون به، كانت قوات الجيش قد اتخذت خطوة هامة استباقية لهذا المخطط بعدم سحب قواتها التي اشتركت في عملية تحرير الجنود السبعة الذين تم اختطافهم منذ شهرين، ولم تفصح القوات المسلحة أو الشرطة عن سبب عدم سحب تلك القوات بعد انتهاء عملية تحرير الجنود، تقديرات القوات المسلحة بأجهزتها المعلوماتية ذكرت مسبقاً أنها ستواجه بالفعل عمليات على الأرض في وسط أحداث سياسية صاخبة وكبيرة ستدور في العاصمة، وسيتم استخدام الورقة السيناوية كورقة ضغط صريحة للنيل من الثبات الذهني لقواتها التي سيقدر لها أن تشتبك مع المشهد بقوة، لذلك

بقيت القوات وظلت طائرات الأباتشي رابضة في مطار العريش وأعلن عن استمرار حملات تطهير المناطق التي تأوي الإرهابيين وهو إعلان خداعي تمامًا، فقد مارست القوات المسلحة الموجودة بمناطق العريش والشريط الحدودي أكبر قدر من السكون اللازم، واكتفت بتطبيق رقابة صارمة على منطقة الأنفاق للحيلولة دون وصول أي نوع من الدعم البشري من الجانب الآخر، وكانت تعرف أن هناك من هم بالداخل منذ فترة بعيدة أوكلت مهمة متابعتهم إلى أجهزة القاهرة وحرصت على أن يتم هذا الإجراء بأكبر قدر من الهدوء وعدم ترويقه إلا كأخبار تعطى الإيجاء بالروتينية.

وانشغلت القوات حقيقة بالمهمة الكبرى والأهم وهي تنظيم خطة دفاعية كاملة حول مدن: العريش العاصمة ومدينة الشيخ زويد ورفع، وهو المثلث المرشح للاستهداف في حالة تأزم موقف النظام، وهو على رأس الاتفاق الشيطاني الذي وضعت أجهزة الجيش يديها على تفصيلاته مبكرًا، فقد كان القيام بمجموعة من العمليات حول إحدى هذه المدن الصغيرة والمحدودة السكان ثم الإعلان - حتى ولو كذبًا - عن السيطرة على إحدى هذه المدن أو كلها، ورفع راية الجماعات التكفيرية عليها كفيلاً بدخول المشهد إلى منطقة لن يقبل بها الجيش تحت أي ظرف سياسي، ويخصم خصمًا فادحًا من إمكانية إدارته لما هو قادم من طوفان احتجاجي في القاهرة والمحافظات الأخرى، وهو ما بدأ الجيش مبكرًا تنسم رائحته ورصد دخوله وعبره لكل مناطق الأمان.

عند وصول أحداث يوم 28 يونيو إلى ما يمكن تسميته ببداية الثورة، وصدر بيان القوات المسلحة الذي أعطى أطراف العملية السياسية مهلة الأسبوع الزمنية لحل التأزم، وضح على الأرض إمساك القوات المسلحة بخيوط اللعبة الرئيسية وسارت الأمور في القاهرة وباقي محافظات الجمهورية في طريق اللاعودة بين المحتجين وبين نظام جماعة الإخوان المسلمين، وأسست المحافظات المختلفة حالة احتجاجية منظمة كل منها على حدة واتسع النطاق

بصورة تجاوزت أحداث ثورة يناير، وخرج خطاب محمد مرسي ليغلق كل مسارات الحلول السياسية إيداناً بالاحتكام لما سيتم من أحداث على الأرض. في سيناء دخلت الجماعات الإرهابية إلى المعادلة بمجموعة من العمليات المتفرقة في محاولة لتنفيذ ما تم التخطيط المسبق له، لكنها وبسرعة قوبلت بمقاومة صارمة ويقظة لتحركاتها جعلت مسألة دخولها إلى المدن محفوفة بالمخاطر، حاولت تغيير تكتيكاتها سريعاً والبحث عن عملية إعلامية صاخبة من خلال مهاجمة مطار العريش بالصواريخ واستهداف طائرات الأباتشي الرابضة فيه لكن العملية تعثرت بصد المهاجمين بسرعة فاقت توقعاتهم، وأتبع ذلك مباشرة خروج الأباتشي لملاحقتهم واستهدافهم وتم بالفعل إصابة المهاجمين وتدميرهم قبل مغادرتهم إلى الصحراء، ومرت الساعات ثقيلة على الجماعات التي وجدت حائط صد يقظ يطوق المنطقة ما بين العريش حتى الشريط الحدودي برفح، فبدءوا بممارسة عمليات مسلحة لم تنتج إلا مجموعة أبطال من الشهداء والمصابين في صفوف قوات الأمن والجيش لكنها عمليات لا تخلق تغيراً في الموقف بأي صورة.

ملف الجماعات الإرهابية المسلحة في سيناء ظل مفتوحاً على مساحة واسعة من الخطر والتهديد فيما بعد هذا التاريخ طويلاً، وتقلبت تلك التنظيمات في العديد من أطوار التغير والتوحد حتى شكلت نفسها تحت عباءة تنظيم واحد «تنظيم أنصار بيت المقدس» وصعدت شراسة المواجهة فيما بعد نجاح ثورة 30 يونيو 2013م وربما حتى يومنا هذا، حتى صارت الحرب المفتوحة ما بين الوطن والإرهاب المسلح على رأس أولويات النظام الجديد بعد أن نزع عن هذه الجماعات الغطاء السياسي الذي كانت تعيش تحته وتتكاثر، لكن وسط أحداث ثورة يونيو الكبيرة في 2013م سيسجل تاريخها أن مؤامرة عزل سيناء والسيطرة عليها فشلت تماماً، ولم تتمكن التنظيمات الإرهابية المسلحة من استخدام مدنها كرهينة تساوم بها الشعب المصري، في أسوأ مؤامرة يمكن أن تتم على الوطن،

فقد خطط الجيش والأمن واجتهدا هذه المرة ومارسا واجبهما وعملهما بجدية
وصرامة مطلوبة ووضعاً الأقدام على الأرض في الموضع الصحيح فلم تسقط
سِيناء.

العمليات الإرهابية

بعد ثورة 30 يونيو 2013م

اغتيال أفراد شرطة:

التاريخ: 5 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: قام إرهابيون بإطلاق الرصاص على فردين شرطة بحي العبور بالعريش، مما أسفر عن استشهادهما.

تفاصيل الواقعة: قام إرهابيان باستقلان دراجة نارية، بإطلاق النيران على شرطين بحي المساعيد بالعريش مما أسفر عن استشهادهما.

هجوم إرهابي في رفح والعريش:

التاريخ: 5 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: تعرضت 8 أكملة تابعة للقوات المسلحة - منها كمين الماسورة برفح، وكمين محاجر العريش، وكمين الجورة، وقاعدة قوات الطوارئ لحفظ السلام، ومعسكر قوات الأمن المركزي برفح - لهجوم مكثف بإطلاق دفعات نيران من عناصر مسلحة، وأسفرت عن وقوع شهيد وإصابة 6 مجندين.

اغتيال رجل دين مسيحي:

التاريخ: 6 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: مقتل رجل دين مسيحي على أيدي مسلحين يستقلان سيارة ملاكي، قرب كنيسة بحي المساعيد غرب مدينة العريش.

الهجوم على كمين وسط مدينة العريش:

التاريخ: 7 / 7 / 2013 م.

تفاصيل الواقعة: قيام مجموعة مسلحة بالهجوم على نقطة أمنية مشتركة للجيش والشرطة بوسط مدينة العريش، وأسفر الهجوم عن استشهاد مجند وإصابة أربعة آخرين.

هجمات مسلحة مختلفة بالعريش:

التاريخ: 8 / 7 / 2013

تفاصيل الواقعة: قيام مجموعة مسلحة بمهاجمة نقطة أمنية للجيش المصري قرب الحدود مع قطاع غزة دون وقوع إصابات، وطعن إرهابيان ضابط شرطة بمدينة العريش فأصاباه بجراح خطيرة قبل أن يلوذا بالفرار، كما هاجمت مجموعة إرهابية مسلحة محطة كهرباء «الوحشي» جنوب مدينة رفح، ولم يسفر الحادث عن وقوع إصابات.

مهاجمة كمين (صدر حيطان):

التاريخ: 10 / 7 / 2013 م.

تفاصيل الواقعة: قامت عناصر إرهابية مسلحة فجراً بمهاجمة كمين صدر حيطان بوسط سيناء، بقذائف آر بي جي من على بعد أسفرت عن مقتل مدنيين اثنين وإصابة 7 آخرين بجراح بينهم 3 من جنود الجيش.

هجوم على مدرعة بالعريش:

التاريخ: 12 / 7 / 2013 م.

تفاصيل الواقعة: قامت مجموعة إرهابية في ساعات الصباح الأولى، بالهجوم بدفعات نيران على إحدى مدرعات الشرطة أثناء توقفها بجوار تركز أمني بالعريش، مما أسفر عن استشهاد ضابط شرطة وإصابة مجند.

هجوم على مدرعة بالعريش:

التاريخ: 13 / 7 / 2013 م.

تفاصيل الواقعة: قيام مجموعة إرهابية بشن هجوم بالقذائف الصاروخية على مدرعة تابعة للشرطة بمدينة العريش، أسفرت عن استشهاد مقدم شرطة وإصابة مجند.

هجوم على أتوبيس مصنع أسمنت العريش:

التاريخ: 15 / 7 / 2013 م.

تفاصيل الواقعة: قام مسلحون بإطلاق قذيفة آر بي جي، على أتوبيس تابع لمصنع أسمنت العريش مخصص لنقل العمال والموظفين من وإلى المصنع، مما أسفر عن استشهاد 5 مدنيين وإصابة 15 آخرين.

اغتيال أمين شرطة:

التاريخ: 17 / 7 / 2013 م.

تفاصيل الواقعة: قام مسلحون بإطلاق الرصاص على أمين شرطة بحى العبور بالعريش مما أسفر عن استشهاده في الحال.

الهجوم على قسم شرطة ثالث العريش:

التاريخ: 17 / 7 / 2013 م.

تفاصيل الواقعة: قامت مجموعة مسلحة بمهاجمة قسم شرطة ثالث العريش، وأسفر تبادل إطلاق النيران مع قوة تأمين القسم عن استشهاد مجند.

الهجوم على كمائن أمنية بالشيخ زويد:

التاريخ: 18 / 7 / 2013 م.

تفاصيل الواقعة: تعرض عدد من أكمنة الجيش والشرطة المجاورة لقسم شرطة الشيخ زويد بشمال سيناء لإطلاق نار مكثف قامت به مجموعة إرهابية يستخدمون رشاشات متوسطة وأسفر الهجوم عن استشهاد أحد رجال الشرطة.

إطلاق قذائف صاروخية على مدينة العريش:

التاريخ: 19 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: ديوان عام محافظة شمال سيناء، مديرية أمن شمال سيناء، قسم شرطة ثان العريش، كمين الريسة، نقاط أمنية بجنوب المدينة.. هي الأهداف التي خطط الإرهابيون لإصابتها بالقذائف الصاروخية.

عدم دقة التصويب أصابت أهدافاً مدنية وأوقعت ضحايا ومصابين مدنيين جراء القصف، قوات الجيش والشرطة خاضت معارك شرسة على طول حدود مدينة العريش الجنوبية والشرقية لتعقب المجموعات الإرهابية قبل فرارها إلى داخل المناطق الصحراوية، قذائف آر بي جى أصابت عمارة سكنية بجوار قسم شرطة ثان العريش وخلفت ضحايا ثلاثة قتلى مدنيين، وأربعة مصابين.

ذكر العقيد أحمد على المتحدث العسكري، أنه في تمام الساعة التاسعة والربع من مساء يوم 19 / 7 / 2013م قامت عناصر إرهابية مجهولة بإطلاق عدد [3] قذيفة هاون من منطقة الريسة بشرق العريش، حيث سقطت قذيفتان على منطقة غرناطة أصابت إحداها منزلاً سكنياً مما أسفر عن مقتل [2] فرد مدني وإصابة آخر، وسقطت الثالثة بمنطقة «بركة حليلة» بالقرب من مستشفى العريش العام.

هجوم على تمرکزات أمنية بالقرب من مدينتي العريش والشيخ زويد:

التاريخ: 22 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: نفذت جماعات إرهابية مسلحة عشر هجمات على الأقل، استهدفت مراكز للشرطة ونقاط تفتيش تابعة للشرطة والجيش منها (كمين مدخل الشيخ زويد - كمين الريسة - كمين العبور - كمين المزرعة - كمين الصفا)، تم استخدام سيارات الدفع الرباعي المثبت عليها الرشاشات المتوسطة والثقيلة وأسفرت الهجمات عن استشهاد 6 وأصيب 11 آخرون بإصابات مختلفة.

الهجوم على ديوان محافظة شمال سيناء:

التاريخ: 25 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: شهدت منطقة محيط محافظة شمال سيناء تبادلاً عنيفاً لإطلاق النار بين مجموعة مسلحة وقوات الجيش المنتشرة على الأكملة حول المحافظة وميناء العريش، وتواصلت الهجمات الإرهابية طوال اليوم على عدد من أكملة ومقرات أمنية بمدن العريش والشيخ زويد ورفع، وبلغ عدد الضحايا من قوات الأمن شهيدين و8 مصابين.

الهجوم على نقطة حرس حدود:

التاريخ: 25 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: هاجمت مجموعة مسلحة نقطة حرس حدود غرب مدينة الشيخ زويد، وقد أسفر الهجوم عن استشهاد ضابط وجندي وأصيب 4 آخرون.

مهاجمة 7 كمائن بشمال سيناء:

التاريخ: 26 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: هاجمت 3 مجموعات إرهابية 7 أكملة في العريش والشيخ زويد، استهدفوا خلالها أكملة أبو طويلة والصفا ومستشفى الشيخ زويد

والكوثر وأكمنة أخرى، بقذائف صاروخية وآر بي جي أثناء الإفطار وأدت الهجمات إلى انفجار مدرعة للشرطة وإصابة جنديين وضابط من قوات الجيش واستشهاد مدنيين.

هجوم بمحيط مديرية أمن شمال سيناء:

التاريخ: 28 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: تعرضت منطقة محيط مديرية أمن شمال سيناء لهجوم مسلح قامت به مجموعة إرهابية أطلقوا قذائف صاروخية من أسلحة ثقيلة في اتجاه مبنى المديرية، وتعرضت مناطق المزرعة ومحيط مطار العريش لهجمات إرهابية مماثلة من مجموعتين أخريين وشوهدت قوات أمنية تلاحق المجموعات المسلحة، وتم استخدام طائرة أباتشي لتوجيه ضربات جوية تجاه تلك المجموعات، كما وجهت قوات أمنية منتشرة على الأكمنة نيرانها نحو هدف إرهابي كان يقوم بقصف الطائرة ولم تقع إصابات في صفوف الأمن والجيش.

هجوم إرهابي بالقناصة على الشيخ زويد والعريش:

التاريخ: 29 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: قامت عناصر إرهابية بإطلاق النار باستخدام بنادق قناصة من مسافة كبيرة على كمين بالشيخ زويد مما أسفر عن استشهاد مجند أثناء تأدية خدمته، وقام مسلحون آخرون بإطلاق النار أيضًا عن طريق قناصة على شرطي بمطافي العريش مما أسفر عن استشهاد.

هجوم إرهابي داخل مدينة العريش:

التاريخ: 30 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: هاجمت مجموعة مسلحة تستقل سيارة ملاكي قسم ثالث العريش بإطلاق دفعات نيران كثيفة وأسفر إطلاق النار عن استشهاد مجند،

وفي هجوم آخر قام مسلحون يستقلون سيارة دفع رباعي بإطلاق النار على مطافي العريش مما أدى إلى استشهاد شرطي، وهاجمت مجموعة إرهابية أخرى بنفس طريقة إطلاق دفعات النيران الكثيفة على أحد المقرات الأمنية (مبنى المخابرات الحربية) بمنطقة الضاحية بالعريش، وأدى الهجوم إلى استشهاد جندي وإصابة آخر من قوة تأمين المبنى التي تعاملت مع المجموعة المهاجمة بالنيران وأحدثت بهم إصابات وبالسيارة قبل فرارهم هاربين.

..... تلك كانت العمليات الإرهابية والنشاط المسلح على سبيل الحصر للشهر الأول الذي أعقب (ثورة 30 يونيو) وهو شهر يوليو 2013م، كانت جميع التنظيمات الإرهابية لا تزال تحاول مجابهة حدث الثورة وتعمل بالتنسيق مع جماعة الإخوان تحت عنوان واسع وهو محاولة إجهاض الثورة، وكانت تلك التنظيمات تعمل حتى هذا التاريخ فرادى؛ كل تنظيم يدير عناصره فقط وهو ما تطور بعد شهور معدودة قبل نهاية عام 2013م، فتحت وطأة الملاحقات الأمنية والعمليات العسكرية التي وجهت ضدهم وبدأت توقع منهم خسائر فادحة لم يكن أمامهم مفر سوى اتحادهم جميعاً تحت لواء (تنظيم أنصار بيت المقدس)، وهو ما وجه إليهم كتعليمات تنظيمية جاءتهم من الخارج حيث الأطراف الإقليمية التي تقوم بإمدادهم بالتمويل والسلاح وترتب لهم وصول العناصر التي يمكنها الانخراط في العمل الإرهابي المسلح.

لذلك سيكون حديثنا القادم عن العمليات الإرهابية الكبيرة التي شكلت محطات فارقة في مسيرة العمل المسلح على أرض سيناء، وهي بإجمالها جاءت بتوقيع من تنظيم أنصار بيت المقدس بعد أن ضم إليه التنظيمات الأخرى بعناصرها وإمكاناتها التسليحية، وهو ما أضفى بالفعل على العمل الإرهابي المسلح ما اصطلح على تسميته بالنقلة النوعية إلى الأمام في هذا الصراع الشرس الذي قطع من قبل الجماعات الإرهابية كل صلاته بالوطن أو بالدين مهما تستر به وحتى بالمبادئ الأولية للاعتبارات الإنسانية الفطرية.

العمليات الإرهابية لتنظيم أنصار بيت المقدس

مذبحة رفح الثانية:

التاريخ: 18 / 8 / 2013 م.

استشهد 25 مجنداً بقطاع الأمن المركزي بمنطقة أبو طويلة القريبة من مدينة الشيخ زويد بعد عملية إرهابية نفذها مسلحون تابعون لتنظيم أنصار بيت المقدس، أكدت الأجهزة الأمنية أن الجنود كانوا في إجازتهم الاعتيادية وجهزوا أنفسهم للذهاب للمعسكر لتسليم متعلقاتهم والحصول على شهادة تأدية الخدمة العسكرية، وأنهم تجمعوا في موقف «المرج» صباح يوم العملية فغالبيتهم من محافظات وجه بحري وتحديدًا محافظة المنوفية، وأنهم اتفقوا مع سيارتي ميكروباص على توصيلهم للمعسكر وبدءوا الرحلة في الثالثة عصرًا، تسبب إغلاق كوبري السلام الذي يربط محافظتي سيناء والإسماعيلية إلى انتظارهم فترة طويلة حتى عبروا الضفة الشرقية للقناة عبر معدية القنطرة، ووصلوا إلى مدينة العريش في الساعة السابعة مساءً، وتوجهوا إلى معسكرهم لكن مدرعات الجيش استوقفتهم وأمرتهم بالعودة مرة أخرى إلى مدينة العريش نظرًا لسريان حظر التجول، فنفذوا التعليمات وعادوا إلى العريش وانتظروا على أحد المقاهي بالمدينة طوال الليلة.

توصلت الأجهزة الأمنية فيما بعد وقوع العملية الإرهابية إلى أن أحد عملاء التنظيم الإرهابي اتصل هاتفياً بأحد القيادات من أبناء سيناء بالتنظيم، وأبلغه بوجود عدد كبير من الجنود على مقهى بالعريش وفي طريقهم للعودة

إلى معسكر الأحرار بمدينة رفح في السادسة صباحًا بعد انتهاء وقت الحظر، استغل الوقت المتبقي من الليل في تجهيز مجموعتين مسلحتين في الوقت الذي تم فيه مراقبة الجنود حتى وصلوا بسيارتهم ميكروबाص إلى منطقة غير مأهولة بالسكان على الطريق الساحلي الدولي، والتي كان ينتظرهم عندها الإرهابيون حيث قاموا باستيقاف السيارات تحت التهديد المسلح ثم أنزلوهم من السيارات، وسريعًا دون تفكير واستغلالًا لعنصر المفاجأة لدى المجندين وقبل أن يبادروا بفعل شيء أو يتفهموا الموقف على حقيقته طرحوهم أرضًا وقيدوا أيديهم من الخلف، ثم أطلقوا عليهم وابلاً كثيفًا من الرصاص مما أسفر عن استشهاد 25 منهم وإصابة 3 آخرين بإصابات بالغة.

القبض على «قائد الخلية الإرهابية - عادل حبارة»:

وصلت تحريات ومعلومات الأجهزة الأمنية أن الخلية الإرهابية التي قامت بتنفيذ هذه العملية هي إحدى الخلايا الإرهابية التي انضمت تحت لواء «تنظيم أنصار بيت المقدس»، وأن قائد هذه الخلية هو المدعو «عادل حبارة» أحد أخطر العناصر الفاعلة في النشاط الإرهابي المسلح وهو ما دفعها للعمل على تتبع واقتفاء تحركاته لمحاولة الوصول إليه هو تحديدًا ويمكن من خلاله الإيقاع بالمجموعة التي ساعدته في تنفيذ العملية، وبالفعل بعد الوصول إلى كم جيد من المعلومات تمكنت الأجهزة الأمنية من وضع خطة لاستدراجه من ملاذه الآمن للخروج منه والتوجه إلى مدينة العريش، وقد نجحت خطة الاستدراج، وتم إلقاء القبض على «عادل حبارة» بمدينة العريش حيث كان يستقل سيارة دفع رباعي هو وبعض معاونيه، حيث كان الفريق الأمني المكلف بتبعه والقبض عليه يستقل سيارة أجرة ميكروباص من الأنواع المنتشرة داخل المدينة وارتدوا ملابس سيناوية تقليدية، وفور وصوله إلى أحد المحال بشارع 23 يوليو وسط العريش ونزوله ودخوله للمحل داهمته القوة وحاصرتة تمامًا بالداخل، حاول حبارة أن يفجر نفسه والمكان بواسطة قنابل يدوية بحوزته

لكن تمت السيطرة ثم القبض عليه وعلى مرافقيه وكانا اثنين من أعضاء التنظيم؛ حاول أحدهما هو الآخر أن يفجر المكان باستخدام حزام ناسف كان يرتديه أسفل ملابسه، لكن القوة الأمنية أحبطت ذلك ولم تمكنه من التنفيذ، فقد كانت لدى القوة معلومات مؤكدة وتفصيلية بأن هذه المجموعة اللصيقة بحبارة لا يتحركون إلا وهم مدججون بالسلاح وبالعبوات الناسفة، وتم اقتيادهم بهدوء شديد وحذر إلى مقر أمني بالعريش وتم التحقيق الأولي معه ثم نقل ومرافقوه بمروحية عسكرية للقاهرة لاستكمال التحقيقات، وخضع لمواجهة تفصيلية بالمعلومات والتحريات مع فريق من المخابرات العامة والحربية وفريق من النيابة العامة.

تحقيقات النيابة العامة:

ذكرت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا بشأن إحالة التنظيم المكون من 35 متهمًا بقيادة الجهادي «عادل حبارة» إلى محكمة الجنايات بتهمة قتل الجنود في مذبحة رفح الثانية - أن المتهمين كونوا خلية أطلقوا عليها اسم «المهاجرون والأنصار» ومن بين المتهمين فلسطيني الجنسية، ونسبت التحقيقات لهم أيضًا الشروع في قتل جنود الأمن المركزي ببليس والتخابر مع تنظيم القاعدة بالعراق.

كانت النيابة العامة قد تلقت إخطارًا من الشرطة يفيد بأن جماعة إرهابية ارتكبت مذبحة رفح الثانية، والتي راح ضحيتها 25 جنديًا من جنود الأمن المركزي «بقطاع الأحراش»، وأن عناصر إرهابية أخرى من نفس تلك الجماعة أطلقت أعيرة نارية من أسلحة آلية لديها على قوات للأمن المركزي ببليس حال مرورهم بطريق أبو كبير مما نتج عنه إصابة 18 ضابطًا ومجنّدًا.

تولت النيابة العامة التحقيقات فور إخطارها بالبلاغ السابق وبتقرير معلومات الأجهزة الأمنية، حيث كشفت عن أن وراء تلك الأحداث خلية

إرهابية تولى قيادتها «محمود محمد مغاوري وشهرته أبو سليمان المصري» من محافظة الشرقية، وأنه يعتنق أفكارًا متطرفة منها تكفير الحاكم وإباحة الخروج عليه والاعتداء على أفراد القوات المسلحة والشرطة واستهداف المسيحيين.

وانضم إلى المتهم السابق المتهمان أشرف محمود أبو طالب وعادل محمد إبراهيم وشهرته عادل حبارة والمحكوم عليه بعقوبة الإعدام في قضية تفجيرات طابا 2006م، وقام هذان المتهمان باستقطاب باقي أفراد التنظيم وأطلقت الخلية على نفسها اسم خلية المهاجرين والأنصار.

أوضحت التحقيقات أن التنظيم الإرهابي ارتكب جريمة التخابر، حيث استعان بالمتهم «عمرو زكريا شوق» عضو تنظيم القاعدة بالعراق لإمداده بالدعم المادي اللازم لرصد المنشآت العسكرية والشرطة وتحركات القوات بسيناء.

تم إعداد أعضاء التنظيم فكريًا وحركيًا وتدريبهم تدريبات عسكرية خاصة، وتسليحهم بالبنادق الآلية وقنابل مجهزة ومتفجرات متطورة، وتمكنت قوات الشرطة من ضبط 11 متهمًا من أعضاء التنظيم الإرهابي وبحيازتهم الأسلحة والمتفجرات المذكورة، وبمواجهتهم بالأدلة اعترفوا بكونهم أعضاء بالتنظيم.

أشارت تحقيقات نيابة أمن الدولة التي أشرف عليها المستشار تامر الفرجاني المحامي العام الأول والمستشار خالد ضياء المحامي العام، إلى أن «عادل حبارة» اعترف باعتناقه أفكارًا جهادية تكفيرية تبيح قتل ضباط الشرطة والجيش، والاعتداء على ممتلكات الأقباط وأرواحهم، للتأثير على النظام الحاكم لتغيير موقفه من تطبيق الشريعة الإسلامية، وأنه كان يعتبر مصر أرض جهاد تنفذ فيها العمليات الإرهابية نافيًا أن يكون ذلك من وجهة نظره يشكل ارتكابه لأي جريمة.

بعد مثول عادل حبارة ومجموعة من الإرهابيين أعضاء تنظيمه المسلح للمحاكمة أمام القضاء صدر بحقه حکمان بالإعدام هو وبعض العناصر القيادية بالتنظيم وأحكام بالسجن وصلت في بعضها للمؤبد وبعضها أقل قليلاً، وكانت تلك الأحكام صادرة في القضية الأولى رقم 337 لسنة 2013 حصر أمن دولة عليا أمام محكمة جنايات القاهرة وهي المتعلقة بمذبحة رفح الثانية، والقضية الثانية رقم 24856 لسنة 2014 جنايات أبو كبير أمام دائرة الإرهاب بمحكمة بليس وهي المتعلقة بتشكيل تنظيم إرهابي وحياسة أسلحة ومفرقات وارتكاب مجموعة من الجرائم الإرهابية تحت راية هذا التنظيم الإرهابي المسلح.

محاولة تفجير مبنى المخابرات الحربية برفح،

التاريخ: 11 / 9 / 2013م.

تفاصيل الواقعة:

في الثامنة من صباح ذلك اليوم دخلت إلى منطقة شائكة مجموعة من السيارات قدرت - في أقل تقدير لها - بأربعة سيارات وربما زادوا على ذلك قليلاً، المنطقة الشائكة هي وسط مدينة رفح المصرية، والتي يمر الشريط الحدودي بين مساكنها حتى أنه في بعض مواضعه يظهر المساكن على جانبيه مباشرة في صورة غريبة تفصل ما بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، توجهت سيارتان على الأقل إلى «نقطة أمنية - كمين النافورة» وهي على حدود مدينة رفح وتبعد عن الشريط الحدودي بمقدار كيلومتر واحد وألقت سيارة منها بعبوة ناسفة على أفراد القوة والتابعين للقوات المسلحة، وعلى مقربة السيارة الأخرى تضر النقطة الأمنية بوابل من الرصاص، تعاملت القوة العسكرية الموجودة مع المهاجمين واستطاعت إحداث إصابات مباشرة بالسيارة الأولى وقتل من فيها وفرت السيارة الأخرى من المكان، واستشهد أحد أفراد القوات

المسلحة الموجود في مواجهة النقطة الأمنية، وفسرت العملية فيما بعد بأنها لم تكن سوى لفت للأنظار وجذب لانتباه القوات الموجودة في محيط مدينة رفح الصغيرة.

فبعد حوالي عشرين دقيقة من هذه العملية دخلت سيارة محملة بعبوة كبيرة الحجم من المتفجرات إلى داخل مدينة رفح من شارعها الرئيسي، متجهة إلى «حي الإمام علي» الذي يبعد عن الشريط الحدودي بنحو خمسمائة متر فقط لا غير، وانطلقت إلى مبنى المخابرات الحربية ويرجح أن يكون قد صاحبها من على مسافة ما سيارة أو سيارتان بهما أفراد يحملون السلاح استعدادًا للاشتباك مع أي قوة قد تعترض طريق السيارة أو لإحداث مزيد من الخسائر بعد تنفيذ العملية، وصلت السيارة المفخخة إلى مدخل الطريق المؤدي إلى مبنى المخابرات وفيه طلب من السيارة التوقف من قبل أفراد الحراسة الموجودين بخارج المبنى، في الشارع الضيق الذي يقع به المبنى وسط الحي السكني ووسط بيوت أهالي المدينة، لم تستجب السيارة لطلب التوقف في المرة الأولى، وعندما تكرر في الثانية وهو على بعد أمتار قليلة جدًا أثار الأمر الانتباه سريعًا للقوة الموجودة بالخارج فبدءوا التعامل بالنيران مباشرة على السيارة التي تأخذ طريقها إلى بوابة مبنى المخابرات، أطلق على السيارة دفعات من الطلقات الآلية المسلحة بها أفراد الحراسة وهم ستة من المجندين التابعين للقوات المسلحة، وعلى إثر دفعة نيران من هذه الدفعات وقبل وصول السيارة إلى بوابة مبنى المخابرات ويفصلها عنه أمتار معدودة انفجرت السيارة انفجارًا هائلًا وخلفت موجة انفجارية واسعة المدى.

أودى هذا الانفجار مباشرة بحياة طاقم الحراسة بالكامل، والذي كان يهاجم السيارة من مسافة قريبة للغاية لمنع وصولها إلى مبنى المخابرات، وتحول الشخصان اللذان كانا بالسيارة إلى أشلاء على الفور، وامتدت الشظايا لمسافة واسعة أصابت كل من كان بمحيط الشارع وكل من كان قريبًا من البوابة من

الداخل، وتحطمت البوابة وجزء من السور الخارجي جراء هذا الانفجار الكبير المدوي، جاءت الحصيلة الأولى لترصد استشهاد (عدد 6 عسكريين وإصابة 17 عسكرياً ومدنياً)، كان نصيب المدنيين سبعة مصابين منهم ثلاث سيدات وجميعهم كانوا في محيط المنطقة يمارسون شئون حياتهم اليومية، وحدثت خسائر كبيرة في المنازل المحيطة بالمكان من جراء اتساع نطاق الموجة الانفجارية قدر عددها الأولى بنحو ثمانية منازل ارتفعت فيما بعد إلى نحو أربعة عشر منزلاً تضرر بتلفيات متفاوتة من جراء الحادث، ولحق عدد الشهداء بوتيرة الارتفاع ليصلوا إلى أحد عشر شهيداً من مصابين بإصابات خطيرة أودت بحياتهم بعد ساعات من الحادث.

ساد السكون والذهول القاتل بعد هذه الأحداث المتوالية، واختفت السيارات المعاونة للسيارتين المنفذتين للعملية المزدوجة من المكان في سرعة أثارت الريبة، لم تصل السيارة التي كانت تحمل عبوة كبيرة من المتفجرات إلى مبنى المخبرات وانحصرت الخسائر في تحطم البوابة الخارجية وجزء من سور المبنى، ولم يخلف الهجوم الأول إلا تحطم أجزاء من مبنى الإعاشة المكون من حجرتين صغيرتين بجوار النقطة الأمنية، لكن قوات الجيش دفعت شهداء من جنودها المكلفين بالحراسة والخدمة في هذا المكان، وانطلقت وكالات الأنباء تطير أخبار الهجوم على مبنى المخبرات الحربية برفع عبر استهدافه بسيارة مفخخة ووقوع ضحايا من العسكريين، وأظن النقطة الأخيرة هي أهم وأخطر أهداف تلك العملية الإرهابية التي وصلت إلى أطراف عرين الأسد في هذا المكان.

أعلن «تنظيم أنصار بيت المقدس» بعد ساعات مسئوليته عن هذه العملية وهو الذي كان أعلن أيضاً في وقت متزامن تقريباً بعد أربعة أيام من حادث استهداف وزير الداخلية أيضاً بسيارة مفخخة في القاهرة، سواء كان هذا التنظيم هو من فعلها أو لم يكن هو ويمارس حالة من الخداع لجهات الأمن والتحقيق

في الحالتين الأمر واحد والنتيجة أيضًا قد تكون واحدة، فهذه التنظيمات كثيرًا ما تنفذ من العمليات ما يسمى الإرهاب بالوكالة، جهات التحقيق تشغل أكثر بمن وراء هذه العمليات كفاعل أصيل، يدخل إلى المشهد بعمليات نوعية ذات طبيعة خاصة في طريقة تنفيذها وفي الأهداف التي توجه إليها ضرباتها، ويحملها من الرسائل الخطرة التي تحتاج إلى فض أغلفتها بحرد من وقراءة ما فيها بتأن للاستيعاب ولتحديد مسارات المواجهة المحتملة معها.

وصول العمليات إلى هذه المنطقة من رفح يأتي في تكتيك العمليات الإرهابية بمسمى «القادمون من الخلف»، والخلف في هذا المكان مباشرة هو الجانب الآخر من الشريط الحدودي والموجود في قطاع غزة، فبدون دعم مباشر أو غير مباشر من القطاع لا يمكن تنفيذ هذه العملية في هذا المكان مطلقًا، دخول هذا الكم من المتفجرات - والذي قدر بربع طن على الأقل - إلى داخل الكتلة السكنية لمدينة رفح يشير بوضوح أنه لا طريق لها سوى طريق الأنفاق، وتوفير ممر للهروب في حالة انكشاف العملية أو للمشاركين الآخرين لا مكان له سوى طريق الأنفاق أيضًا، فلذلك فإن حماس ضالعة تمامًا في هذه العملية دون شك وسيناريو التنفيذ يقترب بشدة من السيناريو الذي استهدف الجنود المصريين في مذبحة رفح الأولى التي وقعت في شهر رمضان، وسواء قامت حماس بتنفيذ العملية ببعض من عناصرها أو كلفت جماعة أنصار بيت المقدس بالتنفيذ فالأمر في الحالتين سواء، ومابين تنظيم حماس وجماعة أنصار بيت المقدس التي لها فرع نشط في قطاع غزة الكثير من المصالح وأوجه التعاون الذي يسمح بتكليف من هذا النوع.

بقي المكان الذي تم استهدافه «مبنى المخابرات الحربية» وهي الجهة المعروف عنها سيطرتها الكاملة على هذا المكان في شمال سيناء، وهي من أرفع الأجهزة في الجيش المصري ويهدف المنفذون للعملية أن يبعثوا برسالة مفادها أنهم قادرون على الوصول إلى أهم مكان للجيش أو للشرطة في حالة وزير

الداخلية دون الوضع في الاعتبار أو الأهمية حجم الخسائر المتوقعة، فضلاً على المراهنة على الأثر النفسي السلبي الذي قد يخلفه مثل هذه العمليات لدى القوات الموجودة على الأرض.

عملية تفجير مديرية أمن جنوب سيناء:

التاريخ: 7 / 10 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: استشهد 5 من أفراد الشرطة المعينين بخدمات التأمين الرئيسية في المواجهة لمبنى المديرية، وأصيب 55 آخرون ما بين ضباط وجنود كانوا أيضاً في محيط المكان وقت تنفيذ العملية، جاء ذلك أثر انفجار سيارة مفخخة أمام مديرية أمن جنوب سيناء بمدينة الطور يقودها أحد أبناء سيناء لا يتعدى عمره العشرين عاماً، وقد أعلن تنظيم أنصار بيت المقدس مسؤوليته عن العملية الإرهابية في بيان صادر بمقطع مصور لمنفذ الهجوم وهو يستعد لتنفيذ العملية ويذكر بالمقطع كلمة يعلن فيها إيمانه ورغبته الشخصية في الاستشهاد، وباسم التنظيم موجهاً تهديده لقوات الجيش والشرطة بسيناء بالمزيد من العمليات.

عملية استهداف حافلة نقل جنود بالشيخ زويد:

التاريخ: 20 / 11 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: استشهد 11 من أفراد الجيش وأصيب 37 آخرون، إثر انفجار سيارة مفخخة (هيونداي فيرنا) كانت متوقفة على جانب الطريق الساحلي الدولي ما بين العريش والشيخ زويد، وبمجرد مرور حافلة الجيش التي كانت تقل عددًا من الجنود بمنطقة «الخروبة» بالقرب من مشارف مدينة الشيخ زويد تم تفجيرها عن بعد.

عملية استهداف طائرة عسكرية بشمال سيناء:

التاريخ: 25 / 1 / 2014م.

تفاصيل الواقعة: استهدفت مجموعة إرهابية مسلحة طائرة مروحية من طراز «إم آى 8» كانت تقوم بمهمة أعمال التصوير الجوي لعدد من البؤر الإرهابية جنوب منطقة الخروبة، قامت المجموعة الإرهابية بإطلاق صاروخ سام 7 مثبت على سيارة دفع رباعي، مما أسفر عن سقوط الطائرة التي كانت تطير على ارتفاع منخفض واستشهاد طاقمها بالكامل وهم ضابطان وطياران وملاح جوي.

إطلاق صواريخ على مدينة العريش:

التاريخ: 14 / 7 / 2014م.

تفاصيل الواقعة: تم إطلاق 3 صواريخ من مجموعة إرهابية على مدينة العريش، حيث سقط أحدها أمام «سوبر ماركت الخير» بضاحية السلام بالعريش وأدى إلى مقتل 7 وإصابة 25 آخرين من بينهم عدد كبير من الأطفال، وأشارت التقديرات الأمنية لهذا الإطلاق أن المكان المستهدف بالصاروخ الأول هو مقر مديرية أمن شمال سيناء الذي يبعد عن مكان سقوط الصاروخ بـ 200 متر تقريبا، كما سقط الصاروخان الآخران بجوار مقر «الكتيبة 101» مما أدى إلى استشهاد جندي وإصابة جنديين آخرين.

وذكر المتحدث العسكري العميد محمد سمير في بيان للقوات المسلحة «استمرارًا للعمليات الإرهابية لعناصر الإرهاب والتطرف، ودون مراعاة حرمة شهر رمضان الكريم تم استهداف معسكر قطاع تأمين شمال سيناء مساء الأحد الموافق 14 / 7 / 2014م بقذيفتي هاون، أسفرتا عن استشهاد جندي وإصابة 3 آخرين، بالإضافة إلى سقوط قذيفة هاون أخرى بمنطقة سوق الضاحية بالعريش أسفرت عن استشهاد 7 من المواطنين المدنيين، وإصابة 25 آخرين، وتم نقل المصابين إلى مستشفى العريش العام».

الهجوم على النقطة العسكرية (كرم القواديس):

التاريخ: 24 / 10 / 2014 م.

تفاصيل الواقعة: قامت العناصر الإرهابية بمهاجمة النقطة العسكرية بكرم القواديس، ويقع تجمع كرم القواديس بزمّام قرية أبولفيتة إحدى قرى الشيخ زويد، ويبعد التجمع عن قرية الخروبة 8 كيلومترات وعن قرية الطويل نحو 4 كيلومترات، وتؤدي 4 طرق رئيسية إلى كرم القواديس، وهي طرق (الخروبة - كرم القواديس) و(الطويل - كرم القواديس) و(كرم القواديس - الشيخ زويد) و(كرم القواديس - أبولفيتة)، ويقطنها عدة عائلات من قبيلة السواركة، ووفقاً ما جاء بالتقارير الأمنية فإن تفاصيل وقائع الهجوم المركب كانت على النحو التالي:

في الواحدة ظهراً بالتوقيت المحلي أمام نقطة تفتيش كرم القواديس التابعة لمدينة الشيخ زويد بشمال سيناء:

اقتحمت سيارة ربع نقل حمراء اللون محملة بنحو نصف طن من مادي (TNT) و(C4) شديدي الانفجار، وأحدثت تلفيات ضخمة في آليات الجيش الموجودة على مدخل الكمين، وأدت إلى استشهاد عدد من الأفراد على الفور نتيجة الموجة الانفجارية الضخمة.

عقب التفجير هاجمت مجموعتان من المسلحين (لم يحدد عددهما) نقطة التفتيش مستقلين سيارات دفع رفاعى وملبثين، جزء منهم يرتدي الملابس المموهة والجزء الآخر يرتدي الملابس السوداء، قامت المجموعة الأولى بإطلاق القذائف الصاروخية ونيران الأسلحة الثقيلة على الكمين من جهة الجنوب، ثم إطلاق النار من الأسلحة الآلية والمتعددة باتجاه النقطة بغزارة للقضاء على أي مصابين أو ناجين من التفجير، وتولت المجموعة الثانية الهجوم على قوات الدعم القادمة لنجدة أفراد الكمين.

في الثانية ظهرًا بالتوقيت المحلي، بدأت سيارات الإسعاف (مدنية وتابعة للجيش) في التوافد على المكان، ففجر المتهمون عددًا من العبوات الناسفة التي تم زرعها في وقت سابق على الطريق المؤدي لموقع الهجوم، وقام آخرون باستهداف سيارات الإسعاف بقذائف «آر بي جي» ومدافع «جرينوف» من أجل زيادة أعداد الشهداء والمصابين نتيجة الهجوم.

في نحو الثالثة عصرًا بالتوقيت المحلي وصلت تعزيزات أمنية، والتي لاحقت المهاجمين الذين فروا بعربات دفع رباعي إلى المناطق الجبلية ودخلت في اشتباكات مباشرة معهم، ثم قامت القوات الأمنية (من الشرطة والجيش) بإغلاق مداخل ومخارج المنطقة المحيطة بموقع الهجوم لسرعة القبض على الجناة، وجرى تمشيط جميع المناطق بواسطة مروحيات «الآباتشي» مع رفع حالة الطوارئ، في الرابعة والنصف مع استمرار المواجهات حاول المسلحون استهداف المروحيات العسكرية بقذائف «آر بي جي - جراد» لكنهم لم يتمكنوا من إحداث إصابات بها نظرًا لكثافة النيران والمناورة التي قامت بها الطائرات التي تواجدت بمحيط العملية من الجو.

في الخامسة مساءً تمكنت القوات المشتركة من غلق محيط المنطقة، ودارت اشتباكات عنيفة بين مجموعة مسلحة لم تتمكن من الهرب وقوة أمنية بمنطقة كرم قواديس حيث مقر التفجير الأول، واستطاعت القوات تصفية تلك المجموعة بالكامل قبل أن يتم الدفع بتعزيزات أمنية إضافية وإغلاق كافة الطرق وسط حالة من الاستنفار الأمني.

نتائج العملية الإرهابية: استشهاد 30 ما بين ضابط ومجنّد وإصابة 28 آخرين، على رأسهم العميد أركان حرب مقاتل / خالد مصطفى محمد توفيق قائد عمليات القوات المسلحة بشمال سيناء، أثناء قيادته لقوة دعم متوجّهاً بها لنجدة الكمين.

والجدير بالذكر أن هجوم (كرم القواديس) استخدمت فيه العناصر الإرهابية لأول مرة تكتيكًا جديدًا من القتال (هجوم ثلاثي مركب) وهذا الأسلوب الجديد يتلخص في الصورة التالية:

أسلوب (الهجوم الثلاثي المركب) ضد هدف واحد كبير سبق أن اتبعه تنظيم القاعدة الإرهابي في ضرب القوات النظامية في أفغانستان ويطلق عليه في أدبيات التنظيم اسم «تكمين الكمين»، ونفذه الإرهاب في مصر للمرة الأولى في عملية كرم القواديس بالشيخ زويد.

أسلوب (الهجوم الثلاثي المركب) الذي نقل من أفغانستان إلى مصر كان يتبعه قيادات تنظيم القاعدة عند استهداف قوات الجيش والشرطة، ويقوم على أن يهاجم الإرهابيون «الهدف» مستخدمين كميات كبيرة من المتفجرات والأسلحة الثقيلة، بعدها ينصبون كمينًا على بعد مسافة محددة من الهدف الأصلي، ودور هذا الكمين ضرب القوات التي من المتوقع أن تسارع إلى منطقة الاشتباكات لمواجهة العناصر المهاجمة ومعاونة القوات المستهدفة، ومن ثم يمتد الإرهابيون القوات المعاونة بوابل من نيران الأعيرة الثقيلة، ولا يتوقف هذا الأسلوب عند هذا الحد بل يتم فيه إعداد كمين ثالث لاستهداف عمليات إجلاء المصابين وضرب سيارات الإسعاف، وغالبًا يزرع الإرهابيون عبوات ناسفة وألغامًا قبل العملية بساعات وربما أيام بهدف إيقاع أكبر عدد من المصابين في صفوف القوات وهي في النهاية عملية واحدة.

تعتمد العملية المركبة على أكثر من مرحلة هجومية ويشترك بها عدد كبير من العناصر الإرهابية المنفذة، إضافة إلى عناصر الدعم تسمى «المجموعة الاحتياطية» وتتواجد على مسافات قريبة من العناصر المنفذة، تلك المجموعة تكون على استعداد دائم للاشتراك في الوقت المناسب، وغالبًا هذا التكتيك في تنفيذ العمليات المركبة ينتهي بالنجاح، إذ إن القوات المستهدفة تباغت بالمرحلة الهجومية التي تجهض أي رد فعل لها ولا تعطيها أي فرصة للمواجهة.

من المفهوم أن العناصر الإرهابية التي تنفذ مثل هذا النوع من العمليات لا بد أن يكون لديها خبرات قتالية، كأن تكون قد شاركت من قبل في حروب أو في اشتباكات مسلحة كبيرة، ولا تقتصر مهاراتها فقط على المشاركة في عمليات إرهابية من قبيل تفخيخ السيارات أو زرع العبوات الناسفة، وعناصر هذه العمليات تتشكل غالبًا من ضباط أو مجندين سابقين في جيوش مختلفة خاضت معارك وحروبًا ويتميزون بمهارات ميدانية كما كان يحدث في أفغانستان وعلى غرار ما يحدث الآن مع داعش بالعراق وسوريا، ومن ثم فإن الداعمين لقوى الإرهاب داخليًا وخارجيًا يستعينون بمثل هؤلاء لتنفيذ هذه العمليات النوعية، ولا يعتمدون كثيرًا على تكفيريين أو إرهابيين مبتدئين لكونها عمليات شبه عسكرية.

بعد الحادث دعا السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي «مجلس الدفاع الوطني» للانعقاد، وبدأ الاجتماع في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم تنفيذ العملية برئاسة رئيس الجمهورية، وبحضور كل من رئيس مجلس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، ورئيس المخابرات العامة، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، ورئيس هيئة العمليات، ومدير المخابرات الحربية، وذلك للوقوف على مستجدات الأوضاع الداخلية والموقف الأمني في البلاد.

وبعد انتهاء اجتماع مجلس الدفاع الوطني وجه السيد الرئيس كلمة للأمة قال فيها:

في البداية أوجه التعازي لكل المصريين وللجيش على الشهداء الذين سقطوا الجمعة 24 / 10 - لكن من المهم أن نكون على علم بالهدف المقصود من تلك العملية التي حصلت على دعم خارجي.

- «إن هناك دعماً خارجياً تم تقديمه لتنفيذ هذه العملية ضد الجيش المصري.. الكلام هذا يحدث لكسر إرادة مصر والمصريين، وكسر إرادة الجيش المصري الذي يعتبر عمود مصر.. هل المصريين ينتوون النجاح وإعادة الدولة مرة أخرى، هل تتحركون في جميع الاتجاهات، وتحققون النجاح في كل شيء؟ لا ليس مطلوباً أن تنجح مصر».

- «أتحدث إلى كل المصريين أن يتبهوا لما يحاك لنا، كل ما يحدث نحن على علم به ومتوقعينه وتكلمنا فيه وتحدثنا عنه من قبل 3 - 7 ونحن على علم بأن هذا مشوار هنمشي، وأمر سوف نقابله، وكنا نقول إما أن يواجه هذا المصريين أو الجيش فاخترنا الجيش، مش عايزين نتهز».

- «او عوا تتصورا سقوط أولاد مصر مايوجعناش، وولاد مصر سقطوا علشان تفضل مصر، وأنا قلت مرة قبل كده ده وفي شهداء سقطوا قبل كده وفي شهداء هيسقطوا تاني وثالث، لأن دي قضية وحرب كبيرة، مصر بتخوض حرب وجود وده معناه إن احنا يا مصريين كلنا على قلب رجل واحد مانتلخبطش، المؤامرة كبيرة ضدنا، أنا ما بقلقش إلا من حاجة واحدة بس خوفي عليكم يا مصريين، لكن أي حد تاني وأي تحدي تاني وأي تهديد تاني لا يشغلني طول ما المصريين واقفين ومتبهين، ومش ناسيين إن الهدف كان إسقاط الدولة ومش ها تسقط بفضل الله سبحانه وتعالى وبفضل المصريين الموجودين، كل التحديات الموجودة تهون وكل المشاكل الموجودة تهون طالما الشعب المصري منتبه وصامد مع جيشه وشرطته وأجهزة الدولة يد واحدة، هو حد هيخش بيننا وبين بعض ويلخبطنا ولا إيه، ده الخطر الحقيقي علينا أن احنا نشوف دايا التحدي وعيننا عليه واحنا ثابتين ومتحركين في اتجاه هدف واحد، إعادة الدولة المصرية إلى مكانتها ويزيد وده مش سهل ده عاوز

صبر، وفي معاناه وفي ألم ودم كلنا ها ندفعه علشان خاطر بلدنا دلوقتي وللأجيال القادمة».

- «انتو عارفين سيناء كانت هتبقى عاملة ازاي، كانت هتبقى كتلة إرهاب وتطرف لا يستطيع أحد أن يتخلص منها، وأنا قلت إن المعركة في سيناء ممتدة لن تنتهي في أسبوع أو اثنين أو شهر أو اثنين، من فضلكم احنا ثابتين وراسخين كلنا ومحدثش أبدًا هيقدر يكسر لا إرادة المصريين ولا إرادة الجيش، ولا حد هيقدر يدخل بين الشعب المصري ووحدته وبين قيادته ده الخطر الحقيقي».

- «النهاردة وامبارح أخذنا إجراءات، والإجراءات التي اتخذناها اليوم سوف تبقى في إطار التطور الذي حدث سوف يجابهه تطور من عندنا.. والمنطقة الحدودية بيننا وبين القطاع لا بد هيبقى في إجراءات تعمل، لإنهاء هذه المشكلة من جذورها مشكلة رفع والمنطقة الحدودية».

- «في إجراءات كثيرة سوف تتخذ في الفترة القادمة، بقول للمصريين اطمئنوا ودايمًا تكونوا عندكم أمل وثقة في الله سبحانه وتعالى أولاً ثم في أنفسكم، وإن شاء الله لازم الغد هيكون أفضل، لأنني بقول دايمًا الهدف هو البناء والإصلاح وليس الهدم والقتل، ولا يمكن ربنا سبحانه وتعالى هيدعم غير البناء والإصلاح وما ينفع الناس».

- «مرة أخرى البقاء لله سبحانه وتعالى، وتعازي مش لأهالي الشهداء، ولكن لكل المصريين لأنهم أبناء مصر، وسقطوا من أجل أن تبقى مصر.. وستبقى أن شاء الله مصر.. تحيا مصر».

أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارًا جمهوريًا بإعلان حالة الطوارئ وحظر
التجوال في مناطق بشمال سيناء لمدة 3 شهور وكان نصه:

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور

وعلى قانون العقوبات

وعلى القانون رقم 162 لسنة 1958 بشأن إعلان حالة الطوارئ

ونظرًا للظروف الأمنية الخطيرة التي تمر بها محافظة شمال سيناء

وبعد أخذ رأي مجلس الوزراء

قرر

(المادة الأولى)

تعلن حالة الطوارئ في المنطقة المحددة: شرقًا من تل رفح مارًا بخط
الحدود الدولية وحتى العوجة، وغربًا من غرب العريش وحتى جبل الحلال،
وشمالًا من غرب العريش مارًا بساحل البحر وحتى خط الحدود الدولية في
رفح، وجنوبًا من جبل الحلال وحتى العوجة على خط الحدود الدولية، لمدة
ثلاثة أشهر اعتبارًا من الساعة الخامسة صباح يوم السبت الموافق 25 من شهر
أكتوبر سنة 2014.

(المادة الثانية)

يحظر التجوال في المنطقة المحددة بالمادة الأولى من هذا القرار طوال مدة
إعلان حالة الطوارئ، من الساعة الخامسة مساء وحتى الساعة السابعة صباحًا
أو لحين إشعار آخر.

(المادة الثالثة)

تتولى القوات المسلحة وهيئة الشرطة اتخاذ ما يلزم، لمواجهة أخطار الإرهاب وتمويله وحفظ الأمن بالمنطقة، وحماية الممتلكات العامة والخاصة وحفظ أرواح المواطنين.

(المادة الرابعة)

يعاقب بالسجن كل من يخالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية بالتطبيق لأحكام القانون رقم 162 لسنة 1958 المشار إليه.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

الهجوم على مقر الكتيبة 101 ومديرية أمن شمال سيناء؛

التاريخ: 29 / 1 / 2015م.

تفاصيل الواقعة: في الساعة والنصف مساء حدثت سلسلة هجمات متتالية ومتزامنة على عدد من المقرات الأمنية بشمال سيناء في مدينة العريش، استهدفت مقر «الكتيبة 101»، وفندقاً لضباط الجيش بالعريش، واستراحة لضباط الشرطة بميناء العريش، ونقاط تفتيش أخرى، ومديرية أمن شمال سيناء، واستخدم في الهجوم السيارات المفخخة وقذائف الهاون، حيث هاجمت 3 سيارات مقر «الكتيبة 101» ومقر مديرية أمن شمال سيناء، حيث اتجهت السيارة المفخخة الأولى وهي (فنتاس مياه) محمل بما يقرب من 5 طن من المتفجرات صوب البوابة الأولى للكتيبة، وعند اقترابه من البوابة قامت قوات التأمين الموجودة أمام مقر الكتيبة والقوات الموجودة أعلى متحف العريش المتاخم لمقر الكتيبة بإطلاق النيران المكثفة على السيارة، مما أدى إلى انفجارها وحدوث دوي هائل ودخان كثيف وموجة تفجيرية ضخمة، أسفر ذلك عن تحطم السور الخارجي للكتيبة، وتهشم زجاج وشرفات المنشآت والمواقع الأمنية والحكومية المجاورة

والمنازل الخاصة بالمواطنين بحي الضاحية، والتي أضررت بشدة بسبب تحطم النوافذ الزجاجية والأبواب.

واتجهت السيارة المفخخة الثانية من نوع (تايلاندي) صوب مديرية أمن شمال سيناء، وتصدت لها قوة تأمين بوابة المبنى وأطلقوا عليها الرصاص، وتصدوا لها أيضاً بالحواجز الحديدية لتنفجر بعبوتها الناسفة خارج البوابة، وأسفرت عن استشهاد كامل أفراد قوة التأمين.

أما السيارة الثالثة فكانت (ميكرو باص) بداخله 4 انتحاريين يرتدون أحزمة ناسفة، نزل منها الأربعة وقام ثلاثة منهم بتفجير أنفسهم أثناء الاشتباك مع قوات الأمن، والانتحاري الرابع ادعى أنه «صول» بالجيش لكي يجتمع الجنود حوله، ومن ثم يقوم بتفجير نفسه، لكن المجند «الشحات شتا» تشكك في أمره وتوجه إليه وحده لفحصه فوجده حاملاً لحزام ناسف، مما دفعه لاحتضانه والزحف به بعيداً عن زملائه لحمايتهم فلم يجد الإرهابي بداً من تفجير نفسه.

شكل الهجوم الانتحاري الثلاثي الضربة الافتتاحية للعملية فقد توالى مباشرة بعد ذلك موجات من قصف قذائف الهاون على نفس تلك الأهداف وعلى أهداف أخرى، وقد كان ظهور قذائف الهاون في هذه العملية يشكل متغيراً جديداً يظهر على ساحة العمليات للمرة الأولى ورجح إطلاقه من منطقة تقع جنوب مدينة العريش وهي القرية من الظهر الصحراوي للمدينة، وأحدث القذائف العديد من الخسائر البشرية والمادية في المباني التي كانت تسقط عليها وبسبب عدم دقة التصويب أصابت العديد من القذائف مجموعة من الأماكن المتاخمة للأهداف المقصودة وكان في بعضها مبانٍ مدنية لسكان مدينة العريش.

وعقب الهجوم قامت قوات من الصاعقة والعمليات الخاصة بتطويق مدينة العريش وعزلتها بشكل تام تحت غطاء جوي، ثم انتقلت القوات إلى مناطق وقرى الشيخ زويد ورفع وبدأت في التدخل السريع، شهدت تلك

المناطق إطلاق نيران مكثفًا واستهدافًا لكل الأهداف المتحركة واستطاعت القوات تصفية كل المجموعات المسلحة التي كانت تهاجم تلك المناطق، مع العلم بأن المجموعات الإرهابية كانت تستخدم في هذا المكان قذائف الهاون أيضًا بجانب الهجوم المباشر بالرشاشات المتوسطة والثقيلة.

أعلنت حالة الطوارئ في مستشفى العريش العسكري، وبدأت في استقبال الشهداء والمصابين من العسكريين ورجال الشرطة والمدنيين، وتحويل بعضهم على الفور بواسطة سيارات إسعاف نقلتهم إلى مطار العريش، ومن المطار تم نقلهم بالطائرات الحربية إلى مستشفيات الزيتون التخصصي ومعهد ناصر والهلل والبنك الأهلي ودار الشفا بالقاهرة لتلقي الإسعاف والعلاج اللازم.

لماذا نالت الكتيبة 101 النصيب الأكبر من الهجوم:

السبب الذي جعل الإرهابيين يركزون ضرباتهم على تلك الكتيبة، هو أنها تعتبر مقر قيادة للقوات المنتشرة في العريش والشيخ زويد ورفع، وتشغل الكتيبة مساحة تزيد على الكيلو متر في الاتجاهات الأربعة، وتخرج من تلك الكتيبة الحملات العسكرية والأمنية المكبرة وقوات الصاعقة التي تنفذ العمليات النوعية ضد البؤر الإرهابية، فضلًا عن وجود أماكن الإعاشة لعدد كبير من القوات بداخلها وهو ما راهنت الجماعة الإرهابية عليه في إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوف الجنود، وربما يطال القصف بالهاون أحد مباني القيادة فتقع خسائر في صفوف القادة والضباط أيضًا وهو حتمًا سيصيب الحالة المعنوية عندما تكون العملية الإرهابية موجهة إلى مركزهم مباشرة.

كما أن الأفراد الذين يتم القبض عليهم خلال العمليات الأمنية يتم نقلهم لتلك الكتيبة لإجراء التحقيقات الأولية معهم قبل توزيعهم على جهات الأمن الأخرى المختصة في العريش والإسماعيلية، والكتيبة تقع في أقصى شرق ضاحية السلام وغرب ضاحية الريسة، وتغلق القوات محيطها بالمتاريس الترابية، فيما

يتولى أفراد حراستها المراقبة من أعلى سطح مبنى المتحف القومي لشمال سيناء المجاور لبوابتها الفرعية الشمالية التي تحاذي نهاية الطريق الدولي القادم من رفح، والبوابة الرئيسية للكتيبة تطل على مقر مديرية أمن شمال سيناء ويفصل بينهما شارع ومتاريس ترابية.

أصدر «تنظيم أنصار بيت المقدس» بيانًا نشر على موقعه بشبكة التواصل الاجتماعي «تويتر»، أعلن فيه مسؤوليته عن الهجمات الإرهابية في العريش ورفح والشيخ زويد، مشيرًا إلى أنه تضمن استهداف «الكتيبة -101 المنطقة الأمنية بضاحية السلام» بـ3 سيارات مفخخة وانغماسيين، وتبنى الهجوم على كمائن الغاز بجنوب وشرق العريش والهجوم على كمائن «البوابة، أبوطويلة، الجورة» ومعسكر الزهور بالشيخ زويد، بالإضافة إلى الهجوم على كمائن «الماسورة، ولافي» بمدينة رفح.

ذكر التنظيم لأول مرة في بيانه كلمة (انغماسيين)، وتعريف الانغماسي من وجهة نظر الجماعات الإرهابية:

1. دخل هذا الاسم قاموس التعريفات الإرهابية على يد «تنظيم القاعدة».
2. هو مقاتل ذو كفاءة عالية، يرتدي حزامًا ناسفًا، ومزودًا بأسلحة خفيفة، يقاتل حتى تنفذ ذخيرته، ثم يفجر نفسه إذا لزم الأمر.
3. وصف به بعض مقاتلي «تنظيم القاعدة» الذين نفذوا عمليات داخل العراق.
4. ظهر في سوريا مع دخول «تنظيم القاعدة» خط المعارك والجماعات الموالية لها مثل جبهة النصرة إلى جانب الجيش الحر، في قتال الجيش السوري.
5. لعب الانغماسيون دورًا كبيرًا مع «تنظيم داعش» الذين اعتبرتهم داعش الكتيبة الأكثر تأثيرًا في حربها ضد خصومها.

6. اعتمدت «داعش» على الانغماسيين في عملياتها في سوريا بشكل كبير، حتى أصبحوا يمثلون مصدر رعب حقيقي لقوات النظام السوري.

7. تصفهم التنظيمات الإرهابية المسلحة بأنهم كتيبة الصفوة من المجاهدين في أي تنظيم، وغالبًا ما يكونون مفتاحه لأي نصر يحققه.

8. يعرف تنظيم القاعدة الانغماسي بأنه «من يغمس نفسه في صفوف العدو أثناء المعركة»، وهو من يشارك في العمليات الانتحارية من المتتمين الجدد للتنظيم.

9. الانغماسيون يرتدون ملابس مماثلة لملابس العدو، ويحاولون التطابق معهم في المظهر، فيحلقون اللحى والشعر إذا لزم الأمر، ثم يتسللون للمواقع المهاجمة بالتزامن مع الاقتحام، ويستغلون الفوضى التي يحدثها لعمل الخدعة، وفي النهاية إما الهرب وإما تفجير أنفسهم.

10. يكون الانغماسي مخيرًا في تنفيذ العملية الانتحارية ما بين استخدام الأسلحة أو المتفجرات، حسب مقتضيات ساحة المعركة، وفي تفجير نفسه من عدمه، بشرط عدم العودة دون تحقيق الهدف المطلوب.

نتائج العملية: استشهاد 29 مابين ضابط ومجنّد، و43 مصابًا منهم 28 عسكريًا و15 مدنيًا.

بعد 48 ساعة من الهجوم الإرهابي أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانًا كان نصه:

انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في جلسة طارئة صباح اليوم السبت الموافق 31 يناير 2015م، برئاسة السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث بدأ المجلس بالوقوف دقيقة حدادًا على أرواح شهدائنا الأبرار، كما استعرض المجلس أبعاد وتداعيات الحادث الإرهابي الذي تعرضت له منطقة شمال سيناء يوم الخميس الموافق

29 يناير 2015م، واستمع السيد الرئيس لشرح تفصيلي لملاسات الحادث والإجراءات التي تقوم بها القوات المسلحة لمجابهة آثار الحادث وتطهير منطقة سيناء من العناصر الإرهابية والإجرامية، وأشاد السيد الرئيس خلال الاجتماع بجهود القوات المسلحة في التصدي للعمليات الإرهابية والإجرامية في كافة ربوع مصر بالتعاون مع أشقائهم من عناصر الشرطة المدنية، وما يبذلونه من تضحيات فداء لشعب مصر العظيم.

وفي نهاية الاجتماع أصدر السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، قرارًا جمهوريًا بتشكيل قيادة موحدة لمنطقة شرق القناة ومكافحة الإرهاب بقيادة اللواء أ.ح / أسامة رشدي عسكر، مع ترقيته إلى رتبة الفريق اعتبارًا من اليوم السبت الموافق 31 يناير 2015م. والله ولي التوفيق.

أهمية هذا القرار الجمهوري جاءت كي تمنح صلاحيات كاملة ومحددة لقائد عسكري، مع توحيد سيناء الشمالية والجنوبية تحت قيادة واحدة، لدعم منطقة سيناء وعمليات الجيش المصري بها، والعمليات العسكرية والأمنية تحت قيادة الفريق أسامة عسكر ستم من خلال إدارة مركزية مختلفة عن القيادة الموجودة بالقاهرة، مما يعني تركيز المجابهة ومقاومة الإرهاب حتى لا يكون هناك أكثر من رأي أو تصرف أو خطة تخلق تضاربًا في الآراء، ويشكل القرار بالفعل تسهيل عملية التنسيق بطريقة أكثر فاعلية وجدية في اتخاذ قرارات العمليات بعيدًا عن الجهات المتعددة.

عملية اغتيال القضاة في مدينة العريش:

التاريخ: 16 / 5 / 2015م.

تفاصيل الواقعة: قرابة الساعة 12 ظهرًا كان هناك مجموعة من القضاة (4 قضاة وسائق) يستقلون أوتوبيسًا سياحيًا بعد أن تركوا سياراتهم الخاصة في

مدينة الإسماعيلية، والقضاة يحضرون دورياً من الإسماعيلية إلى العريش لنظر بعض القضايا في المحاكم الجزئية بشمال سيناء ومقرها مدينة العريش، وعند وصولهم إلى العريش وبالتحديد بطريق المساعيد في الحي الذي يبعد 2 كيلومتر من قلب المدينة، هاجمت مجموعة مسلحة تستقل سيارة دفع رباعي الأتوبيس السياحي بإطلاق وابل من الأعيرة النارية بالأسلحة الآلية تجاه السيارة مما أسفر عن استشهاد 3 قضاة وسائق السيارة وإصابة القاضي الرابع.

كشف تقرير أمني أسماء المجموعة الإرهابية المتورطة في تنفيذ مذبحة العريش، حيث ذكر إن 5 إرهابيين على الأقل تورطوا في الهجوم الذي أشرف عليه «هاني أبوشيته» القيادي بتنظيم أنصار بيت المقدس، وخطط لهذا العمل «سلامة أبوودان» المطلوب رقم 3 للقبائل السيناوية، مشيراً إلى بدء حملة عسكرية وأمنية موسعة في العريش لضبط المجموعة الإرهابية التي تضم، خويطر عبدالقادر، ومحمد حمدان جرير، ويوسف إسماعيل مبارك، وذكر بالتقرير إلى أنهم يتخذون من جنوب المساعيد مخبأ لهم، وأوضح أيضاً أن الإرهابيين محمد حمدان ويوسف إسماعيل اعتنقا الفكر التكفيري عقب اعتقالها سابقاً، أما خويطر فقد انضم للإرهابيين عقب وصول الإخوان للحكم بعد ثورة يناير وهو من تلاميذ القياديين الإرهابيين هاني أبوشيته وكمال علام.

وتأكد لدى الأمن أن القيادي بأنصار بيت المقدس هاني أبوشيته قد أشرف بنفسه على تنفيذ العملية التي خطط لها سلامة أبوودان وهو المطلوب رقم 3 لدى القبائل السيناوية بسبب تورطه في اغتيال أحد أبناء قبيلة الترابين، وأن الإرهابيين هاني أبورشاد ويوسف إسماعيل شاركا في العملية عبر قيامهما بمراقبة استراحة القضاة لمدة ثلاثة أيام، لتتضح صورة تقريبية للخلية التي قامت باغتيال الضباط وأفراد الشرطة والجيش في العريش، فالخلية يقودها خويطر عبدالقادر وهو القائد العسكري لتنظيم أنصار بيت المقدس بمدينة العريش، وتضم محمد اشتوي، ومبروك عودة كريشان، وحسين عيد،

ويسانداهم عناصر شابة تقوم بعمليات المراقبة لأفراد الجيش والشرطة، وأكدت التحريات أن الخلية تختبئ بمنطقة ما جنوب حي المساعيد في الظهر الصحر اوي القريب منه، وتنفذ عملياتها الإرهابية ثم تهرب إلى تلك المنطقة لتختبئ داخل أنفاق أسفل الأرض بعيداً عن أعين الأمن والطائرات التي تقوم بعمليات المسح الجوي، وهناك ملاحقة معلوماتية مستمرة من قبل أجهزة الأمن للوصول إلى مناطق الملاذات الآمنة وأماكن اختباء تلك الخلية.

هجوم الشيخ زويد:

التاريخ: 1 / 7 / 2015م.

تفاصيل الواقعة: هجوم إرهابي مسلح مكثف ومحكم بدأ في الساعة 6:55 صباحاً، تضمن الهجوم على الكمان والارتكازات الأمنية وقسم الشيخ زويد بهدف إحداث حالة من الفوضى والفراغ الأمني للإيجاء بسقوط مدينة الشيخ زويد في أيدي العناصر التكفيرية، من أجل إعلان قيام إمارة إسلامية متطرفة لما يسمى بتنظيم ولاية سيناء ويتم الترويج لهذا الحدث على نطاق واسع بمساعدة وسائل إعلام مناهضة لمصر.

استهدف الهجوم الأول «كمين أبو رفاعي» وتمكنت قوة الكمين «بقوة 17 جندياً مقاتلاً» من التعامل الفوري مع عربة محملة بأطنان من المتفجرات مما أدى لانفجارها وإحداث موجة انفجارية هائلة، أسفرت عن استشهاد عدد من أفراد الكمين، وقيام باقي أفراد بتنفيذ خطة الانتشار التي تم التدريب عليها مسبقاً، والخوض في معركة شرسة استمرت عدة ساعات مع العناصر المهاجمة، وتمكنوا من صد أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية التي حاولت الاستيلاء على الكمين بعد التفجير الأولي باستخدام الأسلحة الآلية وقنابل F1.

واستهدف الهجوم الثاني «كمين سدره أبو الحجاج» وهو في توقيت متزامن مع الأول، وفيه قامت عناصر إرهابية يقدر عددها ما بين 40 - 50 فرداً مسلحين

بأسلحة خفيفة ومتوسطة وقذائف آر بي جي وقذائف الهاون، بدفع عربية مفخخة لتنفيذ تفجير الكمين وقام أحد الجنود البواسل بالتصدي لها وإطلاق النار المباشر على قائدها مما أسفر عن استشهاد الجندي وانفجار السيارة خارج حرم الكمين، وبالتالي قامت العناصر التكفيرية بإطلاق قذائف الهاون والآر بي جي الأمر الذي أدى إلى انتشار عناصر الكمين في الوضع القتالي والدفاع عنه ببسالة، رغم وجود شهداء ومصابين وهدفهم التمسك بموقع الكمين ليخوضوا معركة عنيفة استمرت 7 ساعات، ونتج عنها فرار العناصر المهاجمة لجنوب مدينة الشيخ زويد.

وبالتوازي مع الهجومين السابقين، كانت هناك مجموعات أخرى تتحرك بعربات مسلحة دفع رباعي ومع كل مجموعة من 3 إلى 4 موتوسيكل بإطلاق دفعات من النيران المباشرة على عدة كمائن، وهي (بوابة الشيخ زويد - كمين الماسورة - كمين الوحشي - كمين جرادة - كمين الشلاق - كمين العبيدات - كمين قبر عمير - كمين أبو طويلة - كمين الإسعاف)، وقد دارت في جميعهم معارك شرسة قبل تمكن جميع الكمائن من التصدي للعناصر المهاجمة وحرمانهم من إمكانية الاستيلاء على أي من هذه الأكملة، ومع وقوع إصابات في صفوف الجنود المقاتلين كان هناك مجموعة كبيرة من الخسائر الفادحة في الأرواح والمعدات في جانب المجموعات الإرهابية، مما أنهى المشهد بدفع عناصرها للفرار إلى الظهير الصحراوي لجنوب مدينة الشيخ زويد.

إحباط مخطط احتلال قسم شرطة الشيخ زويد؛

عقب فترة زمنية وجيزة من سلسلة الهجمات المتزامنة بالسيارات المفخخة، وردت معلومات لضباط القسم باقتراب سيارات دفع رباعي محملة بالأسلحة الثقيلة من مبنى القسم، وتحرك كل ضابط وفرد من القوة الموجودة بالقسم ليأخذ موقعه في التأمين في تعاون وتنسيق تام بين قوة القسم وقوات الأمن المركزي المشاركة في التأمين مع القوات المسلحة، في لحظات الضباط والأفراد

يقسمون الأدوار ويوزعون الأسلحة، يعتلون الأبراج والأماكن الحاكمة لإطلاق النار، والتي تمكنهم من السيطرة على الوضع، قناصة من الضباط يوزعون أنفسهم على الجهات الأربع وضباط وأفراد الأمن المركزي يتمركزون في مواقعهم، بعدها بدأ التكفيريون في الظهور مستقلين سيارات الدفع الرباعي أو مترجلين في مجموعات قدرت بنحو الـ 10 في كل مجموعة أو زاحفين على الأرض ويندفعون ناحية قسم الشرطة من جميع الاتجاهات، من اتجاه السوق أمام القسم ومن اتجاه حي الترايين خلف القسم ومن اتجاه المعهد الأزهرى تجاه رفح ومن اتجاه مجلس المدينة بالنسبة للقادم من العريش، وفي الثامنة صباحاً كان هناك أكثر من 120 إرهابياً يفرضون حصاراً حول القسم ويبدءون في إطلاق الرصاص على المبنى بشكل عشوائي مع تحركهم في كل الاتجاهات في محاولة لاقتحام القسم واحتلاله، قوات تأمين القسم ردت على القصف النيرانى بالمثل وتستمر المعركة حتى يسقط 7 قتلى بين صفوف الإرهابيين مما يضطرهم للتراجع، وعند العاشرة صباحاً تلقت العناصر الإرهابية تعليمات من خلال أجهزة اللاسلكي التي بحوزتهم بتفخيخ الطرق ومحيط القسم، فقاموا بإنزال عبوات ناسفة وألغام من السيارات واتجهوا إلى الشوارع المؤدية للقسم وقاموا بتلغيمها كما قاموا بتفخيخ أعمدة الإنارة التي تقع عند مداخل الطرق المؤدية للقسم، بينما اتجهت مجموعة أخرى من الإرهابيين لتلغيم مداخل المدينة نفسها بالعبوات الناسفة لمنع أي قوات دعم من الوصول للقسم، وبعد علم ضباط الجيش والشرطة بتفخيخ الطرق لمنع الدعم قاموا بإخطار قيادات العريش بتلك المعلومات حماية للقوات القادمة من هناك، وتعاهدوا معهم وفيما بينهم على الدفاع عن القسم حتى آخر رجل مقاتل فيه، وأقسموا جميعاً على عدم السماح للإرهابيين بالوصول للمبنى مهما كلفهم ذلك وأن تكون ساحة القسم مقبرة للمهاجمين المسلحين.

في الحادية عشرة صباحًا كانت مجموعات الإرهابيين تتراوح ما بين 200 و300 مسلح من المشاركين في اقتحام أكمنة الجيش والهجوم عليها وغيرهم، يتجمعون لحصار القسم مجددًا ثم يطلقون الرصاص بكثافة على المبنى لكن قوات القسم ردت بإطلاق كثيف للنيران وتمكنت من إسقاط 10 قتلى من الإرهابيين.

قام عدد من الإرهابيين باعتلاء المباني القريبة من القسم وواصلوا استهدافه بالرصاص فيما ترد القوات المتمركزة أعلى القسم على مصدر إطلاق النيران، لتقوم بعدها طائرات الأباتشي بقصف العقار الذي كان يهاجم منه المسلحون القسم بأسلحة ثقيلة، وقامت بقصف تجمعات المسلحين فرد الإرهابيون بإشعال النار في إطارات الكاوتش لعمل ساتر من الأدخنة يحجب عن الطائرات رؤيتهم، وقامت قوات تأمين القسم بإطلاق نار كثيف من داخل القسم على جميع الأهداف المتحركة في محيطه حتى قتل نحو 30 إرهابيًا، مما جعل زملاءهم من المجموعات الأخرى يفشلون في الاقتراب من القسم حيث تفصلهم نيران القسم عن المبنى بـ150 مترًا تقريبًا، وفي الخامسة عصرًا هربت جميع العناصر الإرهابية بعد فشلهم في احتلال القسم أو تدميره.

قامت الطائرات الأباتشي وF-16 بقصف مركز لمركزين لتجمع العناصر الإرهابية جنوب العلامة الدولية رقم 6 وداخل مدينة الشيخ زايد وسيارات دفع رباعي كانت تستقلها المجموعات المسلحة أثناء فرارهم عقب صد هذا الهجوم الكبير، وقامت القوات الجوية باستهداف عدد من العقارات بمدينة الشيخ زايد التي اعتلى سطحها العناصر الإرهابية وقاموا بهجوم منها باستخدام أنواع مختلفة من الأسلحة، وقامت مجموعة المتخصصين بإزالة وتفكيك تفخيخ كافة الطرق والمداخل المؤدية للشيخ زايد حتى تمكن القوات المسلحة من تنفيذ عملياتها، وتم نشر قوات من الجيش المتمركزة في رفح والشيخ زايد بمعسكر الزهور لعمل دوريات وإغلاق كامل للمنافذ لملاحقة

العناصر الإرهابية والقضاء عليها، مع تكثيف التأمين على الحدود مع قطاع غزة لمنع فرار العناصر التكفيرية من الأنفاق غير المكتشفة، مع وصول تعزيزات من قوات الجيش لمكان الاشتباكات بالشيخ زويد والدفع بأعداد إضافية من قوات الصاعقة والعمليات الخاصة، وأيضًا استخدام عمليات إنزال تلك القوات على مكان الاشتباكات للابتعاد عن العبوات الناسفة والألغام الأرضية، وهو ما أدى لنجاح قوات الجيش في حصار أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية بعدة مناطق مختلفة بالشيخ زويد وتصفيتها، إضافة إلى إرسال قوات من الجيش الثاني الميداني لمساندة القوات في مسرح العمليات أحبط محاولة السيطرة التي كان مخططًا لها من قبل الإرهابيين على مدينة الشيخ زويد، والتي كانت تتم على هامش معركة قسم الشرطة من قبل مجموعات أخرى كانت مكلفة بهذه المهمة، وأضيف لتلك المجموعات الأخيرة مهمة أخرى وهي محاولة قطع وفصل المنطقة التي تقع شرق الشيخ زويد وتضم مدينة رفح وتقدر بنحو 30 كم حتى الوصول للشريط الحدودي، وهي مهمة إرهابية فشلت أيضًا بسبب بسالة ما حدث داخل مدينة الشيخ زويد وقراءة القوات المدافعة أن هذا أحد أهداف الهجوم الإرهابي الكبير، ومن خلال الجهد العسكري والأمني الذي تم بالمواجهة تم فرض السيطرة الكاملة على مدن رفح والشيخ زويد.

عقب صد الهجوم وأثناء تأمين مناطق الاشتباكات عشر خبراء المفرقات بشمال سيناء على 12 عبوة ناسفة زرعتها الإرهابيون بالطريق الرئيسي بمحيط أكمنة طريق «الجورة»، لاستهداف الإمدادات العسكرية المتوقعة بعد الهجوم الإرهابي الذي استهدف الأكمنة الأمنية، بجانب استهداف سيارات الإسعاف ومنعها من الوصول للمصابين بمكان الاشتباكات، وتم تفجيرها بمعرفة الخبراء لتأمين مرور قوات الجيش وسيارات الإسعاف.

نقاط تحليلية للهجوم الإرهابي على مدينة الشيخ زايد:

- ذكر المتحدث العسكري بعد نحو ساعتين من هذا الهجوم أن 10 جنود سقطوا ما بين قتل وجريح في 5 هجمات في سيناء، في نفس هذا التوقيت المبكر من اليوم بدا شيء غريب يتم تسريبه بهدوء لم يلتفت إليه أحد في لهفة متابعة الأحداث، وأن تلك الأرقام المشار إليها يتم تحريكها إلى أعلى في أكثر من وسيلة إعلامية أجنبية ومصرية، فقد زادت عدد النقاط الأمنية من خمس نقاط إلى نحو خمس عشرة نقطة وهناك من وصل بها إلى عشرين نقطة أمنية في توقيت واحد.
- انتقل هذا التحريك إلى أعداد شهداء ومصابي رجال الجيش فقد وصل قبل حلول عصر اليوم إلى ما يتجاوز رقم الـ 70 ومئات الجرحى والمصابين، واستكمالاً لهذه الصورة وعلى غير المعتاد أعلن تنظيم «ولاية سيناء» الذي هو في الأصل تنظيم «أنصار بيت المقدس» قبل انضمامه لتنظيم «داعش» مسؤوليته عن تلك الهجمات في بيان نشر على موقع «تويتر»، وجاء هذا التبرني لعملية لازالت في منتصفها والصراع المسلح يدور بين قوات الجيش وبين التنظيم، لم يكن ما سبق نوع من التخطئ في تداول أرقام لشهداء القوات المسلحة ولا تعجل غير محسوب في تبرني عملية وهجوم إرهابي لازال لم يفصح عن نتائجه بعد، فقد كان الأمر مقصوداً أن يتم بهذه الكيفية تماماً وفق الخطة الموضوعة لهذا الهجوم.
- الخطة الرئيسية لهذا الهجوم الإرهابي كانت تعتمد على مجموعة من التكتيكات التي سيتم تنفيذها على الأرض، وأخرى سيتم استخدام الفضاء الإعلامي العالمي والمحلي في ترويجها وتداولها بالشكل الاحترافي الذي يضمن انتشارها بأكبر قدر ممكن.
- التكتيكات الخاصة بالعمل على الأرض تلخصت في تجهيز أعداد تراوحت ما بين 250 إلى 300 عنصر مسلح، استخدمهم التنظيم في

القيام بمجموعة من الهجمات المكثفة بأسلحة متنوعة بدأت بقذائف الآر بي جي وامتدت لتصل إلى مدافع مضادة للطائرات، وكانت عملية قصف نقاط الارتكاز العسكري بقذائف الهاون وفي بعضها بسيارات مفخخة، والتي يقع معظمها جنوب الشيخ زويد بقصد شد انتباه القوات العسكرية وتشيت جهودها، فضلاً عن رغبة الإرهابيين في خروج القوات المرتكزة لحماية مدينة الشيخ زويد من أجل تقديم الدعم والمساندة للنقاط التي تتعرض لهذا الهجوم الإرهابي المكثف، وكانت مراهنة الإرهابيين أنه في حال نجاح تلك الخطوات السابقة سيتم تكليف الجانب الأكبر من تلك المجموعات الإرهابية للتوجه سريعاً ناحية قلب مدينة الشيخ زويد في محاولة للسيطرة على المدينة وهو ما تم تنفيذه بالفعل.

- المجموعات الإرهابية التي تقدمت إلى قلب مدينة الشيخ زويد كان لها هدف محدد هو محاصرة قسم شرطة الشيخ زويد باعتباره يقع في «صرة المدينة»، كما أن رمزية قسم الشرطة في حال تمكن المجموعات من السيطرة عليه ورفع علم التنظيم كان سيحقق الهدف الإعلامي الذي بدأ في الترويج له بالفعل، وفق شهود العيان من سكان مدينة الشيخ زويد والقاطنين في الحي السكني الملاصق للقسم تحدثوا عن اعتلاء الإرهابيين للمباني المجاورة للقسم، وتقدم مجموعة متخصصة قامت بزرع الألغام في الطريق القادم من العريش غرباً وكان ذلك مقصوداً أن يتم أمام أعين الجميع، حتى تصل المعلومة لقوات الجيش المتمركزة في العريش فلا تتقدم لتحرير ونجدة وسط المدينة من هذا الحصار المباغت.

- المعلومة السابق ذكرها وصلت بالفعل لقوات الجيش ولم تتقدم الآليات العسكرية حتى لا تتكبد خسائر غير محسوبة، واستبدل الجيش

خطة مواجهته عن طريق استخدام طائرات الأباتشي التي وفرت لقيادة العمليات صورًا تفصيلية للوضع داخل المدينة، حتى تمكنت فيما بعد من دفع وحدات القوات الخاصة وخبراء المفرقات الذين وصلوا للمكان وبدءوا في التعامل مع الموقف، فرق المفرقات بدءوا في التعامل مع عبوات وألغام وصل عددها لنحو الـ 50 عبوة ولغماً لتوفير ممر آمن للقوات الخاصة التي دخلت بالفعل للتعامل مع الإرهابيين وجهاً لوجه.

- وَفَّق رواية لشهود العيان الملاصقين للمشهد استغرق الاشتباك المسلح ما بين وحدات الجيش والإرهابيين نحو ساعتين في عملية تطهير محيط وسط المدينة والمناطق المحيطة بقسم الشرطة، وأحبطت بكفاءة عالية محاولة السيطرة على قسم الشرطة وكان القتال يدور في معظم شوارع المدينة التي بدا للإرهابيين أنهم يواجهون جحيمًا حقيقياً وانقلب الموقف ضدهم ليصبحوا في مأزق خانق وهم يرون بعضهم البعض يتساقطون ويفقدون مواقعهم سريعاً.

- الفترة الزمنية التي كان من المنطق أن تستغرقها العملية السابقة سمحت لوسائل إعلامية ووكالات أنباء عديدة أن تتداول أخباراً مغلوطة حول استيلاء الإرهابيين على مدينة الشيخ زويد، وكان الإرهابيون يحلمون بتوافر صورة واحدة يمكن دفعها لوسائل الإعلام تؤكد هذا الوضع، لكن سرعة المواجهة وشراسة النيران التي واجهتهم أسقطت تلك المراهنة، ولم تتمكن الجهات التي تحدثت عن السقوط وعن أسر بعض من قوات الجيش والشرطة أن تبث صورة واحدة.

- التخطيط لهذا الهجوم الأخطر منذ اندلاع العمل الإرهابي في سيناء، يتشابه كثيراً مع السيناريوهات الداعشية التي تم انتهاجها في كثير من المدن العربية التي سقطت في أيدي التنظيم بالعراق وسوريا،

وهو يأخذ خطوات متدرجة من خلال البث الإعلامي الذي ينهك ويدمر الحالة المعنوية تمامًا لكل من القوات والأهالي الموجودين في هذه المدن، فبمجرد الإعلان عن وصول طلائع تنظيم داعش إلى أي من المدن المستهدفة حتى تتوالى النشرات الإخبارية التي تنقل تفاصيل السقوط العسكري أو الأمني، وانسحاب الجميع واستيلاء التنظيم على المعسكرات والمعدات وظهور طوابير من الأسرى تزين الصور التي تبث للعالم من مواقع الحدث.

- هذه الصورة السابقة التي لم تتحقق للمجموعات الإرهابية، هي ما تفسر وجود هذه المجموعة من سيارات الدفع الرباعي التي كانت موجودة في قرية أبو طويلة على مسافة 10 كم غرب مدينة الشيخ زويد، أثناء تحليق الأباتشي لإدارة ساحة المعركة من الجو التقطت صوراً لهذه المجموعة وهي تمسح المنطقة فبدا الشكل لها احتفالياً من قبل التنظيم الإرهابي، هكذا جاء التفسير الأولي على لسان المتحدث العسكري، لكن حقيقة الأمر أن هذا الرتل من سيارات الدفع الرباعي المدججة بالإرهابيين والتي ترفع أعلام تنظيم داعش بصورة مكثفة كانت تستعد للتوجه إلى شوارع مدينة الشيخ زويد للتصوير فيها وهم يسرون على هيئة الطابور الداعشي الشهير، استهدفت تلك المجموعة سريعاً من قبل الأباتشي في موقعها على تلك المسافة من مدينة الشيخ زويد مما رفع كثيراً من أعداد الخسائر البشرية التي تكبدها التنظيم فضلاً عن ضحاياه في العديد من المناطق الأخرى.

- خطة هذه العملية والتكتيكات المستخدمة من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة في التنفيذ يقيناً هي قد وصلت إليهم من مقر التنظيم الأم «داعش» بطريقة أو بأخرى، فالعناصر القيادية بالتنظيم الموجود بسيناء لم يمتلك حتى هذا التاريخ من هم قادرون على التخطيط وفق

هذا النمط الذي بدا حتى على المستوى الشكلي والإعلامي متسقًا تمامًا مع ما تم تنفيذه في أنبار العراق وبعض مناطق سوريا وظهر أخيرًا في «سرت» بليبيا، وهذا هو الدعم اللوجيستي الأهم الذي تلقتة عناصر سيناء من الخارج وهو دون شك يمثل النقلة النوعية الأخطر في المسار التنظيمي لـ «أنصار بيت المقدس - ولاية سيناء».

- النقطة السابقة كانت السبب المباشر لتطور مقابل من القوات المسلحة في نمط المواجهة مع تلك العناصر الإرهابية، حيث استمرت الضربات الأمنية والملاحقات مستمرة دون انقطاع طوال شهر يوليو 2015م لضرب هذا التشكيل والهيكل الإرهابي الجديد الذي أفصح عن نفسه على أرض الشيخ زويد، لإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوف وإمكانات التنظيم ولإجهاض إمكانية تكرار هذا المشهد من قبل التنظيم الإرهابي، وهو في نهاية العمليات الأمنية يهدف إلى تقويض قدرات العمل الإرهابي المسلح في تهديد المدن الرئيسية، والتي تعتبر نقاط ارتكاز حاکمة للمنطقة مثل مدينة الشيخ زويد.

وأصدرت القوات المسلحة المصرية، بيانًا للتعليق على الأحداث الدائرة في سيناء.

ذكر البيان أنه في «الساعة السادسة و55 دقيقة صباح الأربعاء الموافق 10 / 7 / 2015م، قامت مجموعات إرهابية بالهجوم على عدد من الكائنات الأمنية للقوات المسلحة بمنطقتي (الشيخ زويد - رفح) في توقيتات متزامنة، باستخدام عربات مفخخة وأسلحة ذات أعيرة مختلفة.

وقد تمكن رجال القوات المسلحة البواسل من التعامل مع هذه العناصر الإجرامية وإحباط كافة المحاولات الإرهابية من تحقيق أهدافها، حيث قامت عناصر القوات المسلحة بشمال سيناء بمعاونة القوات الجوية بمطاردتهم وتدمير مناطق تجمعاتهم، وقتل ما لا يقل عن 100 فرد من العناصر الإرهابية

وإصابة أعداد كبيرة منها، بالإضافة إلى تدمير 20 عربة كانت تستخدمها تلك العناصر الإجرامية، وجار الآن تنفيذ عمليات التمشيط بالمنطقة.

وقد أسفرت هذه العمليات الإجرامية عن استشهاد 17 من أبطال القوات المسلحة، منهم 4 ضباط وإصابة 13 آخرين منهم ضابط، أثناء قيامهم بأداء واجبهم الوطني.. شعب مصر العظيم، إن قواتكم المسلحة تقود حرباً شرسة ضد الإرهاب دون هوادة، ونؤكد لشعبنا العظيم أننا لدينا الإرادة والإصرار لاقتلاع جذور هذا الإرهاب الأسود ولن نتوقف حتى يتم تطهير سيناء من جميع البؤر الإرهابية وينعم وطننا الحبيب بالأمن والاستقرار.. حفظ الله مصرنا الحبيبة وأسكن شهداءنا الأبرار فسيح جناته، وألهم الشعب المصري الصبر والسلوان».

ونشر المتحدث العسكري على صفحته الرسمية على موقع فيس بوك، ما يقرب من 90 صورة توضح عدد القتلى من العناصر التكفيرية والأسلحة والمهمات التي استخدمت في الهجوم.

ثم نشر المتحدث العسكري بعد نحو أسبوعين بياناً عن حصيلة الحملة الأمنية بعد هجوم الشيخ زويد وهذا بيانه:

تقرير عن إجمالي نتائج أعمال قتال قوات قطاع تأمين شمال سيناء خلال الفترة من 1 - 11 / 7 / 2015:

1. مقتل عدد (252) فرداً إرهابياً.
2. ضبط عدد (13) فرداً من المطلوبين أمنياً وعدد (63) فرداً مشتبهاً.
3. تدمير عدد (18) مقراً ومنطقة تجمع خاصة بالعناصر الإرهابية.

4. تدمير عدد (29) عربة خاصة بالعناصر الإرهابية [(11) عربة دفع رباعي (كروز) - (10) عربات دفع رباعي (تايلاندي) إحداها مفخخة - (2) عربة فيرنا - (6) عربات ربع نقل منهم عربة محمل عليها أسلحة وذخائر وصواريخ بمنطقة (المقاطعة).

5. تدمير عدد (43) دراجة بخارية بدون لوحات معدنية خاصة بالعناصر الإرهابية.

6. تدمير عدد (32) عبوة ناسفة كانت معدة ومجهزة لاستهداف قواتنا.

7. اكتشاف وتدمير عدد (4) مخازن منها مخزن للمواد المتفجرة بمنطقة (حق الحصان).

8. ضبط كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر المتنوعة ومعدات الاتصال [قواذف هاون - قواذف آر بي جي - رشاشات - بنادق آلية - بنادق قناصة - قنابل يدوية - أحزمة ناسفة - طلقات متنوعة الأعيرة - أجهزة اتصال لاسلكي - عدد (10) لفات سلك واير (اللفة 100م) تستخدم في أعمال التهريب (السحب) عبر الأنفاق.

صباح السبت 4 / 7 / 2015م قام السيد عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية بزيارة شمال سيناء وقال في كلمة له للجنود والضباط:

- قدم الرئيس خلال كلمته التعازي والمواساة باسم مصر لكل بيت مصري قدم شهيداً أو مصاباً من القوات المسلحة أو الشرطة أو من المواطنين المدنيين.

- وجه خالص الشكر والتقدير لرجال القوات المسلحة البواسل على ما يبذلونه من تضحيات وجهود مضيئة، موضحاً أنه حرص على ارتداء الزي العسكري اليوم لتقديم التحية العسكرية لهم، تقديرًا واحترامًا لكل فرد من أفراد القوات المسلحة ولتأكيد التضامن معهم.

- أشار الرئيس إلى أن القوات المسلحة نجحت في إحباط مخطط خطير، وكبدت قوى التطرف والإرهاب خسائر فادحة وصلت إلى مائتي إرهابي.

- وأن التاريخ سيتوقف كثيرًا أمام ما أحرزته القوات المسلحة من بطولات وما قدمته من تضحيات، في ظل ظروف صعبة للغاية تمر بها المنطقة، منوهاً إلى أن الأجيال الجديدة ستشهد بذلك في السنوات القادمة، وأوضح أنه كان من الضروري أن يعلم المصريون حقيقة المخطط الذي يدبر لمصر، مؤكدًا أن الأوضاع ليست فقط تحت السيطرة الكاملة ولكنها مستقرة تمامًا، وأن المصريين بإمكانهم الاطمئنان على بلدهم ما دام الجيش مستمرًا في التصدي لكل محاولات زعزعة الاستقرار في كافة ربوع البلاد.

- وأضاف أن هذا المخطط بدأ بمحاولة إسكات صوت مصر من خلال اغتيال الفقيه المستشار هشام بركات النائب العام، ثم محاولة الاستيلاء على جزء من أرض سيناء الغالية لإعلان ولاية سيناء، مشيرًا في هذا الشأن إلى أن منطقة الشيخ زويد لا تمثل أكثر من 1٪ من مساحة سيناء التي تبلغ 60 ألف كم مربع.

- كما ذكر أن هذه الأحداث تمت بالتزامن مع الذكرى الثانية لثورة الثلاثين من يونيو وبيان الثالث من يوليو، بغية كسر إرادة وعزيمة المصريين ومحاولة فرض الأمر بالقوة، مؤكدًا أن ثقته كاملة في قدرة الجيش المصري على التعامل مع أية عمليات تستهدف التأثير سلبًا على إرادة المصريين، رغم أن بعض وسائل الإعلام المحلية والدولية ساهمت في إخراج الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي استهدفت عددًا من الكنائس ونقاط الارتكاز الأمنية بشكل مغاير للواقع، لاسيما في ضوء حروب الجيلين الرابع والخامس التي تتخذ من وسائل الإعلام

وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، وسيلة لزعزعة الثقة لدى الشعوب وبث بذور الفتنة وعدم الاستقرار.

- وأضاف أن القوات المسلحة حريصة في عملياتها العسكرية على عدم تكبيد المواطنين الأبرياء أية خسائر، والحفاظ على أرواحهم والتأكد من عدم استهدافهم في عملياتها، ولولا ذلك لتمكنت القوات المسلحة من تحقيق نتائج أكبر وفي مدى زمني أقل، وأنه يتعين توثيق كل ما تقوم به من جهود وعمليات عسكرية ضد من يضرر لمصر وشعبها الشر والسوء، مؤكداً أن أية قوة لن تستطيع أن تملئ إرادتها على المصريين، كما وجه السيد الرئيس الشكر والتقدير لأهالي سيناء، الذين يتأثرون بشكل مباشر جراء أعمال العنف والإرهاب ويدفعون ثمن المواجهات الدائرة ضد الإرهاب، مطالباً أجهزة الدولة بالتخفيف عنهم بقدر الإمكان وبشكل سريع.

- وأكد الرئيس أن مصر تمضي على الطريق الصحيح وتواصل مسيرتها من أجل تحقيق آمال وطموحات شعبها، منوهاً إلى أن العالم بات الآن أكثر إدراكاً للدور المحوري لمصر في المنطقة، كونها ركيزة الأمن والاستقرار فيها بل وفي العالم بأسره.

تفجيرات خط الغاز الطبيعي

بطبيعة الحال مع الحديث عن العمليات الإرهابية والنشاط المسلح، لا يمكن إغفال عمليات استهداف خطوط الغاز التي بدأت مع الساعات الأولى لثورة يناير 2011م، فالعملية الإرهابية الأولى ضد خطوط نقل الغاز الطبيعي تم ارتكابها قبل إعلان تنحي الرئيس مبارك، ثم تكررت واستمرت بعد ذلك من قبل عناصر تنظيم «أنصار بيت المقدس» باعتباره إحدى وسائل التنظيم لإثبات قدرته على الوجود في سيناء، وتمكنه من تنويع أهدافه وممارسة

نشاطه المعتاد على الرغم من العمليات العسكرية والأمنية التي تخوضها الدولة المصرية ضد التنظيم وغيره من التنظيمات الإرهابية المسلحة. جدير بالإشارة أن شبكة خطوط نقل الغاز الطبيعي بشمال سيناء، تضم خط غاز المنطقة الصناعية بوسط سيناء وهو أحد أهم خطوط شبكة الغاز الطبيعي، التي تضم أيضًا خطًا خاصًا بتغذية محطات الكهرباء، وآخر لتغذية المنازل، فضلًا عن الخطين الرئيسيين اللذين يقوم أحدهما بتوصيل الغاز لإسرائيل عبر أنبوب يصل إلى محطة ضخ بمنطقة الشيخ زويد، والخط الآخر يضخ الغاز إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

الهدف الرئيسي لعمليات التفجير: يهدف التنظيم الإرهابي من وراء عمليات تفجير خط الغاز، لتوصيل رسالة إلى أجهزة الأمن بأنهم موجودون في سيناء وبوسعهم تنفيذ أي هجمات، وقدرتهم على إلحاق أضرار مؤثرة بالمنشآت والمشروعات الحيوية في سيناء.

خطوات عملية استهداف خط الغاز: يستهدف التنظيم الإرهابي خط الغاز بشمال سيناء بداية بمرحلة رصد وتحديد المكان الذي ستنفذ فيه العملية، وفيها يتم اختيار منطقة نائية موجودة بعمق الصحراء التي تمر فيها الخطوط ويكون المكان في المناطق غير المطروقة من قبل الأفراد أو السيارات استغلالاً لطبيعة المناطق الرملية، وبعد دراسة الموعد المحدد للتنفيذ، والذي يحرص التنظيم على أن يحقق قدرًا من الحماية للعناصر المشاركة، في المرحلة التالية يقوم المنفذون بوضع المتفجرات أسفل الخط ويتم تفجيرها عن بعد عن طريق الهاتف المحمول أو من خلال ربط المتفجرات «بمؤقت زمني» يتم تفجيره بعد فترة من مغادرتهم المكان، وقد ظهرت هاتان الطريقتان أثناء متابعة عمليات التفجير للمحطات وللخطوط الناقلة في مواقع عدة، فبعد عمل الاحتياطات والتجهيزات الفنية والإضاءة تتم عمليات التفجير لتستهدف الأنبوب الناقل للغاز، خلال عمليات تفجير خطوط الغاز يستقل المنفذون سيارات

دفع رباعي، ويتم تقسيم مجموعات العمل إلى مجموعتين واحدة تتولى مراقبة الطريق والأخرى التي تضم المتخصصين تقوم بزرع العبوات الناسفة التي يتم تفجيرها عن بعد.

الخسائر الاقتصادية: توقفت عمليات التفجير لأكثر من عام عقب وقف عمليات التصدير إلى إسرائيل، ثم عادت مرة أخرى عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في 3 يوليو 2013م، حيث تم تفجير الأنبوب المغذي لمنطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء بعد أن تم تنفيذ 6 عمليات تفجير منذ هذا التاريخ.

وكبدت عمليات التفجير منذ بدايتها الشركة المصدرة للغاز خسائر باهظة تصل إلى 50 مليون جنيه على أقل تقدير، خاصة أن قطع الغيار كان يتم توفيرها من الخارج لعدم وجودها في مخازن الشركة بالقاهرة، بالإضافة إلى الخسائر التي لحقت بالاقتصاد القومي المصري، وكذلك صناعات الأسمت المنتج من مصانع الأسمت بمنطقة وسط سيناء.

كما أثرت عمليات التفجير على مشروعات توصيل الغاز إلى المنازل، وعلى قدرة محطة توليد الكهرباء البخارية بالعريش، والتي اضطرت إلى العمل باستخدام المازوت الأكثر كلفة، في الوقت الذي تتعرض فيه كل مصانع إنتاج الأسمت لخسائر كبيرة تعطل الإنتاج الذي يحتاج إلى تدفق مستمر للغاز لضمان القدرة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن الدولة كذلك تتكبد خسائر كبيرة للغاية حيث يؤكد المسئولون «بشركة جاسكو» المشغل الرئيسي للخط والمسئول عن إصلاحات خطوط الغاز في سيناء، أن كل مرة يتم فيها تفجير الأنبوب يتم إصلاحه بملايين الجنيهات تدفع من ميزانية الدولة.

1 - 5 فبراير 2011

قامت مجموعة مجهولة في ساعة مبكرة من صباح هذا اليوم بتنفيذ عملية تفجير بأحد خطوط الغاز الرئيسة بمدينة العريش، مما أدى إلى حدوث حرائق في خط الشيخ زويد وتعالى ألسنة النيران بالمنطقة.

2 - 27 إبريل 2011

فجر مجهولون خط الغاز الذي يتم من خلاله تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل عبر شبه جزيرة سيناء، حيث شاهد جميع سكان مدينة العريش ألسنة اللهب وهي تتصاعد في سماء المنطقة الجنوبية الصحراوية بارتفاع مئات الأمتار.

3 - 4 يوليو 2011

فجر مجهولون خط أنابيب في شبه جزيرة سيناء، والذي يستخدم لتصدير الغاز المصري إلى الأردن وإسرائيل، مما أسفر عن اندلاع النيران في المكان الذي تم استهدافه جنوب العريش من دون أن يبلغ عن وقوع ضحايا.

4 - 12 يوليو 2011

نقل التلفزيون المصري عن محافظ شمال سيناء قوله إن انفجارًا قد وقع في محطة توزيع على خط أنابيب الغاز المصري في شمال شبه جزيرة سيناء، تحديدًا في المنطقة الصحراوية جنوب غرب مدينة العريش.

5 - 26 سبتمبر 2011

ذكرت مصادر أمنية أن انفجارًا وقع في محيط مدينة العريش بشمال سيناء، استهدف خط الأنابيب المصري الذي يزود إسرائيل والأردن بالغاز، حيث أكد شهود عيان أن ثلاث مجموعات مسلحة كانوا على متن سيارات دفع رباعي شوهدوا متجهين ناحية هذه المنشآت الغازية.

6 - 25 نوفمبر 2011

تعرض خط أنابيب الغاز المصري الذي يزود إسرائيل والأردن لتفجير جديد ولم يحدث إصابات، ووقع على بعد نحو 60 كم غرب مدينة العريش، شمال شبه جزيرة سيناء.

7 - 28 نوفمبر 2011

تعرض خط نقل الغاز إلى إسرائيل والأردن لتفجير «مزدوج» جديد، مما أدى إلى اشتعال النيران في الأنبوب المار بمحافظة شمال سيناء.

8 - 24 ديسمبر 2011

أعلنت شركة «جاسكو» للبترول، المشغل لمحطة إمداد الغاز الطبيعي في سيناء، عن تلقيها بلاغات بتفجير خط الغاز المؤدي إلى الأردن وإسرائيل.

9 - 5 فبراير 2012

فجر ملثمون مسلحون خط الغاز المؤدي إلى إسرائيل والأردن، في المنطقة الواقعة 8 كم غرب حي الزهور بمدينة العريش في محافظة شمال سيناء.

10 - 6 مارس 2012

ذكرت الأجهزة الأمنية أن تفجيرًا جديدًا وقع في خط الأنابيب الذي ينقل الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن، في جنوب غرب الشيخ زويد.

11 - 9 إبريل 2012

تعرض خط الأنابيب الذي يصدر منه الغاز المصري إلى إسرائيل والأردن عبر سيناء لتفجير كبير، أفاد شهود عيان أن رجالًا مقنعين أقاموا حفرة قرب أنبوب الغاز في منطقة نائية جنوب مدينة العريش قبل أن يضعوا بها متفجرات قاموا بتفعليلها عن بعد.

12 - 22 يوليو 2012

فجر مجهولون خط أنابيب الغاز المصري في سيناء في الساعات الأولى من الفجر بمنطقة الجورة، وللمرة الأولى في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي.

13 - 25 نوفمبر 2012

أعلن مصدر أمني مصري مسئول، أن مجهولين قاموا بوضع عبوات ناسفة شديدة الانفجار بالقرب من مبنى للشرطة المصرية في قطاع الأمن المركزي بسيناء، وهو مخصص لمبيت جنود الحراسة على خط الغاز المصري المتجه إلى الأردن حيث استهدف المبنى قبل استكمالته وكان به 4 عمال في مجال المباني

والإنشاء، وقد أصيبوا بإصابات مختلفة وتم نقل ثلاثة منهم إلى مستشفى العريش.

14 - 7 يوليو 2013

ذكر شهود عيان أن تفجيراً وقع في خط الغاز الطبيعي المؤدي إلى الأردن في سيناء، وأكدت الجهات الأمنية حدوث التفجير، فيما قال شاهد عيان يسكن في مدينة العريش في اتصال هاتفي للتلفزيون المصري: «أرى من منزلي السنة اللهب ترتفع من الخط حوالي سبعة أمتار بعد التفجير».

15 - 23 يوليو 2013

هاجمت مجموعة من المسلحين خط الغاز المصري الذي يغذي الأراضي الأردنية للمرة الثانية منذ عزل محمد مرسي، وفي الوقت نفسه أطلق مسلحون النار على خط الغاز الخاص بالتصدير إلى إسرائيل المتوقف من إبريل 2012م.

16 - 1 يناير 2014

أكد شهود عيان أن سيارة دفع رباعي يستقلها 5 من المثلثين هم من قاموا بتفجير خط الغاز بوسط سيناء، موضحين أن النيران استمرت لأكثر من ثلاث ساعات، فيما تبنت جماعة «أنصار بيت المقدس» عبر حساب منسوب لها على «تويتر» تفجير خط لأنابيب الغاز في سيناء، وبحسب مسئولين أمنيين قاموا بمعاينة الموقع فإن التفجير لم يؤد إلى وقوع إصابات.

17 - 17 يناير 2014

تم تنفيذ تفجير بواسطة قذائف «آر بي جي» عن بعد، وقع على مسار خط الغاز طريق «العريش - نخل» في منطقة خالية من السكان جنوب قرية «الريسان»، وعلى بعد ما يقارب 300 متر من الطريق بين كثبان رملية شديدة الوعورة.

18 - 28 يناير 2014

ذكرت مصادر في الشركة المسؤولة عن خط الغاز المصدر للأردن «جاسكو» أن عملية تفجير تمت في خط الأنبوب المتجه إلى طابا جنوب سيناء، عند منطقة المقضبة على طريق أبو عجيلة التي تبعد نحو 30 كيلو متراً من مدينة العريش.

19 - 26 فبراير 2014

فجرت مجموعة مسلحة خط الغاز الطبيعي جنوب مدينة العريش بنحو 40 كم، وتم التفجير بحسب المعاينة للمكان بطريقة زرع عبوة ناسفة بالقرب من الخط.

20 - 14 مارس 2014

نجحت قوات الجيش بالتعاون مع الشرطة في إحباط محاولة تفجير خط الغاز المغذي لمصنع أسمنت القوات المسلحة ولدولة الأردن، في المنطقة الواقعة بقرية «الريسان» بالقرب من منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء، على بعد «40 كم» جنوب مدينة العريش.

21 - 26 مارس 2014

فجر مجهولون خط الغاز الطبيعي بمنطقة «بئر لحفن» جنوب العريش، والواصل من مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء إلى دولة الأردن، وسط دوي إطلاق نار مكثف في محيط منطقة الانفجار وتصاعد كبير لألسنة اللهب التي أضاءت سماء منطقة الانفجار.

22 - 19 مايو 2014

قامت مجموعة مسلحة بتفجير خط الغاز جنوب العريش في الطريق المؤدي إلى «الحسنة»، وتعد تلك العملية من عمليات استهداف خط الغاز المرة السابعة عقب عزل محمد مرسي في يوليو 2013.

23 - 24 مايو 2014

فجر مسلحون خط الغاز جنوب مدينة العريش بشمال سيناء، ليرتفع عدد المرات التي تعرضت فيها خطوط نقل الغاز الطبيعي للتخريب إلى 23 مرة منذ تصاعد أعمال العنف المسلح في شبه جزيرة سيناء.

24 - 31 مايو 2014

فجر مجهولون خط أنبوب الغاز في سيناء للمرة الرابعة والعشرين، وذلك بعدما قامت مجموعة مسلحة بتفجير خط الغاز من إحدى النقاط الواقعة على طول الخط الواقع جنوب مدينة العريش وغرب الشيخ زويد، بمنطقة «القرية» وهو جزء الخط المؤدي إلى الأردن.

25 - 15 أكتوبر 2014

فجر مجهولون خط الغاز المصري للمرة الثانية بمنطقة «القرية» جنوب شرق العريش والواصل إلى دولة الأردن، وسط دوي إطلاق نار مكثف في محيط الانفجار وتصاعد كبير لألسنة اللهب التي أضاءت سماء منطقة الانفجار.

26 - 23 ديسمبر 2014

ذكر مسئول أمني بشمال سيناء أن تفجيراً قد وقع بخط الغاز نفذته مجموعة مسلحة تابعة لتنظيم أنصار بيت المقدس الإرهابي، بهدف لفت الأنظار إلى وجود التنظيم على الساحة فضلاً عما تتكبده الدولة من خسائر مادية كبيرة.

27 - 19 يناير 2015

أعلن تنظيم «أنصار بيت المقدس» مسؤوليته عن تفجير خط الغاز المؤدي إلى الأردن، ونشرت الجماعة على موقع «تويتر» صوراً لتفجير خط الغاز في صحراء سيناء، وأكدت أن التفجير يأتي ردّاً على مشاركة الأردن في قصف تنظيم «داعش» في سوريا والعراق.

28 - 3 فبراير 2015

فجر مسلحون مجهولون خط الغاز المار بمنطقة «الطويل» جنوب شرق مدينة العريش، فيما أشارت مصادر أمنية لقيام مسلحين مجهولين بتفجير خط الغاز عن طريق وضع عبوات ناسفة أسفل الخط ثم تم تفجيره عن بعد.

29 - 8 فبراير 2015

أفاد شهود عيان بمنطقة «الطويل» جنوب شرق مدينة العريش بأن انفجاراً كبيراً قد سمع؛ ناتج عن تفجير أنبوب خط الغاز الواصل إلى المملكة الأردنية، فيما لم ينتج عنه تصاعد لألسنة اللهب لتوقف ضخ الغاز فيه منذ فترة.

30 - 31 مايو 2015،

ذكرت المصادر الأمنية بشمال سيناء أن خط الغاز تم تفجيره غرب مدينة العريش بالقرب من «قرية الميدان»، باستخدام تقنية زرع عبوة ناسفة مع تفجيرها باستخدام ميقاتي، وهو خط الغاز الواصل للمدينة الصناعية بوسط سيناء.

أولى ضربات الدم على أرض سيناء

تفجيرات طابا 2004:

افتتح (تنظيم التوحيد والجهاد) بقيادة الدكتور خالد مساعد عملياته الإرهابية في سيناء بالتخطيط للقيام بثلاث ضربات متزامنة في منطقة طابا ونوبيع بجنوب سيناء، وقد وقع أول الانفجارات قرابة الساعة 21:45 من ليل الخميس 7 أكتوبر في فندق هيلتون طابا، حيث انفجرت سيارة مفخخة قرب واجهة الفندق أطاحت بالجناح الأمامي مما أدى إلى إحداث دمار كبير بجسم المبنى وسقوط ضحايا قُدر عددهم بنحو 140 شخصًا ما بين قتل ومصاب من نزلاء الفندق من أصل 820 شخصًا، كانوا موجودين داخل الفندق لقضاء إجازة العطلات المصرية احتفالًا بذكرى انتصار حرب أكتوبر، والإسرائيلية إجازة عيد العرش أو «المظلة»، أعقب هذا الانفجار الكبير هجومان مماثلان في مخيمي البادية وجزيرة القمر بالقرب من مدينة نوبيع (جزيرة الشيطان - رأس سلطان) أوقعا مزيدًا من الضحايا، ليرتفع عدد من أودى بحياته إلى ما لا يقل عن 35 شخصًا وإصابة أكثر من 150 بجراح متوسطة وخطيرة أغلبهم من الإسرائيليين.

تدفق السياح الإسرائيليون صباح الجمعة على «نقطة عبور طابا» بين مصر وإسرائيل للعودة إلى بلادهم وقد تجمعت وجوههم التي بدت عليها علامات الذعر والتعب، شهد هذا الصباح تدافع عشرات من السيارات الإسرائيلية التي تعرف من لوحات أرقامها الصفراء مزدحمة بالسياح المتعبين، أمام نقطة عبور طابا التي تجتازها خمس سيارات في الدقيقة الواحدة في الأحوال الطارئة، في حين كان الرئيس المصري حسني مبارك قد لبى طلب رئيس مجلس الوزراء

الإسرائيلي آريل شارون فوافق على عبور سيارات الإسعاف لنقل الضحايا إلى «مستشفى يوسفताल» في إيلات، فضلاً عن السياح الراغبين بالعودة عن طريق نقطة العبور التي أغلقت مبدئياً منذ وقوع التفجيرات، وأقامت أجهزة الأمن المصرية طوقاً أمنياً وأبقت الصحفيين بعيداً عن طابا، وفي بيان مقتضب حملت وزارة الداخلية المصرية «عناصر مشبوهة» لم تحدد هويتها مسؤولية التفجيرات التي تبنتها منظمة «الجماعة الإسلامية العالمية» المجهولة في اتصال هاتفي بوكالة فرانس برس في القدس، أما وزير الخارجية الإسرائيلي «سيلفان شالوم» فقد اتهم تنظيم القاعدة بزعماء أسامة بن لادن بالوقوف وراء التفجيرات.

أعلنت الشرطة المصرية فجر الجمعة أن السلطات المصرية أقامت حزاماً أمنياً بعمق 10 كم على طول الحدود الإسرائيلية-المصرية في الأماكن التي وقعت فيها الانفجارات بمنطقة طابا، كما أضافت أن الطرق المؤدية إلى أماكن الانفجارات في (طابا - 450 كم جنوب شرق القاهرة) و(نويبع - 470 كم جنوب شرق القاهرة) قد أغلقت، وأن الطريق المؤدي إلى منتجع (شرم الشيخ - 500 كم جنوب شرق القاهرة) أغلقت أيضاً مع تشديد التدابير الأمنية في مطاري القاهرة وشرم الشيخ الدوليين.

بعد أيام قليلة من هذه الافتتاحية المرعبة أعلنت مجموعة تطلق على نفسها اسم «كتاب التوحيد الإسلامية» مسؤوليتها عن هذه الانفجارات، وجاء في البيان المنشور على موقعها على الإنترنت «متدى الإصلاح» ما نصه.. «قام أربعة من إخوانكم الاستشهاديين بتنفيذ هذه العملية البطولية، على الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة وقاموا باختراق وكر من أوكار الدعارة والفساد وقتلوا المئات من العلوج» وقالت الجماعة إنها شنت الهجوم للثأر «للشيخ أحمد ياسين» زعيم حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) الذي اغتالته إسرائيل في مارس من نفس العام، وتوعدت بأنه «ما هو إلا أول طلقة مباشرة في وجه اليهود حيث إن ضرباتنا لن تتوقف حتى إخراج هؤلاء الكفار من

أرض الإسلام» وأكد البيان أن «عدد القتلى هو أكثر بكثير من العدد المعلن عنه في وسائل الإعلام وننبه المسلمين من عدم الانخداع بالروايات الإعلامية الكاذبة»، وكعادة تلك العمليات الإرهابية الكبيرة وتضارب بيانات المسؤولية عنها جرى اتصال هاتفي مع «وكالة فرانس برس في القدس» أعلن فيه متحدث مجهول تبني منظمة غير معروفة تطلق على نفسها اسم «الجماعة الإسلامية العالمية» مسئوليتها عن التفجير الذي استهدف فندق هيلتون طابا، وقال «إن الجماعة الإسلامية العالمية تعلن مسئوليتها عن تفجير فندق طابا وذلك انتقامًا للشهداء الفلسطينيين والعرب الذين يسقطون في فلسطين والعراق».

لكن ما فككت شفرته أجهزة الأمن المصرية فيما بعد أن من قام بتنفيذها هو (تنظيم التوحيد والجهاد) الذي كان يقوده الطبيب خالد مساعد، وهو التنظيم الذي غير اسمه أكثر من مرة حتى استقر على «التوحيد والجهاد» وهو من كان يشكل خلاياه داخل شمال ووسط سيناء في هذا التوقيت المبكر، وثبت من التحريات والتحقيقات التي أجريت في هذه الواقعة الثلاثية أن الذين خططوا للعملية قائد التنظيم خالد مساعد والمجموعة القيادية التي تضم سالم الشنوب المسئول العسكري وناصر خميس الملاحي وعيد سلامة الطراوي وحماد جميعان ونايف إبراهيم الديب، وبعد تنفيذ التفجيرات هرب بعض أعضاء التنظيم إلى المنطقة الصحراوية المجاورة لمدينة رفح قرب الحدود مع إسرائيل، بينما اختبأت المجموعة الثانية في جبل الحلال بوسط سيناء فيما كانت خلية الإسماعيلية التابعة لنفس التنظيم لا تعرف أن التنظيم الذي تنتمي إليه هو منفذ تلك التفجيرات التي زلزلت صحراء سيناء الهادئة.

تفجيرات شرم الشيخ 2005،

ما يزيد على تسعة أشهر بقليل هي المدة الزمنية التي فصلت ما بين العملية الأولى لتنظيم (التوحيد والجهاد) وما بين إعداده للعملية الثانية التي وصفت بالأسوأ والأعنف في تاريخ سيناء، بل وفي تاريخ أجهزة الأمن خلال

مواجهتها مع العمليات الإرهابية مما استتبع إقالة معظم القيادات الأمنية في شمال وجنوب سيناء مباشرة بعد تلك العملية المروعة، خاصة مع عدم تمكن أجهزة الأمن من الوصول إلى الخيوط الأساسية للتنظيم بعد تفجيرات طابا ونوبيع 2004م وتمكن التنظيم من ممارسة حالة «كمون إيجابي» بعيداً عن أعين الأمن، مكنته من تدعيم صفوفه بالعديد من العناصر الجديدة ثم الدفع بهم إلى قطاع غزة عن طريق الأنفاق، لتلقي تدريبات نوعية بمنطقة «دير البلح» على التعامل مع العبوات الناسفة وطرق تجهيز وتفخيخ السيارات بالمفرقات، في نفس التوقيت الذي قام فيه التنظيم بتدبير كمية لا يستهان بها من المواد التي يتم إعداد العبوات بها؛ بعضها من مهربي مادة «التي إن تي» من المحاجر العاملة في سيناء، والبعض الآخر - فضلاً عن بقية التجهيزات - من داخل قطاع غزة ليصبح التنظيم بدرجة جاهزية تؤهله للقيام بضربته الثلاثية مرة أخرى.

تزامناً مع احتفال مصر بعيدها القومي لثورة 23 يوليو كما اعتاد التنظيم أن يختار توقيت تنفيذ عملياته؛ ففي الواحدة و15 دقيقة من صباح هذا اليوم ضربت مدينة شرم الشيخ ثلاثة تفجيرات متتالية، أوقعت عدداً من الضحايا تجاوز 85 قتيلاً ونحو 200 مصاب من المصريين والأجانب، حيث سُمع دوي الانفجارات التي هزت مدينة السلام والجمال لتبدد الأمان وتلطخ وجه المدينة بالدماء والدمار، تناثرت أشلاء الضحايا وسالت الدماء البريئة وامتزجت بصرخات الفارين من الجحيم واستغاثات المصابين ورائحة الموت التي عبأت المكان، وتحولت السيارات الفارهة إلى بقايا حطام متفحم يشهد على العمليات التي اغتالت الأبرياء وحصدت الأرواح دون تفرقة.

الانفجار الأول الذي أصاب مدينة شرم الشيخ كان بما يشبه الصدمة والزلازل المدمر حدث في الواحدة و15 دقيقة تقريباً، واستهدف السوق التجارية القديمة بواسطة عبوة ناسفة كبيرة من المتفجرات داخل سيارة توقفت وسط طابور من السيارات قبل نقطة كمين الشرطة الداخلة إلى السوق بحوالي 10

أمتار فقط، وفجأة دوى الانفجار ليطيح بكل من حوله من البشر والسيارات والمنشآت حتى إن قوته التدميرية امتدت لأكثر من كيلو متر تقريباً، محدثاً حفرة بعمق متر ونصف المتر وعرض 4 أمتار فضلاً عن تطاير السيارة المتفحمة إلى أكثر من 6 أمتار فوق الأرض، تناثرت أجزاء السيارة تماماً من شدة الموجة التفجيرية ولم يعثر سوى على شاسيه السيارة فقط، قال شهود العيان إنه قد شوهدت الأشلاء والقطع الأدمية متناثرة بالمكان، فالانفجار استهدف منطقة السوق القديمة «البازار» التي تشهد في هذا التوقيت من اليوم لحظات الذروة من المترددين عليها بعد منتصف الليل للتنزه والشراء، وأشارت المعلومات الأولية والمعاينات الفنية إلى أن السيارة المفخخة كانت تحمل كمية تصل إلى نصف طن من المتفجرات وتحمل لوحات معدنية جمر كطابا، وأن الانفجار أسفر أيضاً عن احتراق وتحطيم نحو 80 سيارة بين ملاكي وأجرة وأكثر من 50 محلاً تجارياً.

ومن الضروري الإشارة إلى أنه مع نجاح هذه العملية هناك ثلاثة سيناريوهات لهذا الانفجار الإرهابي، أولها أن قائد السيارة المفخخة قد استهدف تفجير السيارة بمنطقة السوق التجارية التي تشهد كثافة بشرية عالية في هذا التوقيت، وأنه قد حسم أمره مسبقاً بقرار تفجيرها وسط طابور السيارات المتوقفة عادة عند مدخل السوق، السيناريو الثاني يرجح قيام الإرهابي قائد السيارة بتفجيرها في هذه المنطقة قبل مروره على كمين شرطة بمدخل السوق ربما خوفاً من كشف أمره، والسيناريو الثالث يحتمل أن يكون في تخطيطه قاصداً أحد المنتجعات السياحية بمنطقة خليج نعمة كما حدث في الانفجارين اللذين أعقبا ذلك، وأن التفجير في هذه المنطقة قد وقع بطريق الخطأ لسبب أو لآخر.

الانفجار الثاني وقع بعد نحو 5 دقائق تقريباً من الانفجار الأول وقد استهدف «فندق غزالة جاردن» أحد المنتجعات السياحية الفاخرة على خليج

نعمة، وربما ما تعرض له من تفجير في هذا العمل الإرهابي يشبه إلى حد كبير نفس سيناريو تفجير فندق هيلتون طابا في أكتوبر 2004م، باستخدام سيارة مفخخة تحمل شحنات الموت والدمار؛ فوفقاً لروايات الشهود قدمت السيارة من اتجاه مطار شرم الشيخ إلى وسط المدينة، حيث انحرفت إلى فندق غزالة وعندما اقتربت من الفندق انطلقت بسرعة فائقة لتقتحم الواجهة الزجاجية للفندق وتستقر في قاعة الاستقبال، في ثوان قليلة تنفجر السيارة بالعبوة الناسفة لتطير حوائط المبنى ونوافذه وتتساقط الأسقف والمنشآت الداخلية، ويتحول المبنى الجميل إلى حطام وركام فوق عدد كبير من النزلاء والعاملين، شظايا الانفجار تطيرت لمسافات بعيدة اخترقت المباني المجاورة لموقع الفندق وتجاوزت الجدران، لتحدث عددًا غير مسبوق من الإصابات من جراء العبوة التي تجاوزت النصف طن من المواد شديدة الانفجار.

الانفجار الثالث وقع بعد دقائق معدودة لا تتجاوز ثلاث أو أربع دقائق، ليدوي الانفجار الإرهابي الثالث لكن هذه المرة كانت العبوة الناسفة شديدة الانفجار داخل الجراج الخاص بمنطقة خليج نعمة، أمام المراكز التجارية بالمنتجع السياحي عند المدخل المزدحم بكثافة سيارات وأشخاص تشبه ما هو موجود بالسوق التجاري في التفجير الأول، ليحطم الانفجار عددًا كبيرًا من السيارات والباصات السياحية وسط أصوات انفجارات متتالية شديدة أحدثت عددًا من الحرائق بين السيارات المتوقفة، وتحول المشهد سريعًا إلى سحب من الدخان الكثيف غطت سماء المنطقة بالأدخنة السوداء في ليلة لم تشهدها المدينة من قبل لتسود حالة من الهلع والذعر وسط رائحة الموت والدماء.

ذكر مسئولون حكوميون بعد بضعة أيام من التفجيرات أن عدد الضحايا بلغ 64 قتيلاً، لكن مصادر المستشفيات ذكرت أن عدد القتلى بلغ 88 قتيلاً وأن معظم القتلى والجرحى كانوا من المصريين، إضافة إلى 11 بريطانيًا، 6 إيطاليين، ألمانيين، 4 أتراك، تشيكي واحد، وواحد من فلسطيني 48 يحمل الجنسية

الإسرائيلية، وأمريكي واحد، الإصابات الأخرى كانت لزوار أجنبية من فرنسا، وأوكرانيا، وهولندا، وإسبانيا، وروسيا، والكويت، وقطر، فضلاً عن المصريين من الزوار والمقيمين.

مجموعة أسمت نفسها «كتائب عبد الله عزام» تابعة لتنظيم القاعدة أول من أعلنت مسئوليتها عن الهجوم الإرهابي، جاء ذلك على موقع إلكتروني وعنوان ذلك بقولها: (المجاهدون استهدفوا فندق غزالة جاردنز والسوق القديمة في شرم الشيخ) كما اعترفت في البيان بصلاتها بالقاعدة، لكن أجهزة الأمن المصرية كان لديها تأكيد معلوماتي أعلنته بأن من قاموا بالتفجيرات هم مسلحون من ذات المجموعة التي قامت بتفجيرات طابا قبل شهر مضت، وأن هذه المجموعة التي تُسمى «كتائب عبد الله عزام» قد تكون أحد التنظيمات الموجودة بقطاع غزة، والتي قد تكون قد قدمت دعماً لوجيستياً للتنظيم المصري الذي نفذ العملية.

ما كان لدى الأجهزة الأمنية بعد أيام من هذا العمل الإرهابي - وهو ما تأكدت صحته فيما بعد - أن تنظيم (التوحيد والجهاد) قد عاود نشاطه من جديد وخطط لتفجير المناطق السياحية في مدينة شرم الشيخ، وقام قائد التنظيم خالد مساعد والمسئول العسكري سالم الشنوب ونصر خميس الملاحي وعيد سلامة الطراوي بالتخطيط لتفجيرات شرم الشيخ، وذلك في مايو 2005م، وكلفوا أعضاء التنظيم بسرقة عدد من السيارات وجلب المواد المتفجرة من المناطق الجبلية لتنفيذ التفجيرات الجديدة من دون الإفصاح عن مكانها.

واختارت المجموعة القيادية المتهم عيد سلامة الطراوي للإشراف على تنفيذ تفجيرات شرم الشيخ التي تحدد لها يوم 23 يوليو 2005م وهي مناسبة وطنية في ذكرى قيام ثورة يوليو التي أطاحت بالنظام الملكي في مصر، وقام المشرف على العملية الطراوي يرافقه ثلاثة عناصر تتخذ الأسماء الحركية شافعي وسامي وحنفي باستطلاع المدينة واختيار أماكن التنفيذ، وفي الموعد

المحدد توجهوا للمدينة عبر الدروب الجبلية، وتوجه الانتحاريون الثلاثة داخل المدينة ليفجروا أنفسهم في فندق غزالة وكافتيريا يرتادها السياح ومنطقة تجارية أخرى، بينما عاد المشرف على العملية يرافقه 4 عناصر إرهابية إلى مدينة العريش لإطلاع قائد التنظيم على ما حدث، وهربوا جميعاً بعد ذلك في صحراء وسط سيناء.

تفجيرات دهب 2006،

اختيار تاريخ ذكرى مناسبة وطنية عاد ليكرر نفسه في عملية تفجيرات السوق التجاري لمدينة دهب السياحية، فقد تم عشية احتفال مصر بذكرى تحرير سيناء (25 إبريل) استهداف مطعمين ومتجر من قبل مجموعة إرهابية، وقد كشف تقرير أمني صدر بعد شهر من الحادث عن التفاصيل الكاملة للعمليات الإرهابية التي شهدتها منطقة دهب والجورة في الرابع والعشرين من إبريل، وأوضح التقرير أن هذه العمليات نفذتها عناصر تنتمي إلى جماعة (التوحيد والجهاد) التي قادها الإرهابي نصر خميس الملاحي، وأن المنفذين الثلاثة الذين لقوا مصرعهم في التفجيرات هم: أحمد محمد الكريمي، ومحمد عبدالعزيز نافع، وعطا الله القرم، وقد أُلقت أجهزة الأمن القبض على 22 إرهابياً من المتورطين في التفجيرات بينما لقي سبعة إرهابيين مصرعهم بينهم قائد الجماعة في المواجهات الأمنية، وتبين استخدام الإرهابيين مواد متفجرة من مخلفات الحروب السابقة، وأظهرت اعترافات المقبوض عليهم اضطلاع عناصر فلسطينية أصولية بمد عناصر الخلية الإرهابية بالأموال، وبهاتف محمول مرتبط بشبكة الاتصالات الإسرائيلية، كما قامت هذه العناصر الفلسطينية بتدريب الإرهابيين على تصنيع المتفجرات واستخدام الأسلحة.

وأدلت عناصر المجموعة الإرهابية باعترافات مفصلة تضمنت قيام ثلاثة متهمين أشقاء - هم منير، وأيمن، ويسري محارب - بفتح قنوات اتصال مع العناصر الفلسطينية، ثم التقوا بهم داخل الأراضي المحتلة والعريش حيث

أبدى الفلسطينى تامر النصيرات استعدادة للمشاركة مع هؤلاء الإرهابيين فى أى عمليات عدائية داخل مصر، وبعد ذلك سعى الإرهابى نصر خميس إلى تسفير الانتحاريين الثلاثة منفذى تفجيرات ذهب إلى قطاع غزة لتلقى التدريب على الأسلحة والتفجيرات، وجاء بالتقرير المشار إليه أن الإرهابى يسرى محارب أدلى باعترافات خلال التحقيقات عن دور العناصر الفلسطينية وقال: إن هؤلاء الفلسطينيين هتئوا قيادة المجموعة الإرهابية عقب وقوع تفجيرات ذهب، وأشار محارب فى اعترافاته إلى أن الفلسطينيين دفعوا 1500 دولار وعشرة آلاف جنيه لمنفذى التفجيرات، وأن هذه الأموال جاءت من حصيلة بيع مشغولات ذهبية ومن الأموال التى تم جمعها كتبرعات لمساعدة أسر الشهداء الفلسطينيين، كما ذكر أن الانتحاريين الثلاثة منفذى تفجيرات ذهب دخلوا إلى المنطقة صباح يوم الحادث فى 24 إبريل داخل سيارة نصف نقل محملة بالخضراوات وكانت المواد المتفجرة بحوزتهم، وقد أخفوها فى حقائب يد هاندباغ ثم مكثوا داخل محل بقالة بالمنطقة إلى أن حان موعد تنفيذ العملية الإرهابية فقاموا بتنفيذها.

فى تمام الساعة الخامسة والرابع مساء ضربت المنطقة ثلاثة تفجيرات متوالية فى مطعمى «نيلسون - علاء الدين» بالإضافة لمتجر «غزالة»، أودت بحياة 23 شخصاً وجرح 62 آخرين معظمهم مصريون كانوا يقضون إجازاتهم بالإضافة إلى ثلاثة أجانب بينهم صبي ألماني، أما المصابون فكان بينهم ثلاثة دانماركيين وثلاثة بريطانيين وإيطاليان وألمانيان وفرنسيان وكوري جنوبي ولبناني وفلسطيني وأمريكي وإسرائيلي وأسترالي، وتوقيت التنفيذ عادة ما تشهد فيه هذه المنطقة ازدحاماً للسائحين ولزوار المدينة بشكل عام.

أوضحت اعترافات الإرهابى محمد عبدالله أبو جرير أن الملاحى كان الرأس المدبر لهذه التفجيرات، وقال إن الملاحى استعان بكل من أحمد مصلح وعبدالله سالم لاستقطاب بقية الإرهابيين كما أكدت اعترافات باقى الإرهابيين

عن أن الإرهابي نصر خميس الملاحي كان قد تمكن من إعادة تكوين هيكل جديد لجماعة التوحيد والجهاد، حيث جمع 40 من العناصر الهاربة وأعدهم فكرياً ونفسياً وبدنياً وأقنعهم بفرضية الجهاد وشرعية الاستشهاد بزعم أن مؤسسات الدولة على الكفر وأن قياداتها تتحالف ضد الإسلام.

مطار الجورة 2006:

بعد الحادث الإرهابي السابق في مدينة ذهب بيومين مباشرة شهدت منطقة الجورة بالشيخ زويد بشمال سيناء في 26 إبريل 2006م انفجارين إرهابيين نفذهما انتحاريان، حيث استهدف الأول سيارة للقوات متعددة الجنسيات قرب مطار الجورة لكن الانتحاري فجر نفسه قبل الاقتراب من السيارة مما أدى لإصابتها بتلفيات جسيمة بينما لم يُصَبَّ أحد من مستقلي سيارة القوات متعددة الجنسيات، واستهدف الانفجار الثاني الذي نفذته انتحاري آخر سيارة شرطة يستقلها مأمور الشيخ زويد وبعض أفراد الشرطة كانوا في طريقهم لمعاينة الحادث الأول، ولم يسفر الانفجار عن إصابة أحد من أفراد الشرطة، وقد انتقلت أجهزة الأمن لموقع الانفجارين حيث تم جمع أشلاء الانتحاريين وعثر على أجزائهما العلوية سليمة.

التحقيقات وشهود العيان كشفوا أن الحادث الأول وقع نحو العاشرة والنصف صباحاً، عندما كانت سيارة تابعة للقوات متعددة الجنسيات خارجة من معسكر الجورة، وعلي طريق تجمع أبو زمات قرب مطار الجورة فوجئ سائق السيارة بسيارة أخرى نصف نقل تسير أمامه وتعرض طريقه وأجبرته على التهدئة من سرعته، وفجأة نزل منها شخص اندفع نحو سيارة القوات الدولية لمحاولة تفجيرها ولكن العبوة الناسفة انفجرت قبل وصوله للسيارة، وقد أسفر الانفجار عن تمزق جثة الانتحاري إلى أشلاء بينما أصيبت مقدمة سيارة القوات الدولية بتلفيات جسيمة، ولم يصب سائقها أو أحد بداخلها بأي أذى وقد تم على الفور إخطار قوات الشرطة المصرية بالحادث.

استقل العميد محمود الزموط مأمور شرطة الشيخ زويد فور إخطاره بالعملية الإرهابية سيارة الشرطة مصطحبًا عددًا من أفراد الشرطة لمعاينة الحادث، وقبل الموقع بنحو 2 كيلو متر شاهد مأمور الشيخ زويد شخصًا آخر يستقل دراجة هوائية عادية يندفع نحو سيارة الشرطة المصرية مرددًا: «الله أكبر.. الله أكبر»، وعلى الفور أيقن المأمور أنه إرهابي يستهدفهم فتوقف بالسيارة وأمر أفراد القوة المرافقة له بسرعة مغادرة السيارة والاحتباء بالسواتر الرملية، قبل اصطدام الانتحاري بسيارة الشرطة حيث انفجرت العبوة الناسفة به وفرقت جسده وأصابت سيارة الشرطة بتلفيات متوسطة، ولم يصب المأمور أو الشرطيان اللذان كانا بصحبته في السيارة بأي أذى.

انتقل أحمد عبد الحميد محافظ شمال سيناء وقيادات أمن المحافظة إلى موقع الانفجارين، كما انتقل فريق من نيابة شمال سيناء إلى موقع الحادثين للمعاينة، حيث تم جمع أشلاء الانتحاريين وتبين تمزق الأطراف العلوية والسفلية وبعض أجزاء الجذع، بينما وجدت الأجزاء العلوية بما فيها الرأس والوجه سليمة، وقد تبين من المناظرة المباشرة أن ملامح الانتحاري الأول تميل إلى الأسود الداكن وغير ملتصق ويرجح أنه كان يحيط نفسه بحزام ناسف، بينما كان واضحًا على ملامح الانتحاري الثاني الملامح البدوية وهو كثيف الشعر، قامت بعدها أجهزة الأمن باستدعاء شيوخ القبائل ورموز البدو وعرض وجهي الإرهابيين عليهم في محاولة للتعرف على شخصيتيهما، أجهزة الأمن رجحت وقتها أن يكون أحد المنفذين للعمليات هو الإرهابي نصر خميس الملاحي من منطقة وسط سيناء ومن أتباع القيادي سالم الشنوب، ويعد من المطلوبين الذين شاركوا بدور رئيسي في تفجيرات طابا وشرم الشيخ وربما تفجيرات ذهب أيضًا التي تمت قبل 48 ساعة من هذه العملية الإرهابية وكانت تجري ملاحقتهم، وقد تبين صحة تلك التوقعات الأمنية بأن نصر خميس الملاحي هو من نفذ العملية التي استهدفت سيارة القوات الدولية بالقرب من مطار الجورة.

ركزت جماعة (التوحيد والجهاد) في نهجها على الإعداد للجهاد ضد القوات المشاركة في احتلال العراق 2003م خاصة الولايات المتحدة، إلى جانب إسرائيل وذلك كرد فعل على ما يحدث ضد الفلسطينيين، كما أن فكرهم ركز على ضرب القوات متعددة الجنسيات انتقاماً من دولها، كما سبق أن قاموا بعمليات رصد لبعض رجال الشرطة في محافظة شمال سيناء، ووفق المعلومات التي توافرت للأجهزة الأمنية فيما بعد تلك العمليات الإرهابية فإن خلايا الجماعة تقوم على أساس عدم معرفة بعضهم البعض، واستخدام أسماء حركية يتم تغييرها كل فترة من الوقت، مع ربط عيون العناصر عند مقابلة قياداتهم لضمان عدم الإرشاد عنهم في حالة القبض عليهم أو عن أماكنهم التي عادة ما تكون المواقع التي يتم فيها تصنيع العبوات المتفجرة ولعدم تعرف العناصر على قادة الصف الأول.

اجتياح الحدود 2008:

كل السوابق تقول إن حركة حماس تستهدف بشكل مباشر السيادة المصرية قبل ثورة يناير 2011م وبعدها، ودور الحركة في الاجتياح الكبير للحدود المصرية في يناير 2008م ما زالت تحيطه عشرات من علامات الاستفهام والريبة، فقد استخدمت الحركة مئات المساجد لتعبئة الغزائين ضد مصر، واتهامها بالمشاركة في خنق القطاع وحصاره، وقادت حملة تحريض جبارة انتهت باجتياح 100 ألف غزاي للحدود المصرية، وشاركت الحركة وكتائبها في هدم الجدار الفاصل بالصواريخ واللوادر.

وعلى امتداد عشرة أيام من الاجتياح ارتكبت الحركة خطايا لا تغفر، فقد رفعت أعلام حماس على المؤسسات والمباني المصرية بديلاً للعلم المصري، ودخل أعضاء الحركة التابعون للأجهزة الأمنية الحمساوية بأسلحتهم من الحدود المصرية وتجولوا بها في مدن سيناء، وتواطأت الحركة في النصب على التجار المصريين في رفح والشيخ زويد والعريش واشتروا أطنانا من السلع بدولارات مزيفة، وأثناء ذلك الاجتياح المريب قتل جندي مصري على أحد

أبراج المراقبة برصاص أعضاء كتائب عز الدين القسام، سال دم الجندي المصري أحمد شعبان على الرمال أثناء أدائه واجبه في تأمين الحدود رغم رفضه توجيه سلاحه إلى الفلسطينيين، وتوصلت تحريات الأجهزة المصرية إلى الفاعل، وأبلغت حركة حماس لكنها كعادتها ماطلت وسوّفت وتواطأت مع القاتل رفضًا لتسليمه لمصر.

وفي هذا التاريخ تعامل حسني مبارك مع الأمر بأقصى درجات التعقل الممكن، وأصدر تعليماته المباشرة لكل الأجهزة الأمنية للتعامل بهدوء شديد مع الموقف، ووضع مع عمر سليمان مدير المخابرات خطة احتواء صارمة لإعادة الأمور إلى نصابها وعودة كل من دخل الحدود دون أي خسائر في الأرواح الفلسطينية، وكادت الأمور تنفلت بالفعل لولا الأداء الحرفي المتميز للأجهزة الأمنية - في هذا الوقت التي كانت لا تزال تمسك في يديها بخيوط اللعبة في سيناء.

الطرح الشيطاني عند محطة العام 2008م الذي حمل متغيرًا جديدًا تمثل في دفع وتحريض مباشر قامت به «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» لاجتياح أهالي القطاع لثلاث مدن مصرية، هي على التوالي من الشرق للغرب، رفح ثم الشيخ زويد حتى الوصول إلى مدينة العريش عاصمة محافظة شمال سيناء، وهو سيناريو تكرر - للمفارقة - بالاجتياح المسلح فجر يوم التاسع والعشرين من يناير في العام 2011م بعد ساعات معدودة من أحداث جمعة الغضب، حيث فوجئت مدينة رفح بمجموعة ضخمة من المليشيات المسلحة تجتاح المدينة ليلاً لتدمر كل مظاهر الدولة بها وعلى رأسها قوات الأمن المحدودة الموجودة بالمدينة، ومنها إلى مدينة الشيخ زويد لتكرر السيناريو وتستهدف أيضًا قوات الأمن ومباني جهاز الدولة الإداري ومقر الحزب الوطني الحاكم في هذا الوقت، وكان هذا الهجوم لحظة اصطياذ للنظام وهو يترنح تحت ضربات ميدان التحرير بالقاهرة.

المعركة المنسية

منطقة شرق العريش.. هكذا يطلق أهالي سيناء على المنطقة التي تبدأ من نهاية حدود مدينة العريش الشرقية وحتى الشريط الحدودي الفاصل ما بين مصر وقطاع غزة في جزء منه، وبين إسرائيل في جزء آخر منه، وتقع في هذه المنطقة مدينتان على ساحل البحر الأبيض المتوسط هما الشيخ زويد ورفح، ويمر خلالهما الطريق الدولي الساحلي القادم من أقصى الغرب بداية من ضفة قناة السويس الشرقية مرورًا بالعريش ممتدًا حتى بوابة رفح الحدودية، ومن خلف المدينتين ظهير صحراوي مفتوح وممتد حتى يصل إلى وسط سيناء في منطقة المضائق، ويضم هذا الظهير الصحراوي مجموعة متناثرة وصغيرة من القرى البدوية ومجموعة أهم من النقاط الحاكمة لتلك المنطقة مثل الجورة وجبل الحلال والقصيمة والحسنة.

هذه المنطقة السالف ذكرها فقدت مظاهر سيطرة الدولة المصرية عليها اعتبارًا من صباح يوم 29 يناير عام 2011م، أي في اليوم التالي مباشرة وعلى مسافة ساعات محدودة لما سمي «بجمعة الغضب» الذي كانت أحداثه تدور في القاهرة والإسكندرية والسويس، واختص هذا اليوم شمال سيناء بأحداث خاصة بها دارت في الليل وفي الساعات الأولى من يوم 29 يناير، فمباشرة بعد انتهاء خطاب الرئيس الأسبق مبارك الذي تم بثه تلفزيونيًا في الساعة الأخيرة من أحداث يوم جمعة الغضب، وقع هجوم مباغت ودارت معارك عنيفة ما بين مجموعات مسلحة - لم يكن معلومًا هويتها في هذا التوقيت - وما بين قوات الشرطة الموجودة في هذه المنطقة، والمعلوم أن الشرطة المصرية تقوم فيها بدور قوات الجيش وفقًا لقيود ونصوص الملاحق الأمنية لـ «معاهدة

كامب ديفيد» التي تحدد هذه المنطقة بمسمى المنطقة (ج) وهو المقابل لها على الجانب الآخر داخل الأراضي الإسرائيلية المنطقة (د) والخاضعة لنفس التقييد في وجود القوات العسكرية، ويقتصر وجود قوات الجيش بأسلحته على وجود رمزي مقصور على نقاط المعابر الحدودية (رفع - كرم أبو سالم) ولهذا كانت قوات الشرطة تقوم بمهمة التأمين الكامل في هذه المنطقة ذات الطبيعة الخاصة. أسفرت المعارك الليلية الشرسة والمفاجئة عن تدمير جميع المواقع الشرطة الموجودة في المدن والنقاط الرئيسية وأهمها وأكبرها الشيخ زويد ورفح المدينتان الساحليتان، وانسحاب قوات الأمن غربًا حتى الوصول إلى مدينة العريش للاحتواء بتحسيناتها وكثافتها السكانية من وابل الهجوم غير المتوقع. وقد فسرت هذه المعركة الإرهابية الطويلة في هذا التوقيت على أنها أحد مظاهر الغضب والاحتجاج ضد جهاز الشرطة اتساقًا مع أحداث ثورة يناير في بداياتها، وإن كانت الصورة في مدن سيناء قد بدت أشد قتامة وأعنف وقعًا بكثير مما كان يحدث بالمدن الأخرى، وظن أيضًا في حينه أن الأمر موقوف بتغير الأحداث ووصول مسار الثورة إلى مستقر لها يعاد بعده ترتيب الأوضاع وهو ما لم يحدث ولم يرتب شيء، فخلال انقضاء الثمانية عشر يومًا - مدة أحداث الثورة بالتحريروحتى تنحي مبارك - زاد الوضع تفاقمًا، وطرده من هذا المكان قسرًا كل ما يمثل مظهرًا من مظاهر الدولة، بداية من مقار الحزب الوطني إلى الوحدات الصحية ومراكز الشباب والرياضة ودور الثقافة وما شابهها من مختلف الأجهزة الخدمية التي تدل على وجود دولة في هذه المدن الصغيرة، وهذه الأجهزة الخدمية يعمل بها في الأغلب الأعم من هم من غير أبناء تلك المدن فالمعظم مغتربون، وهو ما عجل بانسحابهم سريعًا إلى مدينة العريش، لتخرج تلك المنطقة عن نطاق الدولة ويبقى هناك وجود شاحب لقوات الأمن الموجودة على المعابر والمكلفة بتأمين الشريط الحدودي في موقعها كالجزر المنعزلة في بحر واسع من المخاطر يحيطها من الاتجاهات كافة.. وتجري في النهر

مياه كثيرة صاخبة في بداية المرحلة الانتقالية وتتعدد الحوادث والجميع منشغل بما يحدث في العاصمة من ترتيبات سياسية، لتلقى هذه المنطقة من الضربات ما يقلب الأوضاع رأسًا على عقب، فوصول السلاح القادم من المخازن الليبية التي فتحت على مصاريعها مباشرة بعد سقوط نظام القذافي وتدفق إلى سيناء في سرعة لافتة، - أخل بموازن القوة بصورة فادحة لتصبح كلمة هذه الجماعات المسلحة بالتعاون مع بعض العناصر القبلية هي العليا، ودعم ذلك التدفق السريع خلال أشهر معدودة لأعداد هائلة من محترفي العمل المسلح القادمين من خارج مصر (باكستان - أفغانستان - الشيشان - اليمن - ليبيا - تونس - ألبانيا - البوسنة) بالإضافة إلى المفرج عنهم من السجون المصرية وهم الأعضاء القدامى للتنظيمات الإرهابية، جاء هذا النزوح والتجمع السريع استغلالاً للطبيعة الجغرافية التي تعد مكاناً نموذجياً لاستقبال هؤلاء الباحثين عن ملاذ آمن يناسب طبيعة عملهم، لتتغير المنظومة في سرعة وتسحب هذه الجماعات والتنظيمات التي تشكلت على الفور الكلمة والقوة والقرار من قبائل سيناء أصحاب المكان والأرض الأصليين، ويوضع على الأرض مسارات مغايرة لما كان سائداً وينفتح الطريق إلى قطاع غزة في تداخل وتشابك للمصالح والمنافع المتبادلة والمتعددة.

وقائع وأحداث اليوم الطويل والثقيل في تاريخ سيناء وما تلاه من أحداث وردت في كثير من التقارير الأمنية واحتلت مكاناً بارزاً في شهادات مهمة أدلى بها أمام رجال القضاء المصريين، وقد كان خروج تلك الحوادث إلى النور في عام الظلام من حكم الإخوان مغامرة خطيرة تحتاج إلى شجاعة نادرة.. وقد توافرت لدى كثيرين لا تعدمهم مصر في لحظات المحنة ووقت أن يدق ناقوس البطولة في الميدان، كان هناك من دفع حياته في سبيل قولة الحق وكشف المستور وكان على الجانب الآخر من لديه شجاعة واحترام العدل كي يحفظ ذلك في ذاكرة التاريخ داخل ملفات قضايا لن تسقط بالتقادم، ولذلك قد يكون مهماً ومفيداً

إلقاء الضوء على بعض مما تم ذكره من شهادات رسمية حول ما أطلقنا عليه اسم (المعركة المنسية) ربما تكتمل الصورة أو جزء كاشف منها على الأقل.....

اقتحام الحدود المصرية في 28 يناير 2011م،

ذكر في جزء من محضر التحقيق الذي فتح بمعرفة المقدم / محمد مبروك الضابط بقطاع الأمن الوطني بتاريخ 27 / 7 / 2013 الساعة 1.30م:

إيفاد الإخواني «محمد محمد البلتاجي» إلى مدينة اسطنبول التركية تحت زعم المشاركة في مؤتمر نصر غزة، والذي عقد يومي 22، 23 / 5 / 2009م واستغلاله ذلك المؤتمر في عقد لقاء تنظيمي مع أعضاء مجلس شورى حركة حماس الفلسطينية، الذين أكدوا له خلال اللقاء على الآتي:

- أن أعضاء حركة حماس أعطوا البيعة لقيادة جماعة الإخوان المسلمين بالبلاد، وأنهم تابعون كحركة حماس لجماعة الإخوان المسلمين وملتزمون ببرنامج ومنهاج جماعة الإخوان.
- أن الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين أحد الشروط للانضمام لكتائب القسم.
- أن الطريق إلى العمل الجهادي يجب أن يسبقه الانخراط في الأعمال الدعوية والتربوية وفقاً لمنهاج جماعة الإخوان.
- قيام النظام المصري بالضغط على حركة حماس للاستجابة لمطالب حركة فتح.

وذكر في جزء آخر منه:

علاقة حركة حماس بجماعة الإخوان المسلمين:

أمكن من خلال معلومات مصادرها السرية، والتي أكدتها تحرياتنا الدقيقة، قيام قيادات جماعة الإخوان بإجراء تنسيق واسع النطاق مع حركة

حماس، خلال فترة ما قبل ثورة 25 يناير باعتبارها جناحًا من أجنحة التنظيم الإخواني لدعم ومساندة الجماعة على الصعيد العسكري داخل البلاد، حيث أمكن رصد العديد من تلك الاتصالات وذلك على النحو التالي:

- قيام قيادات التنظيم الإخواني عام 2008م بالتنسيق مع قيادات حركة حماس وحزب الله، لتشكيل بؤر تنظيمية إرهابية تضم عناصر تعتنق فكر جماعة الإخوان، وإخضاعهم لبرنامج فكري وعسكري وحركي لتنفيذ ما يكلفون به من مهام عدائية، واستخدامهم أسماء حركية في تحركاتهم من خلال دفعهم للتسلل عبر الخط الحدودي برفح، لتلقي تدريبات عسكرية بمعرفة عناصر حركة حماس تمهيدًا لدفعهم لإحداث الفوضى والتغيير بالبلاد.

- توجه الإخواني «حازم محمد فاروق عبد الخالق منصور» - مواليد 1965 / 1 / 17 - طبيب يقيم 4 شارع المستوصف / الساحل / القاهرة، لحضور اجتماعات منتدى بيروت العالمي للمقاومة ومناهضة الإمبريالية، والذي عقد في الفترة من 16: 19 فبراير 2009م التقى خلاله بالفلسطيني المكنى أبو هشام (مسئول اللجان بحركة حماس بدولة لبنان)، حيث أكد الفلسطيني خلال اللقاء أن الموقف السياسي المصري أصبح غير محتمل، وأوصى بضرورة تحرك جماعة الإخوان في مصر لإسقاط النظام باعتباره أصبح يمثل تهديدًا لبقاء الجماعة في مصر وروافدها في الخارج، وأن حركة حماس على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم اللازم للجماعة حال اتخاذها قرارًا بقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة، مؤكدًا أن الشعب المصري في النهاية سوف يخضع لمن يملك زمام الأمور والحكم، على غرار ما تم في قطاع غزة من سيطرة حماس على حكم القطاع، حيث أشار الفلسطيني المذكور إلى وجود تنسيق بين حركة حماس وحزب الله اللبناني فيما يتعلق بالتدريب

العسكري، وأن المسئول العسكري في ذلك الوقت عماد مغنية (تم اغتياله في سوريا) كان يتولى الإشراف على تدريب عناصر حركة حماس في معسكرات حزب الله، فضلاً عن التعاون القائم بينهما بشأن استخدام التكنولوجيا الحديثة في تأمين الأشخاص والهيئات، وقيام قيادة حزب الله بלבnan بوضع مكاتب الحركة ببيروت داخل الدائرة الأمنية الأولى للحزب لضمان عدم تعرضها لعمليات عدائية.

ملحوظة: يشار إلى سابقة ضبط خلية لعناصر حزب الله اللبناني بالبلاد عام 2009م (موضوع القضية رقم 274 / 2009 حصر أمن دولة عليا)، والتي كانت مكلفة بإحداث حالة من الفوضى والبلبلة في الشارع المصري، للمساهمة في تفاقم الأوضاع والإيحاء بغضب الشارع المصري على نظامه الحاكم، وذلك من خلال استخدام المتفجرات التي ضبطت بحوزتهم في القيام بعمليات عنف وتفجيرات ببعض المواقع الحيوية والمهمة، بشكل يساهم في زيادة حالة الارتباك والإيحاء بضعف النظام وعدم سيطرته على مجريات الأحداث وبما يهيئ لجماعة الإخوان تنفيذ مخططهم التأمري.

- أكد الإخواني حازم فاروق اتفاهه الكامل مع طرح الفلسطيني المذكور، مؤكداً أن موضوع إسقاط النظام المصري أصبح مطروحاً لدى قيادة الجماعة، خاصة بعد التعنت الذي تعرضت له الجماعة خلال تحركاتها الأخيرة داخل مصر، وأن الجماعة تقوم حالياً بمحاولة إقناع باقي القوى والتيارات السياسية الموجودة في البلاد بذلك... حيث علق الفلسطيني المذكور بأن انقلاب غزة قامت به حركة حماس بمفردها، وعقب نجاحها أيديتها باقي القوى والطوائف.

وذكر في جزء آخر منه:

- أنه في إطار التمهيد لإحداث حالة الفوضى بالبلاد، فقد رصدت معلومات أحد مصادرها السرية الموثوق بها عقد لقاء بمدينة دمشق خلال شهر نوفمبر عام 2010م، شارك فيه كل من (على أكبر ولايتي - مستشار الإمام الخميني، وعلي فيدوي - أحد عناصر الحرس الثوري الإيراني، وخالد مشعل - رئيس المكتب السياسي بحركة حماس)، وأن ذلك اللقاء تم بناء على اتفاق ورعاية من جماعة الإخوان بالداخل وبالتنسيق مع التنظيم الدولي للجماعة حيث تضمن اللقاء ما يلي:

- تولى عناصر من حرس الثورة الإيراني تدريب العناصر التي سوف يتم الدفع بها، من قطاع غزة إلى مصر وذلك في حالة حدوث فوضى.

- رفع درجة الاستعداد في خلايا حركة حماس بالقطاع خلال الفترة المقبلة، وذلك وفقاً للاتفاق مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين.

- أن من سوف يتولى التخطيط لدخول تلك العناصر إلى مصر الفلسطيني «أكرم العجوري - عضو حركة حماس»، نظراً لعلاقته المتميزة مع بدو سيناء ومهربي الأسلحة بها.

- قيام الفلسطيني خالد مشعل بتسليم الإيراني «علي فيدوي» عدد 11 جواز سفر مصرياً، لتسليمها إلى عناصر حزب الله اللبناني لاستخدامها أثناء دخول عناصر الحزب إلى مصر.

ملحوظة: يشار إلى رصد سفر الإخواني «عصام العريان» إلى العاصمة اللبنانية بيروت خلال شهر يونيو 2011م، حيث التقى قيادي حزب الله حسن نصر الله وقيادات الحزب ووجه لهم الشكر على مساعدتهم لعناصر جماعة الإخوان المسلمين أثناء الثورة.

ملحوظة: تأكيد الفلسطينيين إسماعيل هنية (رئيس وزراء حكومة حماس المقال) أثناء وجوده بمؤتمر بالبلاد بتاريخ 25 / 12 / 2011م، بالتأكيد على أن حركة حماس حركة جهادية تعبر عن الإخوان في فلسطين (مرفق صورة لتلك التصريحات عن جريدة المصري اليوم الصادرة بتاريخ 26 / 12 / 2011م).

ملحوظة: سبق ضبط العديد من البؤر الإرهابية الإخوانية التابعة للتنظيم، والمرتبطة بعناصر حركة حماس وذلك على النحو التالي:

«القضية رقم 1414 / 2008 حصر أمن دولة عليا» والخاصة بضبط بؤرة إرهابية، يرأسها عضو التنظيم / جمال عبد السلام رضوان (مواليد 28 / 9 / 1957 - طبيب - أمين عام لجنة الإغاثة باتحاد الأطباء العرب - يقيم 14 ش على باشا مبارك / الدرب الأحمر / القاهرة، وله محل إقامة آخر (52 ش زين العابدين / السيدة زينب)، والذي ضبط بحوزته مبلغ 10 آلاف جنيه مصري حصيلة جمع تبرعات بدعوى مساندة الشعب الفلسطيني.

سبق ضبط بعض أعضاء التنظيم الإخواني في «القضية رقم 237 / 2009 حصر أمن دولة عليا»، والخاصة بقيامهم بجمع تبرعات من المواطنين بدعوى مساندة الشعب الفلسطيني واستغلال تلك الأموال في الإنفاق على مخططاتهم مع حركة حماس، حيث عثر بحوزتهم (105, 745 يورو، 23, 588 دولار أمريكي، 707, 75 ريال سعودي، 15, 300 جنيه مصري) بالإضافة لمشغولات ذهبية متنوعة.

- أكدت المعلومات التي تم استقاؤها من عدة مصادر موثوق في صحتها تعمل داخل البلاد وخارجها، والموثوق في قدرتها نظراً لعملها في مجال جمع المعلومات منذ فترة طويلة، عن قيام هيئة مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين (وهي تضم عددًا محدودًا من أعضاء مكتب الإرشاد وتجتمع دون باقى أعضاء المكتب)، وتضم كلاً من (محمد بديع عبد المجيد سامي، محمد رشاد بيومي، السيد محمود عزت، محيى الدين

حامد، محمد سعد الكتاتني، محمد محمد مرسي، عصام الدين محمد حسين العريان) بعقد عدة اجتماعات خلال عام 2010م، لاعتماد خطة تحركهم لإحداث حالة فوضى في البلاد تمكنهم من تحقيق أهدافهم وذلك على النحو التالي:

- العمل على تثوير الجماهير باستخدام شعارات مظهرها مشروع ومهم، لتسيير توجهات الجماهير كالإصلاحات الديمقراطية وإطلاق الحريات وممارسة السياسة عبر الديمقراطية، وتنشيط دور المؤسسات المدنية، مستغلين في ذلك الأوضاع السلبية في البلاد خلال تلك الفترة وغير المقبولة جماهيريًا، ثم دفع الجماهير للانتقال لمرحلة أخرى من خلال دفع بعض عناصر جماعة الإخوان لقيادة الجماهير نحو ارتكاب أعمال عنف لإشاعة الفوضى في البلاد لتحقيق مخططاتهم.

- دفع العناصر الشبابية لجماعة الإخوان المسلمين للدخول على مواقع شبكة المعلومات الدولية والفيس بوك، لاستغلال مطالب الشباب العادلة التي كان يطالب بتحقيقها في مواجهة النظام الأسبق.

ملحوظة: يشار إلى قيام قيادات الجماعة بالتصريح في وسائل الإعلام منذ يوم 24:27 / 1 / 2011م، بعدم مشاركة الجماعة رسميًا في أي تظاهرات وأن عددًا محدودًا من شباب الجماعة يشارك بشكل شخصي.

- التنسيق مع هيئة المكتب السياسي لحركة حماس والقيادات العسكرية لحزب الله اللبناني ودولة إيران، للاضطلاع بالدور العسكري داخل البلاد بالتنسيق مع بعض العناصر البدوية الجنائية بمحافظة شمال سيناء، مقابل وعدهم بتحرير ذويهم المعتقلين بالسجون، وشراء كمية كبيرة من السلاح والذخيرة منهم وذلك لتحقيق ما يلي:

- ضرب جهاز الشرطة المصرية ضربة موجعة لإفقاده القدرة على الحركة، من خلال استهداف عدد 160 قسماً ومركز شرطة في توقيت متزامن بتاريخ 28 / 1 / 2011م، بالأسلحة الآلية وإلقاء العبوات الحارقة والاستيلاء على الأسلحة والبنادق الخراطوش من داخلها.

- اقتحام مباني الليمانات والسجون بدءاً من ليلة منتصف 28 يناير، بهدف تهريب عناصر حركة حماس وحزب الله والعناصر البدوية من سيناء، ممن هم محكوم عليهم في قضايا إرهابية واتجار بالمخدرات، بالإضافة إلى تهريب المسجونين الجنائيين بهدف زيادة حالة الفوضى في البلاد.

- الوجود بميدان التحرير وبعض الميادين بالمحافظات لإطلاق النيران على بعض المتظاهرين، والادعاء بأن قوات الشرطة تطلق النيران على المتظاهرين السلميين.

- إسناد مسئولية تدبير وسائل الإعاشة والسيارات لعناصر حركة حماس وحزب الله اللبناني وعناصر الحرس الثوري الإيراني، الذين كانوا ينفذون العمليات داخل البلاد لمكتب رعاية الأعمال الإيراني بالبلاد الكائن بشارع رفاعة / الدقي، بالتنسيق مع هيئة مكتب إرشاد الجماعة، حيث كان يتم ذلك بمعرفة القائم بالأعمال الإيراني مجتبي أمانى (كان من عناصر مخبرات الحرس الثوري الإيراني قبل عمله الدبلوماسي بمصر)، بالإضافة إلى عدد 2 من مساعديه اللذين ينتميان للحرس الثوري الإيراني.

ملحوظة: يشار إلى قيام المرشد الأعلى الإيراني بإلقاء خطبة جمعة باللغة العربية بتاريخ 4 / 2 / 2011م لأول مرة، حيث قام خلالها بتحريض الشعب المصري على إسقاط النظام السياسي بالبلاد.

- قيام هيئة مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين «عدد 7» السابق ذكرهم الذين قاموا بعقد عدة اجتماعات لاعتماد خطة التحريك بتكليف «عدد

36» عضوًا بالجماعة، لتنفيذ مهام محددة بالخطة السابق الإشارة إليها...
وذلك على النحو التالي:

- تكليف كل من أعضاء التنظيم (حازم فاروق عبد الخالق منصور، سيد عصمت محمد الحسيني، مصطفى طاهر على الغنيمي)، بالتواصل والتنسيق مع قيادات حركة حماس وحزب الله اللبناني ودولة إيران على مواعيد الدفع بعناصرهم العسكرية داخل البلاد بناء على الموعد المتفق عليه فيما بعد لتنفيذ المهام السابق ذكرها، وتقديم الدعم اللوجستي والمعلوماتي الذي يساعدهم في تنفيذ تلك الخطة والتواصل مع قيادات مجموعاتهم أثناء تنفيذ مهامهم لإزالة أية عوائق قد تعترضهم.

- تكليف كل من أعضاء التنظيم (محمود أحمد محمد أبو زيد زناقي، أحمد على على عباس، ماجد حسن حسن زمر)، بتولي مسؤولية توفير المبالغ المالية لتنفيذ الخطة وتحويل جزء من تلك المبالغ إلى قيادات حركة حماس للإنفاق على المهام المكلفين بها، فضلاً عن إمداد عناصر الحركة وعناصر حزب الله اللبناني ببطاقات هوية مصرية مزورة لاستخدامها أثناء تنفيذ مهامهم داخل البلاد.

- تكليف كل من أعضاء التنظيم (أحمد رامي عبد المنعم عبد الواحد، عبد الغفار صالحين عبد الباري أحمد، أحمد عبد الوهاب على دلة، محمد حسن محمد الشيخ موسى)، بتولي مسؤولية الدخول إلى شبكات التواصل الاجتماعي «الإنترنت» للتواصل مع المواطنين وإثارتهم وبث الشائعات في أوساطهم، وتجهيز مقاطع فيديو مفرقة لتأليب الرأي العام على النظام القائم في ذلك الوقت، وتحفيزهم ضد أجهزة الشرطة ودفعهم للتعدي عليها وإحراق المنشآت الشرطة والحكومية.

وذكر التقرير في الجزء الأخير منه:

تنفيذ المخطط لإحداث حالة الفوضى:

أكدت تحرياتنا الدقيقة ومعلومات مصادرنا الموثوق بها، أنه في إطار قيام جماعة الإخوان بتنفيذ المخطط المرسوم، فقد قامت بالاتصال والاتفاق مع حركة حماس وحزب الله للبدء في تحريك مجموعتها الإرهابية المسلحة على الحدود المصرية مع قطاع غزة، عقب التظاهرات العارمة بالبلاد التي بدأت بتاريخ 25 / 1 / 2011، حيث قامت تلك المجموعات بالتسلل إلى محافظة شمال سيناء 28 / 1 / 2011م عبر الأنفاق بمعاونة بعض العناصر البدوية والإخوانيين / عبد الرحمن داود الشوربجي (مواليد 5 / 7 / 1956 - موظف - يقيم 23 ش كمال صلاح - حي الشوربجي - شمال سيناء)، عادل مصطفى حمدان قطامش (مواليد 1 / 9 / 1962 - طبيب - يقيم بالعريش شمال سيناء)، والفلسطيني محمد محمد محمود عويضة (مواليد 28 / 2 / 1977 - يقيم حي الشراجة / مدينة العريش)، حيث ظهرت تلك المجموعات وهي تستقل سيارات دفع رباعي تسمى بالماردونا عليها أشخاص مزودون بأسلحة آربي جي ورشاشات من مختلف الأعيرة، وقامت بعمليات شديدة الخطورة على مدينة رفح استهدفت جميع المنشآت الشرطية الموجودة بالمدينة، وهو ما أدى إلى تراجع جميع القوات الشرطية الموجودة في المدينة إلى مدينة العريش، وذلك لكثرة أعداد المهاجمين وامتلاكهم قوة نيرانية كبيرة، ثم حوالي الساعة الرابعة صباح يوم 29 / 1 / 2011م اتجهت تلك العناصر في اتجاه الطريق الدولي الساحلي المؤدي من رفح إلى مدينة الشيخ زويد، حيث استمرت القوات في التعامل معهم حتى نفذت ذخيرتهم، وتراجعت أيضًا القوات الموجودة في الشيخ زويد إلى مدينة العريش، حيث أصبح بذلك الشريط الحدودي من مدينة رفح إلى الشيخ زويد خاليًا من القوات المصرية وتسيطر عليه عناصر حركة حماس، واستتبع ذلك قيام مجموعة من هؤلاء العناصر بتفجير أحد خطوط الغاز، أدى ذلك كله إلى احتراق (قسم

شرطة رفح - قسم رابع العريش - قسم القسيمة - قسم الشيخ زويد)، فضلاً عن تدمير مكثبي جهاز أمن الدولة برفح والشيخ زويد، وإطلاق قذائف آر بي جي على معسكر الأمن المركزي بمنطقة الأحرار، عقب ذلك توجهت تلك المجموعات للعريش حيث قامت بإطلاق قذائف آر بي جي على فرع جهاز أمن الدولة بمدينة العريش، وكذا قيامهم عقب ذلك بالتعدي على نقاط تفتيش مناطق (بلوطة، الفرما، السلام، النصر، بئر لحفن، بغداد، الخروبة، صدر حيطان، النقب)، وإحراق إدارة حماية البيئة ومحاولة اقتحام سجن العريش، لكن القوات لم تمكنهم من ذلك (أدت تلك الأحداث بمحافضة شمال سيناء إلى مقتل وإصابة العديد من ضباط وأفراد الشرطة واختفاء عدد 3 ضباط وأمين شرطة منتدبين من مديرية أمن الدقهلية)، عقب ذلك قامت تلك المجموعات بالانفصال عن بعضها البعض، حيث تحركت في ثلاث مجموعات باتجاه محافظات (القاهرة والقليوبية والبحيرة)، عبر محافظة الإسماعيلية متجهة إلى سجون وادي النطرون وأبي زعبل والمرج، لتحرير العناصر الإخوانية الذين قد تم ضبطهم واعتقالهم بتاريخ 27 / 1 / 2011م كإجراء احترازي، لحين عرضهم على نيابة أمن الدولة العليا عقب استكمال جمع الأدلة حيالهم (عدد 34 من قيادات جماعة الإخوان المسلمين - مرفق كشف بأسمائهم)، على رأسهم الرئيس المعزول محمد مرسي عيسى العياط، بالإضافة إلى المسجونين من عناصر حركة حماس وحزب الله اللبناني الذين كانوا موجودين بتلك السجون، حيث وصلت إحدى المجموعات إلى سجن وادي النطرون حوالي الساعة 3 ص 30 / 1 / 2011م، حيث كان يرتدي أفراد تلك المجموعات الجلباب الأبيض وبناتيل سوداء وأحذية القوات العسكرية «بيادة».

يشار إلى قيام المعتقلين السياسيين الموجودين داخل سجن وادي النطرون، بإحداث شغب داخل عنابرهم بتاريخ 29 / 1 / 2011م قامت على أثره قوات التأمين بإطلاق الغاز لتهدئة الأمر.

أشارت المعلومات إلى قيام تلك المجموعات بإطلاق نار كثيف على قوات السجن لإنفاذ ذخيرتهم، حتى تمكنوا من اقتحام منطقة السجن عقب نفاد ذخيرة القوات ووصول المهاجمين إلى غرفة الذخيرة، وذلك عقب هدم جزء من سور السجن عن طريق تدبير لودرين بمعرفة الإخوانيين إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج (مواليد 29 / 8 / 1961م - مهندس - يقيم في مدينة السادات) والسيد عبد الدايم إبراهيم عياد (مواليد 25 / 2 / 1958م - مهندس - يقيم في مدينة السادات المنوفية)، حيث تم فتح 7 عنابر (عنبر 1 مخصص للجماعة الإسلامية، عنبر 2 مخصص للجماعات التكفيرية والجهاديين من محافظة شمال سيناء، عنبر 3 كان يوجد به العناصر الإخوانية التي تم ضبطها، عنبر 4، 5، 6، 7 به سجناء جنائيون)، وهو ما أدى إلى هروب جميع الموجودين داخل تلك العنابر والذين يبلغ عددهم قرابة 11161 ووفاة قرابة 14 شخصاً، عقب ذلك استقلال العناصر الإخوانية (عدد 34) لسيارات جيب تم توجيهها إلى باب السجن، حيث استقلوها وقام الرئيس السابق محمد مرسي بإجراء اتصال هاتفي مع قناة الجزيرة.

أشارت التحريات - وأكدتها مصادر المعلومات - إلى أن العناصر التي تسللت إلى محافظة شمال سيناء، وارتكبت الأعمال الإرهابية السابق الإشارة إليها بلغت قرابة 800 شخص من عناصر حركة حماس عرف منهم كل من:

1. عاهد عبد ربه خليل الدحدوح (مواليد 7 / 6 / 1983).

2. سعيد سمير سعيد شبير (مواليد 27 / 6 / 1967).

3. جمعة سالم جمعة السحباني (مواليد 10 / 11 / 1971).

4. رامي حسن علي (مواليد 6 / 12 / 1975).

5. سامي فايز أحمد (مواليد 1 / 1 / 1980).

6. بلال إسماعيل محمد أبودقة (مواليد 20 / 3 / 1984).

7. هارون جمال عبد الرحمن (مواليد 22 / 11 / 1979).

8. أسامة فتحي على فرحان (مواليد 2 / 6 / 1985).

9. وليد عادل خليل البطش (مواليد 1 / 9 / 1971).

10. سيد بدر عيسى دغمش (مواليد 25 / 2 / 1973).

11. توفيق خميس حامد (مواليد 5 / 8 / 1973).

بالإضافة إلى قرابة 90 من عناصر حزب الله اللبناني، وأن تسلل تلك العناصر داخل البلاد تم عقب تنسيق قيادات مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم كل من (محمد بديع عبد المجيد سامي، السيد محمود عزت، محمد رشاد بيومي، محمد محمد مرسى العياط، محيى الدين حامد، محمد سعد الكتاتني)، ومع قيادات كتائب عز الدين القسام وعلى رأسهم المتوفى أحمد الجعبري، خميس أبو النور، أكرم الحية.

وعليه أقفل المحضر على ذلك في ساعته وتاريخه عقب إثبات ما تقدم ويعرض على السيد الأستاذ المستشار قاضي التحقيق للنظر.

محمد مبروك

وذكر في تقرير هيئة الأمن القومي الخاص «بالقضية رقم 371 لسنة 2013 حصر أمن الدولة العليا»:

المرفق الأول: دور حركة حماس في اقتحام السجون المصرية؛

ثبت من اطلاع النيابة العامة على المرفق رقم 2 المنوه عنه بالصحيفة العاشرة من محضر تحريات هيئة الأمن القومي، أنه عبارة عن مطبوع ورقي يوضع في سبع ورقات، ومقسم لقسمين الأول معنون «دور حركة حماس في اقتحام السجون المصرية» ومثبت فيه:

- أنه بتاريخ 29 / 1 / 2011م دخلت مجموعة الفلسطينية أيمن نوفل بصحبة الوحدة الخاصة بكتائب القسام للأراضي المصرية، متسللين

عبر الأنفاق وتوجهوا من مدينة العريش للقاهرة، حيث توجهوا
لسجن المرج الموجود به القيادي أيمن نوفل.

- وفي يوم 30 / 1 / 2011م قامت مجموعات مسلحة بأسلحة آلية كل
منها تتألف من عشرين شخصاً، وطوقوا سور السجن وأطلقوا
النيران على أبراج الحراسة وأشعلوا إطارات السيارات وقش الأرز
لتكون سحباً سوداء حول السجن، ثم قدمت مجموعة مؤلفة من خمسة
عشر شخصاً، وأخذوا يطوفون حول السجن ويطلقون أعيرة نارية
لاستدراج الحراس واستنفاد ذخيرتهم، وتزامن ذلك مع وصول أهالي
بعض السجناء الساعين لإخراج ذويهم، وكذا وصول زمرة من البدو
مستهدفين نهب ما بالسجن من سلاح ومواشي.

- ثم بدأت الوحدة الخاصة لكثائب القسام باقتحام سور السجن،
منتهزين انسحاب وهروب الحراسة وحرروا المدعو أيمن نوفل ومحمد
هشام من العنبر الجنائي للسجن، وأخرجوهما من الباب الرئيسي
للسجن، حيث استقلا سيارة إسعاف كانت تنتظرهما.

- وينوه بأن المدعو أيمن نوفل قد استخدم هاتف «ثريا» حال عودته
لغزة، وأن مجموعات حماس عاونها بعض بدو سيناء وكانوا جميعاً دون
الثلاثين ويضعون على أكتافهم الشال الفلسطيني، وأن من قام بتأمين
تهريب المذكورين لغزة ستة أفراد من البدو متعاونين مع حماس.

- ويشار إلى أن التخطيط لتهريب المدعو أيمن نوفل قد بدأ بتاريخ
29 / 1 / 2011م، حيث اتصل بحركة حماس من خلال هاتف محمول
مهرب كان بحوزته داخل السجن، وأن الحركة هربت أسلحة نارية
لعناصرها الموجودة بمدينة العريش لاستخدامها قبل قوات الأمن،
وذلك بتاريخ 30 / 1 / 2011، 6 / 2 / 2011، 25 / 2 / 2011م.

القسم الثاني: وهو مضمون «تهريب أفراد من خلية حزب الله»، ومثبت به كيفية تهريب أحد أفراد خلية حزب الله وهو المدعو محمد يوسف أحمد منصور وشهرته «سامي شهاب»، والذي اتصل بأحد عناصر حزب الله عقب هروبه من السجن يوم 30 / 1 / 2011م، والذي بدوره خاطب وزارة الأمن والاستخبارات الإيرانية لتهريبه ومرافقه اللبناني المدعو مروان، وعليه توجه سالف الذكر لمكتب رعاية المصالح الإيرانية حيث تم استخراج جوازي سفر إيرانيين لهما، وبتاريخ 5 / 2 / 2011م غادر رئيس مصلحة الاستخبارات الإيرانية برفقة المذكورين متوجهين للأقصر، واصطحبا زوجة القائم بالأعمال الإيراني ليسبغا الصفة السياحية على سفرهم، وبمدينة الأقصر عاونهم المدعو طارق أحمد السنوسي نظير مبلغ نقدي على تهريب المذكورين للأراضي السودانية بتاريخ 6 / 2 / 2011م.

الشهادات في قضيتي التخابر واقتحام السجون:

ذكر المقدم أحمد جلال الدين توفيق ضابط بسجن شديد الحراسة بمنطقة سجون أبو زعبل:

تمكن النزلاء (المساجين) من كسر أبواب الغرف والزنازين، والتجمهر في حوش العنابر ثم كسر أبواب العنابر، وتصدت لهم قوات التأمين بخراطيم المياه وقنابل الغاز المسيل للدموع، وظل الوضع على تلك الحالة حتى صباح يوم 29 يناير، حيث بدأ إطلاق النار من عناصر مجهولة على أسوار السجن الرئيسية من على ترعة الإسماعيلية والبوابة الخلفية على شريط السكة الحديدية... واستمر ذلك حتى الساعة الواحدة والنصف، لتزيد كثافة إطلاق النار بواسطة نحو خمسين سيارة ربع نقل بصندوق تسمى ماردونا، ومثبت عليها مدافع جرينوف وبداخل كل سيارة عشرة أفراد تقريباً يرتدون ملابس بدو (أي نحو 500 شخص).

ويقول اللواء محمود وجدي وزير الداخلية الأسبق:

المقتحمون كانوا من عناصر حزب الله وحركة حماس وجيش الإسلام والجهاد الإسلامي، واستخدموا لواء في سجن وادي النطرون لفتح أسوار السجن، بل قاموا بإصلاح لودر معطل تابع للسجن واستخدموه أيضًا... أما أسلحتهم فكانت مدافع جرينوف وآلي، وعشر على فوارغ طلقات لا تستخدم في الشرطة ولا في القوات المسلحة بمصر.

وذكر اللواء محمود وجدي وزير الداخلية الأسبق في شهادته، أن مساعد وزير الخارجية أرسل خطابًا يوم 18 فبراير، أي بعد تنحي مبارك بأسبوع، يتضمن أن مكتب رام الله أخطر وزارة الخارجية برصد سيارات حكومية وسيارات شرطة مصرية بأحد ميادين قطاع غزة، وهذه السيارات دخلت القطاع يستقلها أشخاص غير مصريين.

قال المحامي أمير سالم في شهادته نقلًا عن التقرير السري لمديرية أمن شمال سيناء:

- استقلت العناصر التي قامت باقتحام الحدود نحو 200 سيارة لاندروفر، محملة بالمدافع الثقيلة ومدافع الأربي جي في إطار مخطط عسكري واضح ومدروس لمهاجمة القوات المصرية كافة، الموجودة في الطريق من رفح إلى الشيخ زويد، وتدمير معظم المباني الحكومية في هذا الطريق، وإطلاق وابل من الرصاص بالأسلحة التي في حوزتهم على معسكر الأمن المركزي في منطقة الأحراش بالقرب من الشيخ زويد... وتقدموا حتى العريش، وحاولوا بكل السبل اقتحام سجن العريش لكنهم لم ينجحوا في ذلك، وقاموا بتدمير مبنى مباحث أمن الدولة في تلك المنطقة.

- إن العناصر التي اقتحمت الحدود المصرية مع غزة لم تتوقف عند مشارف مدينة العريش، وإنما استمرت تتقدم في سيناء عبر الطرق غير المأهولة، بمساعدة تجار السلاح والمخدرات في سيناء، حتى تمكنت من عبور قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية وتحديدًا مدينة فايد، ثم واصلت هذه العناصر تقدمها حتى وصلت إلى المرج وأبوزعبل ومدينة السادات ومنطقة سجون وادي النطرون، وذلك بمساعدة عناصر من الإخوان، حيث كانت في حوزتهم خرائط معدة سلفًا ومدرسة سابقًا.

ذكر اللواء عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة الأسبق في شهادته أمام المحكمة في قضية القرن:

س: خلال متابعة سيادتكم الأحداث التي توالى فيما بعد يوم 25 يناير إلى 28 يناير من الشهر ذاته، كيف كان حال تلك التظاهرات وكيف تم رصدها والتعامل معها؟

ج: جهاز المخابرات تابع يومي 26 و27 ولم تكن هناك أحداث جسيمة، ولكن في متابعتنا النشاط الفلسطيني تبين وجود اتصالات بين حركة حماس وبدو سيناء، وخروج بعض المجموعات من خلال الأنفاق الموجودة بين غزة والحدود المصرية، وأنه تم الاتصال بالبدو والاتفاق معهم على مداهم ببعض الأسلحة والذخائر، في مقابل معاونتهم على إخراج عناصرهم من السجون المصرية، وكان ذلك تحديدًا يوم 27 يناير، وبالفعل قام البدو بتهيئة المناخ لعملية التهريب بضرب نقطة شرطة الشيخ زويد، وضرب عشوائي في جميع المناطق المحيطة بالأنفاق عن طريق الأسلحة النارية، حتى لا تقترب الشرطة أو حرس الحدود، وتمت عمليات التهريب للأسلحة والذخائر والمفرقات والألغام، وقامت كتائب عز الدين القسام في الاتجاه الآخر من الحدود المصرية بنشاط عسكري حتى لا تتدخل قوات حرس الحدود، وبذلك نجحت

عملية تهريب أسلحة البدو وقيام البدو باصطحابهم إلى القاهرة للقيام بعملية اقتحام السجون، التي توجد بها عناصر حماس وشارك أيضًا معهم عناصر في حدود 70 إلى 90 من حزب الله الموجودين في قطاع غزة.

وذكر اللواء مصطفى محمود عبد النبي، رئيس هيئة الأمن القومي السابق، خلال شهادته أمام محكمة القرن:

س: هل رصدتم يوم 28 / 1 / 2011 وما بعده عناصر خارجية أو داخلية تستخدم السلاح لارتكاب جرائم القتل والاستيلاء على المال العام.

ج: أيوه شمال سيناء كان لها وضع خاص، وكانوا يحتشدون أمام مقر وزارة الداخلية، وكانوا يستخدمون الحجارة، ويوم 28 بدأت مظاهر العنف تشتد في شمال سيناء وذلك بعد أن بدأ ظهور كتائب القسام وكان ذلك بغرض إدخال عناصر أخرى من جيش الإسلام وحزب الله والقسام، وحصلت فوضى تامة، تم مهاجمة سجن العريش وكان فيه أحداث عنف شديدة جدًا، وبعد ذلك تجمعوا في مجموعات ودخلوا إلى داخل البلاد، ثم هاجموا السجون الرئيسية مع عناصر الإخوان وظهر منهم عناصر في ميدان التحرير.

س: هل تذكر تهريب أسلحة عن طريق أنفاق سيناء بواسطة عناصر من حماس وكتائب القسام وحزب الله؟

ج: كانت كتائب القسام تجمع الذخائر من مصر.

س: ما هي أنواع الذخيرة؟

ج: المعلومات التي جاءت إليّ أن كتائب القسام كانت بتجمع الذخيرة من مصر، وقد استخدمت هذه الكتائب الأسلحة والذخيرة حتى استخدمت في الهجوم على سجون أبو زعبل والمرج ووادي النطرون.

وذكر اللواء أحمد جمال الدين في شهادته أمام المحكمة في قضية القرن:
س: أكد اللواء عمر سليمان أن المخابرات العامة رصدت عناصر من
حماس.

ج: معلوماتي أن مديرية أمن سيناء استهدفت من جانبها .
وقال اللواء خالد عبدالوهاب ثروت، مساعد وزير الداخلية، رئيس قطاع
الأمن الوطني

س: ما معلوماتك عن الأنفاق في سيناء؟

ج: في عناصر من حماس وكان فيهم مشاركين في اقتحام السجون، وهم
رجعوا من الأنفاق بعد تنفيذ مخططاتهم من يوم 28 و29، والتوقيت
دا الشرطة لم تكن موجودة، ومنطقة الأنفاق خارج اختصاص وزارة
الداخلية.

..... انتهت بعض من شهادات القائمين على الأمر في هذا التوقيت
الدقيق، وانفتحت على سيناء من بعد هذه الأيام التي شهدت (المعركة المنسية)
أبواب معلومة من الجحيم، كان اللهيب داميًا ومؤلمًا على تلك الرمال الطاهرة
التي اعتادت أن يسطر على ذراتها قصص البطولة والفداء، فإذا بها تستبدل بهما
في لحظات غادرة بالخنسة والقصف والاغتيال وإراقة الدم الحرام.

الفصل السادس

سيناء...

عنوان المؤامرة

مشروع جيورا آيلاند (غزة الكبرى):

تم نشر وثيقة هذا المشروع رسميًا في (مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية) التابع لجامعة "بار إيلان الإسرائيلية" في يناير 2010م، وصاحب فكرة هذا المشروع هو الجنرال جيورا آيلاند الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، والذي يعمل حاليًا مديرًا لمجموعة بحثية بالمركز.

تقع الوثيقة في (38) صفحة من القطع الكبير تحت عنوان (البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين). وهي ترى أن مشروع الدولة الفلسطينية كما هو مطروح الآن في حل الدولتين الذي تم اعتماده أمريكياً قبل غزو العراق 2003م، ويحظى بقبول فلسطيني وعربي أصبح الآن غير قابل للحياة.. وأنه من الضروري حسب «وثيقة آيلاند» البحث عن بدائل أخرى.. ثم طرح بديلين خطيرين:

1. تخلي إسرائيل عن معظم الأراضي التي تسيطر عليها حاليًا في الضفة الغربية.. لإقامة دولة فلسطينية تنضم في اتحاد كونفيدرالي مع المملكة الأردنية.

2. طرح آخر يتم فيه تبادل للأراضي.. ويشمل عدة دول: مصر.. إسرائيل.. الأردن.. والفلسطينيين.

زعم آيلاند أن إسرائيل نجحت - بجهود سرية خصوصًا - في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على العرب، للاشتراك في حل إقليمي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، يقوم على استمرار سيطرة إسرائيل على مساحات ضخمة من الضفة الغربية، مقابل تعويض الفلسطينيين بمساحات ضخمة من شبه جزيرة سيناء المصرية لإنشاء دولة فلسطينية مستقرة وقادرة على النمو والمنافسة.

لكن أخطر ما كشفه آيلاند في وثيقته هو أن عملية الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة عام 2005م كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، وهو ما رفضته مصر ولا تزال تعتبر قطاع غزة منطقة تحت الاحتلال؛ لأنها تدرك مدى وأبعاد المخططات الإسرائيلية، في وقت رحبت به حركة حماس وكان ثمن هذا الترحيب حصولها على الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وإزاحتها حركة فتح من غزة تمامًا في انقلاب شهير في يوليو 2007م، ولعل رفض إخوان الأردن المسيطرين على النقابات المهنية التوقيع على بيان أحمد عبيدات رئيس الوزراء السابق يكشف أنهم ضمن إطار وثيقة جيورا آيلاند الخطيرة.

ويدعي آيلاند في وثيقته أن وصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض هو بداية لتنفيذ هذا المخطط، معترفًا بأن مسئولًا رفيعًا ومؤثرًا في الإدارة الأمريكية سبق أن قام بالاطلاع على مشروع الوطن البديل وقال للإسرائيليين: انتظروا قليلًا حتى يتم تغيير بعض القيادات السياسية المؤثرة في المنطقة.

وهنا نتناول بعضًا من عناصر الوثيقة الخطيرة التي تكشف المخططات الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية وتصديرها للدول العربية، حيث جاء في نص وثيقة جيورا آيلاند المتلمي لليمين الصهيوني مع مطلع 2010م الآتي.....

- لا يبدو التوقيع على اتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني أمرًا ممكنًا في المستقبل القريب، قبل بضعة شهور كان هناك من ينظر إلى الوقائع نظرة متفائلة، وكان سبب هذا التفاؤل الموسمي السياسة المعلنة للرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما، تلك السياسة التي جعلت من تحقيق السلام في الشرق الأوسط حجرًا أساسيًا في توجهاتها الجديدة.

- لكن الواقع الموضوعي القائم في مطلع 2010م، لا ينبئ بشيء مختلف عما حدث في كل المرات الماضية التي جرى فيها تحريك عملية السلام، بدءًا من خريف 1993م (التوقيع على اتفاق أوسلو)، وصيف 2000م (مؤتمر

كامب ديفيد)، وديسمبر 2000م (خطة الرئيس كلينتون لإنهاء النزاع)، وخريف 2007م (مؤتمر أنابوليس)، فمن الصعب تصديق أن المسعى الدبلوماسي الذي فشل عام 2000م سينجح عام 2010م لاسيما بعد تغير عناصر المعادلة كلها، نحن اليوم أمام أربع وجهات نظر:

المقاربة الأولى: هي القائلة بتعذر التوصل إلى حل سياسي في المستقبل القريب.. من هنا.. من الأفضل إدارة النزاع.. وعدم حله.

المقاربة الثانية: هي التي تحاول التوصل إلى «تسوية جزئية».. والتي تقبل الاعتراف بقيام دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.. الأمر الذي يفرض نقل أراضٍ جديدة إلى الفلسطينيين.. ولكنه يمنع مواجهة المشكلات غير القابلة للحل.. مثل مشكلة الحدود الدائمة.. والقدس.. واللاجئين.. والاعتراف المتبادل الشامل ونهاية النزاع.

المقاربة الثالثة: هي التي تسعى إلى الاتفاق الدائم.. وفي رأيها برغم كل الإخفاقات الماضية والعوائق.. يجب محاولة التوصل إلى اتفاق دائم يقوم على مبدأ (دولتين لشعبيين).. لأن هذا هو الحل الوحيد.. وكل تأجيل في تحقيق هذا الحل.. سيزيد في العوائق التي ستحول دونه مستقبلاً.. كما سيزيد من المخاطر المترتبة على غياب السلام.

المقاربة الرابعة: هي التي تحاول التوصل إلى اتفاق دائم.. ولكن ليس انطلاقاً من مبدأ الدولتين لشعبيين.. الذي سبق وفشل أكثر من مرة في الماضي.. وإنما على أساس البحث عن حلول أخرى.. وهذا ما ستحدث عنه في الصفحات التالية.

الحلول البديلة

إن النقاش الذي دار خلال الستة عشر عاماً الأخيرة.. أي منذ توقيع اتفاق أوسلو تمحور بين حدين: الثقة الكاملة بأن حل «الدولتين لشعبيين» ممكن

التحقيق مقابل التشاؤم التام من إمكان التوصل إلى حل سياسي للنزاع، وبين هذين الحدين برزت أفكار متعددة لاتفاقات مؤقتة.

الحل الإقليمي الأول: كونفيدرالية أردنية - فلسطينية

مثل كل الدول العربية رفض الأردن قرار التقسيم عام 1947م، وسارع إلى السيطرة على الضفة الغربية، كما حاول احتلال أجزاء من الضفة كان من المفترض أن تكون تابعة للدولة اليهودية، ففي نهاية حرب الاستقلال ضم الأردن الضفة الغربية، وبعكس موقف مصر من غزة تعامل مع الأرض والسكان كجزء لا يتجزأ من الأراضي التابعة للسيادة الأردنية.

احتلت إسرائيل الضفة الغربية خلال حرب الأيام الستة في 1967م، ومنذ ذلك الحين حتى 1993م انقسمت الآراء في إسرائيل إلى موقفين: وجهة نظر حكومة حزب العمل الداعية للتوصل إلى «تسوية إقليمية» مع الأردن.. تقضي بإعطاء الأردن معظم الضفة الغربية، خصوصاً المناطق التي يسكنها العرب، على أن تحتفظ إسرائيل بمنطقتين أمنيّتين: وادي الأردن في الشرق ومناطق إضافية في الغرب توسع «الخاصات الضيقة» للدولة.. عارض الليكود كل تسوية إقليمية، ففي رأيه الضفة الغربية (يهودا والسامرة) يجب أن تبقى - لأسباب أمنية أو «تاريخية - دينية» - تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، وعلى الرغم من ذلك كان الليكود مستعداً لمنح السكان العرب (الفلسطينيين) في هذه المنطقة حكماً ذاتياً.

في إبريل 1987م عقد في لندن اجتماع سري بين «شمعون بيريز» - الذي كان وزيراً للخارجية آنذاك - و«الملك حسين» لحل مشكلة الضفة الغربية، عن طريق إقامة كونفيدرالية أردنية - فلسطينية، وكان المطلوب أن تتنازل إسرائيل عن معظم أراضي الضفة، يومها غضب رئيس الحكومة إسحق شامير ورفض الفكرة بصورة مطلقة، وشكل هذا نقطة تحول في موقف الأردن من الموضوع،

فبعد نشوب الانتفاضة الفلسطينية الأولى (ديسمبر 1987م) أدرك الملك حسين ضآلة حظوظ المملكة في ضم الضفة الغربية إلى أراضيها، فأعلن في يوليو 1988م أنه لم يعد مسئولاً عن الموضوع الفلسطيني وأنه من الآن فصاعداً على إسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير، هذا التغيير في التوجه الأردني سهّل على إسرائيل والأردن التوصل إلى اتفاق سلام في 1994م وأغلق الطريق أمام التوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

كونفيدرالية أردنية - فلسطينية أخرى

الحل الأول المقترح هنا هو إنشاء مملكة أردنية فيدرالية.. تتكون من ثلاث «ولايات»: الضفة الشرقية.. الضفة الغربية.. وغزة، هذه الولايات تكون states بالمفهوم الأمريكي، مثلما هي حال بنسلفانيا أو نيوجيرسي تتمتع باستقلال داخلي كامل ولها موازاناتها ومؤسساتها الرسمية وقوانينها الخاصة وحاكمها وسائر أشكال الاستقلال، ولكن كما هي حال بنسلفانيا ونيوجيرسي فإنها لا تملك أي صلاحية في موضوعين: السياسة الخارجية.. والقوات المسلحة، هاتان السلطتان ستبقيان ضمن صلاحية الحكم (الفيدرالي) في العاصمة عمان.

بعد سيطرة «حماس» على غزة مازال بالإمكان تحقيق هذا الحل على مرحلتين، بداية في الضفة الغربية، وعندما تنضج الظروف يمكن تطبيقه على غزة؛ من أجل ذلك تجري إسرائيل مفاوضات مع حكومة فلسطينية - أردنية مشتركة، كما كان من المفترض أن يحدث في مؤتمر مدريد عام 1991م.

الحل الإقليمي الثاني: تبادل مناطق

في إطار تحسين اقتراح حل «الدولتين لشعبين».. اقترحت الإدارة الأمريكية على الدول العربية إعطاء إسرائيل مقابلًا، لاستعدادها للتنازل عن أراضٍ مقابل الاتفاق، ففي نظر هذه الإدارة ليس في استطاعة الفلسطينيين

وحدهم دفع الثمن لإسرائيل (وهذا صحيح) مقابل التنازلات الكبيرة التي ستقدمها في إطار اتفاق السلام، والثمن المنتظر تقديمه من الدول العربية هو تحسين علاقاتها مع إسرائيل، وعلى الرغم من أهمية ذلك فمن الواضح صعوبة «تعويض» خسارة إسرائيل كل مناطق الضفة مقابل بواذر حسن نية أو أمور أخرى.

كما أنه من الصعب موضوعيًا.. عدم رؤية شوائب حل الدولتين، فمن جهة ستضطر إسرائيل وفلسطين للاكتفاء بدولة صغيرة ومكتظة سكانيًا.. ومن جهة أخرى ستكونان محاطتين بدول ذات أراض شاسعة.. مع عدد قليل من السكان (الأردن - صحراء سيناء - السعودية)، فالأمر الوحيد الذي تملكه الدول العربية بكثرة وتحتاج إليه إسرائيل وفلسطين بصورة حادة هو الأرض، فإذا تنازلت هذه الدول عن جزء قليل من الأرض، يمكن إدخال تحسينات كبيرة على وضع إسرائيل والدولة الفلسطينية... ويتناول هذا الفصل كيفية «تكبير الكعكة» بحيث يخرج الجميع رابحين...

أسس الاقتراح:

1. تنقل مصر إلى غزة مناطق مساحتها نحو 720 كيلومترًا، وتشمل هذه المنطقة جزءًا من الشريط المبني الممتد على طول 24 كيلومترًا على طول شاطئ البحر المتوسط من رفح غربًا حتى العريش، بالإضافة إلى شريط يقع غرب كرم سالم جنوبًا، ويمتد على طول الحدود بين إسرائيل ومصر، وتؤدي هذه الزيادة إلى مضاعفة حجم قطاع غزة البالغ حاليًا 365 كيلومترًا نحو ثلاث مرات.

2. توازي مساحة 720 كيلومترًا حوالي 12 في المائة من أراضي الضفة الغربية، ومقابل هذه الزيادة على أراضي غزة يتنازل الفلسطينيون عن 12 في المائة من أراضي الضفة التي ستضمها إسرائيل إليها.

3. مقابل الأراضي التي ستعطيها مصر إلى فلسطين ستحصل من إسرائيل على منطقة جنوب غرب النقب، ويمكن أن يصل حجم الأراضي التي ستنقلها إسرائيل إلى مصر نحو 720 كيلومترًا، ويمكن أن تكون أصغر.

الفائدة بالنسبة لفلسطين

غزة في حجمها الحالي غير قابلة للحياة، ولا تملك الحد الأدنى الذي يسمح باستقلالها اقتصاديًا، إذ يعيش فيها اليوم مليون ونصف المليون وسيبلغ عدد سكانها في 2020م مليونين ونصف المليون نسمة، فمن يصدق أن سكان غزة الحاليين قادرون على العيش برخاء في منطقة غير قابلة للنمو؟!

فحتى مرفأ صغير من الصعب بناؤه في غزة لعدم وجود مساحة كافية، أو بسبب الأضرار الكبيرة التي قد يتسبب بها لشواطئ إسرائيل نظرًا إلى قربها الشديد منها، ويخطئ كل من يشبه غزة بسنغافورة فالتجارة في سنغافورة تعتمد على التجارة الدولية، وعلى المصارف المتطورة وصناعة «الهائي - تك» أما الاقتصاد في غزة فيقوم على الزراعة والتكنولوجيا البسيطة.

إن زيادة مساحة غزة وفقًا للاقتراح أعلاه ستزيد شاطئها بمساحة 24 كيلومترًا، ويشمل ذلك إضافة تسعة أميال من المياه الإقليمية مع احتمال العثور على الغاز الطبيعي في هذه المنطقة، وستسمح زيادة 720 كيلومترًا على مساحة غزة بإنشاء مرفأ دولي كبير ومطار دولي على بعد 20 إلى 25 كيلومترًا من الحدود مع إسرائيل، والأهم من هذا كله : بناء مدينة جديدة يسكنها مليون شخص تشكل المستقبل الطبيعي، ليس لغزة فقط وإنما يمكنها استيعاب اللاجئين الفلسطينيين من دول أخرى.

ومقابل تحويل غزة مكانًا جذابًا ذا قدرة فعلية على التحول إلى مركز للتجارة الدولية في المنطقة، على الفلسطينيين التنازل عن مناطق في الضفة

الغربية، توجد فيها منذ عشرات السنوات مستوطنات إسرائيلية ومنشآت عسكرية، وهذا تنازل مؤلم.. ولكن لا يمكن مقارنته بالفائدة الكبيرة في غزة.

الفائدة بالنسبة لمصر

مقابل إعطاء مصر (للفلسطينيين وليس لإسرائيل) 720 كيلومتراً من أرضها «المقدسة».. ستحصل على تلك الفوائد:

1. أرض مقابل أرض، إذ ستحصل مصر من إسرائيل على أرض تقع جنوب النقب مساحتها 720 كيلومتراً.

2. مصر اليوم معزولة جغرافياً عن جزء أساسي من الشرق الأوسط (هو الجزء الشرقي)، وذلك عبر البحر الأحمر إلى الشرق الجنوبي.. والبحر المتوسط في الشمال، ومن أجل السماح بارتباط بري ستسمح إسرائيل بحفر قناة تربط بين الأردن ومصر، وستمر القناة التي يبلغ طولها نحو عشرة كيلومترات من الشرق إلى الغرب (على بعد خمسة كيلومترات من إيلات)، وتكون خاضعة للسيادة المصرية الكاملة بحيث لا يحتاج الانتقال من مصر إلى الأردن إلى موافقة إسرائيلية.

3. بين المطار الجديد في غزة الكبرى والمرفأ البحري الجديد على شاطئ البحر المتوسط والقناة التي تربط مصر بالأردن يجري شق شبكة من الطرق السريعة للسيارات، ويمد أنبوب للنفط (مسار هذه الخطوط سيكون بمثابة حدود أردنية - مصرية على الجانب المصري)، وتجتاز هذه الخطوط الثلاثة القناة إلى الأردن، ومن هناك ستتوزع شمالاً في اتجاه الشمال الشرقي نحو العراق والأردن، وجنوباً في اتجاه السعودية ودول الخليج، وسيؤدي هذا الربط إلى فوائد اقتصادية ضخمة، والفائدة التي ستجنيها مصر واضحة؛ إذ ستحصل الجمارك المصرية

على حصتها من حركة التنقل بين الأردن والعراق والخليج العربي من جهة ومرفأ غزة من جهة ثانية.

4. تعاني مصر مشكلة مياه آخذة في التفاقم، فهناك زيادة كبيرة في عدد السكان مقابل تراجع في مصادر المياه العذبة، وليس باستطاعة دولة نحو خمسين في المائة من سكانها يعيشون على الزراعة الاستمرار لعقد أو أكثر من دون حل جذري لمشكلة المياه، الأمر الذي يقتضي توظيف استثمارات في تحلية مياه البحر وتكرير المياه، ويتطلب هذا أموالاً طائلة وتكنولوجيا متطورة وهو ما لا تملكه مصر، من هنا مقابل «الكرم» المصري سيوظف العالم في مصر (عبر البنك الدولي) في مشاريع تحلية المياه وتكريرها.

5. لقد أعطى اتفاق السلام المصري - الإسرائيلي مصر الكثير من الإنجازات، ولكنه في المقابل فرض قيوداً كثيرة وقاسية على انتشار قواتها العسكرية في سيناء، وستوافق إسرائيل كجزء من إقدامها على إجراء تغييرات على الملحق العسكري لاتفاق السلام، مما سيسمح لمصر بأن تقول لشعبها: صحيح أننا تنازلنا عن واحد في المائة من سيناء.. لكن هذا التنازل سيسمح لنا بعد ثلاثين عاماً بتطبيق السيادة المصرية بصورة أفضل على 99 في المائة من أرضنا.

الفائدة بالنسبة للأردن

الأردن هو المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق من دون أن يدفع شيئاً.. وهناك فائدتان كبيرتان له:

1. شبكة الطرق.. وسكة الحديد.. وأنبوب النفط الذي سيربط مرفأ غزة الدولي بالخليج العربي عبر القناة الأردنية - المصرية، وسيصبح للأردن منفذ مجاني على البحر المتوسط (المرفأ الجديد في غزة) ومن هناك إلى

أوروبا، بالإضافة إلى ذلك فإن الجانب الشرقي للقناة سيتحول إلى «عنق زجاجة» لحركة التجارة من أوروبا إلى العراق والخليج، الأمر الذي سيدر على الأردن فوائد اقتصادية واستراتيجية كبيرة.

2. تشكل المشكلات الديموغرافية مصدر قلق للأردن.. لا سيما أن غالبية مواطنيه هم من أصل فلسطيني.. وعددهم آخذ في الازدياد، ومنذ اللحظة التي تقوم فيها «غزة الكبرى» مع المرفأ والمطار الجديدين، فإن هذا سيخلق فرصاً كثيرة للعمل وسيغير الوضع في الأردن، وسيفضل الفلسطينيون الذين من غزة (نحو 70 ألفاً منهم يعيشون اليوم في الأردن) العودة إلى ديارهم، بالإضافة إلى جزء من اللاجئين المقيمين حالياً في الضفة والأردن.

الفائدة بالنسبة لإسرائيل

لدى المقارنة بين هذا الحل وبين حل الدولتين.. تبرز أربع فوائد:

1. الأراضي في يهودا والسامرة ستبقى تحت سيطرة إسرائيل (نحو 12 في المائة) وهذه مساحة أكبر مما يمكن الحصول عليه في الحل العادي، وهذه المساحة من الأرض هي التي اعتبرها إيهود باراك ضرورية للمحافظة على المصالح الإسرائيلية في قمة كامب ديفيد 2000م، وهي ستسمح لإسرائيل بخفض عدد الإسرائيليين الذين سيضطرون إلى إخلاء منازلهم من مائة ألف إلى ثلاثين ألفاً، يضاف إلى ذلك أن هذه المساحة من الأرض ستسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بالأمكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية مثل «عفرأ وكریات أربع وأرييل» بالبقاء داخل إسرائيل ضمن شروط مريحة.

2. إن التقسيم المتوازن للأرض بين غزة والضفة، سيجعل الدولة الفلسطينية أكثر قدرة على الحياة، وبالتالي أكثر قوة وقدرة على احترام الاتفاق.

3. إن مشاركة دول عربية مثل الأردن ومصر في الحل، لها أهمية وتجعله ملزمًا.. وتقدم «ضمانات» قوية لاستمرار الاتفاق.

4. لا يلغي هذا الاتفاق الإقليمي الحاجة إلى «معبر آمن» بين غزة والضفة، ولكنه يقلل من أهميته فـ «المعبر الآمن» سيظل معبرًا للانتقال بين غزة والضفة، ولكن سائر الحركة التجارية وتنقل الأشخاص بين غزة والعالم العربي سيجريان عبر المسار الجديد.

الفوائد الاقتصادية للجميع

- إن معظم التجارة بين العراق والسعودية ودول الخليج وأوروبا تجري عبر السفن التي تعبر قناة السويس، أو عبر السفن التي يضطرها حجمها إلى الالتفاف حول إفريقيا، وهذان الطريقان غير مفيدتين.. ولكن لا غنى عنهما في غياب مرفأ عصري على ساحل البحر المتوسط وفي غياب شبكة مواصلات مفيدة.

- ولكن في حال وجود مرفأ عصري على شاطئ البحر المتوسط في «غزة الكبرى» يستخدم تكنولوجيا متطورة، مثل تلك المستخدمة في ميناء سنغافورة، وفي حال تشعبت منه شبكة طرق وسكة حديد وأنبوب للنفط يمكننا أن نحسن بصورة كبيرة من التجارة.. وخفض تكلفتها.

- لن يأتي تمويل هذا المشروع من الدول التي ستقام فيها البنى التحتية التابعة له ولكن من الدول الغربية، فاليوم ينفق العالم ملياري دولار من أجل إطعام الفلسطينيين، ووفقاً لهذا المشروع يمكن استخدام المال في الاستثمار وليس في الاستهلاك، وهذا الاستثمار يمكن استرجاعه

خلال بضعة أعوام، وسوف تستفيد مصر والأردن مباشرة من الحركة الاقتصادية.. بالإضافة إلى دول أخرى ستستفيد بصورة غير مباشرة.

- يفضل المجتمع الدولي اليوم البحث عن حلول متعددة الطرق تستند إلى أساس اقتصادي، وليس الحلول الثنائية التي تقوم على أساس «سياسي - استراتيجي» ويعتبر الاتحاد الأوروبي النموذج الأبرز على ذلك.

- إن هذا الحل سيعطي للفلسطينيين فرصة للتحويل إلى «سنغافورة الشرق الأوسط»، ومن غير الممكن التوصل إلى مثل هذا الإنجاز ضمن الحدود الضيقة الحالية لغزة.

.....

فور تسريب هذه الوثيقة إلى وسائل الإعلام جاء الرد الأردني عاصفاً، ولا تزال ردود الأفعال متصاعدة إلى الآن، لكن عواصف التصريحات الأردنية قد لا تصمد أمام الرمال المتحركة إسرائيليًا وأمريكياً وحتى إقليمياً ومحلياً فلسطينياً، ويبقى الحل هو فضح هذه الوثيقة ورفض كل من يدعمها عربياً أو دولياً؛ لأن الأجيال المقبلة هي من لها الحق في أرض أجدادها، وغير مسموح أن يوافق سياسي عربي على هذه الجريمة الكبرى التي يحاول أن يرتكبها اليمين في أمريكا وإسرائيل على حساب شعوب المنطقة.

فما لا شك فيه أن مشروع «غزة الكبرى» الذي تمت صياغته بمعرفة جيورا آيلاند يصب بشكل رئيسي في مصلحة إسرائيل، حيث يضع الضفة الغربية عدا الـ 12٪ من الأراضي التي ستحصل عليها إسرائيل تحت الحكم الأردني، وما يعنيه ذلك من تجدد المشاكل الأمنية والسياسية بين الفلسطينيين ونظام الحكم الأردني، وهو ما دفع ملك الأردن الراحل الحسين بن طلال إلى التخلص من الضفة الغربية بحصر مملكته في شرق الأردن فقط، وترك الفلسطينيين في الضفة يحلون مشاكلهم بأنفسهم مع إسرائيل؛ لذلك نجد معارضة شديدة من ملك

الأردن الحالي وحكومته لهذا المشروع حتى إنه يصف من يوافق عليه بالخيانة، هذا رغم الضغوط الأمريكية الشديدة التي تمارس عليه للقبول به، ورغم ما يحمله هذا المشروع من اسم ضخيم (المملكة الأردنية الهاشمية الكبرى)، وأيضاً مع ضم محافظة الأنبار السنية العراقية المتاخمة للأردن إلى هذه المملكة الموسعة مستقبلاً.

أما على الجانب المصري، فإن استقطاع جزء من أرض سيناء يطل على البحر المتوسط حتى العريش، وجنوباً إلى الرويسات وبمساحة 720 كم، يعتبر القبول به خيانة وطنية، حيث حافظ الآباء والأجداد على وحدة الأراضي المصرية خصوصاً في سيناء، وكافح المصريون بدمائهم للمحافظة على هذه الأراضي، وكانت آخر معاركهم في هذا الشأن معركة استرداد طابا عام 1981م رغم أن مساحتها لا تزيد على 1 كم مربع، فضلاً عن أن استبدال هذه المساحة الغنية بمواردها المائية والمعدنية بأراضي صحراء قاحلة في النقب، لا يشكل أي ميزة استراتيجية أو اقتصادية لمصر، ناهيك عن أن المغريات التي يقدمها المشروع حول المزايا الاقتصادية التي سيخلقها النفق المقترح لربط غزة بالضفة، هو نوع من الوهم؛ لأن هذا النفق سيكون واقعاً تحت السيادة الإسرائيلية المباشرة، ومهدداً بالإغلاق والتدمير في أي وقت ترى فيه إسرائيل أنه يشكل تهديداً لأمنها.

أما على الجانب الحمساوي، فإن هذا المشروع يحقق لحماس كل ما تتمناه من توسع غرباً على حساب الأراضي المصرية في سيناء، ويوسع من (إمارتها) في غزة ويحقق لها الاعتراف الدولي الذي تنشده، ويلغي سياسياً ومادياً خصماً لدوداً لها يتمثل في السلطة الفلسطينية وحركة فتح، وكثيراً ما صرح قادة حماس مؤخراً بأن اعتراف واشنطن بحماس ممثلاً وحيداً عن الفلسطينيين سيكون قريباً، وهو ما يعني أن الخطوط بين حماس وواشنطن مفتوحة فعلاً خاصة حول هذا المشروع كحلٍّ للقضية الفلسطينية.

ومن اللافت أيضًا أن هذا المشروع الإسرائيلي يرتبط مع المخطط الأمريكي الهادف إلى خلق صراع بين دول «القوس السني» في المنطقة، والذي يضم دول شمال إفريقيا وتركيا ومصر والسودان والسعودية، وبين دول «الهلال الشيعي» الذي يضم إيران والعراق وسوريا ولبنان، وبصنع هذه المحاور الجديدة وتحريك الصراع السني الشيعي، يمكن تفريغ الصراع العربي - الإسرائيلي من محتواه.

مقامرة الأرض مقابل العرش

صياغة «جيورا آيلاند» للمشروع السياسي لتبادل الأراضي من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية، لم يكن ليصل إلى مرحلة صياغته الأكاديمية وإيداعه بأحد أهم مراكز الفكر والدراسات التابع لجامعة بار إيلان المرموقة، لم يكن ليتكامل هكذا إسرائيلياً إلا بعد أن يكون قد عبر العديد من المحطات السياسية التي قد تساهم في بلورة صياغته أو تقربه حثيثاً من أرض الواقع؛ لذلك كان لزاماً أن نعبر إلى الضفة الأخرى من الصورة في جانبها السياسي الذي قد يتلاقى أو يتقاطع في مواضع كثيرة منه مع ما سبق..

بدأ الطرح الإسرائيلي هامساً مع نظام مبارك في العام 1986م عن رؤى جديدة لحل القضية الفلسطينية محوره (قطاع غزة - شمال سيناء)، وكانت هذه الرؤى غير مكتملة المعالم من حيث الطرح، بل كانت محاولة لجس النبض مع النظام المصري وأول تماس مباشر مع نظام مبارك لمعرفة حدود تحركاته وقابليته للتعاون، الجانب المصري حينئذ كان مستغرقاً في أروقة المحاكم الدولية ينتزع حقه في مدينة طابا، فلم يأخذ هذا العرض الغائم بالجدية المطلوبة في هذا التوقيت، خاصة أنه كان بالأساس معنياً برأب الصدع مع الأنظمة العربية كتركة مزعجة لنظام السادات وضعته في مربع أضيق مما يحتمل؛ لذلك لم يرد أن يدخل في معادلاته اتصالات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي، وابتعد عن ترويج أي حديث عن حل للقضية الفلسطينية قد تربك مساعيه في المضمار الأهم، وجاءت الانتفاضة الفلسطينية في العام 1987م لتغلق هذا الهمس وتخلط الأوراق برمتها وتفرض واقعاً جديداً على كل الأطراف.

في العام 1990م ووفق الدأب الإسرائيلي المعتاد أعادوا طرح الموضوع على ياسر عرفات بشأن إقامة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة، مع ضمان أمريكي هذه المرة بإضافة بعض التحسينات على ظروف القطاع الخائفة، وبدهاء الزعيم الفلسطيني توصل إلى أن هذه التحسينات لا بد أن تكون على حساب الجانب المصري في سيناء فأسرع بحمل الرفض المصري القاطع للإسرائيليين، وتمسك بموضع قدم في الضفة (غزة وأريحا أولاً) وأدخل المصريين إلى مائدة التفاوض قسراً ونسق معهم في جميع الترتيبات التي تمت حينئذ.

وجرت مياه كثيرة في نهر العلاقات المصرية الإسرائيلية، وأعيد ترتيب أوراق اللعب في المنطقة أكثر من مرة، إلى أن جدد الإسرائيليون الحديث عن فكرة «سيناء هي الحل» بعد أن أخضعوا المقترح لبعض من الدراسات الأكاديمية، وبدءوا في العزف على هذا اللحن في العام 2006م والعام 2008م مع الجانب المصري، متمثلاً في مساحة من الأرض تضيق وتتسع وقابلة للتفاوض في هذه المنطقة من شمال سيناء كامتداد طبيعي لقطاع غزة المزعج الذي حلم الإسرائيليون يوماً بإلقائه في البحر، وتكرر تسويق هذا الطرح في العديد من العواصم الأوروبية حتى يتشكل رأي عام دولي ليكون حلاً نهائياً وسحرياً للقضية الفلسطينية، وصارت جائزة الحلم الكبرى هي ابتلاع ما تبقى من الضفة الغربية داخل نطاق الدولة اليهودية، وبدأت إسرائيل تجهز تفاهماً بهذا الشأن مع الجانب الأردني المعني الأول بوضع الضفة، وللمفارقة التاريخية الدالة التي تلقي بظلالها حتى اليوم لم تكن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بعيدة تماماً عن هذا العرض السحري، بل في بعض تأريخ نشأتها (1987م) ذكر بأنها ولدت لتحقيق هذا الحلم الإسرائيلي الساحر.

قوبل هذا العرض برفض مصري بات في حينه، ونظراً لابتعاد هذه الأحاديث عن العلن فكان الشد والجذب فيها يتم في الغرف المغلقة ويأخذ على الأرض أشكال وعناوين مغايرة؛ لذلك قامت مصر بتكثيف جهودها في مسألة

المصالحة الفلسطينية لمحاولة تجاوز مسألة التقسيم القسري ما بين الضفة وغزة وللالتفاف على الطرح الإسرائيلي، لكن المسعى المصري قوبل بتشدد غريب من قادة حماس ومراوغة واضحة في كل لحظات الاقتراب من الحل، وكان الفعل الإسرائيلي قبلها هو الهجوم على غزة في عام 2006م واستهداف المرافق المعيشية، ثم إحكام الحصار حول القطاع للدفع بالقضية من قضية احتلال إلى صورة من صور الإغاثة وتقديم المعونات، لمنطقة تفتقر إلى الحد الأدنى من وسائل الإعاشة وتكريس استحالة قيام دولة على هذه المساحة الضيقة المختنقة من جميع الجهات إلا من جانب سيناء!

في نفس الفترة الزمنية تقريباً «2007 - 2010» بدأ قادة حماس (الإخوان المسلمون) في التماهي مع نفس النغمة الإسرائيلية، بالإلحاح على نغمة الحصار وغلق المعابر ومراوغات تشغيل «معبر رفح»، وساد جدل طويل حول دخول المعونات منه أم من «معبر كرم أبو سالم» وكان هذا عنوان التنافس ما بين حماس ومنظمة فتح، فقد كان توزيع المعونات على الفلسطينيين هو سلاح اكتساب الولاء واختفى الحديث عن الاحتلال أو العدوان، وكان الرد المصري في حينه يتكرر على لسان الرئيس مبارك أن قطاع غزة حتى الآن منطقة محتلة من الإسرائيليين، وعليهم والمجتمع الدولي تحمل مسؤولية ذلك في وضوح، وكان هذا هو الالتفاف الثاني لمصر على ما تريده إسرائيل من عزل قضية قطاع غزة عن باقي قضية الاحتلال، والتجاهل المتعمد «الإسرائيلي / الحمساوي» لغلق 6 معابر ما بين غزة وباقي الأراضي الفلسطينية، وكان الموقف الوحيد الذي يصب في الصالح الإسرائيلي هو ما تساعدها مواقف حماس فيه من التشهير الكاذب بالحصار المصري للقطاع، وقد ظل قادة حماس يتعاطون مع الوضع بهذه الصورة المنفلتة وهو ما كان كفيلاً بخلط الأوراق مع الحسابات الدقيقة للنظام المصري، واستمر إصرار حماس على إفشال كل جهود المصالحة مع مؤسسة الرئاسة الفلسطينية ومنظمة فتح في الضفة الغربية، وقطع كل الجسور

مع رام الله والتركيز المريب إعلاميًا في حملات مكثفة على مصر بشأن معبر رفح مع تجاهل تام للاحتلال الإسرائيلي، وغاب تمامًا ذكر المستوطنات التي تلتهم الأراضي يوميًا والمعابر الستة الأخرى المغلقة في وجوههم إلى جميع الجهات والقضية الفلسطينية التي تتسرب من أيديهم على وقع خلافاتهم الداخلية، فقط ظل الضجيج كله مستهدفًا «معبر رفح» وما وراء مدينة رفح المصرية.

محطة العام 2008م حملت متغيرًا جديدًا تمثل في دفع وتحريض مباشر قامت به «حركة حماس» لاجتياح أهالي القطاع للمنطقة الحدودية باتجاه سيناء، الموقف بلغ ذروته عندما تم تفجير عدة ثغرات في الشريط الحدودي ما بين القطاع وسيناء، تحت وقع إطلاق نيران كثيف من عناصر الأمن الحمساوي من داخل القطاع باتجاه النقاط الأمنية الحدودية المصرية مما أدى إلى استشهاد أحد جنود الشرطة بمكان خدمته، اجتاح الفلسطينيون ثلاث مدن مصرية بالمنطقة حتى وصلوا إلى مدينة العريش (65 كم)، وبدءوا في شراء ونقل مختلف أنواع البضائع والسلع إلى غزة تحت شعار كسر الحصار، وحسنًا فعلت السلطات المصرية حينها أن تركتهم ينقلون ما شاء لهم من سلع دون التعرض المباشر معهم، وبدأت تراود الكثيرين منهم أحلام البقاء في سيناء ذلك قبل أن تجبرهم السلطات المصرية على المغادرة، وتلك كانت هي البروفة الأخيرة لما كان يدور في الغرف المغلقة، في هذا التوقيت كان لإمساك نظام مبارك بزمام الأمور وخاصة عبر جهاز المخابرات العامة وأمن الدولة من خلال مفاتيح عديدة لهذا المكان الشائك سبب في احتواء هذا التصرف، وإعادة الأمور إلى نصابها من دون إطلاق رصاصة مصرية، وأهالي غزة إلى قطاع غزة، وفي الإجمال قادة حماس إلى رشدتهم.

المدن الثلاث المصرية هي على التوالي من الشرق للغرب رفح ثم الشيخ زويد حتى الوصول إلى مدينة العريش عاصمة محافظة شمال سيناء، وهي المنطقة التي تشكل جوهر مشروع «جيورا آيلاند غزة الكبرى» فضلًا عن أن سيناريو

الاجتياح قد تكرر - للمفارقة - بالاجتياح المسلح فجر يوم التاسع والعشرين من يناير في العام 2011م بعد ساعات معدودة من أحداث جمعة الغضب، حيث فوجئت مدينة رفح بمجموعة ضخمة من الميليشيات المسلحة تجتاح المدينة ليلاً لتدمر كل مظاهر الدولة بها وعلى رأسها قوات الأمن المحدودة الموجودة بالمدينة، ومنها إلى مدينة الشيخ زويد لتكرر السيناريو، وتستهدف أيضاً قوات الأمن ومباني جهاز الدولة الإداري ومقر الحزب الوطني الحاكم حينئذ. وكان هذا الهجوم لحظة اصطياح للنظام وهو يترنح تحت ضربات ميدان التحرير بالقاهرة، لكن قبل هذا التشابه الدال بين المشهدين كان في أيام عافية النظام بعض من محطات معالجته لخروقات حماس للأراضي المصرية، والأهم تعامله مع ما يحاك لهذه البقعة من أرض سيناء من مؤامرات وعروض سوداء.

في هذا التوقيت الحرج اعتباراً من العام 2008م وما بعده كان النظام المصري يعيش مأزقه الخاص المتمثل في قضية التوريث، وكانت سياسته الداخلية قد غاصت بكامل أقدامها في هذا المستنقع ومعها كل تفاصيل الدولة، وبدأت سياستها الخارجية تطرق كل الأبواب المهمة والمتاحة لتسويق هذا السيناريو المشبوه والعصي على الهضم، بالطبع كان أهم وأول الأبواب هو الباب الأمريكي، وتعددت وقتها زيارات مبارك الابن للتعارف والحديث وفتح القنوات الرسمية وغير الرسمية، فخريطة الداخل الأمريكي ودوائر صنع القرار بها من التشابك الكثير، والعلاقات بين أمريكا ومصر أكثر تشابكاً وتعقيداً سياسياً وعسكرياً، وبدأ الحديث عن شركات العلاقات العامة الأمريكية المتخصصة في التسويق الإعلامي لتجهيز جمال مبارك للقاءات المدفوعة الأجر مع شخصيات نافذة في الكونجرس ومجلس الشيوخ، والدفع في اتجاه كل لوبي موجود على الساحة الأمريكية من صحافة لمجتمع مدني لروابط رجال الأعمال؛ كي يتم التسويق المطلوب وتقريب هذا الطرح المصري من ترتيبات أمريكا المستقبلية في المنطقة.

دفع الابن بقوة خلف تلك الشركات المتخصصة في تجميل الصورة وتقديم الحلول ورسم خطوط السير داخل المتاهة الأمريكية، لكن الطبخة حملت ارتباكًا كثيرًا فبدت مسمومة وكريهة الرائحة؛ لذلك استمعت أمريكا دونها اهتمام يذكر؛ ولأن ما ظهر بعد ذلك أنها كانت تراهن على حصان آخر يخلف نظام مبارك الغارب؛ لذلك لم تصدر منها الإشارات المطلوبة والمدفوع فيها الكثير، وبقي مفتاح القلب الأمريكي كالعادة في يد إسرائيل التي كانت أكثر الأطراف اهتمامًا بالإنصات إلى حديث مبارك الابن ومتابعة تحركاته وما وصل إليه في أمريكا، حتى تكتمل عندها الصورة بعد إضافة ما عند مبارك الأب ليقدمه لتمرير مشروع التوريث ولدعمه أمريكيًا ولتسويقه إسرائيليًا في الدوائر المعنية بهذا الأمر.

وهنا تحديدًا في العام 2010م تجدد العرض الإسرائيلي القنبلة الذي تمثل في الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية بضم أجزاء من شمال سيناء إلى قطاع غزة، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية على هذه المساحة، فالخلاف قد تجذر بين حماس وفتح وسار في طريق اللاعودة، وعداء حماس المعلن والخفي مع فتح والسلطة الفلسطينية صار أشد وأعقد من علاقاتهم بإسرائيل؛ لهذا كان هذا التوقيت هو المثالي بامتياز لإسرائيل لتقديم ما تطلبه حماس في الخفاء لتحصل هي في العلق على الضفة وتعلنها منطقة يهودية بمستوطناتها وأراضيها.

أما بالنسبة لجانب المصريين في الصفقة فالتعويض عن أراضي سيناء المقتطعة والداخلة في هذا الحل سيكون مقابله عرضًا ماليًا سخيا وصل إلى 70 مليار دولار، غير إسقاط نسبة غير صغيرة من الديون المصرية لأمريكا وحلفائها لتخرج مصر من أزمتها الاقتصادية الخانقة، مع ضمان تدفق استثمارات مباشرة داخل مصر لمدة عشر سنوات وهذا ينقل مصر نقلة واسعة إلى مصاف الدول المستقرة، وقبل كل هذا والأهم ضمان النهاية السعيدة لمشروع التوريث، هذا بشكل مختصر وجامع العرض الإسرائيلي الذي كان يحتاج لمن يضعه على المائدة.

حاول الابن وألح في إقناع الأب بأن ما كان مرفوضاً سياسياً من قبل قد يمر تحت اللافتات الاقتصادية، فالأزمة المالية بالفعل خانقة وقدرة الاقتصاد المصري مكبلة بالدين الخارجي والدين الداخلي، ومن ناحية التورث فالنجاح فيه يضمنه العرض الإسرائيلي بنهايته السعيدة في حال مضي الأب قدماً في تنفيذ هذا العرض.

ويرفض مبارك العرض الإسرائيلي للمرة الثالثة أثناء فترة حكمه لقناعاته الشخصية بأن التعاطي مع هذا النوع من العروض قد يذهب بنظامه وتاريخه الشخصي إلى نقطة اللاعودة، ولنصيحة ذهبية من مدير المخابرات العامة الوزير عمر سليمان، تتلخص وفق كلماته في أحد اجتماعات رام الله - نصاً - حول أن الدخول في هذا النوع من الصفقات ووفقاً لتقدير دقيق للوضع الإقليمي كفيل بانفجار الأوضاع في وجوهنا جميعاً، وحينها ما أسهل أن تتجاوز إسرائيل كل الحدود المسموحة لنجد أنفسنا جميعاً وقد أمسكنا بيدنا الماء! وقد تعرض الحديث لمسألة ضرب القضية الفلسطينية في مقتل إذا تم التعاطي مع حلول غزة السابحة في الهواء، وقد جاء نص هذا الحديث في اجتماع مغلق برام الله مع قيادة فلسطينية رفيعة المستوى على علم بتفاصيل العرض الإسرائيلي، وتاريخ هذا اللقاء كان في خريف العام 2010م؛ أي قبل اندلاع ثورة يناير بشهور محدودة.

ولأن سؤال سيناء دوماً حاضراً وبقوة، فمن هذه الأرض يخرج وإليها يعود، ليكشف ويفسر ويضع النقاط التاريخية فوق الحروف الإقليمية، وله من القدرات أن يفسر بوضوح كل مشاهد السياسة في العاصمة القاهرة؛ لذلك فقد ظلت سيناء منذ الساعات الأولى لصباح يوم 29 يناير من العام 2011م عنواناً ورقماً مهماً في الحدث المصري الذي تقلب على أوجه عديدة، ما بين المد والجزر وما بين القلب والهدوء الخادع حفرت سيناء لنفسها موقع الصدارة وتشكل مشهدها الخاص القديم الجديد، الأرض التي ظلت لعقود عنواناً للأزمة تعود لنفس عنوانها القديم وتدخل إلى ثورة يناير بمشهد فارقة، فقد

أصبحت الأسئلة مشروعة حول وصول تنظيم الإخوان المسلمين لحكم مصر وإفساح كل مسارات ثورة يناير له لينفذ ما تعهد به للمسؤولين الأمريكيين قبيل انتخابات الرئاسة، من أن مفاتيح حل القضية الفلسطينية ملك يمينهم وناقش معهم تفاصيل كل ما سبق وَفَقَّ استعداد وإمكانات فرعهم في غزة «حركة حماس»، لذلك وبعد كل ما تكشف لاحقاً هل كان مطلوباً ومرتباً أن يبيع الإخوان المسلمون جزءاً من سيناء لأقربائهم في غزة، وأنه كان هناك وسط أحداث ثورة يناير عربون ما قد تم دفعه في ترتيب إقليمي، برعاية إسرائيلية وضمان أمريكي للجماعة بعرض مصر كما كان معروضاً على مبارك الابن ؟

ولما سبق تحديداً لم تترك ثورة يونيو 2013م سيناء من دون أن تشتبك معها في مشاهد أكثر عمقاً، برز ذلك في ملفها المعقد الجانب الأمني والتهديدات الممنهجة والمتسارعة على منطقة شمال سيناء، لتشكل ثورة يونيو دوراً وطنياً وتاريخياً في اتجاه سيناء عبر إنقاذها من مصير مجهول، وهو المصير الذي عبر عن نفسه باندلاع فوري لمجموعة من العمليات الإرهابية التي وصفت بالحرب الحقيقية المفتوحة، استغل في تنفيذها حالة الجاهزية للمجموعات المسلحة التي تم رعايتها وإعدادها طوال عام حكم الإخوان لتشكيل ذراع إرهابي للجماعة يتم استخدامه وقت اللزوم، ومراهنة من تنظيم الإخوان المسلمين عبر فرعيه في مصر وفي قطاع غزة على قدرة تلك التنظيمات المسلحة لتشكيل وخلق أوضاع جديدة على الأرض.. وبدا ما كان يطرح ويتداول بعيداً يمكن الآن تلمس ملامحه، وشم رائحته مخلوطاً برائحة البحر في مدن الشمال النائية هناك في أقصى الحدود الشرقية.

إمبراطورية الشر على الأرض المقدسة

الأنفاق:

تاريخ الأنفاق:

فكرة إنشاء الأنفاق استلهمها الفلسطينيون من أنفاق «الفيت كونج» التي حفرها مقاتلو «الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام» خلال حرب فيتنام مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعرفت الأنفاق الفيتنامية التي امتدت على طول 200 كم تحت الأرض باسم أنفاق كوشي، وكان أول نفق تم اكتشافه من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي عام 1983م؛ أي بعد أقل من عام من كامل تطبيق اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1982م، الأنفاق في تلك الفترة كانت محدودة وكانت سلطات الاحتلال تحاول السيطرة عليها ومنعها وهدمها، خوفاً من دخول السلاح لفصائل المقاومة المسلحة خاصة مع بداية الانتفاضة الأولى عام 1987م.

يبلغ طول الشريط الحدودي ما بين مصر وقطاع غزة من البحر غرباً حتى حدود عام 1967م شرقاً تقريباً 13 كيلومتراً، امتدت فيه الأنفاق لتغطي تقريباً 8 كيلومترات فقط من هذا الشريط، حيث احتلت المنطقة من تل زعرب غرباً حتى نهاية منطقة الجرادات شرقاً؛ أي شرق معبر رفح، وهذه المسافة تربتها طينية وهي التي تصلح لحفر الأنفاق بصورة آمنة، ومع بداية الحصار الذي فرض على قطاع غزة من قبل إسرائيل عام 2006م بدأت تنمو وتتوسع ظاهرة الأنفاق برفح بصورة كبيرة، وأصبح يهرب عن طريقها المواد والسلع بأنواعها المختلفة، وكان أشهرها في البداية المواد الأساسية «كالدقيق والأرز والزيت

والبقوليات والسجائر» لأن سعرها في الجانب المصري رخيص نسبياً وتدر أرباحاً لا بأس بها، ثم ازداد إنشاء الأنفاق بين عامي 2006 - 2007م بعد الغلق المتكرر للمعابر السبعة بين قطاع غزة والضفة ومدن إسرائيل، ليفقد القطاع جميع موارده المعيشية لساكنيه التي كان يستجلبها من تلك الأماكن ومنعت عنه بعد الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل، وهنا بدأت فكرة التوسع الكبير في حفر الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء كوسيلة للمقاومة، ثم تطور الأمر مع استمرار حصار غزة وغلق المعابر إلى إدارة حماس المباشرة لحفر أنفاق التهريب بين قطاع غزة ومصر، حيث اعتمدت عليها كلياً كوسيلة لحصول أهل القطاع على مستلزمات المعيشة في وقت غلق المعابر.

كيف تحفر الأنفاق:

في الغالب تكون الأنفاق في بيوت العائلات التي ترتبط بمصاهرة أو علاقات نسب بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، ومعظمها يقع على الشريط الحدودي، ثم يتم تحديد سعر البيت الذي سيكون فيه فتحة النفق في رفح المصرية حسب قربه من الحدود، فمثلاً كلما اقترب البيت من الحدود كان سعره أعلى، فالبيت الذي يقع على بعد 500 متر فقط سعره أكبر من ذلك الذي يقع على بعد كيلومتر أو كيلومترين، لكن إجمالاً أقل نفق لا يقل ثمنه المدفوع عن 100 ألف دولار، وهناك بيوت فيها أكثر من نفق بحسب موقعها الاستراتيجي بالنسبة لـ «حماس»، ويستغرق بناء النفق المخصص لعبور المواد الغذائية والأفراد من أسبوع إلى 15 يوماً، أما النفق المخصص لعبور السيارات فيستغرق حوالي شهر ونصف الشهر.

وتحفر كل الأنفاق يدوياً من خلال معاول حفر وجراكن لتفريغ الرمل الذي يتم استخراجها، وبالطبع لا يوجد نظام «محسات»، وفي كل متر يتم حفره تجري عملية «تسقيف» بالخشب ليستمر العمل في المتر الذي يليه وهكذا...، أما البيوت المطلوب حفر أنفاق بها فيقف صاحب البيت على الحدود ويعطيه

«علامة» معينة فيبدأ في التحرك بناء على هذه العلامة للوصول إلى البيت المحدد.

بعد انتهاء الحفر يتم إنارته بالكامل ووضع مراوح للتهوية في حالة استخدام النفق لعبور الأفراد، بعد الانتهاء من حفر النفق يتم عمل «قطار» عن طريق وضع «موتور» في بداية النفق وموتورا آخر في نهايته، وما بين الموتورين توضع «حصيرة خشبية» على شكل أسطوانات أو «حصيرة صاج»، مع وضع حاجز يمنع انزلاق المواد المهربة على يمين ويسار هذه الحصيرة، وتوضع فوق هذه الحصيرة «براميل بلاستيكية» كبيرة مقسومة نصفين، بحيث يمثل كل نصف منهما وعاءً كبيراً يحتوى البضائع، مع ربطها ببعضها البعض بحبال قوية للغاية تمر في منتصف كل برميل لتعطي في النهاية شكل «القطار» الموصولة عرباته ببعضها البعض، وعندما تبدأ عملية التهريب يقوم الموتور بدفع الحصيرة من ناحية والموتور الآخر بسحب الحصيرة من الجهة الأخرى لكي تصل البضائع من سيناء إلى غزة والعكس.

ويكون المسئول عن فتح النفق وغلقه صاحب البيت نفسه ويطلق عليه «أمين الخط»، وهذا هو المصطلح الذي يطلق على كل صاحب بيت لديه نفق، ويتلقى الأوامر ويرسل المعلومات التي يريد أيضاً من خلال خط موبايل «أورانج» أو «جوال» وهي خطوط اتصالات إسرائيلية تعمل في المنطقة الحدودية فقط، يتم تسليمها لكل «أمين خط» ولا تكون له علاقة بشبكة الاتصالات المصرية، أما تحديد المواعيد ونوعية البضاعة فيكون من خلال عمليات التنسيق بينهما، وكل «أمين خط» لديه مجموعة لا تقل عن 3 - 4 أفراد من الشباب الصغير تتراوح أعمارهم بين 15 و 22 سنة هو الذي يتولى توجيههم، ويعمل بعض منهم أيضاً «ناطور» على الخط لتأمين عمليات التهريب ويتم التواصل معه عن طريق أجهزة لاسلكي، كما يحصل كل واحد منهم على 150 - 250 جنيهاً في «النقطة» الواحدة عبر النفق.

اتخذت بعض العائلات التابعون لحركة حماس في قطاع غزة عملية الحفر كمهنة تقوم بها لحساب أشخاص يتولون توفير المكان مقابل مبالغ مالية تصل إلى عدة آلاف من الدولارات، يحتاج كل نفق إلى عدد من العمال للعمل به حيث يبلغ عدد العمال بكل نفق من 15 إلى 20 عاملاً، يعملون بنظام الورديات كل ورديّة من 6 إلى 8 عمال يعملون على إخراج البضائع والمواد والسلع من الأنفاق، وأغلب العاملين بالأنفاق سواء المشاركون في الحفر أو أعمال المناولة من الأنفاق يمثلون جميع مدن ومخيمات قطاع غزة، لكن النسبة الكبرى منهم من محافظتي رفح وخان يونس وبينهم نسبة كبيرة من الأطفال وصغار السن، ويبلغ طول النفق من 300 متر ويصل أحياناً إلى 1500 متر، وعمق النفق من 8 أمتار إلى 30 متراً تحت الأرض لكن هناك بعض الأنفاق به نظام «طوابق»، أي تجد نفقاً على عمق 8 أمتار وتحتة نفق على عمق 15 متراً وثالثاً على عمق 20 متراً.... وهكذا.

يحتاج كل من يريد حفر نفق إلى رخصة خاصة من بلدية رفح، كما يستلزم على المتوجه لطلب رخصة حفر نفق إلى أن يدفع للبلدية مبلغ 10 آلاف دولار، وتذكر التقديرات أن هناك بضع مئات من ملايين الدولارات أدخلتها رفح في خزانها فترة رواج هذا النشاط فقط بهذه الطريقة.

وتتولى «حركة حماس» عبر قياديينها الإمساك بجميع خيوط الاتفاق حول ممارسة هذا النشاط، بداية من تحديد المكان الذي سيتم فيه حفر النفق، والتمويل اللازم لحفره، وتوفير العمال لحفر النفق المطلوب، وتحديد من سيكون مسؤولاً عن هذا النفق أمام سلطة حماس، ونوعية البضائع التي سيتم تهريبها، وكيفية تسليم وتسليم المقابل المادي مع كل عملية تهريب.

صناعة الأنفاق في غزة :

أدت الأنفاق إلى انخفاض نسبة البطالة في رفح إلى أقل من 20٪ بعد أن كانت 50٪ سابقاً من أصل القوى العاملة في محافظة رفح البالغة حوالي 18 ألف نسمة، ويعود هذا الانخفاض إلى حالة الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه مدينة رفح في ظل ازدهار تجارة الأنفاق، حيث باتت المدينة مقصداً للتجار والمواطنين من كل أنحاء محافظات القطاع لعقد الصفقات أو شراء السلع والبضائع أو البحث عن فرصة عمل، الأمر الذي أدى إلى تنشيط حركة السوق في رفح ليس على مستوى المحلات التجارية وتجار الأنفاق فحسب بل أيضاً دب النشاط في حركة النقل والمواصلات والمطاعم والخدمات.

أصحاب الأنفاق دائماً بالطبع من طبقة الأغنياء أو ممن يملكون رؤوس الأموال، فهي تجارة مربحة تدر الأموال والأرباح الطائلة في أقصى سرعة، فتكلفة النفق الواحد تصل من 70 - 100 ألف دولار وفي بعض الأحيان يزيد المبلغ على ذلك، ويوجد بالنفق أكثر من شريك ويدار عبر الأسهم ويجرى توقيع العقود لدى محامين ومن خلالها يحدد سعر كل سهم وعدد الشركاء ونظام توزيع الأرباح على المساهمين، وهناك أمين نفق مصري يشرف على أعمال التهريب؛ ففتحة النفق في الجانب المصري تسمى «عين النفق» ويسمى المشرف عليها «أمين العين»، وهو مصري الجنسية وفي الغالب من سكان رفح المصرية ويحصل على نصف أرباح النفق، ويتولى الأمين مسئولية هذه العين وإنزال البضائع فيها والمحافظة عليها، ويقدر البعض بأن الاستيراد الشهري عبر الأنفاق يتراوح ما بين 35 إلى 40 مليون دولار مع العلم بأنه لا يتم تصدير أي سلعة أو مادة لخارج قطاع غزة، أي أن الاقتصاد في قطاع غزة استهلاكي والنقد يخرج من قطاع غزة باتجاه مصر والخارج فقط، وتقدر الأرباح التي يجنيها أصحاب الأنفاق والعاملون بها سنوياً من 200 إلى 300 مليون دولار.

منذ سبتمبر 2008م تفرض حماس ضرائب على أصحاب الأنفاق، حيث عملت بلدية رفح من هذا التاريخ بجباية رسوم من أصحاب الأنفاق تحت مسمى (نشاط تجاري عبر الحدود)، يدفع بموجبه كل صاحب نفق مبلغ 10000 شيكل «ما يعادل 2700 دولار»، ومن لا يدفع يمنع من استكمال حفر نفقه أو يغلق نفقه إن كان يعمل، وتقول البلدية إن هذه المبالغ يتم جبايتها من أجل تأمين مرتبات الموظفين والعاملين بالبلدية وسد النفقات التشغيلية للبلدية، وفي نفس الإطار تقوم شركة الكهرباء بفرض رسوم اشتراك كهرباء «3 فاز» على كل نفق حيث يحتاج كل نفق إلى خط كهرباء، ورسوم اشتراك الكهرباء تبدأ من 1000 شيكل ويصل المبلغ إلى 3000 شيكل ما يعادل «800 دولار»، غالبية الأنفاق مع الوقت تحولت من عمل سري إلى عمل علني، لكن هناك عشرات الأنفاق ظلت ذات طابع سري، وأصبحت شبكة الأنفاق صناعة يعمل بها متخصصون بداية من قطع الصخور ومن يحدد وجهة النفق والعامل والمشرّف على إخراج البضاعة، مرورًا بمن يعمل على صيانة هذه الأنفاق بشكل مستمر، وتحدث عشرات المشاكل بين أصحاب الأنفاق لتداخل الخطوط بين بعضها البعض، ويجري حلها عبر أشخاص متخصصين بحل مشاكل الأنفاق ونسبة كبيرة من أصحاب هذه الأنفاق هم من أعضاء حركة حماس أو المحسوبين عليها، ودافعهم بالطبع جني الأرباح بأقصى سرعة ممكنة.

أنواع الأنفاق:

هناك أنفاق للبضائع الغذائية وأخرى للسلاح وثالثة للأفراد ورابعة للسيارات، وكل نفق يكون مجهزًا للنوع البضاعة التي تمر منه حيث لا توجد أنفاق شاملة لمختلف البضائع في وقت واحد، أما من الناحية الهيكلية للنفق فيمكن تصنيف الأنفاق إلى 3 أنواع من حيث نوعية الحفر، فهناك أنفاق «عيون، سلام، مدفونة» فضلًا عن أنفاق سرية لها تكتيكات خاصة في التنفيذ لا يعلم عنها أحد شيئًا، وهي مخصصة لقيادات حماس وكوادرها فقط.

«النفق العين» يعني أنك حينما تصل إلى نهايته يكون هناك كرسي يجلس عليه الأفراد الهاربون عبره ويسحب الكرسي لأعلى بموتور، أما النوع الثاني «سلام» فإنه ينتهي بسلام تصعد إلى سطح الأرض على هيئة درجات تشبه نظام المقبرة، أما «النفق المدفون» فهذا لا يظهر أفرادَه على سطح الأرض أبداً، بحيث يخرج من النفق إلى مخبأ سري تحت الأرض أيضاً ويظل مختبئاً.

الأنفاق المخصصة للسلاح عددها الفعلي غير معروف، ولكنها تقدر بالمئات، وحركة حماس وحدها هي التي تحدد ما إذا كان هذا النفق يصلح لتهريب السلاح أم لا، وهنا تجري تحريات مضاعفة من جانب الحركة عن صاحب البيت وعائلته وجيرانه وترصد كيف يتعامل مع الوسط المحيط به، هل يتكلم كثيراً أم أنه كتوم؟ هل هناك أحد من أفراد عائلته له علاقة بالأمن أم لا؟ فهي في النهاية أنفاق سرية للغاية.

ويتم حفر النفق في رفح المصرية وفي الجهة المقابلة تفتح هذه الأنفاق في أماكن تابعة لقيادات حماس فقط، بمعنى أنها قد تكون مدرسة تابعة لـ حماس أو مركزاً تابعاً للمخابرات في حماس، أو ساحة كبيرة تابعة لهم أو سجنًا، كما لا تفتح أيضاً هذه الأنفاق في أماكن على الحدود في رفح الفلسطينية، بل يسير بها بعمق كيلو ونصف على الأقل إلى ما بعد الحدود للوصول إلى هذه الأماكن المحددة فقط، ومن ثم يتم تفريغ شحنة السلاح وتعبأ في سيارات «جيب مصفحة تابعة لسلطة حماس» ثم يتم توزيعها على الأمن الداخلي ومعسكرات التدريب بعد ذلك.

وهناك أنفاق مخصصة لتهريب أسلحة «لكتائب القسام»، وهي تختلف عن الأنفاق المخصصة «لسرايا القدس» التابعة لتنظيم الجهاد الإسلامي، فكل كتائب عسكرية مسلحة لها منفذها الخاص لتهريب السلاح، لكن نشاط الأنفاق بإجماله تحت قيادة حماس.

رسوم التهريب عبر الأنفاق:

تختلف الرسوم المحصلة من التهريب بحسب نوع المادة المهربة، فتسعيرة تهريب البضاعة 1000 دولار، والأفراد 200 دولار، أما السلاح فتسعيرة تهريب قطعة السلاح الآلي الواحدة تقدر من 500 - 1000 دولار، وعند تهريب الأسلحة الثقيلة والصواريخ يصل المقابل المادي إلى مليون دولار.

الأنفاق بعد ثورة يناير 2011م:

ارتفع عدد الأنفاق من حوالي 1000 نفق قبل ثورة يناير 2011م إلى نحو 3000 نفق في عام 2014م، وخصصت «حركة حماس» منذ ثورة يناير 2011م - وهو التاريخ الذي شهد توسعاً كبيراً في إنشاء الأنفاق وتشغيلها - وحدة خاصة لحفر الأنفاق تابعة مباشرة «لكتائب القسام» وهي وحدة مستقلة عن بقية تشكيلات القسام، وبحسب ما رصد بالتقارير الأمنية تشيد الوحدة الهندسية التابعة لكتائب القسام كل نفق بأطنان من الأسمنت حتى لا ينهار، ويكون عادة عريضاً إلى حد يسمح بتحريك الأفراد بسهولة، وبعضها مجهز بسكك حديدية خفيفة وعربات نقل سريعة وفتحات جانبية، وتقدر التقارير الأمنية أن حماس تستثمر نحو 140 مليون دولار في السنة لحفر الأنفاق تحت الأرض، سواء تلك التي تستعمل لتهريب السلاح من جهة سيناء أو دفعها عكسياً إليها مصحوبة بالمواد المستخدمة في صناعة العبوات الناسفة، أو لتنفيذ عمليات نقل كوادر إرهابية تدخل القطاع قادمة من سيناء للتدريب والتأهيل في معسكرات خان يونس ودير البلح تحت رعاية حماس المباشرة، كما وضع الإشراف على حفر الأنفاق ضمن اختصاصات «بلدية رفح الفلسطينية» التي تديرها حكومة حماس وتراقب بمعرفة الأمن الوطني المنتشر على الشريط الحدودي التابع لحكومة حماس أيضاً.

مستول ميداني فلسطيني في تلك الوحدة الهندسية ذكر لجهاز أمني مصري بعضاً من تفاصيل العمل داخل إطار هذا النشاط ... (نحن نواصل عملنا وفقاً للخطة الموضوعة لنا، وقد أنهينا حفر الكثير من الأنفاق أثناء الحرب الأخيرة مع إسرائيل وسلمنا خرائطها للقيادة العسكرية بكتائب القسام، حيث تتم عملية الحفر بشكل سري لإخفاء العمل عن المخابرات الإسرائيلية، ويتم حفر مداخل الأنفاق في الطوابق السفلية من المنازل والمساجد والمدارس وغيرها من المباني العامة، وحفر الأنفاق هي عملية يدوية شاقة وطويلة؛ حيث يستغرق حفر نفق واحد عدة أشهر، ولا تستخدم المعدات في الحفر؛ لأنها تسبب ضوضاء قد تنبه جواسيس إسرائيل داخل القطاع لعملية حفر النفق أو تلفت نظر المخابرات المصرية، ويتم استخدام حيل مختلفة لإزالة مخلفات الحفر من موقع النفق، أما صيانة الأنفاق فهي بسيطة إلى حد ما تقريباً؛ فلا شيء سوى النظافة ما لم تكن هناك مياه جوفية تحتاج إلى تفريغ، لكن بدون تبطين النفق بجدران وأسقف خرسانية سوف يتدهور النفق تدريجياً ويحتاج إلى إعادة حفر؛ لأن طبيعة التربة في غزة لينة وسهلة مع كمية قليلة جداً من الصخور).

أثناء فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي التي سميت هناك (ربيع الأنفاق) زاد نشاط الأنفاق بشكل كبير للغاية وأصبح التهريب من وإلى سيناء متاحاً للجميع، وسمح بتهريب كل ما يخطر بالبال بداية من المواد الغذائية مروراً بالأفراد والأسلحة والذخائر وانتهاء بالمخدرات مثل الأفيون والبانجو والحشيش، ولكن من الملاحظ أنه في ذلك العام كثير من الأنفاق العاملة في تهريب السلع الغذائية تحولت إلى تهريب الأسلحة ومشتملاتها، وبدأت في التواصل وخدمة الأنشطة الإرهابية التي انتشرت على أرض سيناء.

أما بعد ثورة 30 يونيو 2013م فكانت الأنفاق سبباً رئيسياً في دخول مختلف الأسلحة لسيناء، في مقدمتها كل الأسلحة المضادة للطائرات، فضلاً عن الرشاشات الآلية الصينية الصنع، وخزن السلاح «الـ 14 ونصف، والنصف

بوصة»، وبعد فض اعتصامي رابعة والنهضة أصبح يهرب منها السلاح الثقيل «قذائف الهاون - 32 و 82 ملي» و«قذائف الآر بي جي» والدانات الخاصة بها، وأيضاً العبوات الناسفة التي تقوم بتصنيعها «كتائب القسام» لكون التنظيمات الإرهابية بسيئاء لا تمتلك المواد التفجيرية الخاصة بها، مثل مادة TNT، وأسلحة القنص و M 16 وهذه الأسلحة يتم تخزينها في مخازن خاصة لحين وقت استخدامها في العمليات الإرهابية.

ثم يتم نقل السلاح المهرب من خلال السيارات المسروقة التي لا تحمل لوحات معدنية، خاصة السيارات الكروز والفيرنا والتايلاندي والإلنتر، حيث تعبأ هذه الأسلحة في أجولة ثم يتم الخروج بها من منطقة الأنفاق من خلال طرق خاصة سرية بعيدة تمامًا عن أعين الأجهزة الأمنية.

عند قيام عناصر من غزة بتنفيذ عمليات إرهابية داخل أراضي سيناء يدخلون عبر تلك الأنفاق السرية وفق مواعيد محددة لتنفيذ عملياتهم والعودة مرة أخرى إلى غزة، بمعنى أنه قد يكون أمام العنصر الإرهابي نحو الساعة فقط لدخول سيناء إلى المكان المحدد وتنفيذ العملية والعودة، وبناء على هذا التوقيت يجري فتح وإغلاق النفق ولا يفتح مرة أخرى إلا مع عملية جديدة، وهم مدربون جيدًا على تنفيذ ذلك كله من خلال تكتيكات عالية جدًا في الوقت المحدد، وقد بدءوا مبكرًا في تدريب العناصر التابعة لهم في سيناء على تنفيذ هذه الخطط والتكتيكات أيضًا.

في حالات أخرى يتم إرسال عناصر جهادية من سيناء عبر الأنفاق أيضًا إلى «معسكر جباليا» للتدريب لكونه المكان الأكثر أمنًا والأعلى تجهيزًا كي يتم فيه التدريب، وهناك أنفاق سرية تكون فتحها داخل المعسكر مباشرة أو بالقرب منه، وبعد انتهاء المدة التدريبية تعود تلك العناصر الإرهابية إلى سيناء من خلال الأنفاق التي تسللت منها.

الدولة المصرية تواجه أباطرة الأنفاق :

بعد الهجوم الإرهابي على النقطة العسكرية «كرم القواديس» بالشيخ زويد يوم الجمعة 24/10/2014م الذي أسفر عن استشهاد 33 جنديًا وضابطًا، اجتمع «مجلس الدفاع الوطني» في اليوم التالي وبعد انعقاده صرح السيد رئيس الجمهورية / عبد الفتاح السيسي بأنه سيكون هناك حل جذري لمشاكل المنطقة الحدودية في إشارة واضحة للأنفاق ما بين سيناء وقطاع غزة.

أصدر رئيس الجمهورية يوم السبت الموافق 29/11/2014م القرار التالي:

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، قرارًا جمهوريًا بتحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها، وذلك بهدف تأمين المناطق المتاخمة للحدود الغربية والجنوبية والشرقية للبلاد، وفيما يخص سيناء نص القرار على الآتي:

ثالثًا: المنطقة المتاخمة للحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية الموضحة بالخريطة المرفقة بهذا القرار من العلامة الدولية رقم (1) حتى طابا بعمق (5 كيلو) من الحدود السياسية الشرقية لجمهورية مصر العربية كالآتي:

1. المنطقة الممنوعة (المهشرة باللون الأحمر):

أ. المنطقة الممنوعة الأولى:

(1) الحد الشمالي:

ساحل البحر المتوسط من العلامة الدولية رقم (1) حتى أبو شنار ولمسافة (5) كم غربًا.

(2) الحد الجنوبي:

من العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطائيرة) حتى جوز أبو رعد ولمسافة (5) كم غربًا.

(3) الحد الشرقي:

خط الحدود الدولية الشرقية من العلامة الدولية رقم (1) شمالاً وحتى
العلامة الدولية رقم (6).

(4) الخط الغربي:

من أبو شنار حتى جوز أبو رعد جنوباً.

ب - المنطقة الممنوعة الثانية:

(1) الحد الشمالي:

من العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطائيرة) حتى (1) كم غرباً.

(2) الحد الجنوبي:

ساحل خليج العقبة من طابا حتى (1) كم غرباً.

(3) الحد الشرقي:

خط الحدود الدولية الشرقية من العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطائيرة)
حتى طابا جنوباً.

(4) الحد الغربي:

الخط الوهمي المعتاد من غرب العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطائيرة) بـ
(1) كم وجنوباً حتى غرب طابا بـ (1) كم.

2. المنطقة الثانية المحظورة (المهشرة باللون الأخضر):

أ. الحد الشمالي:

من غرب العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطائيرة) بـ (1) كم ولمسافة (1)
حتى جوز أبو رعد غرباً.

ب. الحد الجنوبي:

ساحل خليج العقبة من غرب طابا بـ (1) ولمسافة (1) كم حتى بئر طابا.

ج. الحد الشرقي:

المنطقة من غرب العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطايرة) بـ (1) كم وحتى غرب طابا بـ (6) كم.

د. الحد الغربي:

الخط الوهمي الممتد من جوز أبو رعد - جبل حمرة حتى بئر طابا جنوبًا. وشمل القرار القواعد المرفقة وهي تحدد القواعد المنظمة للمناطق المتاخمة للحدود وهي كالآتي:

بقرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم (444) لسنة 2014م

بشأن : تحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها.

أولاً : تتولى القوات المسلحة وحدها مسئولية حراسة الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية.

ثانيًا: القواعد الخاصة بالمنطقة الأولى (المنوعة) المتاخمة للحدود الدولية السياسية على كافة الاتجاهات الاستراتيجية لجمهورية مصر العربية كالآتي:

1. يمنع وجود أي أفراد / عربات أو تحرك أي وسائل انتقال بكافة أنواعها وأشكالها (فوق / تحت الأرض)، عدا أفراد وعربات ومعدات القوات المسلحة وذلك بالمنطقة المحددة بالخريطة المرفقة بهذا القرار.

يستثنى من ذلك الأفراد والعربات التابعة أو العاملة مع أجهزة الأمن والشرطة المدنية، وذلك بموجب تصريح يصدر من هيئة عمليات القوات المسلحة على أن يحدد به الغرض من الوجود، وتقتصر تحركات الأفراد والعربات المصرح لهم بالوجود في هذه المنطقة على الأماكن المحددة بالتصريح.

ثالثًا: القواعد الخاصة بالمنطقة الثانية (المحظورة) المتاخمة للحدود الدولية السياسية على كافة الاتجاهات الاستراتيجية لجمهورية مصر العربية كآتي:

1. يحظر الوجود في المنطقة المحددة بالخريطة المرفقة بهذا القرار على غير أفراد القوات المسلحة والعاملين بالدولة الذين تقتضي أعمالهم الرسمية وجودهم فيها والحائزين على تصاريح من هيئة عمليات القوات المسلحة.

2. يسمح لأبناء محافظة مرسى مطروح المقيمين إقامة دائمة هم أو أصولهم في دائرة تلك المحافظة قبل الخامس من يوليو سنة 1967م بالوجود في مدينة السلوم عدا - الهضبة - دون حاجة لتصريح كتابي بذلك اكتفاءً بمراجعة تحقيق شخصيتهم.

3. يسمح لأبناء محافظات (البحر الأحمر - أسوان - الوادي الجديد) المقيمين فيها إقامة دائمة قبل 1 / 1 / 1987م هم أو أصولهم في دائرة المنطقة بالوجود فيها دون حاجة إلى تصريح كتابي بذلك اكتفاءً بمراجعة تحقيق شخصيتهم.

4. يسمح بوجود الأجانب والمصريين غير المقيمين في المنطقة المتاخمة المشار إليها بعد الحصول على تصريح من الجهة العسكرية سالفه الذكر.

رابعًا: تتخذ القوات المسلحة كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة المخالفين للقواعد المرفقة بهذا القرار.

خامسًا: تخصص كافة العربات ووسائل النقل وغيرها المحكوم بمصادرتها في الجرائم التي تقع بالمناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية للجهات العسكرية التي تحدد بقرار من وزير الدفاع.

نشاط تهريب السلاح لسيناء:

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بدأ في العام 2007م ظهور نشاط الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة، وهو ما أدى إلى خلق خطوط شبه منتظمة لدخول السلاح إلى القطاع عبر هذا الطريق، وأدت حالة الانفلات الأمني التي أعقبت ثورة يناير 2011م إلى إتاحة الفرصة للجماعات الإرهابية للحصول على كميات كبيرة من الأسلحة المهربة عبر الحدود المصرية، وكانت غالبية شحنات السلاح التي تم التعامل عليها في هذا العام والعام الذي يليه قادمة من ليبيا، فقد استطاع العديد من العناصر المسلحة بعد سقوط نظام معمر القذافي الاستيلاء على كميات هائلة من الأسلحة من مستودعات السلاح والذخائر التي سقطت في أياديهم كغنيمة هائلة لم يتوقعها أحد، وفتحت أبواب تلك المستودعات على مصاريعها لتسافر إلى جهات عديدة.

قامت هذه العناصر التابعة للعديد من التنظيمات الإرهابية التي تشكلت سريعاً في ليبيا بالتعاون مع شبكات المهربين المحترفين بتهريب الأسلحة إلى سيناء، وكان السلاح يسلك طرقاً بالقرب من السلوم ومنها إلى مرسى علم على شاطئ البحر الأحمر، وتعددت أنواع الأسلحة التي خرجت من ليبيا في هذه الفترة لتشمل معظم ما تحتاجه التنظيمات الإرهابية والمليشيات التي تعد نفسها لممارسة النشاط المسلح، مثلاً لذلك في نوفمبر 2012م استطاعت الأجهزة الأمنية المصرية ضبط وإيقاف شحنة سلاح كانت في طريقها إلى سيناء، وقد احتوت الشحنة على أسلحة مضادة للدبابات، وذخائر مضادة للطائرات، وألغام أرضية، وقذائف صاروخية (آر بي جي - جراد)، وأنواع متعددة من الرشاشات مختلفة العيار، والعديد من أنواع الذخيرة والمتفجرات، وقد قدر سعر الشحنة بما يعادل 3.3 مليون دولار.

في هذا التوقيت كذلك نشرت إسرائيل تقريراً استخباراتياً ذكرت فيه أن لديها معلومات تفيد بأن العديد من الأسلحة المتقدمة التي وصلت إلى سيناء

عبر ليبيا، قد تم بيعها في مزاد علني للجماعات الإرهابية سواء الموجودة في غزة، والتي تشكلت بسياء، كما أشار الاتحاد الأوروبي في تقريره الأمني الذي يصدر سنوياً «في تقرير عام 2012م» إلى أن سياء قد أصبحت أكبر مستورد للأسلحة الليبية المهربة.

ولم يختلف الحال كثيراً بالنسبة لغزة التي أصبحت مصدراً كبيراً لتهريب السلاح للجماعات الإرهابية، إذ أعلن جهاز الأمن الإسرائيلي الداخلي «الشاباك» أن لديه معلومات تفيد بوصول العديد من الأسلحة المتقدمة من قطاع غزة إلى سياء، مثل: صواريخ بعيدة المدى، وأسلحة مضادة للطائرات والدبابات، خاصة أن الوضع الأمني تغير كلياً في عهد الرئيس محمد مرسي؛ إذ أعلن عصام حداد مستشار الرئيس الأسبق للأمن القومي "أن الحكومة المصرية لا ترى أن هذه الأنفاق من الممكن أن تؤدي إلى حدوث أزمة في الأمن القومي المصري، وأن غالبية الأسلحة المهربة إلى سياء تأتي بطرق أخرى غير الأنفاق"، بعدها قامت الحكومة المصرية في عهد مرسي بتدمير عدد محدود من الأنفاق فيما ظلت غالبية الأنفاق صالحة للعبور والتهريب.

كذلك تعد دولة السودان أحد أكبر مصادر تهريب السلاح إلى كل من سياء وقطاع غزة، ويلاحظ أن غالبية الأسلحة القادمة من السودان إيرانية المنشأ، وقد أعلنت إسرائيل في تقرير منشور العام 2009م أنها قامت بتدمير شحنة أسلحة إيرانية قادمة من السودان إلى قطاع غزة، وفي 2012م قامت إسرائيل بقصف مصنع أسلحة في السودان تدعي كل من إسرائيل والأمم المتحدة أنه تحت إشراف إيراني، وقد جاء على لسان «علي أكبر صالحى» على خلفية هذه العملية: «نفترض أن إيران أنشأت العديد من مصانع الأسلحة في السودان، فهل هذا ممنوع قانوناً؟!».

واستمر تهديد أنشطة التهريب خلال العام 2014م، حيث استطاعت البحرية الإسرائيلية في مارس 2014م إيقاف (السفينة KLOS-C) التي ترفع

علم «بنما»، المتجهة من ميناء بندر بن عباس الإيراني إلى ميناء أم القصر العراقية ومن هناك في اتجاه بورسودان، وتفاصيل الأسلحة التي كانت مخبأة وسط شحنة أسمنت هي 40 صاروخًا من طراز أم 302 ومداه 160 كم، وصمامات وأربعة أنواع مختلفة من الذخيرة : 181 قذيفة مورتر عيار 120 ملمترا وزهاء 400 ألف قطعة ذخيرة.

وعلى الرغم من أن القوات الإسرائيلية قد أعلنت أن هذه الشحنة كان مخططًا إرسالها للجماعات الإرهابية في قطاع غزة، فإن عددًا من باحثي المخابرات الأمريكية رأوا أن هذه الشحنة مؤكدًا كانت في طريقها إلى سيناء، وذكرت لجنة من الخبراء التابعين للأمم المتحدة في تقرير أمني، أن اللجنة خلصت إلى أن شحنة صواريخ وأسلحة أخرى ضبطتها أجهزة الأمن المصرية والإسرائيلية جاءت من إيران، ويمثل ذلك خرقًا لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على طهران.

رفضت حكومة «حركة حماس» بغزة ما أعلنته إسرائيل بأن الأسلحة المضبوطة كانت متجهة إلى غزة، بوصفه تلفيقًا إسرائيليًا حيث إن المعلومات المتوافرة لديها أن الأسلحة المضبوطة بالأساس كانت مرسلة إلى السودان، ولم يتكهن أحد من خبراء هذا المجال عن سبب إرسال هذه الأسلحة إلى السودان في هذا التوقيت، رغم أنه بلد اتهم استخباراتيًا أكثر من مرة بأنه عمل في الماضي كمرر لشحنات السلاح الإيرانية لمناطق أخرى في إفريقيا بالإضافة إلى قطاع غزة، ولم يشر تقرير لجنة الخبراء بشأن إيران التابعة لمجلس الأمن الدولي والمؤلف من 14 صفحة قطاع غزة بوصفه الوجهة المحتملة الوحيدة للأسلحة التي أخفيت في 20 صندوقًا في السفينة كلوس سي، لتبقى التهمة مفتوحة ومعلقة ما بين غزة والسودان وسيناء.

خطوط تهريب الأسلحة لسيناء:

خط السودان - سيناء: ويبدأ من السودان إلى داخل الأراضي المصرية بدءاً من منطقة حلايب عن طريق إحدى القبائل السودانية، ومنها إلى الصعيد بواسطة أفراد القبائل بالصعيد وتهريبها عبر الطرق الصحراوية والجبلية حتى جبل عتاقة، إلى أن تصل هذه الأسلحة إلى قناة السويس والقنطرة غرب لتتسلمها المجموعات المسلحة ليتم نقلها إلى سيناء، وهناك عدة طرق لنقلها عبر قناة السويس إما عن طريق قوارب بالقرب من السويس أو عبر تهريبها داخل شاحنات تحمل بضائع ومواد غذائية لتصل إلى سيناء، وعند وصولها إلى سيناء يتم استلامها بمعرفة عناصر من بدو سيناء ليتم إدخالها إلى قطاع غزة عبر الأنفاق الأرضية بين مصر وغزة بمنطقة رفح.

ومن أهم الأسلحة المهربة من خلال «خط السودان - قطاع غزة» الكلاشينكوف الروسي - البنادق بجميع أنواعها - قذائف الـ (آر. بي. جي) - القنابل اليدوية - مدافع الهاون - صواريخ جراد - الرشاشات بأنواعها - مختلف أنواع الذخائر المطلوبة للأسلحة السابق ذكرها.

خط سوريا - الأردن - سيناء: عبر هذا الخط يقوم تجار السلاح بعقد صفقات يجلبون بمقتضاها السلاح من سوريا ليصل إلى الأردن في منطقة العقبة على ساحل البحر الأحمر، ومن ثمّ ينتقل بواسطة لانشات بحرية ليصل إلى الأراضي المصرية في المناطق الجبلية المعزولة ما بين طابا - نويبع بجنوب سيناء، ثم يتم شحنه إلى منطقة النقب والكنة بوسط سيناء، حتى يصل إلى المناطق الحدودية وهي مناطق صحراوية جبلية وعرة.. يستبقى جزء من الشحنات لاستخدامه داخل سيناء، والجزء الآخر من تلك الشحنات يتم دفعه ليصل إلى مدينة رفح ومحيطها ليتم إدخاله إلى قطاع غزة.

هذا الخط لتهريب السلاح بدأ بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في العام 2008م، لكن يظل هذا الخط هو الأقل بالنسبة لسابقه، ويتم من خلاله

تهريب صواريخ جراد وقذائف آر بي جي والرشاشات بأنواعها والبنادق والذخائر.

خط ليبيا - سيناء: بعد سقوط نظام الرئيس معمر القذافي بليبيا تحولت سيناء إلى مستودع للأسلحة الليبية التي دخلت مصر بعد سقوط نظامه، ودخلت سيناء كافة أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، بدأ بالكلاشينكوف وحتى الصواريخ ومضادات الطائرات والدبابات، وقد ساعدت الحالة الأمنية المصرية غير الكافية في دخول كميات كبيرة من الأسلحة إلى سيناء.

مسار تهريب السلاح الثقيل تحديداً من ليبيا، هو مسار طريق السويس الصحراوي، حيث يتم تهريب السلاح في شاحنات وقود فارغة إلى سيناء عبر نفق الشهيد أحمد حمدي أو معدية السويس، أو من الإسماعيلية عبر عدة نقاط منها: معديات الفردان ونمرة 6 وسرايوم والقنطرة غرب، أو كوبري السلام بقرية الرياح وذلك عبر مراكب الصيد بقناة السويس، ويتمثل المسار الأخير أيضاً في معدية بورفؤاد ببورسعيد.

التهريب عن طريق البحر:

لجأ المهربون على الجانبين المصري والفلسطيني سابقاً إلى التهريب عن طريق البحر تفادياً لدفع الضرائب التي تقوم حماس بتحصيلها على السلع والبضائع، مثل: (السجائر - المعسل - الملابس - المواد الغذائية) التي تهرب عن طريق الأنفاق، ولكن بعد ثورة 30 يونيو 2013م اتخذت عمليات التهريب طريقاً عكسياً وأصبحت من غزة إلى سيناء، ويهرب من خلالها الأسلحة ومواد صناعة المتفجرات والعناصر الإرهابية.

وفي هذا المسار يلجأ المهربون للصيادين العاملين بشمال سيناء، ويتم الاتفاق معهم على المقابل المادي الذي لا يقل عن 100 ألف جنيه في العملية الواحدة، ويزيد المقابل باختلاف نوع السلاح سواء كان ثقيلًا أو خفيفًا، يحصل مالك

مركب التهريب على ثلاثة أرباع المبلغ ويوزع الجزء المتبقي على 6 مساعدين له يعاونونه في عملية التهريب، وأغلب المراكب المستخدمة في التهريب تكون حمولتها ما بين 5 و 6 طن والطول في حدود 11 مترًا، حتى تستطيع نقل شحنة الأسلحة وفي بعض الأحيان يتم تركيب موتور إضافي للمركب حتى تستطيع الإبحار بالحمولة بشكل سريع، أو يتم نقل الشحنة على مركبين أو أكثر، وتزيد عمليات التهريب خلال فصل الشتاء لاستغلال المهربين ظاهرة الشبورة، وتتم عمليات التهريب في الأغلب ما بين 12 - 4 ليلاً حيث عملية التهريب تستغرق نحو ساعة ذهابًا وساعة عودة.

أبرز الأسلحة المهربة عن طريق البحر ما يعرف باسم «الباكسيه» وهو سلاح متعدد 250 مللي و 500 مللي، وكل أنواع الـ «آر بي جي» المتر ونصف المتر، والكلاشنكوف والأسلحة الثقيلة كالجرينوف، والمدافع المضادة للطائرات والقواذف المضادة للطائرات، والذخائر والمتفجرات ومواد العبوات الناسفة، فضلًا عن قاذفات الهاون ومضادات الصواريخ وصواريخ سام 2، 6، 7 المضادة للطائرات، وصواريخ MK-8 وسلاح القنص M-16.

يتم تجهيز الأسلحة المهربة من خلال تغليفها بورق القصدير «الفويل» ثم تغليفها بمادة بلاستيكية عازلة إضافية، ثم تتم تعبئتها في براميل «ستانلس ستيل» حتى لا تصدأ إذا أُلقيت في مياه البحر، وهذه البراميل مصنعة خصيصًا في ورش يتعاون أصحابها مع المهربين وتبلغ حمولة أقل برميل 500 كجم، وفي حالة إن كانت الشحنة المهربة صواريخ أو أسلحة ثقيلة يتم تفكيكها بواسطة متخصصين ثم يعاد تركيبها مرة أخرى بعد الوصول إلى الجهة المهربة إليها، وبعد انتهاء تعبئتها يقوم صاحب الورشة بإغلاق البراميل بإحكام مع ترك مساحة من الهواء داخل كل برميل حتى تطفو في حال إلقائها في مياه البحر، ثم توضع هذه البراميل المحملة بالسلاح في بطن المركب في المكان الذي ينحصر لشباك الصيد على أرضية من القش، وتوضع فوقها شباك الصيد لإخفائها،

وعند بداية رحلة التهريب يقوم قائد المركب بالمتابعة من عناصر تتولى مراقبة تحركات قوات خفر السواحل في البحر، وفي حال هجوم قوات الأمن على المركب فجأة يقوم قائد المركب بإلقاء براميل الأسلحة في البحر حتى لا يصبح في حالة تلبس، وبعد انتهاء التفتيش يتوجه المركب إلى نقطة إلقاء الصناديق من خلال جهاز «إسكانديل» وهو جهاز ملاحى يمكنه من تحديد النقطة التي يقف فيها، وهو متصل بالاستلايت كما أنه يعرف جيدًا حركة التيارات المائية في المنطقة التي وقف فيها لضمان عدم انجرافها مع التيارات البحرية، ويعمل جهاز «إسكانديل» بالموجات فوق الصوتية للكشف عن الأعماق حتى 300 متر تحت سطح البحر، كما يحدد إحداثيات المنطقة التي يقف فيها المركب بدقة، ويتواصل قائد المركبة مع صاحب شحنة التهريب من خلال 3 هواتف محمولة، وبكل من هذه الهواتف شريحة موبايل مختلفة وجميعها لا تتبع الاتصالات المصرية، وهى شرائح اتصالات إسرائيلية تابعة للشركات الثلاث لديها وهى «جوال، أورانج، وسيليكوم».

يتسلم المهربون شحنات الأسلحة في مناطق معزولة شرق العريش أو من خلال مناطق خاصة مهجورة على ساحل البحر في الشيخ زويد، ويتم تحميل الأسلحة على سيارات «دفع رباعي» حتى تستطيع السير في الصحراء بسرعة وكفاءة، وتلك السيارات تأتي عن طريق مناطق سرية محددة من خلال مدقات في الصحراء لتصل إلى الشط وتكون محملة بنحو 14 إلى 15 فردًا، لسرعة عملية تفريغ وتحميل السلاح داخل سياراتهم والهرب من المكان، ليتسلمها المهربون في دروب خاصة بهم في كل من مناطق «الشلاق، الوادي الأخضر، السكاسكة»، وهذه المناطق توجد بها طرق سرية ووعرة ومدقات لا يعرفها إلا المهربون للتحرك من خلالها بعيدًا عن أعين قوات الأمن لتوصيل شحناتهم إلى مخازنهم السرية، ويقودون السيارات المحملة بالسلاح وأنوار السيارة مطفأة حيث يسرون على نور القمر، لذلك نجد معظم عمليات التهريب تكثر

في وقت اكتمال القمر لكي يكون دليلاً لهم في الصحراء، وتخبأ الأسلحة في مغارات داخل جبال (نخل - القصيمة - الكونتلا).

في بعض هذه العمليات يتم تهريب عناصر إرهابية نظير 500 دولار للفرد الواحد، ويتم وضعهم في بطن المركب ويوضع فوقهم الكثير من شباك الصيد مع السماح بحيز للتنفس، وتكون العناصر الإرهابية ترتدي ملابس الغطس لتكون جاهزة للهروب إلى مياه البحر في حالة حدوث تفتيش أمني مفاجئ، وتكون مهمة العناصر الإرهابية إما السباحة خارج المياه الإقليمية لمصر وإما الرجوع لقطاع غزة أيها أقرب، وهذه العناصر مدربة تدريباً عالياً على السباحة والغطس لمدة طويلة.

جميع هذه الأسلحة التي وصلت إلى سيناء من ليبيا تم استخدامها من قبل التنظيمات الإرهابية ضد قوات الجيش والأمن المصري في الفترة الأخيرة، وخاصة بعد سقوط نظام الإخوان ومواجهة الدولة الإرهاب في سيناء، والملاحظ أن بعض هذه الأسلحة تحتاج إلى عناصر محترفة ومدربة للتعامل معها وخاصة القذائف الصاروخية، مما يؤكد أن عناصر أجنبية وصلت إلى شبه جزيرة سيناء وقامت بتدريب العناصر الإرهابية في سيناء على إطلاق الصواريخ، أخطرها على سبيل المثال «سام 7» الذي أسقط طائرة مروحية مصرية وراح ضحيتها 5 من شهداء القوات المسلحة.

خط سير الإرهابيين الأجانب؛

على الرغم من أن بدايات وجود المقاتلين الأجانب في سيناء تعود إلى فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي، فإن أعدادهم قد تزايدت بعد عزل مرسي في 2013م، خاصة بعد الدعوة التي أطلقها «أيمن الظواهري» في 24 يناير 2014م التي ذكر فيها نصاً: «إلى إخواننا المجاهدين في سيناء.. نرجو منكم توفير ملاذ آمن لإخوانكم المهاجرين الذين جاءوا لدعمكم».

وتشير إحدى الدراسات التي حملت عنوان «الإرهاب في سيناء» ونشرت في بريطانيا بداية العام 2015م، وقام بها كل من الباحث «أورين كيسلر» المتخصص في الشؤون الإسرائيلية والباحثة «إميلي داير» المتخصصة في الإرهاب وشؤون الشرق الأوسط، إلى تأكيد وجود ما يقدر بحوالي 1000 مقاتل أجنبي من تنظيم القاعدة في سيناء، وذلك بناء على معلومات حصل عليها الباحثان من مصادر للقاعدة خارج مصر وأكدها بعض شيوخ القبائل السيناوية، وهو رقم يمكن الاتفاق شخصياً حوله من خلال العديد من المصادر الخاصة الأخرى التي تتماس مباشرة مع هذا الملف.

وتتعدد جنسيات هؤلاء المقاتلين الأجانب، لكن أغليتهم قد أتوا من دول معينة: سوريا، واليمن، والجزائر، وأفغانستان، والصومال، وليبيا، ويتمي غالبية هؤلاء المقاتلين إلى تنظيمات جهادية عالمية، كما استطاعت بعض الجماعات الإرهابية الأجنبية تأسيس قاعدة جديدة لها في سيناء، حيث استطاعت قبيلة «دغمش» الفلسطينية تأسيس ما يعرف بجماعة «جيش الإسلام» في فلسطين، ثم قامت بالتوسع في سيناء لاستهداف الأمن المصري فضلاً عن التهديد بإطلاق الصواريخ على إسرائيل، وترتبط جماعة جيش الإسلام بعلاقات قوية مع أحد رجال الدين المتطرفين الأردنيين «أبو قتادة» الذي أعلنت الأمم المتحدة عن وجود اتصالات قوية بينه وبين تنظيم القاعدة، وبصفة عامة يتوقع تزايد أعداد المقاتلين الأجانب القادمين من جماعات إرهابية مختلفة خاصة مع استمرار القتال المسلح في سورية.

وعن خط سير العناصر الإرهابية الأجنبية المتوجهة إلى شمال سيناء، كشفت التقارير الأمنية المصرية عن أن البحر الأحمر هو الطريق الوحيد لتهريب وتسليح العناصر الإرهابية الأجنبية، وكذا شحنات السلاح والذخائر إلى منطقة شمال سيناء وقطاع غزة، وأضافت أن شواطئ البحر الأحمر بمناطق رأس سدر وشرم الشيخ استقبلت شحنات السلاح المهرب من ليبيا عن طريق

جبال محافظة البحر الأحمر، ثم تم نقل هذه الشحنات قبل نقطة نفق الشهيد أحمد حمدي بالبحر عبر «لنشات الصيد» التي تنقله إلى شواطئ رأس سدر، حيث يتلقفه عناصر من المهربين من البدو بجنوب سيناء لنقلها إلى مناطق الشمال عبر الدروب الجبلية التي تقع بوسط سيناء.

الحلف غير المقدس (السلفي / الإخواني) على أرض سيناء:

شهدت الفترة التي تلت ثورة يناير 2011م تحولاً دراماتيكيًا في العلاقة بين جماعة الإخوان والتيار السلفي في سيناء، فبعد أن كان التوتريشوب هذه العلاقة بين الفريقين طوال محطات مسيرتهم السياسية لكنها شهدت تطوراً إيجابياً ملحوظاً بعد أحداث ثورة يناير، طمعاً في استثمار مشترك للمتغيرات التي ظهرت بعد الثورة واستناداً إلى بعض الخلفيات المشتركة التي تجمع بينهما، ووضع عنوان يمكن العمل تحت مظلته وهو السعي لتطبيق الشريعة وإن كانت جماعة الإخوان لم تبد أي جدية في السعي لتطبيق الشريعة فترة توليها حكم مصر، إضافة إلى أن السجون جمعت بين القيادات «السلفية والإخوانية» وخلقت حالة شبه تقارب في الرؤية السياسية بينهما، حيث إن الإخوان كانوا ينادون طوال فترة «الاستضعاف» بالحاكمية وضرورة صبغ الدولة بالصبغة الإسلامية شأنهم شأن الرؤية السلفية.

وبعد أن أصبح تنظيم الإخوان رقماً مهماً في المعادلة السياسية بعد ثورة يناير وتمكنوا من فرض أجندتهم على القيادة السياسية أثناء الفترة الانتقالية، حينما تمسكوا بضرورة إجراء الانتخابات النيابية قبل إقرار دستور جديد لمصر، بدأت جماعة الإخوان في الاستعداد للمعركة الانتخابية، والتي كانت تسعى خلالها للسيطرة على البرلمان بغرفتيه، لكن ظهور القوة السلفية على الساحة وانتشار قواعدها بكثافة في المجتمع وخاصة على أرض سيناء، أربك حسابات الإخوان وجعلها تسعى لضم تلك القوة حديثة العهد في العمل السياسي إلى معسكرها، ومن هنا سعت قيادات الإخوان في سيناء للتواصل والتنسيق

مع قيادات التيار السلفي من أجل ضمانه ظهور شعبي يدعم تحرك الإخوان السياسي لحصد الأغلبية البرلمانية، وفي تحرك موازٍ آخر قام الإخوان بالتنسيق مع الجماعات المسلحة الناشئة حديثاً، حتى يمكنها مستقبلاً أن تكون ظهوراً مسلحاً موازياً للجيش والأمن المصري، لحماية المشروع الإخواني الحمساوي على أرض سيناء في حالة تعرضه لأي معوقات.

مع استمرار التقارب والتواصل بين الإخوان والتيار السلفي في سيناء فيما قبل ميعاد الانتخابات البرلمانية، ظهر أن الأغلبية من ناحية الأصوات تميل تجاه مرشحي الإخوان متفوقة على دعم «حزب النور» السلفي، مما جعل القيادات السلفية تمارس نوعاً من الحرية في دعم ما تريد وخلعت نفسها من عباءة جميع المدارس السلفية المعروفة «الدعوة السلفية والجمعة السلفية»، وأسسوا ما أطلق عليه جماعة «أهل السنة والجماعة» رغم أن أحد القيادات السلفية كان يعمل سابقاً المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية في سيناء، لكن الولاءات والمسميات تغيرت بعد دخول الإخوان إلى الساحة السياسية بسيناء، طمعاً في ألا يخسروا أي فصيل يسعى للتواصل معهم ويمكن حصد المكاسب من ورائه، وكان الإخوان يشكلون بالطبع وقتها عنوان المراهنة الرابعة.

جاء تاريخ 13 نوفمبر 2012م ليدشن منظومة التعاون الحقيقي والخفي بين التيار السلفي بسيناء وتنظيم الإخوان، وهو التعاون الذي وصل إلى قمته في اللقاء الذي جمع بين خيرت الشاطر القيادي الإخواني بمكتب الإرشاد وقيادات الجماعات السلفية والتكفيرية والجهادية في سيناء، وقد تم اللقاء في التاريخ السالف ذكره وحضره 10 من قيادات التيارات الإسلامية منهم اثنان من ممثلي «أهل السنة والجماعة»، حيث قابلوا الشاطر مساء هذا اليوم بإحدى قرى جنوب رفح، وجاء محور الحديث الأساسي في إطار أن المؤسسة العسكرية يملؤها الغضب الشديد بعد عملية اغتيال 16 جندياً برفح (مذبحة رفح الأولى)، وقد طالبهم الشاطر بإيقاف العمل الجهادي وأي عمل مسلح

حتى تستتب الأمور للجماعة وتمتلك زمام الدولة جيداً، حيث إن الأجهزة الأمنية - و«الأمن الوطني على وجه الخصوص» - مازالت تتابع نشاط جماعة الإخوان وكل التيارات الإسلامية، وتتوافر لديها معلومات عن تحركات القيادات والأعضاء بالنسبة لجماعة الإخوان أو للتيار السلفي، إضافة إلى أن هناك تقارير سيادية قدمت للرئاسة - قاصداً وقتها الرئيس محمد مرسي - تشير إلى تورط الجماعات المسلحة حديثة التكوين في سيناء والمرتبطة بقطاع غزة في عملية اغتيال الجنود المصريين، وهو ما يمكن أن يضع الرئيس مرسي في حرج كبير أمام مؤسسات الدولة موضحاً - الشاطر - أن مشروع التمكين لم يكتمل بعد، خاصة أن الجماعة لم تسيطر على مفاصل الدولة الرئيسية، في هذا الاجتماع المهم والأخطر في مسيرة التحالف غير المقدس طالبهم الشاطر بأن يكون هناك تواصل مستمر بينهما، وأن يكون هناك تنسيق يومي فيما بينهم وبين قيادات الإخوان بسيناء وأن يبلغوه هو شخصياً بأي نشاط مسلح يخططون للقيام به، وعلى الجانب الآخر تقدم المجتمعون ومنهم قيادات لتنظيمات سميت فيما بعد «بالسلفية الجهادية» يطالبون خيرت الشاطر بالتدخل لوقف العمليات العسكرية التي تبعت مقتل الجنود الـ 16 والتي تستهدفهم وتنظيماتهم بشكل مباشر، فجاء رد الشاطر بأنه سيحاول القيام بهذه المهمة بطريقة غير مباشرة مكرراً دقة الوضع في هذا التاريخ المبكر من عام حكم الرئيس محمد مرسي، خاصة أن الإعلام ومن خلفه الرأي العام بدأ يكيل الاتهامات في هذه الجريمة لجماعة الإخوان وأنصارها، بعد أن قامت مؤسسة الرئاسة باستثمار الحادثة سياسياً بالتغييرات الواسعة التي أطاحت فيها بقيادات المجلس العسكري وبعض رؤساء الأجهزة الأمنية.

خرج خيرت الشاطر من ذلك اللقاء بعدد من الاتفاقيات والوعود التي بدأ تنفيذها بالفعل، فمع انتهاء اللقاء الذي استغرق يوماً كاملاً كانت قد تبلورت طبيعة التعاون الذي سيجمع الطرفين، فقد اتفقا على أن يضمن لهم الإخوان

توقف الملاحقات الأمنية في المستقبل وأن يهيئوا لهم الأرض للعمل الدعوي والسيطرة على المساجد الأهلية بمدن العريش والشيخ زويد ورفع، وتنتشر تلك النوعية من المساجد بمدن الشريط الحدودي وترتادها عناصر الجماعات الجهادية والتكفيرية، وطلب أعضاء جماعة «أهل السنة والجماعة» من الشاطر أن يمنع تدخل وزارة الأوقاف في المساجد وألا يهاجمهم المشايخ المعينون من قبل الوزارة، كما اتفق الطرفان على تهيئة المجتمع لتقبل تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن يتيح لهم الشاطر عبر وكلائه مصادر دعم اقتصادي تمكنهم من كسب المال اللازم لتوفير دخل شهري «مرتب» للقواعد السلفية، تمكنهم من ضم المزيد من الشباب والرجال للتيار السلفي الداعم لجماعة الإخوان في سيناء، ويكون ذلك عن طريق زيادة العمل المجتمعي وتأسيس جمعيات أهلية لتوفير سلع غذائية ومرتبات رمزية للأسر الفقيرة.

أوضح خيرت الشاطر للمجتمعين معه إيمانهم بجماعة الإخوان بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم، لكنه أبدى مخاوفه من رفض المجتمع لتلك الخطوة وفشل تنفيذها وقت الدعوة لها مما يؤدي لفشل المشروع كله، فرؤية الإخوان أن تسجيل رفض المجتمع لمرة واحدة سيؤدي استمرار الرفض مستقبلاً، لذا يجب أن يهيأ نفسياً واجتماعياً واقتصادياً لتلك الخطوة، من خلال خطة يتم تنفيذها مرحلياً على مدى 3 أعوام، تكون سيناء وفق هذه الخطة إمارة إسلامية تحكم بالشرع وتشكل النموذج الذي يتم تطبيقه على باقي الدولة بنفس المنهج «كتاب يهدي وسيف ينصر»، باعتبار أن دعوة «أهل السنة والجماعة» سلمية بمنهج «كتاب يهدي»، وأن تتولى الجماعات الجهادية مهمة الدفاع عن الشريعة والشرعية وتطبيق الحدود بمنهج «سيف ينصر».

المشروع الاقتصادي للتيار السلفي في سيناء:

خطت قيادات التيار السلفي لتوفير مصادر تمويل مستقلة ودائمة بجانب التمويل المباشر من جماعة الإخوان، وهو ما دفعهم في فبراير 2013م

للضغط على خيرت الشاطر في لقاء خاص عقد في القاهرة بمقر شركته بمدينة نصر، أن يسمح لهم بفتح قنوات اقتصادية مع حركة حماس عن طريق تخصيص عدد من الأنفاق يديرونها بمعرفتهم ويقومون خلالها بتوريد البضائع للقطاع، واستجابت حركة حماس لوساطة مكتب الإرشاد في هذا الأمر باعتبارها المسؤولة عن تحديد الأشخاص الذين يتعاملون معها عبر الأنفاق، فقد منحت حكومة حماس أعضاء التيار السلفي ما يقرب من 60 نفقاً، يهرب خلالها مواد البناء «رمل وأسمنت وسيراميك وبويات» وغيرها، كما منحت حماس أحد رجال الأعمال التابعين للتيار السلفي موافقة توريد السيارات للقطاع وهو شخص تحوم حوله العديد من الاتهامات التي يتناقلها أبناء القبائل في شمال سيناء، حيث تربطه علاقات تجارية مع الجيش الأمريكي خاصة أن هناك مصادر مقربة منه أكدت أنه عمل مورد «مياه معدنية» للجيش الأمريكي في العراق وبالتحديد في محافظة «الأنبار»، وكان الاتفاق بين قيادات التيار السلفي من جهة وحماس من جهة أخرى، أن يكون صافي الربح للطرف الأول 15٪ من نسبة الضرائب التي تحصلها حكومة حماس من المواطنين، كما كلف الشاطر رجل أعمال آخر وقيادي أيضاً بالتيار السلفي بمتابعة المنحة القطرية لدعم مشروع «إعادة إعمار غزة»، وكان في هذا الصدد شركتان قد حصلتا على حق توريد مواد البناء؛ إحداهما تتبع جماعة الإخوان ومقرها في نفس مقر حزب الحرية والعدالة بالعريش واسمها شركة «البراق»، والثانية «أبناء سيناء» وهي الشركة السلفية التي أسند إليها توريد نسبة 30٪ من المنحة للقطاع، كما سيطر التيار السلفي على توريد الحصّة - الحجر الأبيض بديل الزلط في الصبات الخرسانية - للقطاع عبر الأنفاق خارج المنحة القطرية تحت عباءة أحد رجال الأعمال، وتسبب ذلك في خلق فتنة بين القبائل نتيجة استعانة رجل الأعمال ببعض أبناء القبائل لحماية المحاجر المنتجة للحصّة، والتي توجد في مناطق نفوذ

قبائل أخرى مما تسبب في مقتل بعض شباب القبائل، مما دعا إلى تدخل العقلاء من شيوخ وكبار القبائل لفرض تهدئة الأوضاع بين المتقاتلين.

من وقائع هذه الفترة أيضًا بين أبناء القبائل وممثلي الإخوان على أرض سيناء، قيام بعض شباب مدينة الشيخ زويد بمنع السيارات العملاقة التي تنقل السيارات للقطاع عبر معبر رفح من المرور لمدة أسبوعين، اعتراضًا منهم على تهميش نظام الإخوان لهم ومساندته لأشخاص معروف في الأوساط السيناوية أنهم يعملون كمهربين، حيث يسرقون مخصصات سيناء من السلع المدعمة وعلى رأسها مشتقات الطاقة «البنزين والسولار» والسكر والدقيق والأدوية ويمدون بها حركة حماس، وبعد مفاوضات مكثفة تولتها قيادات سلفية مع رموز القبائل التي ينتمي إليها هؤلاء الشباب، وعدوهم فيها بالوساطة لدى مؤسسة الرئاسة لتنفيذ عدد من المشروعات وتوفير فرص عمل لجميع أبناء القبائل، تم فتح الطرق بعدها أمام السيارات الموقوفة.

حرص خيرت الشاطر - الذي كان مكلفًا من قبل مكتب الإرشاد بإدارة ملف سيناء ومنه التعاون والتنسيق مع التيار السلفي فيها - أن يكلف في أحيان كثيرة قيادات هذا التيار بلعب دور «المرسال» بين جماعة الإخوان وقيادات حماس، خاصة فيما يخص المشاريع الاستثمارية، وظهر هذا الدور بشدة في مشروع «المنطقة الحرة والصناعية» على الحدود المشتركة بين مصر وقطاع غزة، وكانت قد صدرت تصريحات عديدة في يوليو 2012م أن هناك مشاريع اقتصادية عملاقة بالشراكة بين رجال أعمال فلسطينيين يتبعون حركة حماس ورجال أعمال مصريين أغلبهم من أبناء سيناء، لإقامة منطقة صناعية في المنطقة الحدودية بين رفح المصرية والفلسطينية، وفي تصريحات أخرى بعدها زمنيًا أن حكومة حماس خصصت 2 مليار دولار لأجل شراء أراض في سيناء لتنفيذ ذلك المشروع، وتعددت اللقاءات بين قيادات التيار السلفي من أبناء شمال سيناء وقيادات حركة حماس مثل «محمود الزهار» القيادي في الحركة ووزير خارجية حكومة

إسماعيل هنية، وأيضاً لقاء «زياد شكري الظاظا» نائب رئيس وزراء فلسطين ووزير المالية بقطاع غزة، لوضع الخطوط العريضة للمشروع المزمع إقامته على أراضي سيناء، إضافة لمواضيع أخرى تتعلق بالأنفاق وتوريد مواد البناء، وكانت اللقاءات تتم على صورة رجال أعمال من سيناء يفتحون آفاقاً للتعاون المزمع مع قطاع غزة وبعيداً عن الرسميين الإخوان في هذا الوقت، رغم أن المشهد كان يدار بكامله من المكتب الخاص لشركة خيرت الشاطر بالقاهرة ولحساب الإخوان بداية وهم من سمحوا بأن يكون جزء منه يديره السلفيون.

بدو سيناء والولاءات المزدوجة

للمؤسسة العسكرية المصرية تاريخ نضالي كبير على أرض سيناء شاركتها فيه القبائل البدوية، والذين يطلق عليهم «المجاهدون» من بدو القبائل في سيناء، وقد توارث - بفخر - الأبناء عن آبائهم وأجدادهم تلك الروح الوطنية والنضالية مستكملين عمليات التعاون الاستراتيجي مع المؤسسة العسكرية، وضم ملف «المتعاونون مع الجيش من بدو سيناء» فئات عديدة، منهم من كرمتهم الدولة ومنهم من حصل على نوط الامتياز كونهم مجاهدين قدموا لوطنهم خدمات جليلة.

مقابل هؤلاء ظهر مؤخراً هناك متعاونون كثر أيضاً مع حركة حماس والتنظيمات الإرهابية، ففي خلال عام 2007م وعقب سقوط قطاع غزة في أيدي مقاتلي حماس بدأت الحركة في عمليات حفر الأنفاق على الحدود بين غزة ومصر، وبدأ معها «نشاط التهريب» بجميع أشكاله من سلاح وبضائع واتجار في البشر ونقل الأموال، الأمر الذي دفع ببعض القبائل المحسوبة على بدو سيناء في رفح والشيخ زويد وأماكن أخرى بسيناء إلى توطيد علاقاتهم مع حركة حماس وأصبح هناك مندوبون دائمون للحركة في سيناء، عملوا وما زالوا كجواسيس ينفذون تعليمات الحركة التي أغرقتهم بالمال المتحصل من عمليات التهريب، فقاموا بشراء أراضٍ بأسماءهم نيابة عن حماس تم استخدامها في

إخفاء السلاح وتخزين البضائع تمهيداً لتهريبها لداخل القطاع، ووصل الأمر إلى استخدام حماس لهؤلاء المتعاونين الذين خانوا أوطانهم في خطف وقتل أي عنصر ترغب قيادة حماس في تصفيته بمنطقة سيناء.

وقد ظهرت علامات الثراء على قطاع كبير من أهالي المنطقة الحدودية برفح والشيخ زويد وأصبحت عملية تهريب السلاح والصواريخ والمتفجرات لحماس عبر الأنفاق أمراً سهلاً ومتكرراً، خاصة عقب ثورة 25 يناير عام 2011م، والتي شهدت اختراقاً كبيراً لحماس وتفعيلاً واسع النطاق لمنظومة المتعاونين معها، وكانت أبرز صور هذا الاختراق ما قامت به عناصر تابعة لحركة حماس بالدخول للحدود المصرية وتنفيذها لعملية اقتحام السجون المصرية (وادي النطرون - أبوزعبل) في قضايا منظورة أمام القضاء المصري ومتهم فيها قيادات إخوانية مصرية على رأسهم محمد مرسي وقيادات مكتب الإرشاد، وهي واقعة تؤكد حجم التعاون الكبير من قبل البدو في سيناء مع الفرع الإخواني في غزة «حركة حماس»، كما لعبت الممارسات التي شهدتها عهد الرئيس المخلوع محمد مرسي دوراً كبيراً في تغذية وتطوير تلك المناخات، حيث مارس محمد مرسي ضغوطاً كبيرة على المؤسسة العسكرية لمنعها من اقتحام منازل المواطنين القاطنين على الشريط الحدودي تحت دعوى احترام حقوق الإنسان، وهي حجة أتاحت لهذه العناصر من أهالي تلك المناطق ومن أبناء القبائل السيناوية الفرصة لممارسة كافة أنشطة التهريب، من السلاح إلى المخدرات مروراً بالبشر وقائمة طويلة لم تغلق إلا بقيام ثورة 30 يونيو 2013م وبدء التعامل العسكري والأمني الجاد مع هذا الانفلات الكبير الذي تديره شبكات الجريمة المنظمة.

الاتجار في المخدرات:

مشكلة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية وزراعتها وإنتاجها وتهريبها والاتجار غير المشروع بها أضحت إحدى أعقد المشكلات التي تواجهها غالبية

دول العالم، والتي ما زالت تشكل تحديًا رئيسيًا لتزايد أخطارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة مع ارتباطها بالعديد من أنماط الإجرام والعنف والفساد وتهديدها للأمن والاستقرار والتنمية، حيث تعد جرائم المخدرات إحدى صور الجريمة المنظمة (تعد ثاني أكبر تجارة غير مشروعة بعد تجارة تهريب السلاح) والتي تخل بعناصر الأمن القومي للدولة بمفهومه الشامل داخليًا وخارجيًا، وهو الأمر الذي تحقق في عديد من البلدان، لكن الأمر يختلف في مصر حيث لم يرصد تكون عصابات الإجرام المنظم على الأراضي المصرية بالمفهوم المتعارف عليه دوليًا، وإن لم ننج من امتداد نشاط هذه العصابات إليها (ضبطت الأجهزة الأمنية بالمكافحة بعض عناصر الإجرام المنظم «المافيا الإيطالية وغيرها» وأحبطت عددًا من المحاولات المتكررة للعصابات الدولية).

ونظرًا للمتغيرات والمستجدات العالمية فقد أصبح من الصعب لأية دولة - مهما بلغت قوتها أو درجة تقدمها - أن تواجه تلك الجريمة بمفردها، لاتساع مسرح ارتكابها وامتداده بين قارات العالم أو لسهولة تحرك العناصر الإجرامية؛ خاصة المنظمة منها وتنقلها وهروبها واختفائها، أو لإمكانية قيامها بأنشطتها عن بعد نتيجة للتقنيات الحديثة وسهولة التنقل، مستغلة صعوبة تتبعها نظرًا لاصطدامها بعوائق الحدود والسيادة واختلاف التشريعات وتباين قدرات أجهزة المكافحة من دولة لأخرى، (تنتج المخدرات في دول وتستهلك وتخزن وتهرب عبر دول أخرى، ويجري غسل الأموال المتحصلة منها في دول أخرى)، الأمر الذي يتطلب وعيًا وطنيًا متكاملًا ومتكافئًا من خلال استراتيجية قومية تنسق وتحدد الجهود وتتابع وتقيم وتطور، وبما يتفق والنهج العالمي مع تفعيل التعاون والتنسيق على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، واعتماد أساليب ووسائل غير تقليدية في البحث والتحري والمواجهة.

أدى تميز موقع مصر الجغرافي المتوسط إلى استغلال عصابات التهريب الدولية كثافة المرور عبرها، لنقل كميات ضخمة من المخدرات من الشرق إلى الغرب، ويقابلها نقل كميات كبيرة من المواد التي تستخدم في التصنيع غير المشروع للمخدرات من الغرب إلى الشرق، حيث تتمثل أهم طرق ومنافذ المخدرات إلى مصر وعبرها في التالي:

أ - البحر المتوسط: حيث يستخدم في عديد من محاولات التهريب نظراً لقربه من مصدر جلب المخدرات من لبنان، من خلال المدن المصرية المطلة عليه (العريش، بورسعيد، دمياط، رشيد، الإسكندرية، مرسى مطروح).

ب - البحر الأحمر: حيث تستخدم قناة السويس في عمليات الترانزيت، كما تأتي شحنات عن طريق رأس الرجاء الصالح حول القارة الإفريقية، ويتم إنزالها على السواحل السودانية/ المصرية (يتم إدخالها إلى مصر أو تتجه إلى بعض دول الخليج)، ومن خلال ميناء نويبع في مواجهة ميناء العقبة الأردني.

ج - خط تهريب الحدود البرية المصرية/ الإسرائيلية (رفح، طابا): حيث تهرب منه كميات صغيرة على دفعات عبر الأسلاك من إسرائيل إلى مصر (سيناء الشمالية «العلامة رقم 11 نجع شبانة، ورقم 12 المدفونة، ورقم 17 العجرة، ورقم 19 وادي الأزارق، ورقم 24 الصوان، ورقم 29 وادي العمرو، ورقم 30 وادي فرام، ورقم 35 الطوال، ورقم 39 عين القديرات..»، والجنوبية «مناطق القسيمة والكونتيلا، الطريق القديم الممتد من مدينة نويبع حتى العريش، امتداد منطقة الحدود من مدينة طابا وحتى حدود الكونتيلا، الطريق الساحلي بالقرب من طابا، الطريق الساحلي بالقرب من قرية بير صغير، نويبع وذهب..»).

د - ميناء أسوان النهري: حيث يستخدم لتهريب الأفيون والهروين القادم من إفريقيا «السودان»، كما تستخدم المدقات والطرق الوعرة بين مصر والسودان (تهرب شحنات ضخمة من المخدرات تنقل إلى أسوان وقنا ثم إلى

وسط الدلتا)، وإن كان وجود القوات المسلحة قد أدى إلى انحسار عمليات التهريب عبر هذا المسار.

هـ - منطقة السلوم: حيث تستخدم لتهريب كميات من الحشيش والأفيون بعد إنزاله على السواحل الليبية، وتهريبه إلى داخل مصر عبر الصحراء والمدقات غير المطروقة، ومنفذ السلوم البري.

صنفت مصر - وفقاً للتقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات - أنها دولة عبور مخدرات، حيث ترد معظمها من الشرق مروراً بقناة السويس إلى أوروبا والولايات المتحدة.

الاتجار في البشر:

يعد نشاط الاتجار في البشر ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح والاتجار في المخدرات، حيث تحقق أنشطته أرباحاً تقدر بالمليارات، ويعد هذا النشاط أحد أشكال الجريمة المنظمة عابرة الحدود التي اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة، حيث يتم من خلالها نقل ملايين من البشر عبر الحدود الدولية سنوياً، ليتم الاتجار بهم وينظر إليها على أنها مظهر حديث من مظاهر العبودية التي جرمتها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ورغم عدم وجود تعريف محدد لتلك الظاهرة، لكن التعريف المعمول به على نطاق واسع هو الوارد في المادة الثالثة من بروتوكول الأمم المتحدة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة، العابرة للحدود الوطنية والخاص بمنع الاتجار بالأفراد، وخاصة النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه، حيث يقصد بتعبير الاتجار في الأفراد تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعماها، أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة

استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، (يشمل الدعارة أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء).

عرفت سيناء تجارة البشر منذ عام 1995م وزاد النشاط وأصبح أكثر انتظاماً مع كثافة هجرة الروسيات لإسرائيل عبر مطار شرم الشيخ بعد إغلاق منفذ طابا من قبل سلطات الأمن المصرية، وكان الأمر طبيعياً إلى حد ما وربما قانونياً خاصة أن تأشيرة السياحة تسمح بالتنقل عبر الجانبين، ولكثرة توافد الروسيات وأخريات من الصين وبعض الجمهوريات السوفيتية سابقاً وتوقف السلطات الإسرائيلية عن منحهم تراخيص الإقامة والعمل بسبب زيادة أعدادهم، لجأ القادمون الجدد إلى طرق غير مشروعة لدخول إسرائيل للعمل أو الانخراط فيما عرف بتجارة الرقيق الأبيض، وبمساعدة شبكات منظمة من داخل إسرائيل من مهاجرين سابقين وبالتعاون مع بعض الخارجين على القانون في سيناء، بدأ نشاط كبير وممتد لتهريب البشر عبر دروب صحراوية بعيداً عن عيون الأمن.

المقابل المادي الكبير الذي يوفره هذا النشاط جعل الحدود المصرية مسرحاً متنامياً للتهريب لا فرق بين المخدرات أو السلاح أو البشر، واستمر الحال في وتيرة تصاعدية لكنها ظلت بعيداً عن الضوء حتى قام الأمن المصري بالكشف عن فضيحة إسرائيلية في العام 2006م، حين اتهمت إسرائيل باستقبال أطفال أوكرانيين بهدف إجراء تجارب علمية عليهم وزرع الولاء في نفوسهم لدولة إسرائيل ثم إعادتهم إلى بلدهم، نبهت هذه القضية الأمن المصري الذي كان جهده منصباً على مكافحة تهريب السلاح والمخدرات بأن هناك نشاطاً آخر يتم بالموازاة لعمليات التهريب الأخرى، فمنذ هذا التاريخ تقريباً بدأ الأمن يتعامل مع قضية الاتجار بالبشر بشكل مركز، خاصة مع تزامن ذلك مع بدء تهجير

الأفارقة إلى إسرائيل عبر سيناء بانتظام كلاجئين سياسيين عن طريق الهجرة غير الشرعية، وساعد هذه الظاهرة في النمو والتطور أن المهربين المصريين كانوا يتلقون دعمًا كبيرًا من الجانب الإسرائيلي - في البعض منه رسميًا - لإنجاح عمليات تهريب البشر بعيدًا عن أعين وملاحقة الأمن المصري، وتمثل الدافع الإسرائيلي للانخراط في هذا النشاط أن إسرائيل كانت قد بدأت ببناء الجدار العازل الداخلي حول المناطق الإسرائيلية وبدأت في تطبيق حرمان كامل لدخول الفلسطينيين هذه المناطق، حيث بدأ سوق العمل لديها يتأثر بشدة من عجز الأفراد الذين كانوا يقومون بالوظائف والمهن التي كانت مقصورة على الفلسطينيين الذين تم إبعادهم، ولذلك لجأت إسرائيل للاستعاضة عنهم بالقادمين من الدول الإفريقية لتسهيل دخولهم غير الشرعي عبر حدودها لتقوم باستغلالهم عبر عقود عمل متدنية الأجر ودفعهم للعمل في المهن المشار إليها.

ثم كغيرها من الأنشطة غير القانونية شهدت عمليات الاتجار في البشر تزايدًا ملحوظًا خلال 2011م بسبب الفراغ الأمني الذي شهدته سيناء وبالأخص المنطقة الحدودية بعد ثورة يناير، وهو ما ظهر بتقرير نشره «مكتب الأحوال المدنية والهجرة» الإسرائيلي بأن نحو 17 ألف متسلل دخلوا إسرائيل خلال عام 2011م فقط، لكن هذا الرقم بدءًا من العام 2013م شهد انحسارًا كبيرًا بسبب التشديدات الأمنية وفي الآونة الأخيرة مع وجود القوات المسلحة بعد ثورة يونيو على الشريط الحدودي تحسنت الأوضاع بشكل كبير، وتلقى هذا النشاط ضربة قوية وانتكاسة لم تكن في حساباته.

طرق ومسارات الاتجار بالبشر:

مع بدء إمساك شبكات التهريب المحترفة مع عصابات الجريمة المنظمة بأطراف هذا النشاط وبدء تفعيله على أرض سيناء، بدأت تتشكل طرق ومسارات لهذه العمليات من الاتجار فهناك ثلاثة طرق لتهريب الأفارقة القادمين إلى سيناء مكان العبور الرئيسي :

الأول: عبر نفق الشهيد أحمد حمدي، ويتوجهون بسيارات دفع رباعي حتى منطقة «العجرة» الحدودية جنوب «رفح» من الكيلو 13 وحتى الكيلو 30، حيث يوجد بهذه المنطقة أخطر مناطق التخزين والتهريب في قرى «المهدية، والبرث، ووادي العمرو، ومنطقة العجرة»، ويصلون هذه المنطقة مرورًا بمسار الطريق الدولي الساحلي شرق قناة السويس من «بالوطة، ورمانة، وبئر العبد، والعريش، والشيخ زويد» بعيدًا عن الطرق الرئيسية، حيث يمرون في كل هذه المراكز من طرق تقع إلى الجنوب منها جميعًا، وذلك لضمان ألا توجد عليها أي حراسات أمنية وهم خبراء بها.

الثاني: يمر عبر كوبري السلام أو معدية القنطرة، ويسلك نفس الخط السابق بدءًا من بالوطة، وبعد ثورة يونيو عندما شددت القوات المسلحة رقابتها على منافذ سيناء الرئيسية وعلى هذين الطريقين خاصة، بدأ المهربون في استخدام الطريق الثالث هربًا من الملاحقات الأمنية المتوقعة.

الثالث: يتم التعامل مع هذا الطريق من خلال استخدام المراكب الصغيرة في تهريب الأفارقة من جنوب السويس إلى شاطئ القناة الشرقي، ومنها عبر الطريق الأوسط إلى الوسط الشرقي لسيناء وتحديدًا مركز «نخل» بالقرب من الشريط الحدودي عبر الوديان الجبلية، ومنها إلى مناطق بجبل الحلال قريبة تمامًا من سلك الحدود، وتستغرق هذه الرحلة الطويلة نسبيًا عادة ما يقرب من 15 يومًا.

رغم أن عمليات تهريب البشر لا تتم يوميًا بالطبع، وفي العادة يتم التجهيز لها لفترة زمنية تتجاوز الشهر، لكنه حين يبدأ نشاط العمليات يحصل المهرب على مبالغ مالية كبيرة نظير قيامه بتهريب الأفراد حتى يصل بهم إلى حدود إسرائيل، فقد تصل حصيلة التهريب لمجموعة واحدة يتم تحريكها معًا في بعض الأحيان إلى ما يتجاوز 10 آلاف دولار في اليوم الواحد، وتتجاوز الحصيلة الأسبوعية في حال الجاهزية لمجموعات متعاقبة سيتم تحريكها تبعًا إلى ملايين الجنيهات يتقاسمها القائمون على العمل بمختلف عناصره.

الاتجار بالأعضاء البشرية:

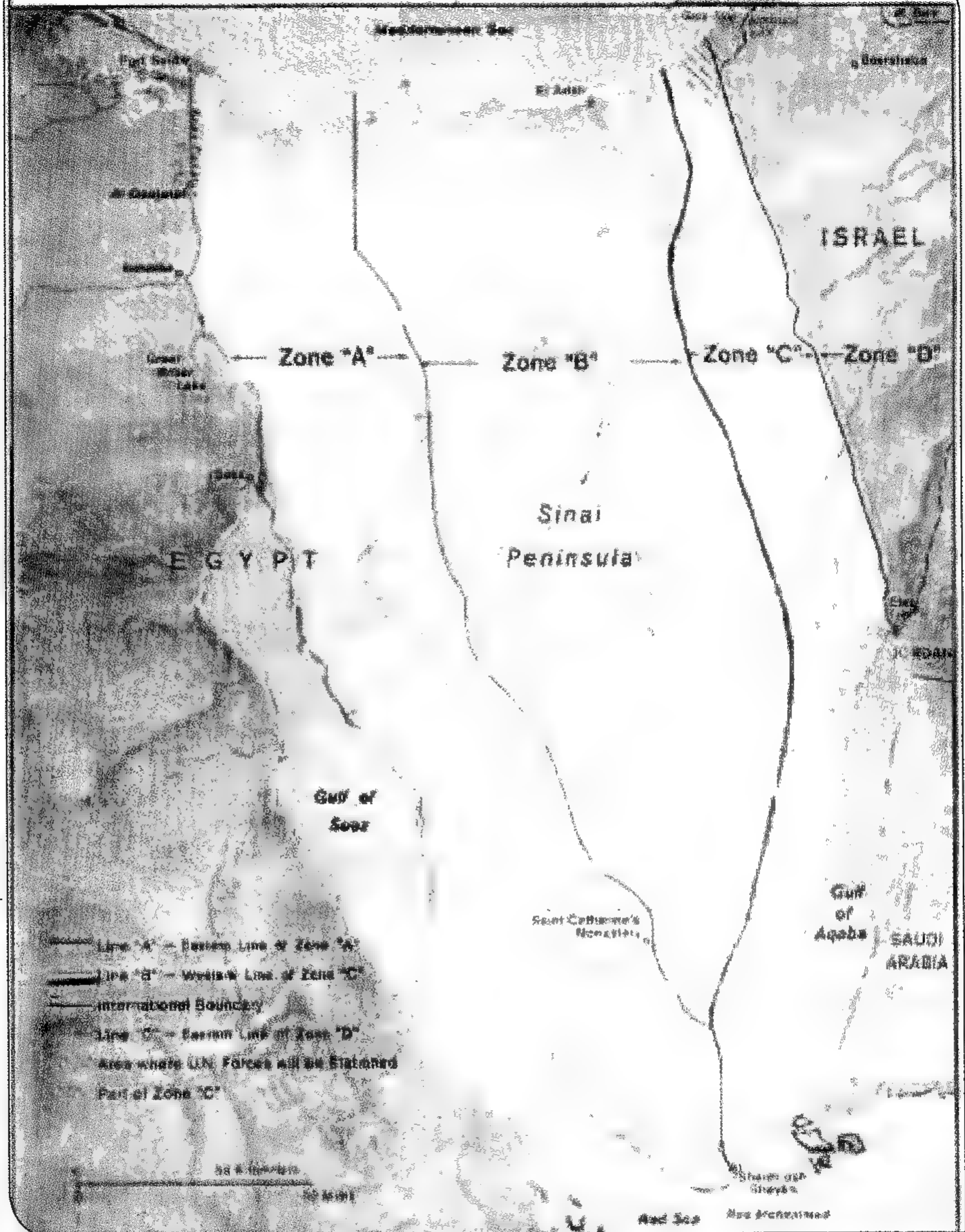
تطور نشاط الاتجار بالبشر بعد فترة وتحول إلى صورة أكثر بشاعة وانتهاكاً للآدمية، حيث بدأت جماعات التهريب تقوم باختطاف الأفارقة الراغبين في الهرب إلى إسرائيل واحتجازهم في مناطق سرية بسياء، وتعذيبهم من أجل ابتزازهم والضغط على ذويهم عبر الاتصالات من أجل دفع فدية تقدر بعدة آلاف من الدولارات للشخص الواحد، أو قتلهم وسرقة أعضائهم البشرية من أجل الاتجار بها، وتشير التقارير الأمنية وأيضاً تؤكد المنظمات الحقوقية العاملة في مجال مكافحة تجارة الأعضاء البشرية أن 50٪ من الجثث التي تصل إلى «مشرحة مستشفى العريش العام» تكون منزوعة الأعضاء، خاصة (الكبد، والكلى، وقرنية العين، وأحياناً القلب)، حيث يتم وضع تلك الأعضاء بمعرفة المهربين وتجار الأعضاء في ثلاجات صغيرة، بعد أن يتم استخراجها من الشخص الذي تم قتله في غرفة مجهزة لانتزاع الأعضاء، أو في عربة صغيرة مجهزة لإجراء مثل هذه العمليات الجراحية أشبه بعربات الإسعاف وتنقل سريعاً عبر الحدود.

تهريب الأعضاء أو الأغشية المنتزعة من جسد الأفارقة الذين يتم قتلهم عبر الحدود إلى إسرائيل أمر بدأ يشغل نسبة ومساحة كبيرة من عملية الاتجار بالبشر، ففضلاً عن كونه هو الأكثر طلباً الآن، فقد سهل ذلك أيضاً تعاون ضباط الجيش الإسرائيلي مع بدو سياء من منطقتي القسيمة ووداي الجمر، فوفقاً لتقرير «مركز الدراسات السودانية» نقلاً عن أشخاص شاركوا في تلك العمليات عبر توريد مواطنين يحملون جنسية إفريقية أخرى يتم الاتفاق على خضوعهم لمثل هذه التجارة، فإن ثمن «الكلية الواحدة» في مصر يصل إلى 30 ألف دولار، وثمان «الخصية الواحدة» 40 ألف دولار، وثمان «الرحم» يصل إلى 40 ألف دولار، كما يبلغ ثمن «طاقم الأسنان السوداني» 15 ألف دولار، وكذلك تعرض العيون والأجهزة الداخلية الأخرى حتى القلب للبيع.

ملحق

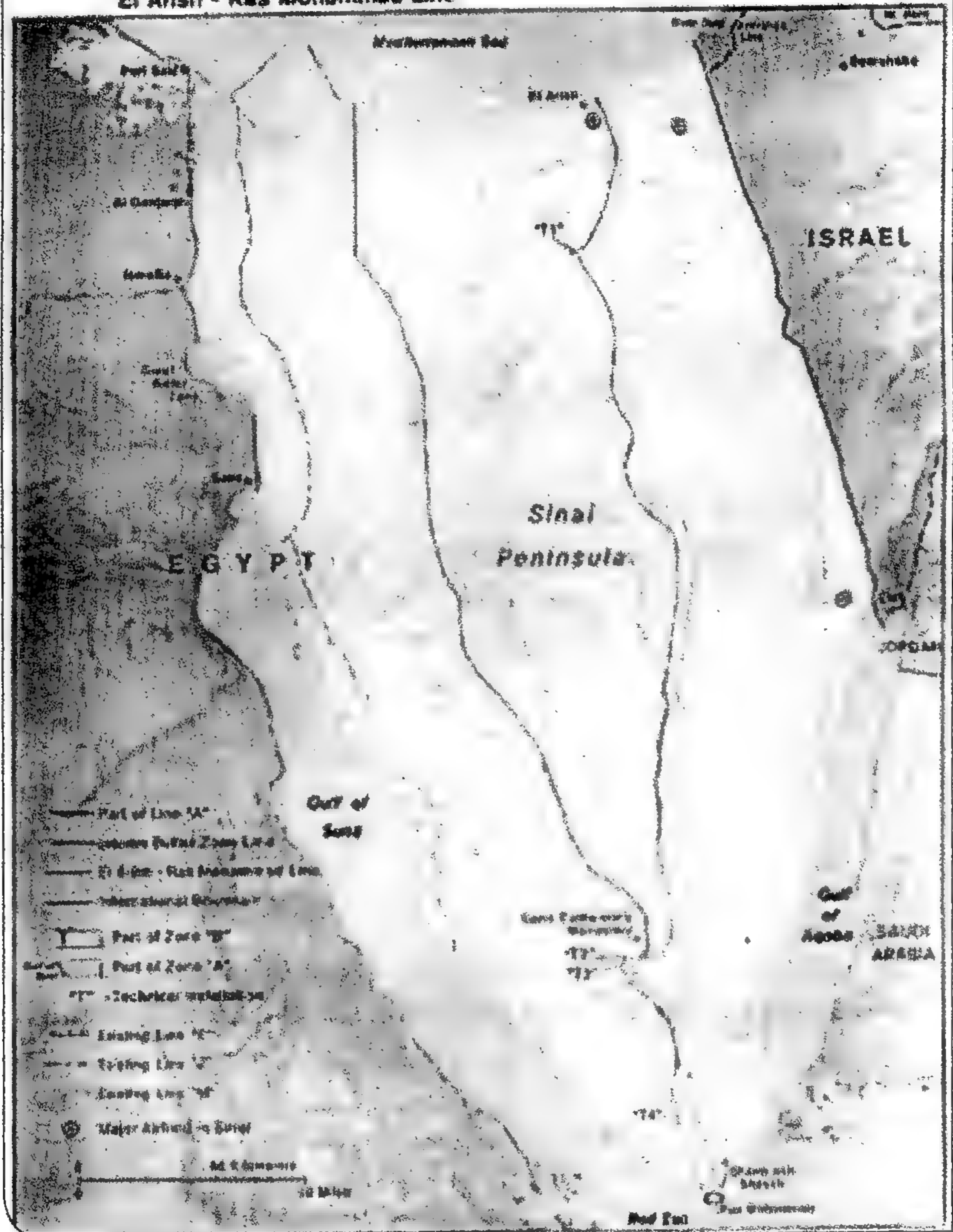
الوثائق والصور

MAP 1 - International Boundary and the Lines of the Zones

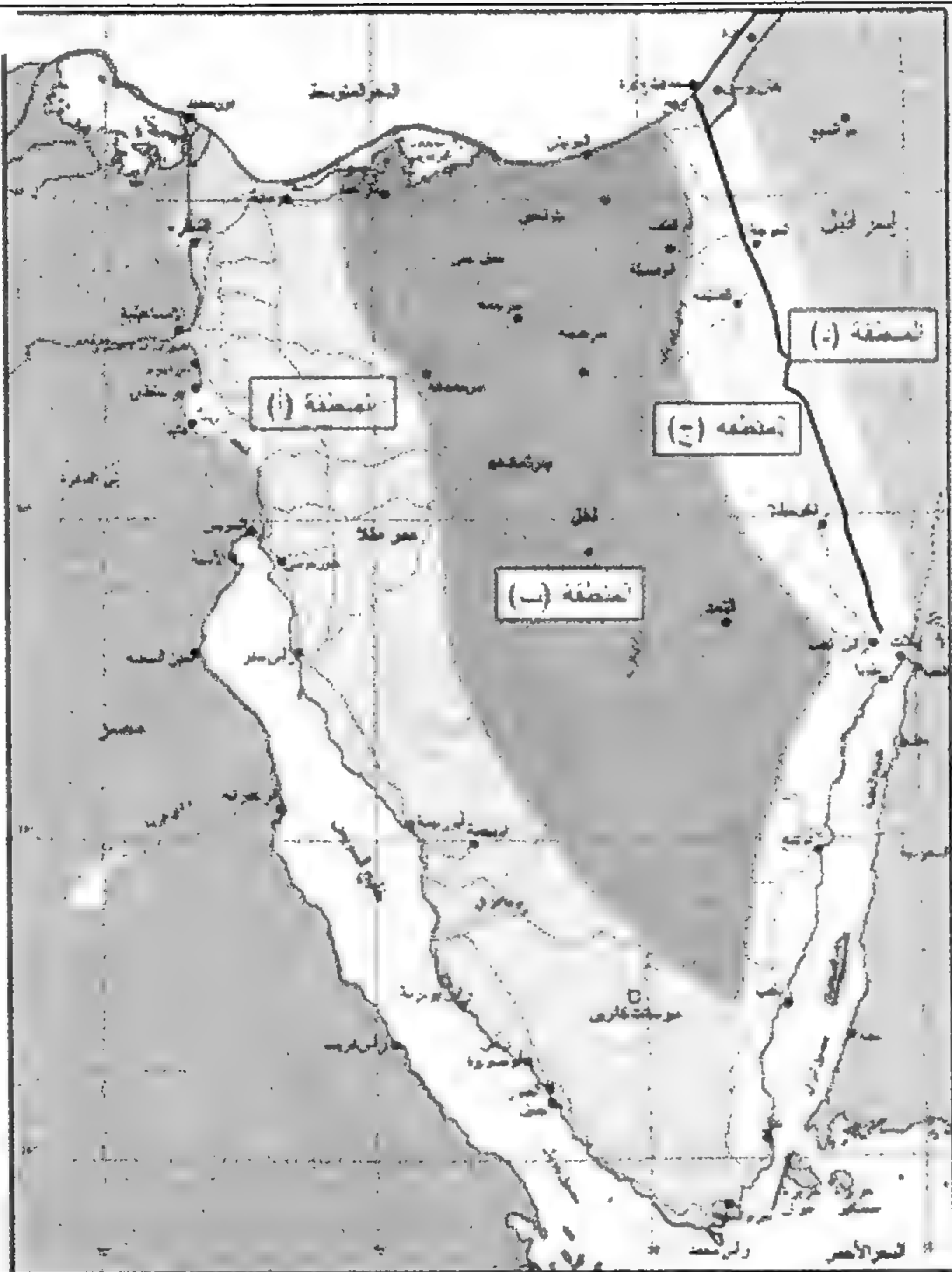


- الخريطة (1) الخاصة بالحدود الدولية وخطوط المناطق

MAP 2 - Lines and Zones Effective when Israeli Forces are on the El Arish - Ras Mohammad Line



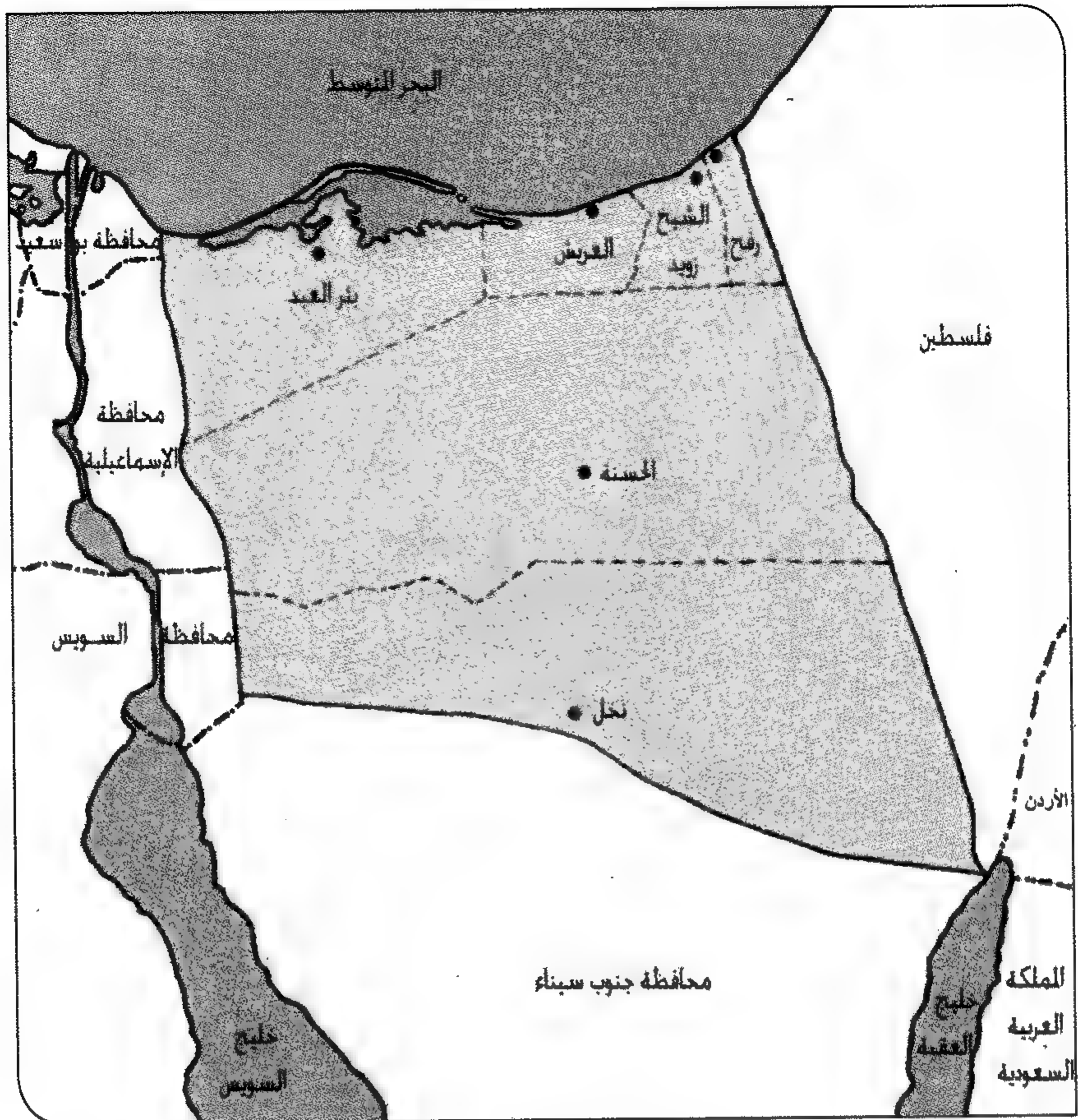
- الخريطة (2) الخاصة بالخطوط والمناطق السارية عند انسحاب إسرائيل إلى خط العريش - رأس محمد.



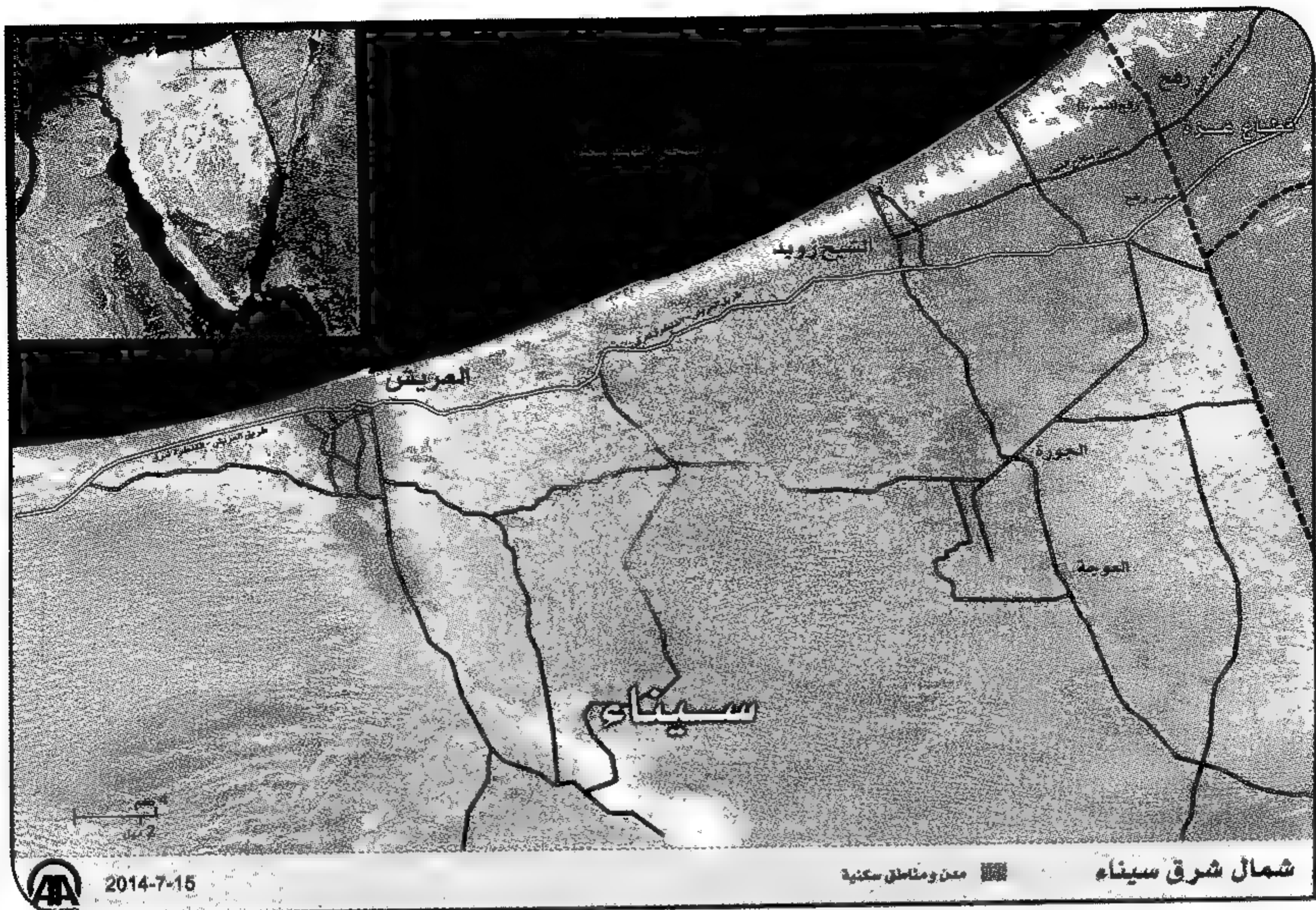
المناطق المعزولة، بدلاً من الحدود الأمنية (الغالبية السلام مع مصر)

- منطقة (أ) منطقة معزولة، تهريب و لاسعة (مصر).
- منطقة (ب) منطقة عمل حرس الحدود فقط (مصر).
- منطقة (ج) منطقة وجود شرطة أمنية فقط (مصر).
- منطقة (د) منطقة معزولة القوات والأمن (إسرائيل).

تمتد: وزارة الخارجية المصرية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وإلحاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٧١

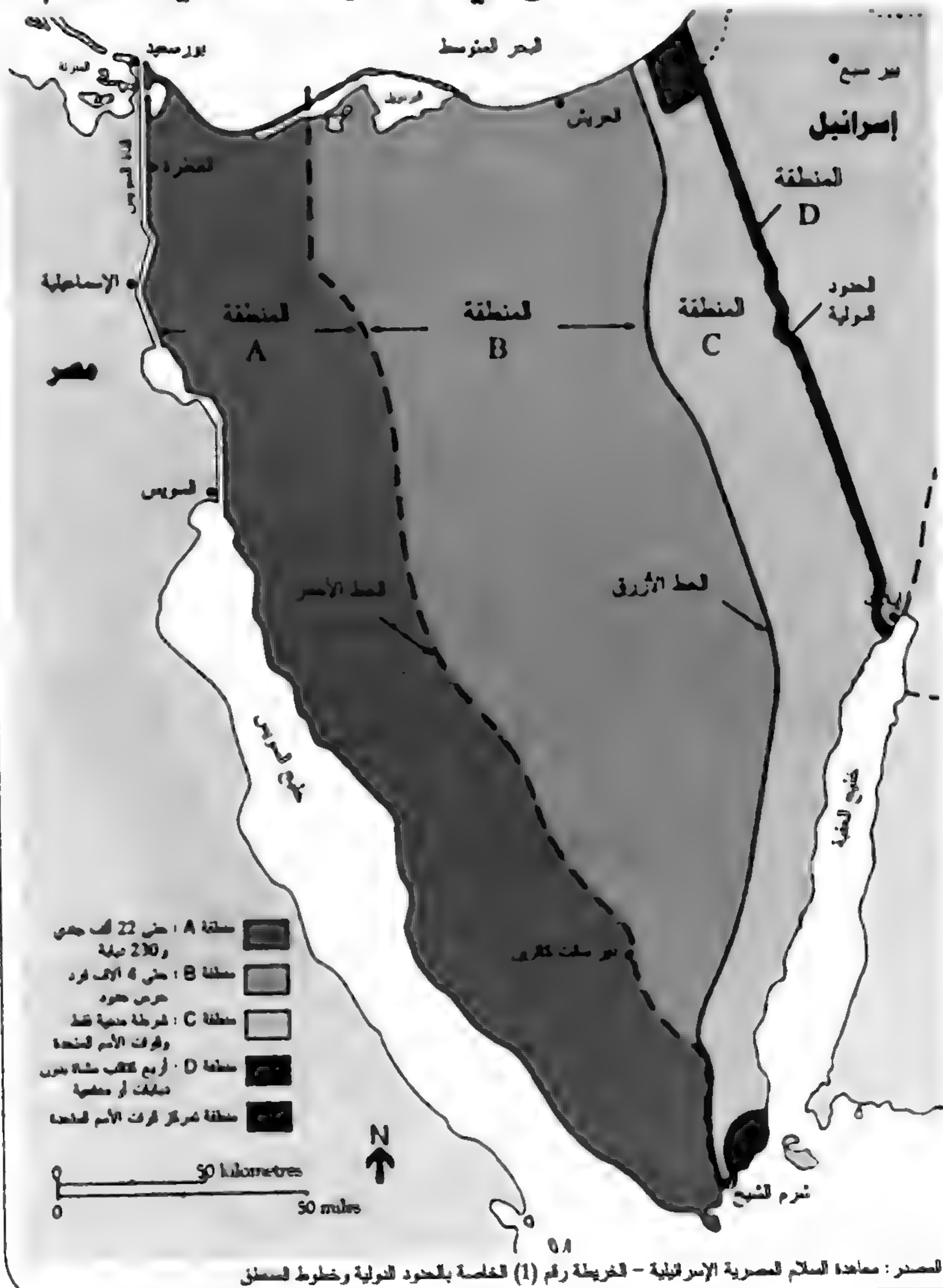


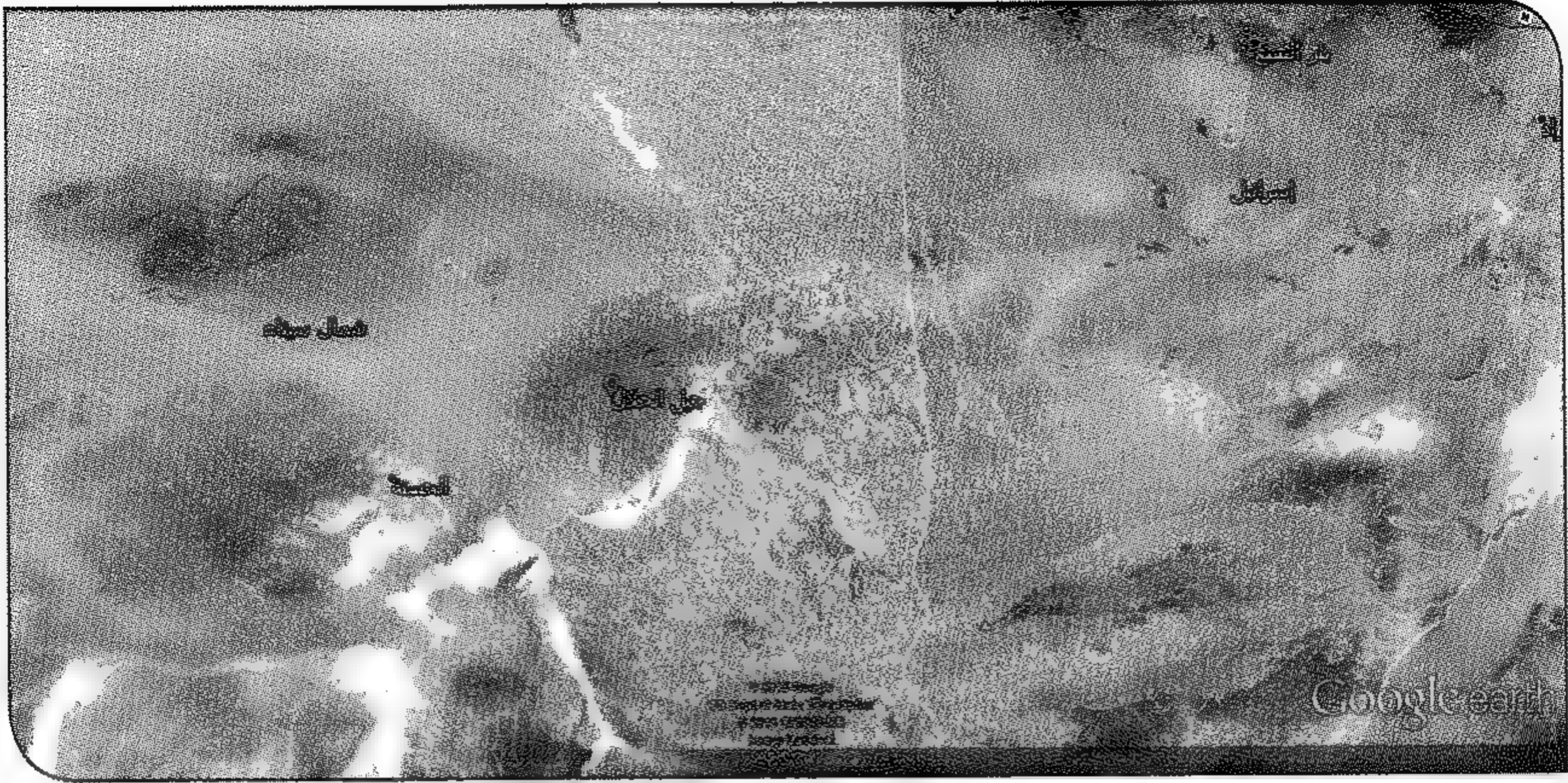
خريطة شمال سيناء



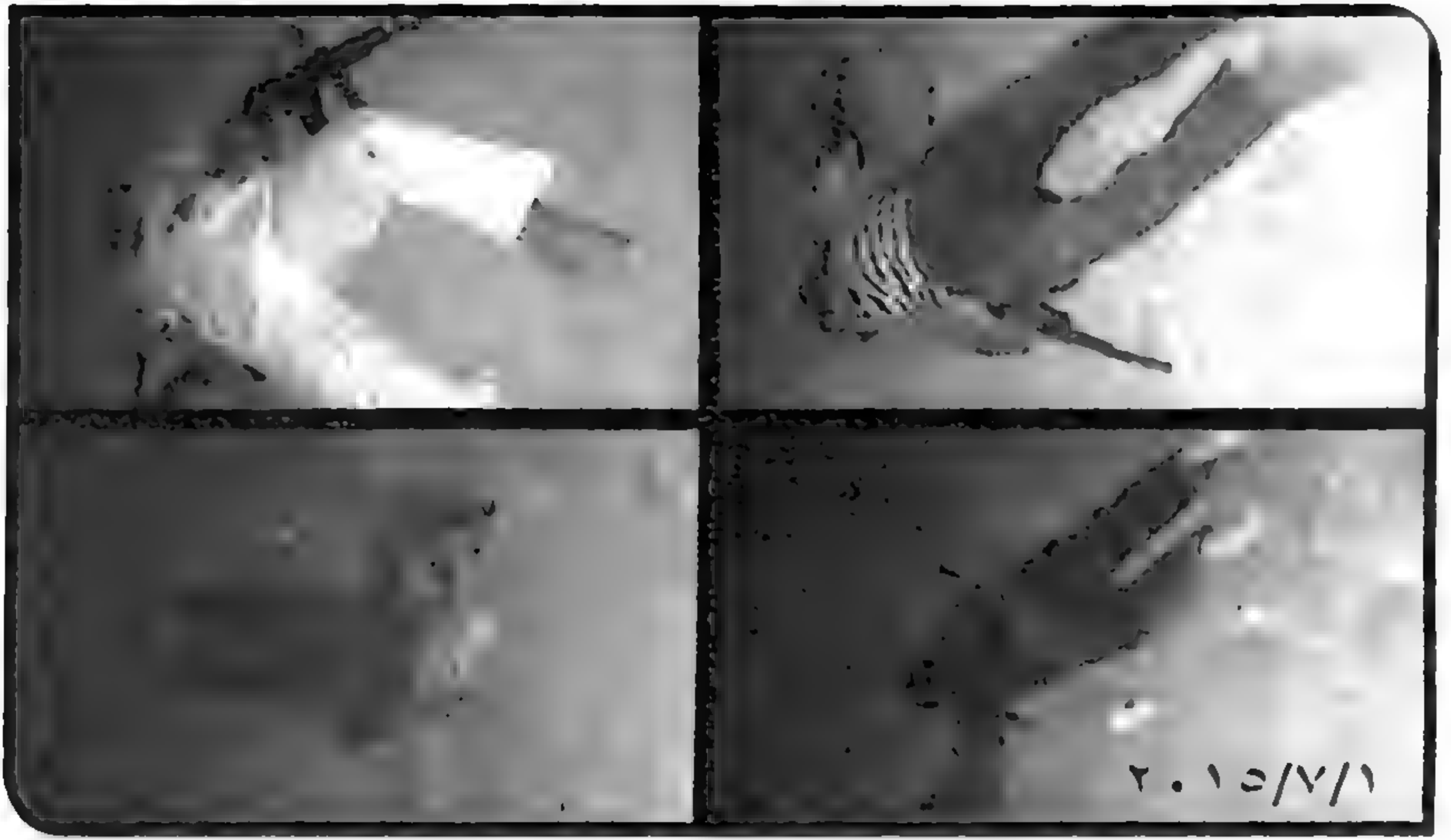
خريطة لمحافظة شمال سيناء توضح مدنها الرئيسية

المناطق محدودة التسليح في سيناء وفقاً لاتفاقية السلام

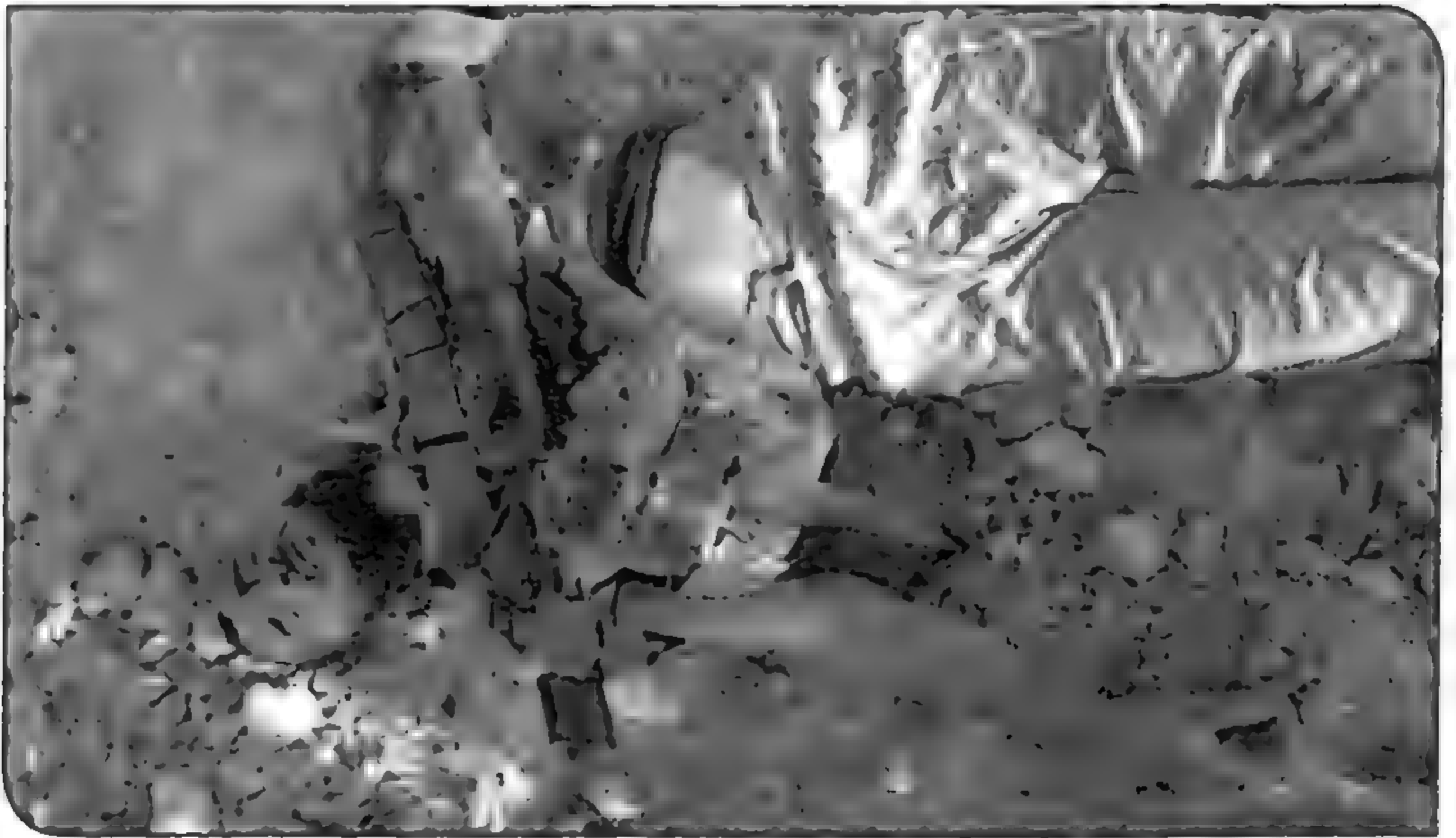




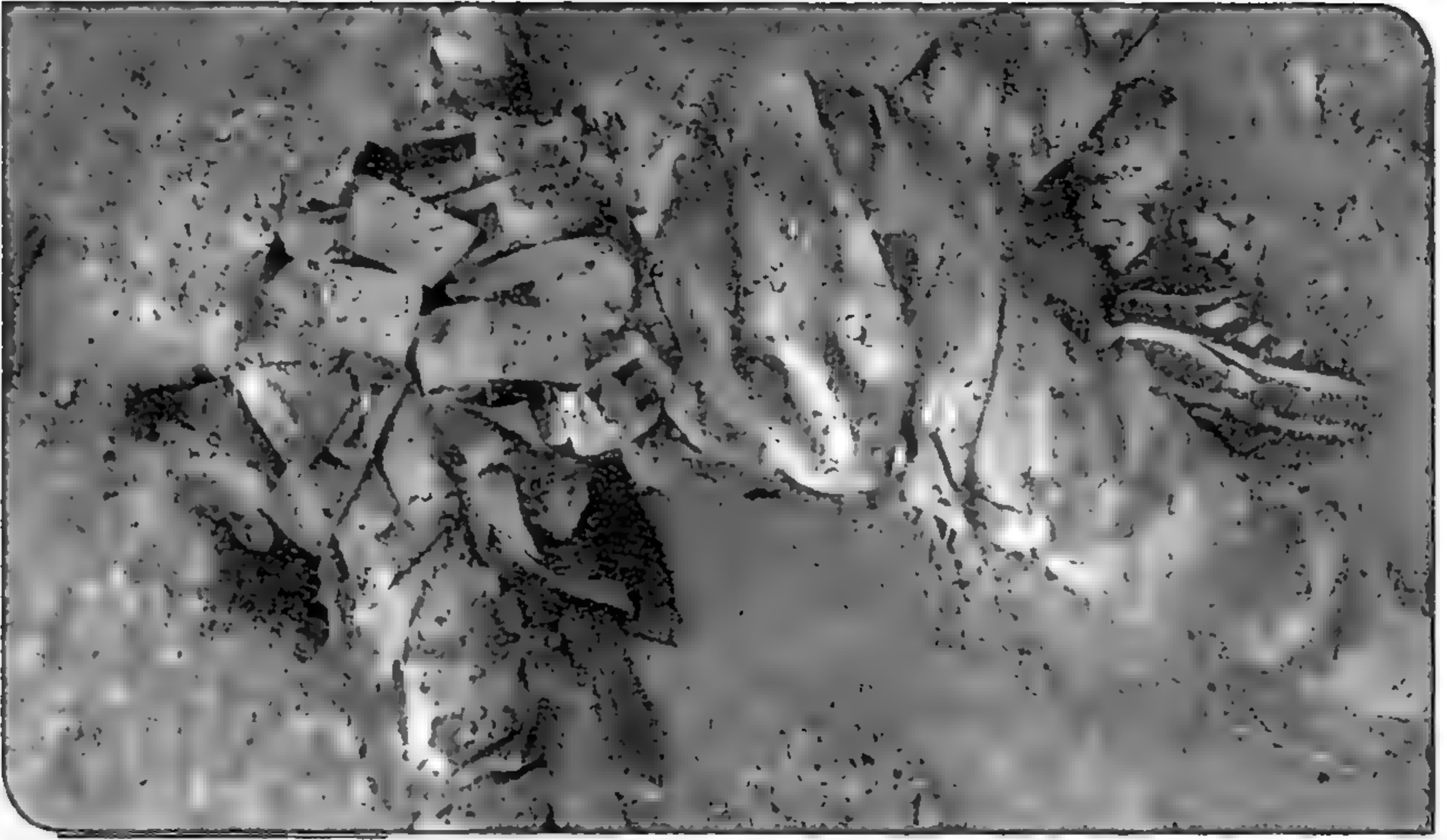
خريطة توضح مكان جبل الحلال وربطه بسياء



بعض العناصر الإرهابية التي تسللت لكمين الماسورة وتم تصفيتهم بواسطة قوات
الصاعقة يوم 2015/7/1



أحد الإرهابيين قتل في معركة مسلحة مع قوات الأمن بالشيخ زويد



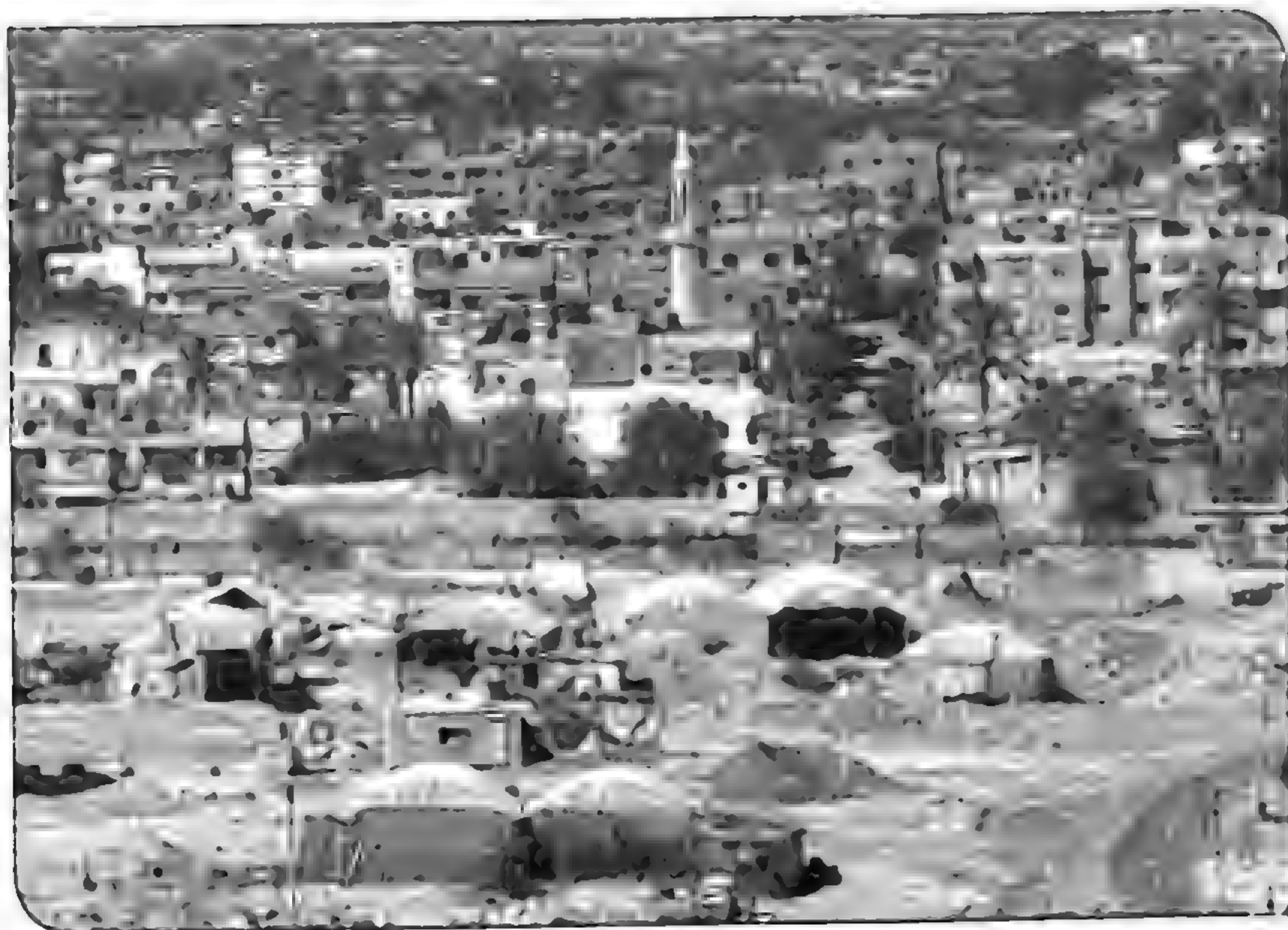
إرهابي بملايس عسكرية قتل برصاص الجيش في معركة الشيخ زويد
2015/7/1م



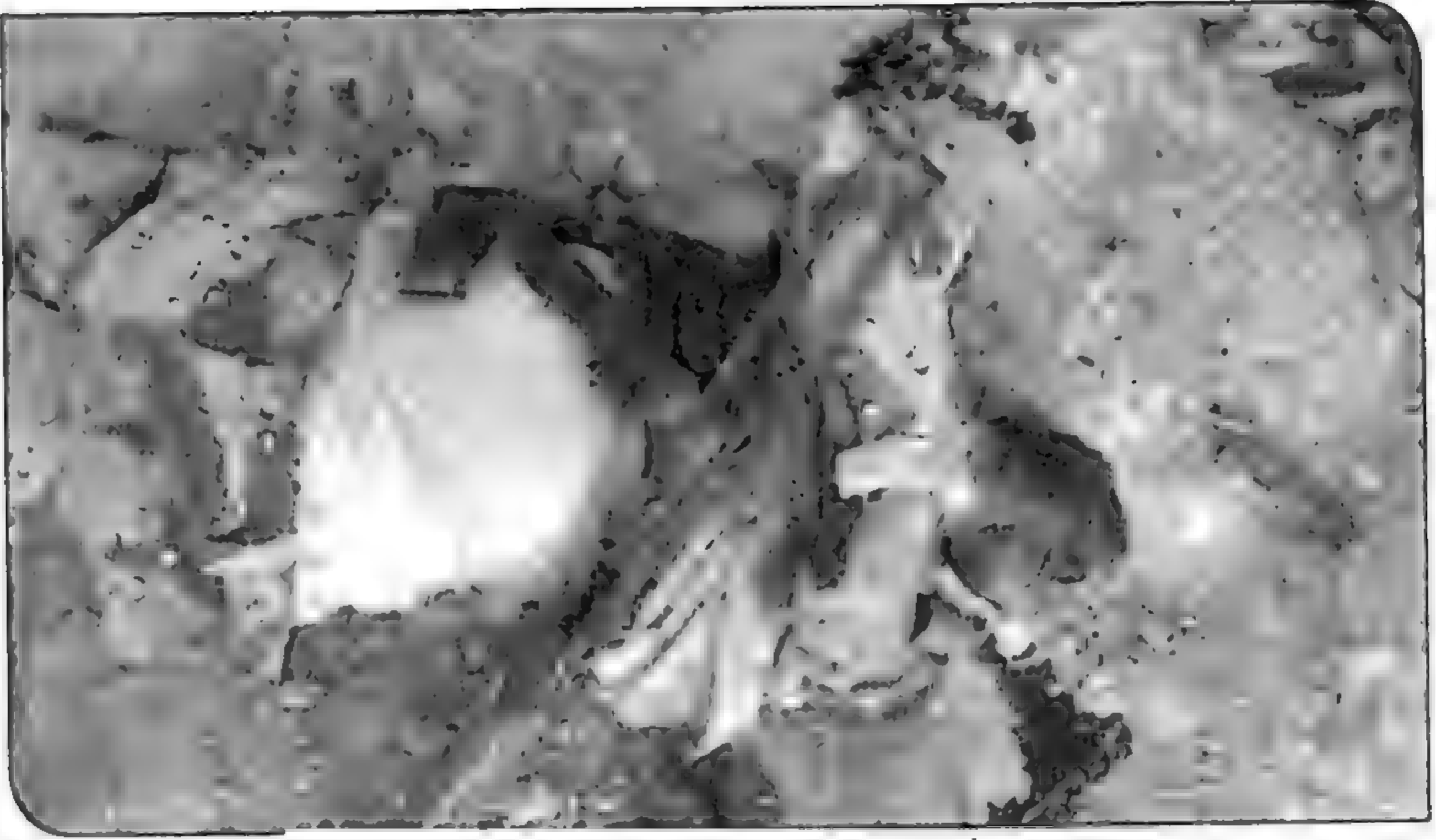
طابور استعراضي بالسيارات لمجموعة إرهابية في أحد طرق جنوب الشيخ زويد



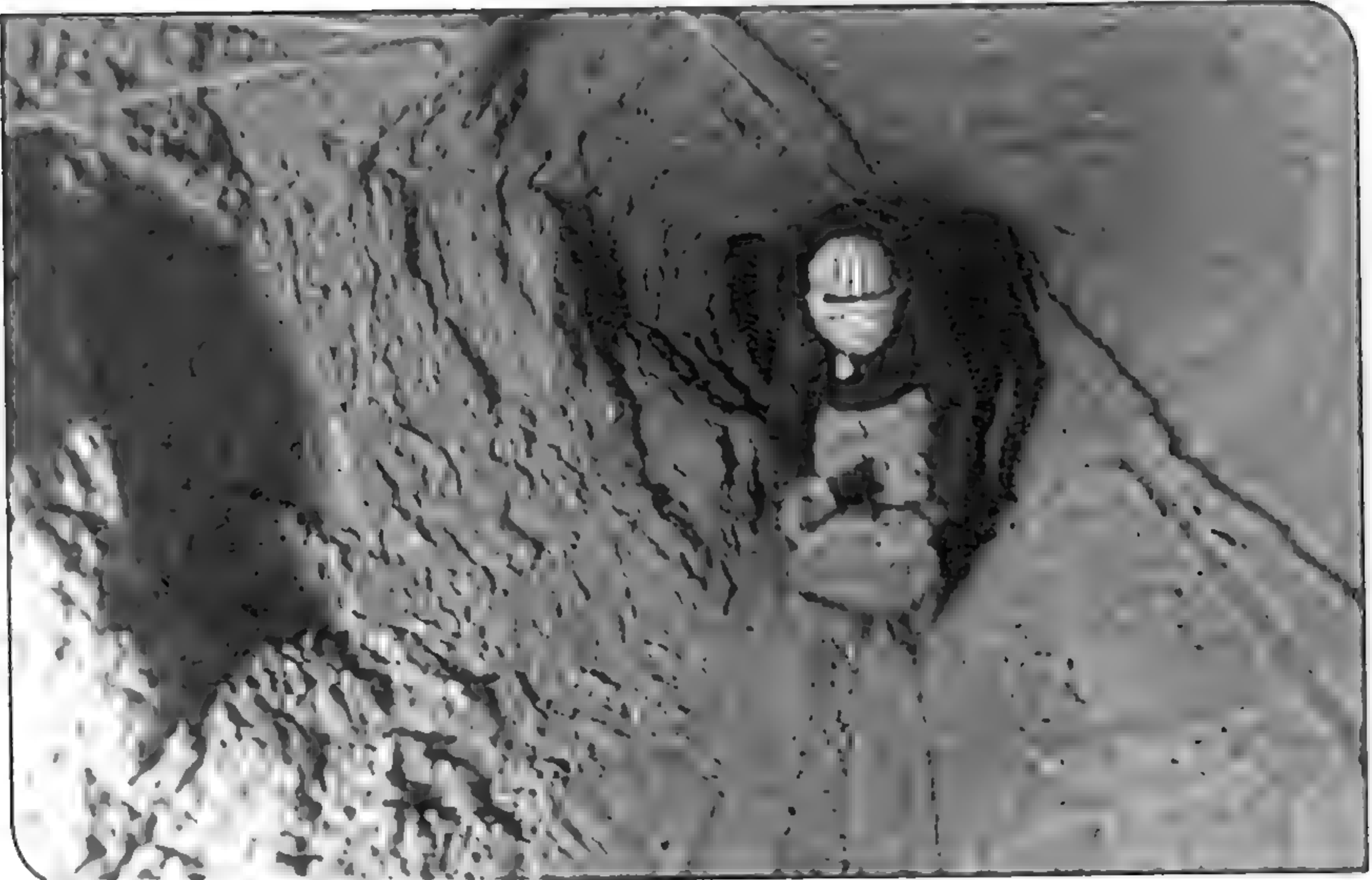
مجموعة من العناصر الارهابية تنتمي لانصار بيت المقدس



منطقة فتحات الأنفاق داخل حدود رفح الفلسطينية
الفتحات مغطاة بخيام لعدم لفت الأنظار



إرهابي قتل في معركة الشيخ زويد 2015/7/1م



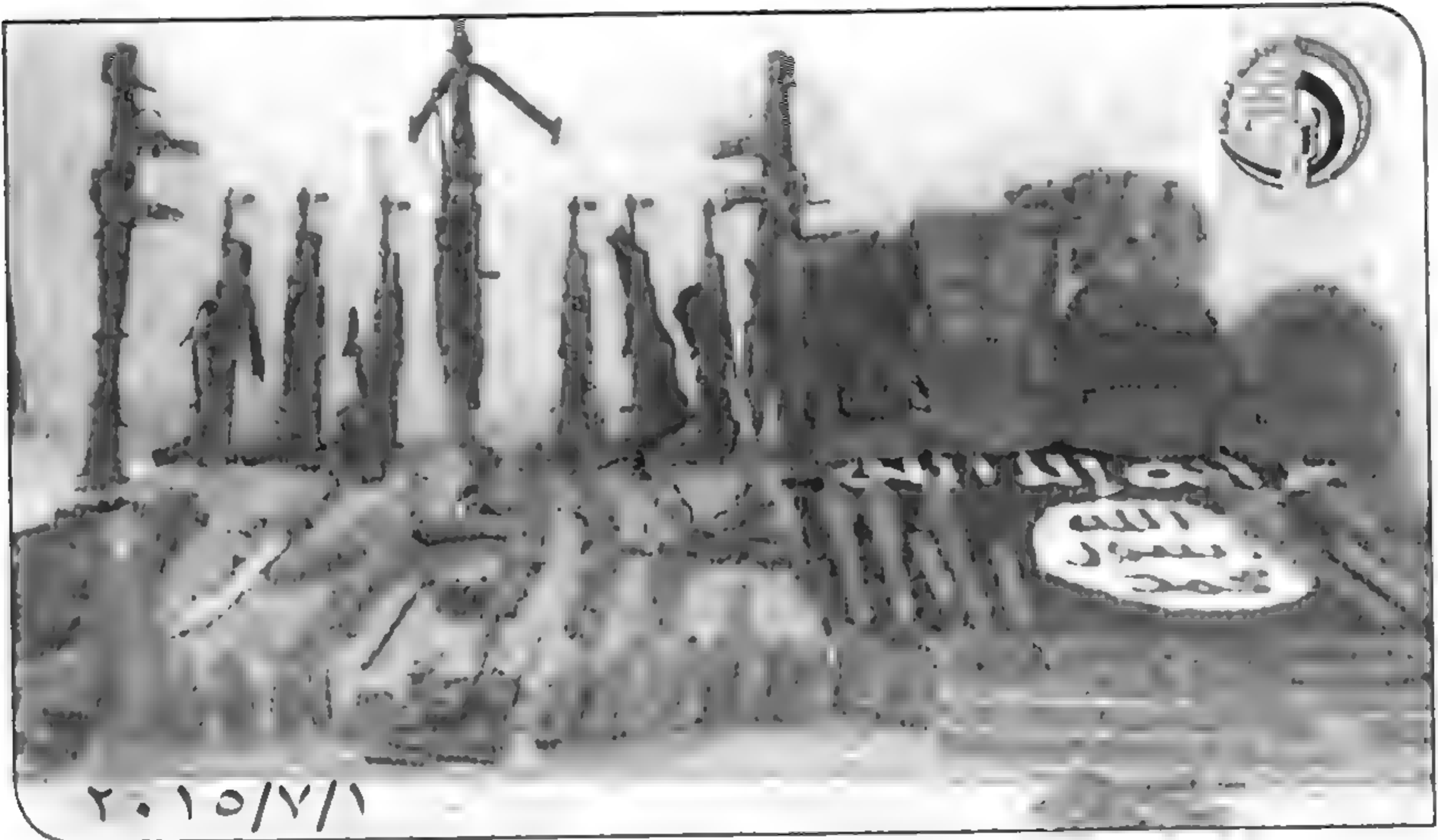
أحد القائمين بعمليات التهريب داخل أنفاق رفح - صورة من داخل النفق



أحد فتحات الأنفاق من الجانب المصري أثناء تهريب بعض مواد البناء



مجموعة إرهابية في منطقة جبل العلال بعد شهر من ثورة يناير 2011



جزء من مضبوطات الأسلحة والذخائر التي تم الوصول إليها بمعرفة القوات المسلحة



المشهد من رفح الفلسطينية لمنطقة فتحات الأنفاق



عناصر كتائب القسام التابعة لحماس داخل أنفاق رفح



مشهد من عمليات التهريب داخل أنفاق رفح



أحد أعضاء حماس المهربين في نفق بمنطقة رفح



عمليات التهريب داخل الأنفاق



آلية تابعة للجيش المصري بالقرب من مدينة رفح



طاهور استعراضي للمجموعات الإرهابية في الطريق ما بين رفح والشيخ زويد
بعد ثورة يناير 2011م



داخل أنفاق التهريب



جلسة مباحثات داخل خيمة الكيلو 101
ويظهر قائد الوفد المصري الفريق أول عبد الفنى الجمسى



القبض على بعض العناصر الإرهابية .



اجتياح الفلسطينيين للشريط الحدودي المصري من منطقة رفح 2008م



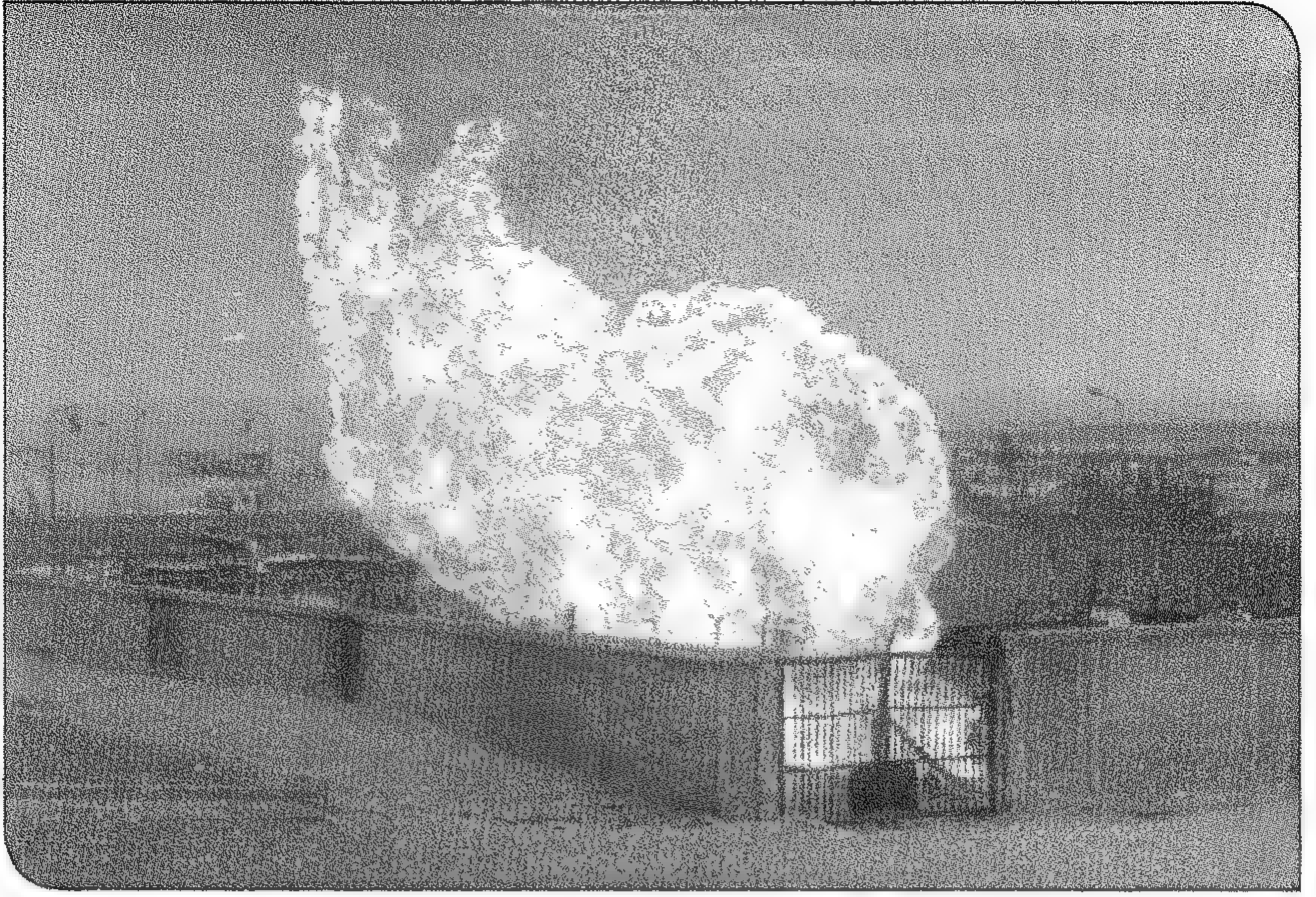
أحد مشاهد العبور العظيم - أكتوبر 1973م



إحدى فتحات الأنفاق من الجانب المصري في سيناء



مذبحة رفح الثانية.. الضحايا جنود تابعون للشرطة في زيبم المدني



أحد تفجيرات خطوط الغاز بالقرب من العريش



أسلحة تم ضبطها من قبل الجيش المصري



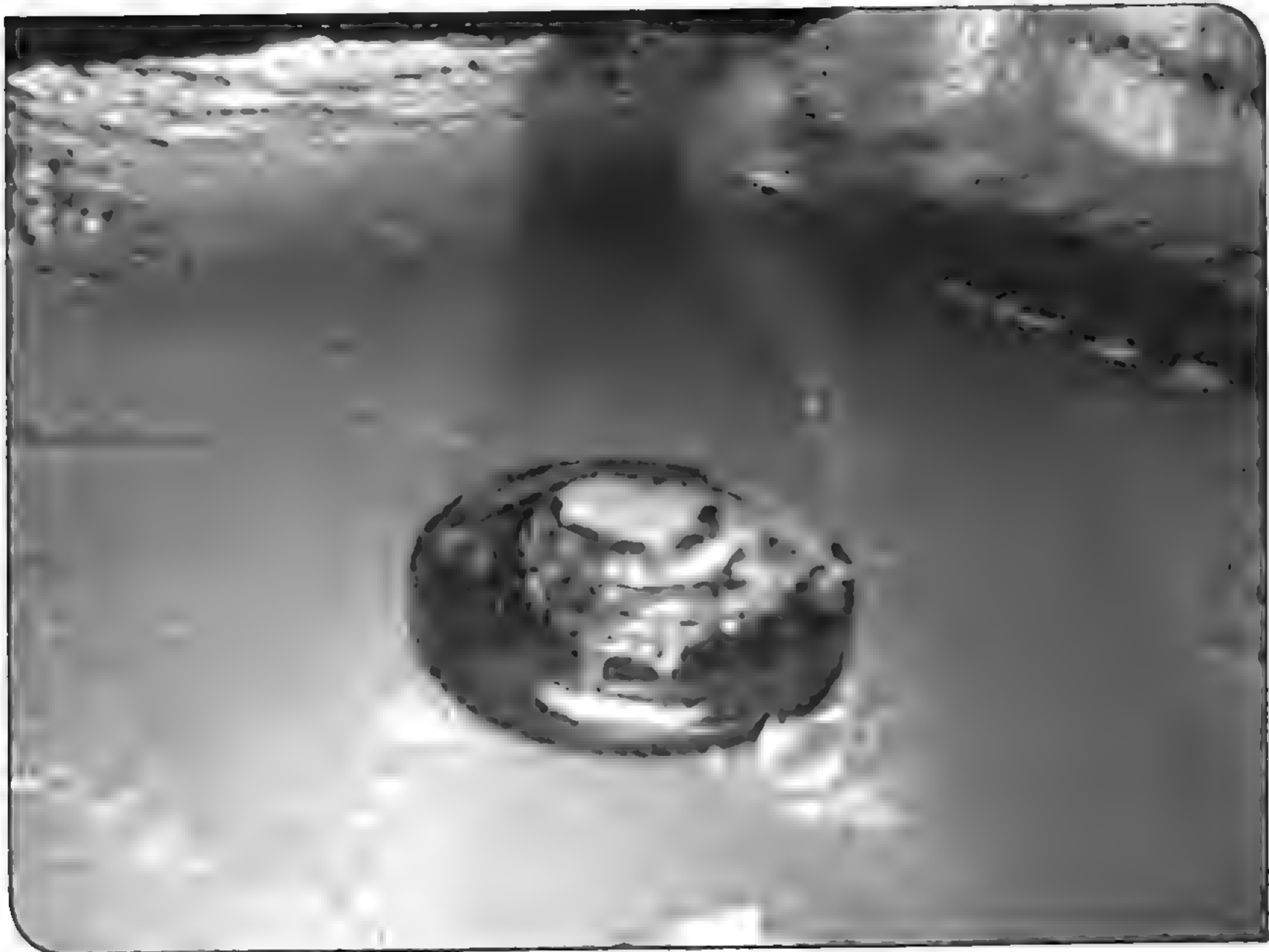
مشهد لاقتحام منفذ رفح المصري من قبل الفلسطينيين في اتجاه العريش



داخل أنفاق التهريب



أعمال هدم الأنفاق في رفح المصرية وتجهيز المنطقة العازلة



لغم أرضي مجهز ضد المدرعات تم اكتشافه قبل انفجاره



بعض مضبوطات الأسلحة والذخائر بعد حملة ناجحة لقوات الجيش
وأمامها أحد المقبوض عليهم



تفجير خط الغاز جنوب مدينة العريش 2012



تفجير منطقة الأنفاق في الجانب المصري بمعرفة سلاح المهندسين
الصورة ملتقطة من رفح الفلسطينية



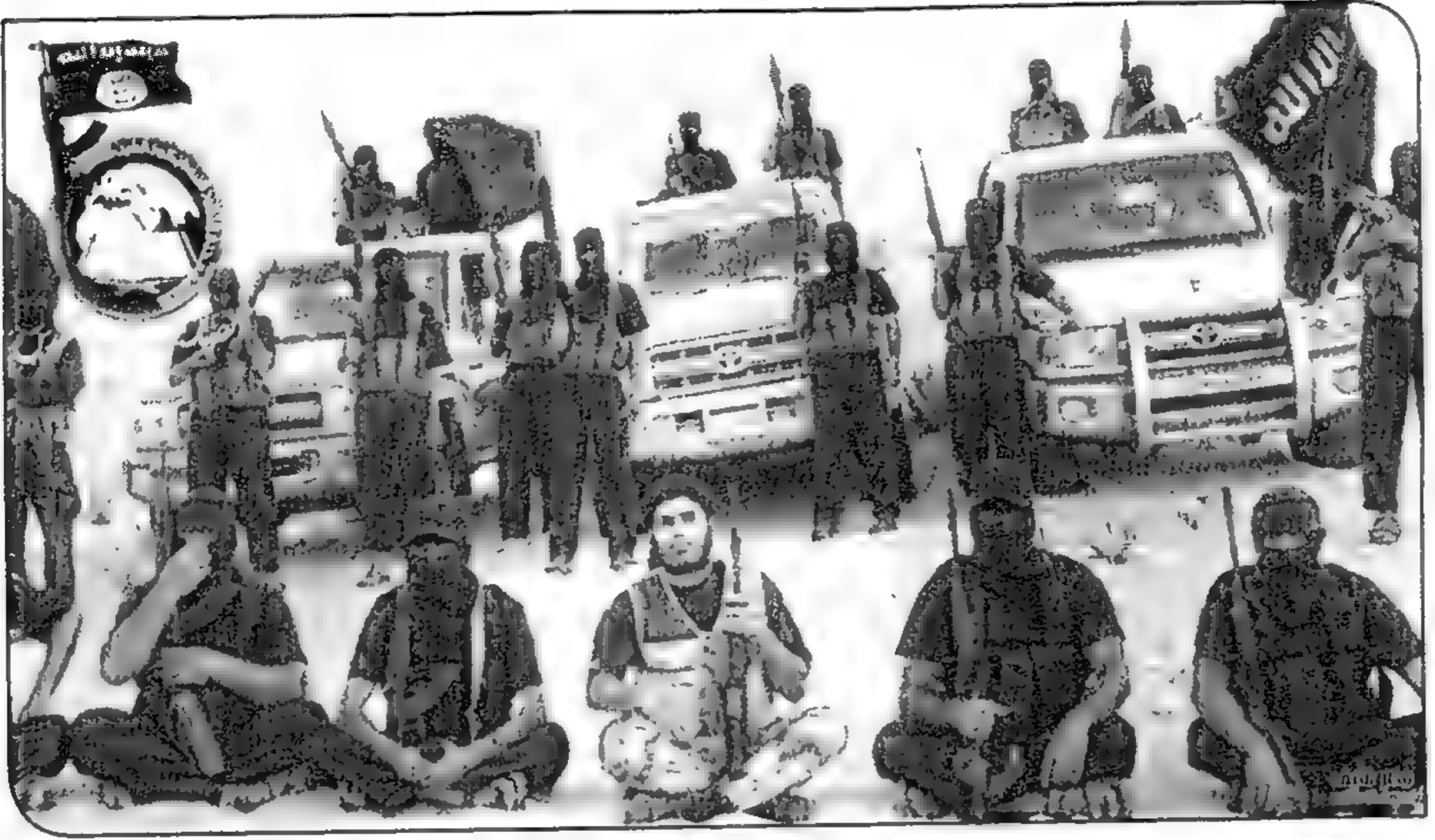
إخلاء وتطهير منطقة الشريط الحدودي المصري بقوات سلاح المهندسين



الرئيس عبد الفتاح السيسي في زيارة لإحدى النقاط العسكرية جنوب الشيخ زويد



الرئيس السيسي بصحبة رئيس الأركان يستعرض الأسلحة التي تم ضبطها
بعد معركة الشيخ زويد 2015/7/1



تنظيم أنصار بيت المقدس، ويتوسط الجلوس شادي المنيعي قائد التنظيم



شادي المنيعي قائد تنظيم أنصار بيت المقدس بالزى السيناوي



المدرعة التي استولى عليها الإرهابيون عقب مذبحة رفح الأولى
بعد ضربها داخل إسرائيل



صورة من الجو توضح الشريط الحدودي الشرقي لمصر، وتظهر فيها كل من رفح المصرية
ورفح الفلسطينية



عادل حبارة قائد تنظيم كتائب الفرقان
أثناء محاكمته في قضية مذبحة رفح الثانية

المحتويات

الفصل الأول : سيناء... بوابة أرض الإله!!.....	5
الفصل الثاني : خطوات التاريخ على أرض سيناء.. ذهابًا وإيابًا ..	35
الفصل الثالث : وثائق التحرير، وضريبة الدم ..	75
الفصل الرابع : التنظيمات الإرهابية المسلحة في سيناء.....	167
الفصل الخامس : الرمل المقدس.. يخضب بالدم المحرم ! ..	229
الفصل السادس : سيناء... عنوان المؤامرة ..	343
ملحق الوثائق والصور.....	405



سيناء

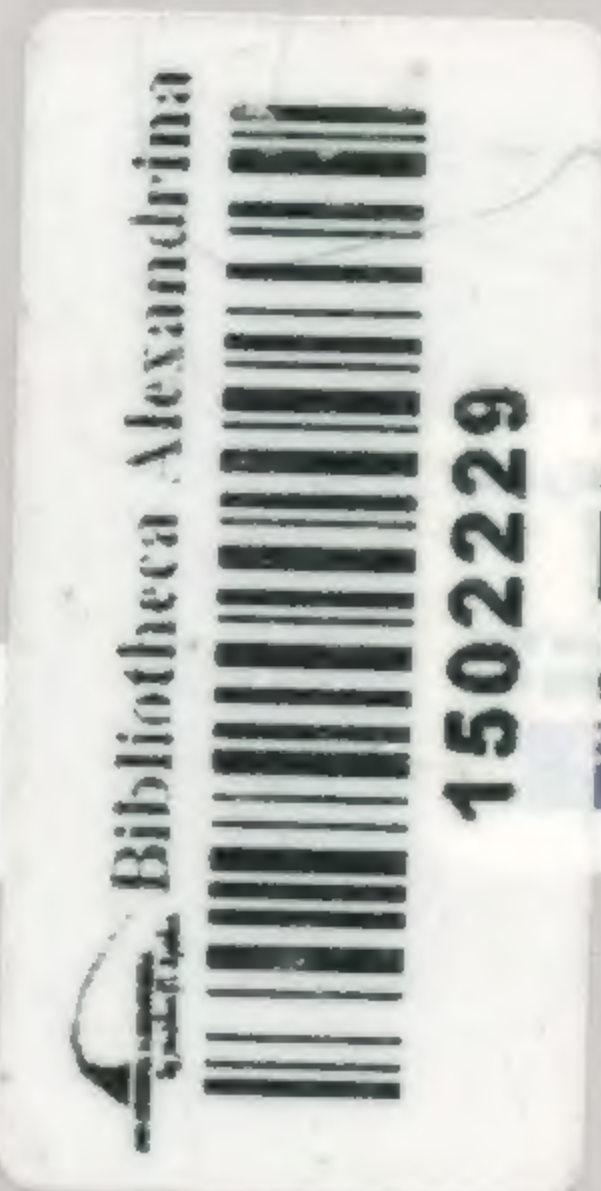
أرض المقدس والمحرم

الأرض المباركة سيناء المجيدة .. أرض الفيروز .. وبوابة أرض
الإله .. كيف خطا التاريخ فوق رمالها بدءًا من العصر العثماني ..
مرويًا بمطامع الصهاينة .. وانتهاءً بالتنظيمات الإرهابية المسلحة؟
كيف خُصِبَ الرمل المقدس بالدم المحرم؟ وما قصة صراع النار
لاختطاف سيناء؟ وما سر مشروع «جيورا آيلاند»؟ وما حكاية
إمبراطورية الشر على الأرض المقدسة؟
تعرف على سيناء - كما لم تقرأ عنها من قبل - في كتاب توثيق رائع
للخبير الأمني خالد عكاشة.

الناشر



6 221133 351850



1502229

للطلب والاستفسار اذهب

16766

nahdetmisr.com
ge/nahdet misr group

Twitter YouTube

